

مخنارات الاسرائيلية



Sep. 2004

السنة العاشرة - العدد ١١٧ سبتمبر ٢٠٠٤



ترجمات عبرية

أزمة الليكود بين شارون ونتنياهو هو أزمة حزب العمل تكمن في بيريس

لمن سيصوتيهود الولايات المتحدة الأمريكية..؟

البحث عن "السبب" اليه يودي المفقهود.. "في الهند"..!

ملف خاص: كيف يتزوج الإسرائيليون..؟

رؤية عربية

القمع والثقة في ليهود الشرقيين في إسرائيل

مخزنات الاسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١١٧ - سبتمبر ٢٠٠٤

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

رئيس التحرير

د. عماد جاد

نائب مدير التحرير

أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

محب شريف

محمد اسماعيل

عادل مصطفى

منير محمود

أحمد الحملي

د. يحيى عبد الله

الإخراج الفني

حامد العويضي

المدير الفني

السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

٤	المقدمة..... د. عماد جاد
	أولاً : الدراسات
٥	١ - مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل السابع)..... آرييه نيئور
١٨	٢ - يهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الثالث عشر)..... ران أدليست
٣٤	٣ - تشكيل الاحتياط، جيش الدفاع والمجتمع الإسرائيلي..... آريئيل هيمن
٤٠	ثانياً : ملف خاص عن الزواج في إسرائيل..... إعداد : وحدة الترجمة
٥٣	ثالثاً : افتتاحيات الصحف..... إعداد : وحدة الترجمة
	رابعاً : الترجمات العبرية
	خطة فك الارتباط عن غزة:
٦٣	١ - قادة حماس يسعون إلى التظاهر بالتعاون مع السلطة..... تسفي برئيل
٦٤	٢ - الجانب النفسي..... إسحاق هرتسوج
٦٥	٣ - الجانب الخفي من فك الارتباط..... ألوف بن
٦٦	٤ - قفزة ديموجرافية..... حاجي هوبرمان
٦٦	٥ - لا علاقة بين خطة فك الارتباط والمناقصات..... جيل حوريف، أوري جليمان
٦٧	٦ - حركة بناء نشطة في جوش قطيف..... عاموس هرئيل، نير حسون
٦٩	٧ - العرض لا يشمل السلام..... عوزي بنزيمان
٧٠	٨ - أطيحوا بشارون ونتياهو..... حاجي سيجل
٧١	٩ - الانسحاب الذي يبدو أنه لن يتم..... يهودا ليطاني
	الأزمة الحكومية في إسرائيل :
٧٢	١ - خطر الحلف العلماني..... شالوم يروشليمي
٧٣	٢ - إحباطات صيف..... بن كسبيت
٧٤	٣ - موافقة شينوي والأصوليين على الجلوس معاً هي إنجاز للسياسة الإسرائيلية..... جدعون سامت
٧٥	٤ - تناقض شينوي..... شاحار إيلان
٧٦	٥ - لا ينضمون إلى حزب العمل..... يفعات زوهار
٧٧	٦ - العمل وجوش قطيف ضد شارون..... تسح شفيتسان
٧٨	٧ - الليكود قال "لا" للوحدة الوطنية..... يفعات زوهار
٨٠	٨ - كفى، شمعون بيريس..... جدعون سامت
	اليهود والانتخابات الأمريكية:
٨١	١ - بوش أفضل لليهود..... ناتان جوتمان
٨٢	٢ - يهود يحتجون لدى الإدارة الأمريكية على تحالف بوش-شارون..... أوري نير
٨٣	٣ - استطلاع: أغلب اليهود سيصوتون لصالح جون كيري..... موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي
٨٤	٤ - الجيل الذهبي لليهود..... آفي بيخر
	إضراب السجناء الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية :
٨٥	١ - هنجبي: "ليضربوا حتى الموت"..... نيتسان كيدرا
٨٦	٢ - بحزم ولكن بفطنة..... افتتاحية هاآرتس
٨٦	٣ - كل الشعب سجناء..... جدعون ليفي
	شؤون عسكرية:
٨٨	١ - إسرائيل طوّرت صاروخ "الحيتس" والقمر الصناعي "أوفيك"..... موشيه آرينز
٨٩	٢ - ترقية محل خلاف..... يوسي يهوشوع، راؤوفين فايس
٩١	٣ - أخوة القتال هي أقوى روابط الأخوة..... أمير بوخوفوت
٩٢	٤ - وحدة فريدة..... أمير بوخوفوت
٩٣	٥ - طقوس موت المقاتلين..... إيتاي آشر
	الاقتصاد الإسرائيلي :
٩٧	١ - المستثمرون خسروا ٣٧ مليار شيقل في شهر ونصف..... طال بامسون
٩٨	٢ - وزير المالية وسبل تقليل معدلات الفقر..... نيتسان كوهين
٩٨	٣ - تقصير دولة إسرائيل في مجال الطاقة..... ليئور بارون
	ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٥ :
١٠١	١ - أرقام مالية..... سيفر بلوتسك
١٠٢	٢ - إقرار ميزانية عام ٢٠٠٥ بأغلبية كبيرة..... ديانا بحور- نير وميراف كوهين
١٠٣	٣ - المقاولون ضد الميزانية..... ليئور بارون

■ إسرائيل وعلاقاتها الدولية والإقليمية :

- ١- الأردن تحاول الفصل بين علاقاتها السياسية العننية وعلاقاتها الأمنية والاقتصادية الخفية.....يوآف شتيرن ١٠٤
- ٢ - البحث عن السبيل المفقود.....رامي حازوت وحاييم شيفي ١٠٦
- ٣ - بدون تدابير.....عامير رافوبورت ١٠٧
- ٤ - كراهية أبدية في آخر بقاع العالم.....يوسيف فريدلندر ١٠٩
- ٥ - ثروة التهديدات الإيرانية.....زئيف شيف ١٠٩
- ٦ - القارة العاجزة.....شلومو أفيري ١١١

■ المجتمع الإسرائيلي:

- ١- شؤون اجتماعية ونصف.....ساجيت فستمان ١١٢
- ٢ - الجامعة العبرية في المرتبة ال ٩٤ من بين ٥٠٠ جامعة.....موران زليكوفيتش ١١٤
- ٣ - جديد في إسرائيل: ضريبة مواطنة.....نوريت فلتر ١١٥
- ٤ - انخفاض في معدل الهجرة لإسرائيل.....جيل حوريف وإريك بندر ١١٥
- ٥ - سلة للأقوياء.....تسفي بنطوايتش ١١٦
- ٦ - قانون بين أسماك القرش.....دانييل مورجانشترين ١١٧
- ٧ - مفتصبون مجهولون.....عينات جورجي ١١٨
- ٨ - الدعارة هي العبودية الحديثة.....يانون كيدري ١٢٠
- ٩ - عمال المجالس الدينية يعودون للإضراب.....جيل حوريف ١٢١
- ١٠ - وزارات الحكومة أيضاً في الطريق نحو إضراب عام.....حاييم بيتور ورالي ساعر ١٢٢
- ١١ - تحسن في الرياضيات وتراجع في اللغة الإنجليزية.....يولي حرومشتنكو ١٢٣
- ١٢ - تكلفة زواج المواطنين الروس: ٢٠ ألف شيقل ضمان بنكي.....رالي ساعر ١٢٤
- ١٣ - الانتقال بسهولة.....دور مرمور ١٢٥
- ١٤ - لماذا أنتم عزاب؟ بسبب الاحتلال.....ديتسا جونين ١٢٧
- ١٥ - أكثر من ثلث القتلى في حوادث الطرق كانوا على طرق المدن.....دافيد وقر ١٢٨
- ١٦ - مشروع التغذية مسؤولية الدولة.....رابي يحيئيل فسرمان ١٢٩

■ المجتمع الحردي في إسرائيل :

- ١- بين القدسية والتهاون.....تمار روت ١٣٠
- ٢ - إذا لم يخدموا فلن يحصلوا على الحقوق الأساسية.....عامير رافوبورت ١٣٢
- ٣ - ١٤١,٥ مليون شيقل للحرديم.....يهودا جولان ١٣٣
- ٤ - ارتفاع نسبة الحاجة إلى العمل في القطاع الحردي.....طال بامسون ١٣٤

■ أزمة المياه في إسرائيل :

- ١- الإنفاق الإضافي بسبب غلاء المياه: مليار شيقل سنوياً.....عميرام كوهين ١٣٥
- ٢ - ارتفاع أسعار المياه بنسبة ١٥ أجورا للمتر المكعب.....عميرام كوهين ١٣٦

■ حوارات :

- ١- حوار مع رئيس هيئة الأركان "موشيه يعلون".....يارون لوندون ١٣٧
- ٢ - حوار مع "إيزي بوروفيتش" صاحب النصيب الأكبر من أسهم شركة "العال" للطيران.....عامي إيتنجر ١٤١
- ٣- حوار مع "جولان تسييل" الإسرائيلي الذي يدعي أن حاكم ولاية نيوجيرسي تحرش به جنسياً.....حاييم هندوركر ١٤٤

■ استطلاعات:

- ١- مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٤.....إفرايم يعر وتمر هيرمان ١٤٧
- ٢ - ٨١% من الإسرائيليين راضون عن حياتهم.....يديعوت أحرونوت ١٤٩
- ٢ - رواتب ٥٠% من المواطنين لا تغطي مصروفاتهم.....تمار برازيلي ١٥٠
- شخصية العدد: الأديب موشيه شامير.....إعداد: وحدة الترجمة ١٥١

◆ خامساً: رؤية عربية

- ١ - شارون ضد الليكود: الخلفيات والتوقعات.....سعيد عكاشة ١٥٢
- ٢ - القمع الثقافي لليهود السفارديم.....أحمد الشحات هيكل ١٥٥
- ٣ - القضية الفلسطينية ما بين الإصلاح وصراع السلطة.....عبيد ياسين ١٦١
- سادساً : مصطلحات عبرية.....إعداد: وحدة الترجمة ١٦٩

◆ مقدمة ◆

الدور المصري

على الرغم من حرص القيادة الفلسطينية، وعدد من قادة الفصائل الفلسطينية، على الإعلان، من حين لآخر، عن تقديرهم لدور مصر وتضحيات شعبها، وما تبذله الدبلوماسية المصرية من جهود في مساندة القضية الفلسطينية، فإن أصوات فلسطينية عديدة ظلت على الدوام تشكك في الدور المصري وتكيل له الاتهامات، حتى أن بعضها هدد باستهداف الخبراء المصريين الذي كان مخططاً لهم أن يتولوا عملية تدريب العناصر الأمنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد واصلت مصر دورها في رعاية حوار شامل مع الفصائل الفلسطينية المختلفة بهدف دفع مختلف هذه الفصائل إلى التوصل لأجندة وطنية فلسطينية تنظم خلفها مجمل الفصائل والقوى الفلسطينية وتلتزم بها أيضاً. وفي نفس الوقت، واصلت مصر جهودها من أجل التعامل مع خطة شارون المعروفة بفك الارتباط أحادي الجانب، والتي تعنى في جوهرها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وإخلاء أربع مستوطنات من الضفة الغربية. وانصب الجهد المصري على كيفية توظيف هذه الخطة في إطار خطة "خريطة الطريق"، ومن ثم تكون بداية عملية تفاوضية تنتهي بدولة فلسطينية على الأراضي المحتلة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧. ويعنى هذا التوجه أيضاً ضرب جوهر فكرة شارون التي تستند إلى مبدأ "غياب شريك فلسطيني للسلام".

ولم تتوقف الجهود المصرية عند حدود الاتصالات، بل جرى وضع خطة متكاملة للتحرك باتجاه الفلسطينيين والإسرائيليين، وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية، ودفع الأخيرة لأن تمارس دورها في العملية التفاوضية. ووفق خطة التحرك المصرية كان مقرراً أن يصل وزير الخارجية ومدير المخابرات العامة إلى رام الله في الأول من سبتمبر للحوار مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعقب ذلك تحرك مماثل باتجاه الحكومة الإسرائيلية، إلا أن عمليتي التفجير اللتان وقعتا في مدينة بئر سبع في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي جاءتا لتؤجلا الزيارة ولتدفع بالتطورات في اتجاهات مختلفة.

أسئلة كثيرة تثار حول دوافع عمليتي التفجير لحاقتين مدينتين داخل الخط الأخضر، وأيضاً حول توقيت التنفيذ. ولا اعتبارات كثيرة، سياسية وأخلاقية وقانونية، وقف العالم أجمع ضد أي عملية تستهدف المدنيين، ولا أحد يصفى حالياً لحجج كان البعض يستمع إليها قبل عدة عقود، وباتت العمليات ضد المدنيين تجلب الخسائر بأكثر مما تحقق من مكاسب، ناهيك عن الاعتبارات القانونية والأخلاقية المحيطة بمثل هذه العمليات.

المؤكد أن عمليتي بئر سبع قد أضرت كثيراً بصورة النضال الوطني الفلسطيني، في وقت كان العالم يتابع عمليات إرهابية في مواقع شتى من العالم، وللأسف الشديد كان "الحضور العربي" فيها بارزاً بل ومحورياً، فمن قضية الصحفيين الفرنسيين في بغداد إلى الطائرتين الروسيتين إلى التفجيرات التي وقعت في أسبانيا وأودت بحياة عشرات المدنيين.

في هذا الوقت، خسرت القضية الفلسطينية كثيراً، وتضرر معها الدور المصري كثيراً، وفي المقابل حصل شارون على قوة دفع لمواصلة عمليات القتل والتدمير وعلى قوة إضافية ليتحصن ضد الجهود المصرية الرامية لتطبيق خطة "خريطة الطريق" من خلال البدء بتنفيذ خطة "فك الارتباط أحادي الجانب". والسؤال هنا: من أصحاب المصلحة في تحميل القضية الفلسطينية وزر العمليات ضد مدنيين في وقت باتت فيه مثل هذه العمليات مرفوضة من المجتمع الدولي وتحسب فقط على الجماعات الإرهابية..؟

د. عماد جاد

♦ دراسات ♦



مفهوم أرض إسرائيل الكاملة الفصل السابع: تقديس الوضع الراهن شجب إمكانية تقديم أى تنازل إقليمي

بقلم: آرييه نيئور - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

كيف يمكن أن نزعّم أن قضيتنا عادلة إذا كنتم حتى اليوم تستخدمون مصطلح "أراض محتلة"، وإذا كنتم قد تعهدتم بالانسحاب منها ٤٠٠ إذا كانت هذه الأرض فى رأيكم محتلة فإننا نسألكم: إلى متى سيظل هناك احتلال ٤٠٠ إن عدالة قضيتنا تعنى أن أرض إسرائيل هى وطننا وأرضنا. ولن نقبل تقسيمها. فبدونها لن يكون لدينا شعور بالأمن أيضاً. (مناحم بيجين ١٣ / ١١ / ١٩٧٣)

♦ شجب إمكانية التغيير: الجانب العملى التحليلي

حتى نهاية حرب يونيو ١٩٦٧ كانت وجهة نظر أنصار أرض إسرائيل الكاملة تؤكد عدم شرعية الوضع السائد على الساحة الإقليمية. وفضلاً عن أن اتفاقية الهدنة كانت تعتبر - بحكم طبيعتها - اتفاقية مؤقتة، وذلك باعتبارها مرحلة انتقالية بين الحرب والسلام، فإن الواقع الإقليمي فى حد ذاته - الذى كان أساس استقراره هو تقسيم فلسطين - كان يعتبر غير شرعى من وجهة نظر هذا التيار. وكان بعض المنظرين الأيديولوجيين يعتقدون أن تغيير الوضع الراهن هو أمر حتمى، وأنه سيكون نتاج الرغبة الوطنية والفرصة التاريخية. بينما أكد آخرون أن التغيير ضرورى وأنه سوف يحدث مستقبلاً باعتباره أمر مقدر سوف تفرضه العناية الإلهية. وقد كان كل من هؤلاء وأولئك يطالبون بتغيير الوضع السائد عندما تحين الفرصة لذلك. وقد عبر يتسحاق تفنكين عن كافة المنظرين المسئولين عن تحديد الأيديولوجيات بقوله: "إذا حدثت حرب فسوف نتجه لاستعادة سلامة أراضى البلاد". لقد كانت المطالبة بتغيير الوضع الراهن تستوجب تبريراً عقلائياً يهدف لإضفاء شرعية على الوضع الجديد؛ فيما يكاد يكون نسخة جديدة موجهة للرأى العام العالمى، من القاعدة التلمودية التى تقول بأن "من يغير هو الخاسر" - أى أن الطرف الذى سيلجأ لتغيير الوضع الراهن عن طريق الحرب سوف يخسر، وبالطبع فقد تمت بلورة هذه التبريرات من خلال تجاهل أن إسرائيل هى التى بدأت الحرب فعلياً - وكما سبق أن ذكرنا آنفاً فقد كان هذا الأمر مرتبطاً بالجدل السياسى الذى كان يدور أحياناً بين الأحزاب كلها وفى أحيان أخرى داخل أوساط اليمين الصهيونى.

ومع نهاية حرب ١٩٦٧، وفى ظل الواقع الذى وصفه الشاعر ناتان الترممان بأنه واقع فريد، تغيرت طبيعة الادعاءات الإسرائيلية فى هذا الشأن. فمنذ هذه اللحظة فصاعداً لم يعد هناك أى مبرر للدعوة إلى تغيير الوضع الراهن، وأصبحت هناك حاجة لتبرير الرغبة فى عدم التغيير، بمعنى أن طبيعة الخطاب السياسى والدينى تحولت من الدعوة إلى التغيير إلى الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن. وقد تم التأكيد على هذا عن طريق شجب أى احتمال للانسحاب من أرض تم احتلالها بواسطة الحرب: وكتب الأديب موشيه شامير أثناء الحرب ويعدها يقول: "لا يوجد طريق للتراجع". وقد عبر بكلماته هذه عن مشاعر كثيرين ممن زعموا أن تجربة الحرب والانتصار واللقاء مع الأرض التى تجرى فيها الأحداث المذكورة فى الكتاب المقدس قد ألهمت مشاعرهم. بينما سعى الزعماء إلى تبرير رفض الانسحاب بأسلوب عقلائى. وفى هذا الصدد قال يتسحاق تفنكين: "لقد جاء تقسيم الأرض الواقعة غرب نهر الأردن

نظراً لوجود سيطرة عربية على جزء من هذه الأرض، وكانت هذه السيطرة بمثابة الدافع إلى وضع خطط لطردنا من كافة أراضي البلاد". كان التقسيم في رأيه إجراء غير واقعي في الأساس، ولذلك فقد كان محكوماً عليه مسبقاً بالفشل، وكان هذا الفشل حتمياً. ومن هنا جاءت استنتاجاته فيما يتعلق بالحاضر والمستقبل على النحو التالي: "حتى لو اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من جزء من هذه الأرض بشكل تعسفي وبالإكراه، وقامت دولة أخرى في هذا الجزء فإن هذا لن يكون فيه ما يخالف كون هذه الأرض وحدة إقليمية واحدة". وطرح مزاعمه من جديد بشأن اعتبار هذه الأرض وحدة إقليمية واحدة، وهو نفس الزعم الذي استخدمه تيار حركة العمل - أثناء الجدل الذي دار حول التقسيم في الثلاثينيات - كدليل على عدم أهمية فكرة التقسيم. لقد اندلعت حرب ١٩٦٧ إذن بسبب تقسيم أراضي البلاد في أعقاب حرب ١٩٤٨، ووضع "حدود سياسية لتقسيم أرض غير قابلة للتقسيم". ومن هذا المنطلق فليس من الممكن التوصل إلى أي تسوية سياسية لإقرار السلام على أساس من التقسيم، لأن هذا سيكون بالضرورة "بداية لتعقد الأمور من جديد"، وهو ما يعني أن أي تسوية سياسية يمكن التوصل إليها على أساس انسحاب إسرائيل من أي أرض محتلة ستكون من وجهة النظر المذكورة تسوية مؤقتة حتى تحين الفرصة المناسبة للتكرار لها والعودة إلى احتلال هذه الأرض. ويجري تصوير رفض التغيير هنا على أن نتيجة لمراجعة وتحليل التاريخ في ظل طبيعة هذه الأرض وكونها وحدة إقليمية واحدة، وحتمية التوصل الطبيعي بين أجزائها، وهو ما يؤدي بالضرورة حسب اعتقاده إلى تقويض "أي تقسيم سياسي لهذه الأرض"، نظراً لكون هذا التقسيم غير واقعي.

يركز تسفي شيلواح - وهو أحد مؤسسي حركة أرض إسرائيل الكاملة، وأحد محرري صحيفة "زوت هاآرتس" الناطقة بلسان الحركة، وكان في وقت من الأوقات عضواً في الكنيست عن حركة "هاتحياه" - على البعد السياسي التنفيذي للواقع فيقول: "ليس من الممكن العودة إلى تقسيم أرض إسرائيل الغربية الآن". وقد صرح شيلواح بهذا أثناء مشاورات جرت للرد على مبادرة روجرز الصادرة عن وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجرز، والتي كانت تهدف للعمل على وقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف على طول شاطئ قناة السويس، وطلب من الحكومة الإسرائيلية في إطار هذه المبادرة قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من أراض محتلة (١). وقد كان الخوف من هذه المبادرة شديداً بين أنصار أرض إسرائيل الكاملة، وقد سعى شيلواح إلى شجب إمكانية الانسحاب في حد ذاته بالأسلوب الذي تميز به أنصار الحركة في ذلك الوقت، عن طريق تصوير حرب الاستنزاف على أنها حرب شاملة، حتى لو توقفت نتيجة لتدخل أمريكي بسبب الرؤية المحدودة وانعدام الولاء من جانب الولايات المتحدة، فسوف تستأنف وتتسع في النهاية إلى أن تؤدي إلى إصلاح التقسيم الجغرافي السياسي للشرق الأوسط، بل وللعالم كله، إذ أن إسرائيل لا تواجه العرب فقط، بل تواجه الاتحاد السوفيتي أيضاً. لقد أغرق في المبالغة إلى الحد الذي جعله في سعيه لإثبات عدم إمكانية تغيير الوضع الذي نشأ بعد حرب ١٩٦٧، يضع خطوطاً للوضع جديد الذي سينشأ بعد الحرب الشاملة التي تقترب بالتدريج بتدخل من عناصر أخرى. وقال في هذا الصدد:

وسوف تؤدي هذه الحرب إلى مزيد من تقسيم أرض إسرائيل، بل ويمكن القول بأنها ستؤدي لإعادة تقسيم الشرق الأوسط كله. إن كل ما يجري حولنا من انهيار الأردن وانهيار لبنان، يجب أن يؤدي في النهاية إلى إعادة تقسيم المنطقة بين العرب والعناصر الأخرى. وهناك عناصر قومية أخرى غيرنا. فالحرب هي تطور حتمي يشتمل على حلول لا يمكننا مجرد تخيلها في هذه اللحظة، كما لم يكن أحد يتخيل قبل ثلاثة أسابيع من حرب ١٩٦٧ أن هذه الحرب سوف تنتهي بهذه الطريقة.

إن الوقوف في مواجهة العدو في حد ذاته - في نظر أنصار أرض إسرائيل الكاملة - هو دليل على عدم إمكانية العودة إلى الوضع السابق على حرب ١٩٦٧، وهو ما يفتح الباب أمام خيار العودة إلى الطابع الأصلي لأيديولوجيتهم، الذي في إطاره يدعون إلى إحداث تغيير آخر يكون في هذه المرة تغييراً جوهرياً حاسماً يقرر مصائر الدول في المنطقة حسبما عبر عن ذلك منشور أصدرته الحركة. ومعنى هذا التقسيم الجديد للأرض الذي قد يحدث بعد اتساع نطاق الحرب هو مزيد من التوسع في حدود إسرائيل. وقد كان شيلواح في هذه الجزئية أقرب إلى ما كان يدعو إليه الشاعر أورى تسفي جرينبرج في رؤيته للسلام التي تطالب بتوسيع الحدود الإسرائيلية إلى أقصى حد ممكن. وقد كان هناك آخرون من أنصار أرض إسرائيل الكاملة من الكتاب والصحفيين يشاركون شيلواح شعوره بأن الشرق الأوسط يوشك أن يشهد إعادة تقسيمه من جديد. ولم يكن هذا قاصراً على فترة حرب الاستنزاف والتدخل السوفيتي بل امتد إلى الفترة التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وواكب الوساطة الأمريكية بين الطرفين. وفي الفترة التي واكبت مفاوضات التسوية المؤقتة في سيناء في عام ١٩٧٥ كتب أهارون بن عامي، محرر كتاب "الكل" - وهو أول مجموعة مقالات تصدر لتضم آراء أنصار أرض إسرائيل الكاملة، وصدرت ككتاب في صيف ١٩٦٧ - ليقول إن التنازل الذي يأتي نتيجة لوساطة وزير الخارجية هنري كيسنجر ليس سوى استسلام وأن نتيجته ستكون فرض انتداب أمريكي. ولكن الأمر لن يقتصر على هذا، فالانتداب الأمريكي سيؤدي بالضرورة إلى ما وصفه بحرب استقلال جديدة تسفر عن تحديد الحدود التي تعبر عن "روح

الصهيونية وأساليب نشرها بين صفوف الشعب، وستكون هذه الحدود هي "الحدود الحقيقية" للدولة. لقد اتفق أنصار أرض إسرائيل الكاملة - سواء من أغرقوا في المبالغة أو من اكتفوا بما تحقق في حرب ١٩٦٧ أو من كانوا على استعداد للتنازل عما كانت وجهة نظرهم ترى أنه ليس جزء من أرض إسرائيل الكاملة - على هدف اعتباره الحد الأدنى لما يريدونه وهو الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن في ظل عدم وجود معاهدات سلام، ووضع الأساس لإجهاض أى تغيير محتمل تسفر عنه أى مفاوضات سلام. وقد عبرت عن ذلك كلمة رئيس الوزراء الأسبق يتسحاق شامير أمام اللجنة المركزية لحزبه التي قال فيها:

إننا نشهد تسليماً عالمياً تدريجياً بوجودنا في هذه القطاعات من أراضي الوطن (وكان يعنى بهذه القطاعات الأرض المحتلة). ويجب أن يركز هدفنا السياسى الأساسى فى هذا الصدد على استمرار الوضع الراهن وترسيخه... فلن تكون أراضي هذه البلاد ورقة مساومة ولن تكون هناك أى سيادة أجنبية على أى جزء منها.

والحق أن من الممكن أن نتساءل عن مدى الواقعية فى القول بأن هناك "تسليم عالمى تدريجى"، بما يعنى إضفاء شرعية دولية على وجود دولة إسرائيل "فى هذه القطاعات من أراضي الوطن"، فهل كان شامير يرى أمانياته ٥٠٪ غير أنه لا شك فى أن السعى لإضفاء الشرعية الدولية على وجهة نظر التيار الذى كان شامير زعيماً له فى ذلك الوقت كان له مكان الصدارة فى نشاط هذا التيار. لقد كان تراث الاتجاه التصحيحي فى الحركة الصهيونية يرى أن الشرعية الدولية هى شرط ضرورى لتحقيق مطامح الحركة الصهيونية. وقد كان هذا التسليم الدولى الذى كان شامير يعتقد أنه بدأ يحدث مجرد شرط لاستقرار الوضع الإقليمى الذى لم يكن من الممكن تغييره أساساً، وهو ما يعنى أنه لن تكون هناك سيادة أجنبية على أى جزء من هذه الأرض نظراً لاستمرار الوضع الراهن وترسيخه. ورغم الأسلوب المتشدد الذى قيل به هذا الكلام فإنه ينطوى على نوع من الاعتدال الأيديولوجى، من وجهة نظر الاتجاه التصحيحي فى الحركة الصهيونية: ففضلاً عن عدم مطالبته بالضفة الشرقية لنهر الأردن رغم الزعم بسرمان الحق التاريخى عليها هى أيضاً، فإنه لم يعد يعتبر هذه الضفة جزء من أرض إسرائيل. لقد أوغل شامير فى التقدم ليتجاوز ما كان يبجى على استعداد للقيام به فى وقت سابق، وقد تجلّى هذا أيضاً فى موقفه من الزعم بأن الأردن هى فلسطين، الذى كان يبجى يرفضه رفضاً تاماً لاعتبارات أيديولوجية (٢). وعلى أى حال فقد كان الهدف الذى وضعه شامير لحزبه وللحكومة التى كان يرأسها هو ضمان استمرار الوضع الراهن الذى ورثه من حكومة بيجين، رغم أنه لم يكن من مؤيدى اتفاقيات كامب ديفيد وقت توقيعها. كان هذا هو الهدف الفعلى لسياسته كما كان هو القاسم المشترك بين جميع التيارات التى تدعو للسيطرة على ضفتى الأردن وإقامة الدولة عليهما.. ولذلك فقد طوروا نظرية تقول بأن الوضع الراهن الذى نشأ بعد حرب يونيو ١٩٦٧ غير قابل للتغيير، وكانوا يرفضون أى إشارة أو تلميح لإمكانية التغيير مقدماً، وذلك بما يتماشى مع روح المخرج الذى كان جابوتينسكى قد وجده للخروج من ورطة الاختيار بين قيام الدولة وبين تقسيم الأرض.. وكان رفض إمكانية التغيير فى الوضع الإقليمى الراهن كنتيجة للتحليل العملى للأوضاع يعتبر مخرجاً مريحاً لهم من التناقض بين السيطرة على هذه الأرض وبين السلام وكان هذا يعفيهم من الورطة المرتبطة بالتنازل عن أحد مبادئهم الهامة عن طريق إنكار الواقع غير المريح، وذلك كمخرج من التناقض المرتبط بذلك مع المخاطرة بالانزلاق نتيجة لذلك إلى عدم العقلانية.

قبل أربعة عشر عاماً من خطاب شامير قام بيجين بعرض هذه الفكرة كتحليل يكشف عن فكرة رفض الرفض: ففى البداية عبر عن رفضه المبدئى لإمكانية التسوية الإقليمية، وعرض الاختيار بين "الوضع الراهن والحفاظ عليه" وبين الانسحاب لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧. وبنى على هذا الأساس فكرته بشأن رفض الرفض. فقال لأعضاء اللجنة المركزية لحركة حيروت إن الانسحاب يعبر عن الرفض لحق الشعب اليهودى فى الوطن والأمن والسلام. ومعارضة الانسحاب هى إذن رفض لهذا الرفض، ولذلك فإنها إيجابية. فهى تعبر بكل بساطة عن حب الوطن، الذى يؤدى باليهودى إلى إدراك أنه لا يجب إبعاد يهودا والسامرة عن سيطرة الدولة اليهودية، وهذا الإدراك على حد قول بيجين لا علاقة له بالعقيدة الدينية. فالامتناع عن تغيير "الوضع الذى نشأ مع وقف إطلاق النار" هو إذن هدف فى حد ذاته، وإذا لم يحدث تغيير فى الوضع الراهن، بمعنى أنه إذا استمر رفض الرفض فسوف تتحقق تلقائياً وحدة أراضي الدولة والوطن، التى توقعها بيجين فى خطابه غداة إعلان قيام الدولة باعتبارها نتيجة تاريخية حتمية، اعتبرتها حركة أرض إسرائيل الكاملة هدفها النموذجى.

◆ رفض إمكانية التغيير: البعد النموذجى

يرتبط تحليل رفض الرفض بطبيعته بالجدل الأيديولوجى الأصولى. وينطوى على محاولة لوضع أساس لموقف حاسم من الواقع من وجهة نظر عالم القيم وهو عالم غير قابل بالضرورة للارتكاز على البعد التحليلى. والحق أن رفض إمكانية التغيير لم يكن يرجع فقط إلى تقييم الموقف العملى على خلفية أيديولوجية. ولكى يثبتوا بالأدلة والبراهين أنه ليس من الممكن إعادة عجالات التاريخ إلى الوراء إحتاج المتحدثون باسم حركة أرض إسرائيل الكاملة أيضاً إلى الزعم - على المستوى الأيديولوجى - بعدم شرعية محاولة تغيير الوضع الإقليمى الراهن، وذلك بدعوى أن أى تغيير سيكون معناه نزع

الشرعية عن أي موقف صهيوني. وكأن أرض إسرائيل أصبحت قاصرة على حدود المناطق المتنازع عليها، ولذلك فإن أي تنازل عنها يعد بمثابة تراجع عن المطالبة بالحق في هذه الأرض. وكتب مناحم دورمان يقول: "إن مسألة الحق التاريخي غير قابلة للتقسيم، كما لا يمكن تقسيم أراضي البلاد من أجل احتياج سياسي عابر"، وكان يسعى بذلك إلى إنكار صحة الزعم بأن موافقة قيادات الاستيطان وقيادات الحركة الصهيونية على تقسيم الأرض يلغى الزعم بحق اليهود في هذه الأرض بالكامل. فمصطلح الحق التاريخي "يجب أن يفقد مغزاه، وأن يفقد سريانه في نظر بعض اليهود وغير اليهود على حد سواء، إذا طبقناه على سبيل المثال على الناصرة دون أن نطبقه على الخليل، أو إذا طبقناه على يافا دون أن نطبقه على أريحا".

هذا الأسلوب البلاغي لتحديد الحق، عن طريق الإشارة إلى أماكن معينة باعتبارها الأماكن التي ينطبق عليها هذا الحق، كان هو السمة التي اتسم بها الخطاب السياسي لأنصار أرض إسرائيل الكاملة في دعاوهم المتعلقة بالشرعية. وقد أشار بعضهم إلى الفارق بين موافقة قيادات الحركة الصهيونية على اقتراحات التقسيم قبل قيام الدولة، عندما كانت الصهيونية على استعداد للتنازل عما ليس تحت سيطرتها، وبين استعداد معارضي فكرة أرض إسرائيل الكاملة الآن للتنازل عما تم الاستيلاء عليه بالتضحيات. كانوا ينظرون إلى مثل هذا التنازل على أنه انهيار لجوهر الصهيونية، واعتراف بأن أرض إسرائيل ليست أفضل من أوغندا أو غيرها، على حد تشبيهه إسرائيل إلداد. وقد عبر عن ذلك إلياكيم هاعتساني، رجل القانون الذي كان من أوائل المستوطنين في الخليل ومن أوائل مؤسسي مستوطنة كريات أربع والذي أصبح في وقت لاحق عضو كنيست عن حركة هتحياء (٣) بقوله: "إن دولة إسرائيل بدون أرض إسرائيل ستكون خطأ وخداعاً وزعم لا أساس له من الصحة". وكتب شموئيل كيتس في يوليو ١٩٦٧ يقول إن عدم استيلائنا على أريحا ونابلس يثير الشك بشأن أولوية حقوقنا في رملة وحيفا، إذ أن التنازل عن "حقنا التاريخي في أرض إسرائيل الكاملة" يعني الاستناد إلى قوة الذراع وحدها والتخلي عن البعد الأخلاقي المتمثل في سعي إسرائيل لاكتساب الشرعية. والزعم بأن الحق التاريخي لا يمكن أن يتجزأ هو سمة من سمات الفكر السياسي للتيار التصحيحي في الحركة الصهيونية. فمن يتنازل عن الضفة الغربية عن طيب خاطر "يثير الاعتراضات حتى على حقنا في المساحة الواقعة داخل حدود الخط الأخضر، حسبما قال عضو الكنيست حاييم لنداو في مباحثات جرت في الكنيست حول استقالته هو ووزراء جاحال (٤) الآخرين من حكومة الوحدة الوطنية في صيف عام ١٩٧٠، بسبب موافقتها على قبول تنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن.

وقد فسر أنصار أرض إسرائيل الكاملة قرار مجلس الأمن مستخدمين مصطلحات حاسمة، بمعنى أنهم قالوا إن قبول قرار يتحدث عن تغيير الوضع الإقليمي الراهن عن طريق "الانسحاب من أراضٍ محتلة" (حسب ما ورد في النص الإنجليزي) تم تفسيره على أنه خضوع للضغط وتنازل عن كافة مطالب إسرائيل أياً كانت. وقد عبر شموئيل كيتس عن هذا التفسير بوضوح في جلسة مجلس حركة أرض إسرائيل الكاملة في يونيو ١٩٧٠، الذي انعقد في ظل ضغط الدبلوماسية الأمريكية لقبول تنفيذ قرار مجلس الأمن، والتوصل بذلك إلى اتفاقية وقف إطلاق نار تنهى حرب الاستنزاف بقوله:

إن قرار مجلس الأمن واضح جداً، ولا يمكن القول بأنه لا يتحدث عن انسحاب. إنه يتحدث عن انسحاب. ولا يمكن أن نقول أنه لا يتحدث مبدئياً عن انسحاب شامل، لأنه يتحدث مبدئياً عن انسحاب شامل.. فالمبدأ الذي يكرسه قرار مجلس الأمن هو أنه لا يمكن الاستيلاء على أرض بواسطة الحرب، وهو ما يعني أن نقطة الانطلاق التي ستتحرّك منها أي مباحثات حول تعديل الحدود ستكون حدود الهدنة عام ١٩٤٩. وإذا تبين من خلال المباحثات أن أمامنا فرصة لتعديلات طفيفة سوف يعتبر هذا تنازلاً من جانب العرب، وسوف نضطر لدفع مقابل له... والآن، ونظراً لصدور بيان رسمي عن الحكومة يفيد بقبولها للقرار، فقد تحولت حكومة الوحدة الوطنية لحكومة انسحاب.

كان كيتس يسعى بهذا إلى إثبات أن القرار ٢٤٢ يرفض عملياً فكرة التسوية الإقليمية التي كانت رئيسة الوزراء جولدا مائير تتحدث عنها في ذلك الوقت. وحسب المنطق الداخلي للقرار فسوف يكون الانسحاب شاملاً وستجرى المباحثات من منطلق خطوط الهدنة (الخط الأخضر) وإذا وافق العرب على تعديل هذه الخطوط سيكون على إسرائيل أن تدفع الثمن المناسب في موضع آخر. وقد بنى كيتس هذا السيناريو على المبدأ الذي تبناه قرار مجلس الأمن وهو حظر الاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب. وقد فسر بيجين أيضاً القرار ٢٤٢ في ضوء نفس المبدأ المذكور، وزعم أن نظرية التفسير القانوني تستوجب تفسير القرار كله على أساس الرفض التام للاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، وأن ذلك سيؤدي إلى انسحاب دولة إسرائيل وعودتها إلى خطوط الهدنة التي تعرض وجود الدولة للخطر. وقد كان وراء الزعم القانوني الذي ساقه بيجين - والذي يستند إلى انعكاس تفسيري لمواقفه السياسية والأيدولوجية - تكتيك سياسي، يسعى إلى ضمان مشروعية رفض إجراء تغيير معين في الوضع الراهن، وذلك باسم الشرعية المكفولة أساساً للرفض التام للتغيير وإعادة الوضع إلى ما كان عليه. وقد أراد بيجين ورفاقه بهذه الطريقة إثبات صحة مقولتهم بأن الأرض لا يمكن

تقسيمها، نظراً لأنهم يعتقدون أن الحق غير قابل للتقسيم حسب تصريحه قبل ذلك بعام ونصف، الذي قال فيه: إن الحق غير قابل للتقسيم، فإما أنه موجود أو غير موجود. ومن لديه استعداد للتنازل عن حق الشعب اليهودي في بيت لحم ويهودا، ماذا سيكون في استطاعته أن يقول عن يافا؟ ومن لديه استعداد للتنازل عن نابلس، ماذا سيكون في استطاعته أن يقول عن الناصرة؟ إن الحق غير قابل للتقسيم.

وحسبما سنرى في موضع لاحق فإن الزعم بأن الحق لا يتجزأ يرتبط بالزعم بطبيعته المطلقة (الذي يجعل الحق بمثابة واجب) كما يرتبط بالزعم بالانفراد بالحق (أي بأن وجود حق للشعب اليهودي يفند وجود أى حق آخر). وقد كرر بيجين الزعم بأن الحق لا يتجزأ في مواضع عديدة، وكان يصحب حديثه دائماً بتساؤل بلاغى يهدف إلى أن يثبت عن طريق النفي أن الأيديولوجية غير قادرة على تغيير الوضع الجديد دون أن تتعرض لرد فعل سلبي. فمن لديه استعداد للتنازل عن الناصرة ويافا وأماكن أخرى هو وحده الذي يمكن أن يكون معقياً من رد الفعل السلبي المرتبط بتغيير الوضع الراهن. وليس في استطاعة من ليس مستعداً لهذا، ومن ليس لديه استعداد لإعطاء عرب إسرائيل حق تقرير المصير القومي - في رأى بيجين - أن يوافق على أى تغيير في الوضع الإقليمي الذي نشأ بعد حرب ١٩٦٧. وقد ذكر في مقال نشره رداً على خطاب صريح أرسلته إليه شولاميت آلونى تفاصيل الخسائر التي ستخسرها الدولة والتنازلات التي سيؤدي إليها الاعتراف بالقومية الفلسطينية، ويرر عدم الاعتراف بأنه راجع إلى الحاجة المشروعة لهذه القومية قائلاً: إذا كان الفلسطينيون شعباً يحق له تقرير مصيره القومي، فلا يحق لمن يعترف بهذا الأمر التمييز بين القطاعات المختلفة المكونة لهذا الشعب. وستكون النتيجة الحتمية لهذا هي التنازل عن يافا والناصرة وعكا أيضاً. إن النظرة إلى الهوية الوطنية هنا هي نظرة معقدة. فالفلسطينيون ليس في استطاعتهم تطوير هوية وطنية مستقلة خاصة بهم بدون أن يستمدوا مشروعيتها من إسرائيل، وأما إسرائيل ففي اللحظة التي ستمنحهم فيها هذه الشرعية لن يكون في استطاعتها التكرار لها. وبمعنى آخر فإن الهوية الوطنية هي مشكلة موضوعية، ليست مرتبطة بالوعي القومي الذاتي المحدد لدى مجتمع معين يعتبر نفسه شعباً. والاعتراف بهذه الهوية هو أمر تطوعي من جانب من يعترف بها من ناحية، كما أنه مطلق لا يمكن التراجع عنه من ناحية أخرى، حيث يكتسب الاعتراف نوعاً من الذاتية ويتسبب في فقدان الطرف الذي يمنح الشرعية للطرف المعترف به لشرعية احتياجه إلى وسيلة لمنع استمرار التطور المشروع للشعب الذي تم الاعتراف بهويته الوطنية بشكل نهائي. والنتيجة التي أخلص إليها من هذا الكلام هي أن نشأة شعب فلسطيني ليست نتاج تبلور الوعي القومي الفلسطيني، ولكنها نتاج قرارات، ومن باب أولى نتاج أحداث تمثل صياغة لهذه الشرعية من جانب إسرائيل. وبالتالي فإنه يصور التنازل الإقليمي - الذي سيصبح حتمياً إذا وافقت إسرائيل على شرعية وجود القومية الفلسطينية - عن طريق طرح أسئلة بلاغية متكررة، مصاغة بأسلوب مميز على النحو التالي:

ما الذي يجعل عرب الخليل شعباً فلسطينياً دون عرب الناصرة؟ ولماذا يصبحون شعباً في بيت لحم ولا يصبحون شعباً في عكا؟ هل يرجع السبب إلى أن هؤلاء ظلوا لمدة ١٩ عاماً تحت الاحتلال الهاشمي بينما كان أولئك يعيشون في دولة يهودية؟ من المؤكد أنه لا يمكن التمييز بين فئتين بهذه الطريقة عند النظر إلى حقنا في أرض إسرائيل. فهذا الحق قائم منذ أربعة آلاف عام. فهل التسعة عشر عاماً الماضية هي الحاسمة؟ وهل أصبحت يافا أرضنا لأننا دخلنا إليها في عيد الفصح عام ١٩٤٨ بينما لم تصبح الخليل أرضنا لمجرد أننا لم ندخلها سوى في يونيو، ١٩٦٧؟ وهل كنت ستطالبين بحق تقرير المصير لسكان الخليل لو سقطت في يدينا عام ١٩٤٨؟

يختفي وراء الأساليب البلاغية هنا زعم بأن أى تسوية إقليمية سوف تتطوى على اعتداء على حق تاريخي عمره أربعة آلاف سنة، وذلك في إشارة واضحة إلى العهد الذي قطعه الرب لإبراهيم عليه السلام بين أشلاء القرايين، والذي سنعود إليه في موضع لاحق لنوضح أن هذا العهد ينظر إليه على أنه واقعة تاريخية جرت بالفعل، وهذه الواقعة تكفل الشرعية للاستيلاء على الأرض، وتتطوى على إنذار بعدم تركها. فالحق التاريخي في حد ذاته يكفل عدم إمكانية التمييز بين عرب الخليل وعرب يافا على سبيل المثال. ففي حالة إعطاء عرب الخليل حقوقاً قومية لن يكون هناك مفر من إعطاء نفس الحقوق لعرب يافا. وفي آخر سؤال من هذه الأسئلة التي تتسم بالبلاغة يهاجم بيجين التمييز بين الأرض التي تم الاستيلاء عليها عام ١٩٤٨ وبين الأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وذلك لأن الحق التاريخي هو حق متكامل في حد ذاته ولأن الشرعية المكفولة للكيان القومي متكاملة وكلتاها ذات طابع مطلق، وليس في استطاعة بيجين أن يتقبل تمييزاً من هذا النوع سواء بالنسبة للأرض أو بالنسبة للسكان. فلو ردت آلونى بالنفي على السؤال الأخير لجعلت الواقع التاريخي يستند إلى تسلسل أحداث عشوائي لا يركز على أى مبادئ أو قيم، وكان هذا في رأى بيجين سيؤدي إلى تفسخ أخلاقي يؤدي للفناء. فإذا حظى سكان قطاع معين من الأرض بحق تقرير المصير لمجرد أن احتلالهم جرى بعد أقاربهم في قطاع مجاور من الأرض بتسعة عشر عاماً فإن سريان الحقوق لن يعد مطلقاً وستصبح وجهة النظر قابلة للتجزئة وسيحدث تحلل للقيم. وذلك هو المغزى القياسي الهام لجعل الحق ذو قيمة مطلقة، ولجعله مصدر الشرعية، ليكون على حد قول بيجين إما أنه أزلي أو غير موجود، وإذا كان غير موجود بالنسبة لمكان معين فسيكون بالضرورة غير

موجود بالنسبة لباقي الأماكن. وكانت وجهة نظر بيجين في الوقت الذي كتب فيه هذا الكلام (في خريف عام ١٩٦٩) تقضى بأن في هذا الكفاية لإثبات عدم إمكانية تغيير الوضع الإقليمي الراهن من وجهة النظر الأصولية ولإثبات عدم شرعية القومية الفلسطينية المستقلة في المناطق التي لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧. وحسبما سنرى في موضع لاحق فإنه بعد مرور تسعة أعوام أصبح على استعداد لقبول صياغة مختلفة في اتفاقية كامب ديفيد، غير أنه سيحاول تفسير هذه الصياغة بطريقة لا تتطوى على اعتراف كامل بالقومية الفلسطينية.

لقد توصل الشاعر ناتان ألترمان أيضاً لنتيجة مماثلة، في صياغة مغرقة في التطرف، إلى حد إضافتها الشرعية على الإرهاب في حالة الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، "الذي ليس لديه جيش ولا دبابات ولا طائرات، والذي يقاتل من أجل وجوده القومي". وقد تحدث في مقاله الأخير في مرارة شديدة عن "الهوية الجديدة التي تعبر عن واقع جديد" لدى سكرتير عام حزب العمل في ذلك الوقت "آرييه إليف" مؤكداً إنها "هوية يهودية تتمثل في خلق شعب عربي فلسطيني" مخلوق "من العدم" من خلال الافتراءات الصادرة عن قيادات يهودية معينة والتي تتسم بالمداهنة. وأكد أن معنى اتخاذ هذا الموقف، من خلال "التحمس الأخلاقي لخلق شعب عربي فلسطيني منفصل وذو طابع خاص" هو تبرير ما ارتكبه العرب من أعمال دموية في أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٩. وستكون نتيجة ذلك في رأي ألترمان تقويض أسس وجود دولة إسرائيل، وقد عبر عن ذلك على النحو التالي:

إذا كنا نعتز حقاً بوجود شعب عربي فلسطيني، فلن تكون الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحدها هي الأراضي العربية، التي يرتبط بقاؤها فيها بسفك الدماء إلى أن يحين الانسحاب الحتمي، بل ستكون دولة إسرائيل السابقة على حرب ١٩٦٧ أيضاً قد أقيمت فوق أرض عربية سابقة تخص الشعب العربي الفلسطيني. وإذا كنا نعتز بوجود شعب عربي فلسطيني فسيكون من الصعوبة بمكان أن نصدق أن أحداً سوف يصغى لاحتجاجاتنا على الإرهاب، ولجهودنا من أجل تحرير شعوب العالم ضده. وإذا كان لدينا هنا شعب عربي يحارب من أجل أرضه فإن احتجاجاتنا هذه تقف معناها الأساسي... وحتى وعد بلفور ما كان يجب أن يصدر لو أن من قامو بصياغته وجدوا لزاماً عليهم اشتراط ألا يكون قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين على حساب الاعتداء على حقوق الشعب العربي الفلسطيني بدلا من الحديث عن حقوق السكان الآخرين وهي الصياغة الطبيعية التي صدر بها الوعد.

كانت النتيجة التي توصل إليها ألترمان قاطعة وهي: أن الاعتراف بهذا الوهم المسمى بالشعب العربي الفلسطيني هو مخطط للدمار، ليس فقط لأن الفلسطينيين ينوون إزالة إسرائيل من الوجود بل ولأن الاعتراف بالقومية الفلسطينية سيكون مواكباً للاعتراف بضرورة إزالة دولة إسرائيل من الوجود. وسيكون هذا بمثابة تقويض للركائز التاريخية والإنسانية التي بنيت عليها الحركة الصهيونية لتصبح حركة قامت "على سيوف اليهود فقط". كما أن وعد بلفور لم يتحدث عن عنصر قومي عربي فلسطيني بل تحدث عن مواطنين غير يهود لا يجب أن تؤدي إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إلى الاعتداء على حقوقهم. وهنا يصل الرفض المطلق إلى أقصى درجات الأهمية: فالاعتراف بوجود شعب فلسطيني له هوية مستقلة يوجب الاعتراف بشرعية الإرهاب ضد إسرائيل ليس فقط على مستوى النضال لتحرير المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧، بل وعلى مستوى رفض العالم للحركة الصهيونية التي تتحول بالتالي إلى عنصر معتد لا يتمتع بالعدالة الأخلاقية. ومن هنا نستنتج أن إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم هو الذي يضيف على الحركة الصهيونية بعداً أخلاقياً.

كان ألترمان يسوق مبرراً آخر للرفض المطلق لتقديم أي تنازل للفلسطينيين وهو أن الواقع اليهودي في هذه البلاد قد ضرب بجذوره في ماضيها القريب والبعيد على حد سواء، وبدأ يثمر مستقبلاً مزهراً، ونحن باسم الماضي ولأجل المستقبل لسنا أحراراً في أن نتصرف في الحاضر على أنه ملك لنا. ومعنى ذلك أن الماضي والمستقبل يحددان ما هو مباح وما هو ممنوع في الحاضر، ولا يحق للجيل الحالي العمل بشكل لا يتلاءم مع الماضي أو مع تخيله للمستقبل الذي ينبع منه. وقد أثار متحدثون آخرون عن حركة أرض إسرائيل الكاملة نفس هذا الزعم، فتحدث الحاخام يهودا كوك عن واجب الجيل الحالي إزاء حقوق أجيال سابقة وأجيال لاحقة. وكان بيجين يعتبر التنازل عن أي جزء من أجزاء هذه الأرض "إلغاء لماضيها الذي يعد الأساس الأول لوجودنا". وسنتناول في موضع لاحق وجهة النظر السائدة فيما يتعلق بفهم الزمن ومكانته في أيديولوجية أرض إسرائيل الكاملة.

لقد صور عدو بيجين اللدود في أواخر الستينات "شموئيل تامير" الذي أصبح في وقت لاحق وزيراً للعدل في حكومته في فترة كامب ديفيد، نفس الرفض بما يتفق مع تراث الاتجاه التصحيحي في الحركة الصهيونية عن طريق توجيه سلسلة من الأسئلة البلاغية إلى رئيس الوزراء أشكول أثناء جلسة للكنيست بعد خمس شهور من حرب يونيو ٦٧. وقد وجد تامير أنه لم يكن هناك أي أساس مشروع للتمييز بين مناطق مختلفة في أرض إسرائيل، فهذا التمييز يؤدي إلى النظر للأراضي التي كانت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية أثناء اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ على أنها جزء لا يتجزأ من الدولة، بينما يؤدي إلى النظر للأراضي التي لم تكن خاضعة لسيطرتها حتى عام ٦٧ على أنها "أرض العدو". وكان يقول

ان الكتاب المقدس والحركة الصهيونية ووعده بلفور وقرارات عصبة الأمم قد تعاملت جميعاً مع هذه الأرض على أنها وحدة واحدة؛ أما في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فقد أصبحت أماكن، مثل رملة والد وعكا، خارج الحدود المخصصة لإسرائيل. وعلى هذا الأساس فإن من لا يعتبر أن هذه الأرض هي في الأساس وحدة جغرافية وسياسية واحدة، سيقوم مرغماً بالتنازل عن رملة والد وغيرها من الأماكن. فلا يمكن على الإطلاق التمييز بين الد و بين الخليل مدينة الآباء، أو بين رملة ورام الله، أو بين عكا وأريحا، ولذلك فإن استمرار الوضع الراهن في الد ورملة وعكا مشروط باستمرار الوضع الراهن في رام الله والخليل وأريحا.

وقد عبر يتسحاق شامير عن وجهة النظر التي تعتبر أن أي تنازل سيكون تنازلاً عن كل شيء بطريقة مفرقة في التطرف بقوله: "لا يجب أن يتنازل اليهود تحت أي ظرف من الظروف عن أي جزء من وطنهم التاريخي. وقد كان يعتبر الصراع الذي خاضه ضد شمعون بيريس فيما يتعلق بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام بين إسرائيل وجيرانها "معركة حول مصير دولة إسرائيل". كما اعتبر اتفاقيات أوسلو تدميراً للمشروع الصهيوني كله، وقال عن حكومة رابين إنها تقود الدولة للضياع. وعندما اعتبر أن فرصة إسرائيل في البقاء في هذه الأجواء المعادية تستند إلى قوة إرادتها وقوة إيمانها (اللدان تدعمهما بالطبع قوتها العسكرية) كان يرى أن أي موافقة على التنازل تعبر عن ضعف. وكان يرى أن الضعف هو بداية النهاية. وبذلك فإن الرفض المطلق يستند في النهاية إلى قوة الإرادة الوطنية وإلى رغبتنا في أن نصبح شعباً قوياً في المقام الأول.

إن الإيمان هو أساس القوة، وكما يقول شامير: "هناك أشياء معنوية لا يمكن قياسها مثل التفوق النوعي... وهي أيضاً هامة لنا لضمان تفوقنا في المواجهة المستمرة مع من يتآمرون علينا. ويمكن أن ألخص هذه الأشياء المعنوية بكلمة واحدة وهي: الإيمان.. الإيمان بعدالة قضيتنا وبأن طريقنا هو الطريق الصواب، وبأننا سنتغلب دائماً على أعدائنا". ومعنى هذا أننا اعتباراً من الآن لن نستند إلى مواءمة السياسة مع الواقع بل سنستند إلى الإيمان بعدالة القضية وبالقدرة على النصر، وسيكون هذا الإيمان هو الأساس للصراع ضد الأعداء من حولنا. ولكن ما العمل، إذا كان الطرفان المتحاريان يؤمنان إيماناً عميقاً، كل بعدالة قضيته وبقدرته على الصمود؟ لم يكن لدى شامير رد على هذا السؤال. فلا قيمة في رأيه لمضمون الإيمان وإنما لوجوده. وقد اكتفى بالتحليل التاريخي لميزان القوى، الذي يؤدي إلى استنتاج أن هناك طرف واحد لديه دائماً الإيمان والثقة، وأن هذا الطرف سوف يفوز. فالتاريخ الإنساني مليء بنماذج لشعوب ودول رفعها الإيمان لمكانة عالية وأخرى اختفت لعدم وجود الإيمان لديها.

قد تكون لدينا هنا أصداً لتفسير نجاح بولندا في استعادة استقلالها، وهو التفسير الذي كان سائداً في بولندا في فترة حكم جوزيف فيلسودسكي. وقد استوعب شامير هذا التفسير أثناء شبابه في المدرسة المتوسطة وفي حركة بيتار في بولندا. لقد كان طوال حياته يعتقد أن من سيتغلب في هذا الصراع هو من لديه قوة إرادة أكبر، ونحن صامدون ونناضل ولم نتعب ولن نتعب أبداً. ولذلك فقد عارض بشدة أن تقدم إسرائيل أي تنازل: بداية بامتناعه عن التصويت في الكنيست وهو رئيس له عند التصويت على اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومروراً بمعارضته الانسحاب من لبنان أثناء حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٥) ومعارضته في تحويل الخلاف بين مصر وإسرائيل على طابا الواقعة جنوب إيلات إلى التحكيم الدولي (١٩٨٦) ونهاية بإعلانه أن اتفاقية الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٩٣) هي بمثابة دمار، ومعارضته الشديدة لبنيامين نتياهو بسبب استمراره في عملية السلام (١٩٩٩). وكان يعتقد أن أي تنازل تقدمه إسرائيل ليس سوى دليل ضعف، ضعف الإرادة وضعف الإيمان الذي يخل بتوازن القوى ويسوء إلى قدرتها على مواصلة المواجهة ضد أعدائها المصيرين على سعيهم لتدميرها.

♦ رفض إمكانية التغيير: البعد الديني

اتسمت أفكار المنظرين الذين ينتمون إلى التيار الديني أيضاً بالرفض التام لتغيير الوضع الراهن. وقد قام بعضهم - إلى جانب الفتوى التي تعني التحريم التام لأي تغيير في الوضع الراهن - بتطوير وجهة نظر ترفض لأسباب دينية إمكانية حدوث التغيير المذكور في الواقع، عن طريق إرجاع الوضع الذي نشأ بعد حرب يونيو ١٩٦٧ إلى تدخل الرب في التاريخ بما يضع هذه الحرب في مرتبة عالية من القدسية والطهارة. وقد تحدث الحاخام تسيفى يهودا كوك أيضاً عن "رفض الرفض الذي يتمثل في رفض ترك جزء من أرض حياتنا وإرث آبائنا لغير اليهود" معتبراً أن هذا الرفض له تأثير إيجابي تماماً. وقد كان الرفض التام من وجهة نظره واضحاً وقاطعاً: "فتلك الحدود، التي تضم بضعة كيلومترات خاصة بنا هي حدود مقدسة حسبما فرضه الرب، وليس في استطاعتنا - في ظل أي ظروف في العالم - التنازل عنها". وقد توصل من خلال فكرة القداسة إلى نتيجة مفادها أنه من غير الممكن الانسحاب بأي طريقة من الطرق بدون التعدي على قدسية الأرض التي كان يعتبرها عنصراً له قوة ذاتية ولهذا السبب ليس في استطاعة أحد تغييره أو الاعتداء على قوة إسرائيل التي تزيد عن قوة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي:

إن دولة إسرائيل هي قضية إلهية... وفضلاً عن ضرورة عدم الانسحاب - حاشا لله - من أى مساحة من أرض إسرائيل فإننا سنواصل احتلال مزيد من الأرض وتحريرها... لأن رب إسرائيل لا يكذب، لأنه ليس إنساناً لكى يفعل ذلك، ونحن أقوى من أمريكا وأقوى من روسيا.

يستوجب خلود التوراة وكونها حقيقة مطلقة الرفض التام والتاريخى للانسحاب، ليس فقط لأنه محرم تحريماً كاملاً حسب رأى راتسيا وإنما لأن إمكانية الانسحاب مرفوضة مبدئياً لأن رب إسرائيل المقدس لا يكذب، وعلى هذا فقد كان راتسيا يعتقد حتى آخر أيامه أن الانسحاب من ياميت أيضاً لن يخرج إلى حيز التنفيذ، وقد كان من دعاة إقامة حركة للعمل على منع الانسحاب من سيناء. وقبل توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل نشر فتوى ترفض إمكانية الانسحاب لأسباب مصيرية وهي: "إن هذه الأرض هي أرض حياتنا وهي أرض هامة غير قابلة للتقسيم... وهي محددة وستظل موجودة إلى الأبد" من منطلق وعد الرب ورعايته لنا التي يثبتها التاريخ. وقد ورد الأساس الدينى الذي ارتكز عليه هذا الموقف فى كتاب "أقصى ما يمكن من أرض" الذى أصدره قبل قيام الدولة بنحو ثلاثين عاماً، ودعى فيه إلى الربط بين حياة الأمة وبين عودتها إلى صهيون وبين إقامة الدولة باعتبارها تعبير عن أفعال الرب الرهيبة وفضله فى بناء البلاد وصد الدمار. وهكذا فقد ربط راتسيا بين النكبة وبين قيام الدولة فى وقت أحداث النكبة. وكانت النتيجة التى توصل إليها بخلاف تصوير اتجاه التاريخ على أنه صوت ينادى فى البرية يدعو بنى إسرائيل إلى وراثة الأرض الآن، هي أن الناحية المصيرية فى الحياة القومية تستوجب قيام نظام حكم يهودى فى هذه الأرض كلها: "فالحياة الدنيا التى منحها لنا خالق التوراة تتطلب منا تأمينها وتدعيمها وتحديثها عن طريق عودتنا إلى أرضنا الطبيعية". ومن هنا جاءت وجهة نظره حول أهمية أرض إسرائيل للأمة، نظراً لأن الحاجة إليها ترجع إلى ضرورات الحياة القومية والتى يحميها الوعد الإلهي. ويتضمن الجمع بين هاتين الركيزتين ما يمكن أن يمنع تغيير الوضع الراهن. لقد كانت ثقته فى صحة وجهة نظره أكيدة، ولم يصبه اليأس حتى بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر. وظل يؤمن بالخلاص الذى يتحقق فى الواقع التاريخى بشكل قاطع يؤدي إلى استنتاج أنه لا يجب التراجع عما تحقق فى حرب ١٩٦٧. وضمان ذلك هو الوعد الإلهي حسبما كتب بعد توقيع معاهدة السلام. وقد قال فى هذا الصدد:

لقد منحنا خالق هذا العالم الذى خلق أجياله جيلاً بعد جيل، هذه الأرض، بكل ما فيها، أعطاها إرثاً لأبينا إبراهيم ولذريته من بعده... وقد تلقينا وعداً بهذا، ولا يجب أن نفرط فيها، ولن يتخلى الرب عن شعبه، ولن يترك الأرض التى منحها له فى أيدي غيره، بعد عودتنا بإذن الرب إلى صهيون، بعد أن يعيد الرب إلينا السكينة ويرضى عنا.

كانت ركائز وجهة النظر الغيبية المرتبطة بالخلاص، التى وضعها الحاخام راتسيا تقضى بأنه لا تراجع عن مسيرة الخلاص، ولأن الرب قد منح بنى إسرائيل وأرض صهيون السكينة من جديد فلن يكون من الممكن التراجع عن الخلاص. لم يكن هناك أى صعوبة فى عرض تطورات أحداث التاريخ بناء على وجهة النظر المذكورة، التى تعتبر وجهة نظر خلاصية لا ينقصها سوى قدوم المسيح المخلص، والتى انتشرت خلال السنوات الستة التى مضت بين حرب يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣. وقد جرى عرضها من خلال الثقة التامة فى أن قدوم المسيح الوشيك هو أمر واقع، أو كما قال شلومو أفينير "من خلال الثقة التامة بأن خلاصنا يتحقق الآن". وقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى زعزعة هذا اليقين على الأقل فيما يتعلق بحتمية الخلاص وعدم إمكانية حدوث تراجع فى مسيرته. وفى خريف عام ١٩٧٤ كان يهودا عميتال أحد من وضعوا أسس الأيديولوجية الدينية فى هذا الصدد، وقد تحدث إلى تلاميذه فى مدرسة هار عتسيون الدينية حول مغزى حرب أكتوبر المؤلمة والدموية. وكان يسعى إلى رفع روحهم المعنوية، فتحدث عن "الخلاص الكبير" الذى كفلته هذه الحرب لإسرائيل، ووضع الركائز لأسلوب خطاب يتحدث عن تقدم - يشوبه من آن لآخر بعض التراجع - فى اتجاه الهدف الذى أخبر الأنبياء جميع الناس به، غير أن المراحل التى تمر فى الطريق إليه، والدروب التى نسير فيها حتى نصل إليه ليست معروفة، وعلى هذا فليس من المحتم أن يكون الخلاص مسيرة متواصلة. وقد نقل عن السلف تفسيراً للفقرة التى تقول: "حبيبى هو شبيه بالطبيب أو بالأياثل" (٥) قال فيه إن التشبيه بالطبيب، يعنى فى تصرفاته، لأن الطبيب فى ركضه يظهر ويختفى، والمعنى أن المسيح الذى سيأتى بالخلاص النهائى يظهر لهم ثم يختفى عنهم. وقد استنتج من التفسير - الذى يتحدث عن اختفاء المخلص عن عيون من سيخلصهم أثناء عملية تحقق الخلاص - أن هناك أوقات يظهر فيها الخلاص للجميع وأوقات لا يكون ظاهراً لهم فيها، لظروف ربما لا يعرفها أحد من البشر: "فبسبب ارتفاع وانخفاض الأرض قد لا نرى الطبيب، غير أنه مستمر فى الركض". وعدم فهم أسباب ظاهرة معينة، لا يعنى عدم وجود أو إنكار هذه الظاهرة. فالهدف معروف لنا جميعاً، فقد سبق أن أخبرنا به الأنبياء وتحدث عنه رجال الدين. وهكذا فقد توصل عميتال من تفسيره لهذا التشبيه الوارد فى الكتاب المقدس - بشأن الطبيب الذى يختفى بين تضاريس الأرض أثناء ركضه نحو هدفه - نتيجة مبدئية على النحو التالى:

لقد أمرنا الرب أن نتمسك بالإيمان بأنه لا تراجع عن مسيرة الخلاص منذ بدأت العودة إلى صهيون، قد لا يكون الخلاص واضحاً لنا تماماً فى بعض الأحيان، غير أنه لا تراجع عنه. فجميع الطرق الممهدة وغير الممهدة ستؤدي فى

النهاية إلى خلاص شعب إسرائيل... ويجب أن نعرف مسبقاً أنه مع ترقب المسيح، سيأتي بعد كل أزمة خلاص من الأزمة، ولن يأتي الخلاص إلا من خلال أزمة. فأرض إسرائيل لا يمكن أن نتملكها إلا بالمعاناة، ولكننا بهذه المعاناة سوف نتملكها بالفعل.

عبر استخدام عبارة "لقد أمرنا الرب" عن أن الإيمان بعدم وجود تراجع عن العودة إلى صهيون هو فريضة على اليهود. وأن الأساس في الموضوع هو اتجاه الخلاص. فكل الطرق تؤدي إليه، أحياناً بهدوء وأحياناً بألم - وهذا الألم يسمى مخاض الخلاص - وليس في استطاعة الإنسان فهم اعتبارات خلق ملايسات الخلاص.. وبهذه الطريقة فتح عميتال الباب لأول مرة لأسلوب خطاب ثيولوجي عقائدي، تطور في وقت لاحق بعد صدمة الانسحاب من سيناء وهدم مستوطنات قطاع ياميت رغم المعارضة الشديدة من جانب "حركة منع الانسحاب" ورغم الفكر الذي يرى أن الخلاص ستصاحبه مشكلات ترسم للخلاص طريقه؛ حتى عندما يبدو ظاهرياً أن هناك تراجع عن مسيرة الخلاص بشكل لا يمكن التسليم به، وهو ما يسمح للجمهور المتدين بالتغلب على التناقض بين العقيدة الدينية وبين الواقع.

وقبل بداية الانسحاب من سيناء بموجب معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، نشر الحاخام راتسيا وثيقة تحت عنوان "في مواجهة خيانة الحكومة" جاء فيها أن "سيناء هي جزء من أرض إسرائيل حسب رأي الحاخام يهودا هاليقي، وعلى هذا الأساس فإن الانسحاب ينتقص من استقلال الدولة، الذي يقاس بالتخلص من سيطرة غير اليهود ومن تسلطهم علينا. وينطبق على هذه الحالة وما يماثلها ما أخبرنا به الرب من خلال أنبيائه المخلصين، حيث قالوا إن مثل هذه المشورة لن يكون هناك من يسمعها، وأن مثل هذا المطلب لن يكون هناك من ينفذه لأن الرب معنا". وهكذا يتحد الرفض المبدئي مع الرفض التحليلي ليكون اتجاهاً ثيولوجياً سياسياً مناقضاً تماماً لاتجاه سبينوزا (٦)، ويصل إلى حد اعتبار سلامة أراضي البلاد مجرد انعكاس لوحداية الرب حسبما سنرى في موضع لاحق.

وبنفس الأسلوب قرر موشيه تسفى نيريا - رئيس مدرسة بنى عكيفا الدينية وعضو الكنيست في دورته السابعة عن الحزب الديني القومي "المفدال" - أن سلامة أراضي البلاد هي "قسم وقانون وعهد" من الرب، ولذلك "فإن المسألة هنا تتعلق بلغة الرب، وبمصطلحاته التي تتسم بالاستقرار والثبات، والتي ليس فيها تغير ولا تحول". وقد أكد ثقته في ثبات هذا القسم واستقراره حتى بعد حرب أكتوبر عندما كان هناك شعور مؤلم ومؤسف يسود بين الناس، فقال: "ليس من حقنا تقديم النصح للرب بشأن كيفية تحقيق قسمه.. ولكن أصبح من الواضح تماماً أننا سوف نعيش لنرى خلاص بنى إسرائيل يتحقق". كانت هذه التعبيرات هي السمة المميزة لمن حاولوا تهدئة وطمأنة الجمهور، وقد دعى نيريا تلاميذه ومن يستمعون إلى دروسه للاعتصام بالإيمان للثقة في الرب القادر على كل شيء: "وفيما يتعلق بوجود شعب إسرائيل، وبحمية أرض إسرائيل يجب أن نضيف أيضاً الإيمان الغيبي الميتافيزيقي الكامل - الذي يتطلب منا أن نثق في الوعد والقسم والعهد الذي أصدره الرب لشعب إسرائيل" والذي يتجاوز حدود الطبيعة ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام - إلى العمل السياسي والتصرفات العملية.

وبعد الجلاء عن قطاع ياميت وهدم المستوطنات اليهودية التي كانت موجودة به غرق التيار الديني في أزمة عميقة نتيجة لانهايار نظرية الخلاص الشامل. وقد خيم على المعسكر الديني القومي شعور شديد بالشك، أوشك أن يصل به إلى حدود الانقسام السياسي، بالإضافة إلى انشقاق مؤسسي حركة هاتحياه. وفي ظل هذه الخلفية عبر الوزير زفولون هامر بمصطلحات سياسية عن وجهة نظر أتباع الحاخام كوك بشأن ضرورة ثبات الوضع الإقليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع الراهن، وذلك أثناء الحديث عن مشروع قانون لمنع إزالة مستوطنات يهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان مبرره لذلك هو ما يلي: "عند الانسحاب من سيناء أيضاً كنا نشعر بالأسى والألم بسبب الدمار وإزالة المستوطنات، ولكن إزالة المستوطنات هنا غير ممكنة... فهذه الأرض كانت مهد الأمة وهي جزء من واقعنا". فما يمكن القيام به مع تحمل ما يسببه من غضب في سيناء، لا يمكن القيام به على الإطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد أقيمت في قطاع غزة مستوطنات ترتبط ارتباطاً واضحاً بالمفدال، وكانت هناك اعتبارات سياسية بالإضافة إلى الاعتبارات الأيديولوجية هي التي أدت إلى مساواة وضع المستوطنات في قطاع غزة بوضع المستوطنات في الضفة الغربية.

غير أنه كان هناك خوف في معسكر المستوطنين من أنه ليس هناك أي أساس للإيمان البريء بأن إزالة المستوطنات غير ممكنة هنا. وقد جاء الربط بين تدمير مستعمرات قطاع ياميت وبين إقامة حركة الإرهاب اليهودي، التي شكلها بعض المستوطنين المتطرفين، من جانب "دان بيرى" وهو أحد المنظرين الأيديولوجيين للحركة (وقد كان في البداية قساً بروتستانتيًا، ثم تهود ودرس إلى أن أجاز للعمل كحاخام). وقد ربط دان بين الأمرين بقوله: "في حالة الجلاء عن ياميت، وجه الواقع لنا لطمة شديدة، وكانت هذه اللطمة موجهة في الأساس للسداجة التي تتطوى عليها الدعوة إلى العمل على تحقيق الخلاص، وقد جعلت الكثيرين يفيقون من أحلامهم". وقد أوغل يوئيل بن نون في تفسير ذلك. فقد كان يعتقد أن الإفاقة من الحلم أدت إلى نوع من التشكك في الافتراضات الأساسية الثيولوجية، وقد أدى هذا التشكك إلى الحاجة

لاستيضاح ما يمكن القيام به من أجل منع تقوض وانحيار ما كان يبدو حتى الآونة الأخيرة في استقرار ورسوخ الجبال. وقد كانت المنظمة الإرهابية التي سعت إلى تفجير المساجد الموجودة في الحرم القدسي تعبيراً متطرفاً عن الاعتقاد بأن من الممكن التدخل بالقوة في ترتيبات الخالق لتسيير العالم. وقد أثار هذا نقداً داخلياً سافراً. وقال البعض إننا تعرضنا للنفي من أرضنا مرتين بعد أن وصلنا هنا إلى ذروة قوتنا المادية والعديدية. وإذا وجد الرب أننا نستحق الخلاص فلن يحدث أي تراجع عنه، وإذا وجد أننا لا نستحقه فمن المثير للسخرية أن نعتقد أن هناك أي ضمان آخر لتحقيقه. وقام بعض المتجادلين حول هذه المسألة بتطوير أسلوب خطاب يعد استمراراً لتفسيرات الحاخام يهودا عميتال، ويرى أن الانسحاب نفسه هو جزء من مسيرة الخلاص، على اعتبار أنه يظهر لنا النور الذي سيخرج من بين براثن الظلام. وفي أعقاب الاتفاقية التي توصلت إليها الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣ عاد شلومو أفينير إلى استخدام أسلوب خطاب تحليلي، يهدف إلى إعطاء معنى للمعاناة التي تنتظر المستوطنين، وإلى تعظيم مغزى إصرارهم على التمسك بكافة أراضي البلاد، وكان من بين ما قاله:

كلما زادت حدة الأزمة كلما كان الخلاص الذي سيتحقق أكثر روعة. فالظلام الدامس يسبق النور المبهر... وكل مرحلة من مراحل خلاص شعب إسرائيل يمكن أن تأتي إما نتيجة لوعي داخلي أو نتيجة لإكراه خارجي. وعندما يتضاءل إدراك قيمة أرض إسرائيل وأحياء الأمة، تواجه شعب إسرائيل الآلام والأزمات والمعاناة التي تجبره على التعرف على جذوره وفهم قيمته وماهيته. فأعداؤه من الداخل والخارج هم الذين يجعلونه يدرك أنه لا خلاص له سوى بالإيمان بنفسه وبأرضه وبتوراته وبريه. وبالطبع فإن هذا الطريق مليء بالتضحيات والمشكلات، وكلما زاد عدد المؤمنين بالتوراة وبالمبادئ المثالية كلما قلت معاناة الأمة. ولذلك فإننا نشد على أيدي إخواننا الذين يتمسكون بشدة بكافة أنحاء أرضنا. طوبى لأبناء شعب إسرائيل الذين يحبون الأرض المقدسة، ويعانون من أجلها من الحزن ومن المهانة. فهؤلاء هم صناع التاريخ حتى لو كانوا أقلية.

إن مسيرة الخلاص هي إذن مسيرة مليئة بالتناقضات الداخلية. فهناك حاجة إلى بزوغ شعاع النور من الظلام الدامس قبل أن يتحول إلى ضوء مبهر. ولكن التناقضات تتطوى على الحل، إذا كان هناك سلوك ملائم من جانب الأمة. فبفهم الشعب لقيمه وماهيته يمكنه تحطيم المصاعب المادية، لأن هذه المصاعب لن تكون قادرة حينئذ على منع تقدم مسيرة التاريخ. ولهذا السبب فإن هذه الأقلية المتميزة تضم "صناع التاريخ". وينطوي هذا الكلام على ما يوضح أيضاً نظرة المستوطنين لأنفسهم على أنهم الطليعة التي تسير أمام المعسكر وتقوم المعسكر كله خلفها. ووفقاً لهذه النظرة فإن المستوطنين يعتبرون أنفسهم محققى أسطورة الطليعة الصهيونية ولهذا فإن لهم على المستوى اليهودي الداخلي قيمة أكبر من قيمة الطلائع الذين أقاموا الدولة (وفي هذا الصدد جدير بنا أن نلاحظ استخدام أفينير لكلمات تشير إلى قصائد وطنية معينة للشاعر بياليك منها قصيدة عن دعم الاستيطان كانت لفترة طويلة النشيد القومي غير الرسمي لحركة العمل الإسرائيلية). ويجدر بنا أن نلاحظ استخدام تعبير "طوبى لأبناء شعب إسرائيل" الذي استخدمه من قبل الحاخام عكيفا، وهو أحد كبار رجال الدين اليهودي، في أحد مؤلفاته، وقد كان يعنى بكلماته تمييز بني إسرائيل عن باقي الأمم لأن الرب يطهرهم ليصبحوا أطهاراً عند المثل بين يديه. ويؤدي استخدام مثل هذه المصطلحات إلى رفع شأن المشروع الاستيطاني ليكتسب قدراً من القدسية، مثل الطهارة المصاحبة لعيد الغفران التي تهدف إلى التقرب التام إلى الرب بذاته وجلاله بدون واسطة. وفي الفترة التالية لاتفاقيات أوسلو كان من الممكن أن نلاحظ أنهم يعززون أنفسهم ويرفعون روحهم المعنوية بإحساس الرسالة الذي يولده هذا الكلام لدى قرائهم داخل معسكر المستوطنين. وكان الهدف من رفع شأن الواقع المؤلم والوصول إلى حد تصويره على أنه أعلى درجات عبادة الرب، هو دعم المستوطنين، وبدل تكرار هذا مراراً وتكراراً في كتابات أفينير على وجود حاجة إلى رفع الروح المعنوية وإلى دعم الإيمان بالمبادئ. وقد كان هذا هو ما دعى "لجنة رجال الدين اليهود في الضفة والقطاع" إلى نشر بيان بشأن كيفية التغلب على رياح الشر التي تعرض مستقبل الاستيطان للخطر، جاء فيه ما يلي:

في مواجهة رياح الشر التي تهب على الاستيطان اليهودي المقدس في الضفة والقطاع يجب علينا العمل على زيادة الوعي القومي لدينا، وزيادة اطلاعنا على التوراة ودعم العقيدة الدينية لدينا، وتوضيح أهدافنا لأنفسنا، ومن خلال قيامنا بهذا سينطبق علينا ما ورد في تفسير الكتاب المقدس بشأن ضرورة مواجهة الشر مهما تعاظم، وسينضم المزيد من الأعضاء الجدد للمستوطنات لينتشر نورنا وليطرد الظلام.

وقد نقل البيان المذكور عن لعنة بلعام (٧) التي تحولت إلى بركة، وبالطبع فإن ما ينصرف إليه هذا المثال مفهوم، وهو أنه كما تحولت اللعنة إلى بركة فإن هذا ما سيحدث الآن أيضاً بشرط أن يعمل المستوطنون على زيادة الوعي الديني والقومي لديهم وأن يوضحوا لأنفسهم الأهداف التي يريدون تحقيقها... ومن هذا المنطلق سينتشر النور.. وقد كان التفاؤل الذي تتطوى عليه هذه السطور يتعارض مع الشعور بالخراب الذي كان سائداً لدى أنصار أرض إسرائيل الكاملة في تلك الفترة، وقد انبرى أفينير لتنفيذ هذا التناقض بأسلوب خطاب، لوحظ فيه النظر إلى الشيء الكامل على أنه هو

الشيء الحقيقي، وتفسير الشيء الناقص في ظل نظرتة إلى الشيء الكامل، وذلك على النحو التالي:

إن ما يحدث الآن هو خراب... خراب لجزء من أرض إسرائيل، لجزء من الصهيونية. غير أن النظرة إلى الجزء تكشف لنا عما يحدث بالنسبة للكل. فهناك اتجاه إلى تهدم الصهيونية محدودة الرؤية التي مع كل ما بها من قيمة لا يمكنها أن تفهم القيمة الخالدة الأبدية المتمثلة في شعب إسرائيل، ولا تفهم أنه لا يمكن التضحية بالخلود من أجل الزمن. غير أن طبيعة الواقع تقضى بأن يكون فيه سقوط وأزمات، سواء لدى الفرد أو لدى الجماعة. ومن المحتمل أن تكون في انتظارنا مواقف شديدة الصعوبة في الضفة وغزة والجولان. ولكننا شعب جرب الصعوبات وحنكته التجربية، ونحن نعرف كيف نعتاد على أى موقف ونتكيف معه بل ونخرج منه أكثر قوة... ولا يمكن أن يشكو الرب لعباده، كما أنه لا يمكن أن يختبرهم لكي يفشلوا في الاختبار.. ويجب علينا أن نناضل بكل قوة حتى لا نتعرض لسقطات أو أزمات، ولكن لو كان هذا سيحدث بعد كل ما بذلناه فلا يجب أن نصاب باليأس، ويجب أن نعرف أن في انتظارنا تحديات جديدة. فخلاص الأمة لا يأتي دائماً بشكل واضح، وفي بعض الأحيان يأتي الخلاص في صورة مسيح مخلص فقير يركب حماراً. فالخلاص يأتي مصحوباً بنقص، سواء كان نقصاً في الموارد العملية المتاحة أو في الأفكار.

ترجع جذور وجهة النظر التي تزعم خراب الصهيونية محدودة الرؤية إلى الدروس المستفادة من الانسحاب من سيناء. فقد كانت أزمة ياميت من وجهة نظر أفينير "نهاية للصهيونية محدودة الرؤية"، ومنذ ذلك الوقت بدء يصيغ رأيه بشأن نهاية الصهيونية التقدمية باعتبارها خراب أكثر صعوبة. فقد كان يرى أنه مع انهيار عالم القيم الجزئي الذي يعبر عن انعدام الكمال وبالتالي فإن هناك عيب جوهرى يشوب كيانه، انفتح الباب أمام ظهور الكمال الذي تمثله وجهة النظر الدينية، التي تدرك جوهر الارتباط بالأرض، والتي تتجاوز قيود الزمن لكي ترى الخلود. وبالتالي فإن وجهة النظر المذكورة ترى في المشكلات تحدياً وفرصة كبيرة للتسامي وتحقيق المزيد والمزيد من الإنجازات. فليس في استطاعة أحد أن يجلب الخلاص للأمة سوى حركة جوش أمونيم لأنها تعرف المشكلة وتناضل ضدها وهي واثقة تماماً من تحقيق النصر. وإذا نظرنا إلى أساس هذا الكلام لوجدناه يستند إلى وعى بالرسالة الغيبية المرتبطة بالخلاص لدى تلك الحركة الاستيطانية، التي تمثل من وجهة نظر أعضائها جوهر تميز شعب إسرائيل، حسبما تنظر إليه هذه الحركة، وهو جوهر شاب بلورته صراع مستمر، ظلت الحركة خلاله على ثقة تامة من أن لديها إمكانيات النصر وتحقيق الخلاص. ومن ينظرون إلى دورهم في العالم بهذه الطريقة لا ينكصون أمام المشكلات. على العكس، إنهم يعتبرون هذه المشكلات فرصة للصراع ضد المزيد من العقبات، من أجل التغلب عليها ومحاولة تحقيق الهدف. كما أن هناك محل لتراجع جزئي ومؤقت في الطريق إلى تحقيق الخلاص، باعتبار هذا التراجع عملية تتضمن في طياتها رفضاً للتراجع، بمعنى أنها كالنزول بهدف الصعود. وفي كلمات التشجيع التي قالها أفينير في أعقاب فشل جهود إيقاف أو منع الانسحاب من سيناء في عام ١٩٨٢ نرى الأساس للمواجهة الشيولوجية المستقبلية ليس فقط للانسحاب من سيناء، بل وللانسحاب من الضفة الغربية أيضاً، إذ أن المسألة قابلة لوجود تراجع في إطار التقدم إلى الهدف المطلق والمحدد الذي يسير نحوه التاريخ منذ بداية الخليقة.

وقد قدم تسفى إسرائيل تاو نموذجاً لهذا الأسلوب في التفكير الذي يعتمد على تصوير التناقض الداخلي بين عناصر الواقع كتمبير عن تعقيد وتطور ذلك الاتجاه الذي كانت نتائجه معروفة مسبقاً، حيث ضرب له المثل بالفراشة، وهذا المثل أساسه في تفسير فقرة من نبوءة أشعيا (١٤/ ٤١) تقول "لا تظهرى يا دودة يعقوب" وقد جرى تفسير هذه الفقرة على النحو التالي: "إن مثل إسرائيل كممثل دودة القز، فهي دودة خاصة تبعث للحياة من جديد. وتتمر دورة حياتها بأربعة مراحل. البيضة والدودة والشرنقة والفراشة وقد تبين لنا وجود أربعة مراحل مماثلة للخلاص الطبيعي- الذي لا يشتمل على معجزات متفردة لا تتكرر بل على تطور تدريجي بطيء، لا يمكن أن ينظر أبناء الجيل إلى كافة مراحل على أنها تعبير عن الخلاص- غير أن تطور الخلاص أصبح واضحاً من الناحية العملية فقط، فخرج الدودة من الشرنقة يؤدي إلى أزمة نظراً لاختلافها عن الفراشة التي تخيلوا أنها ستخرج منها. وتتمر الدودة بخمس مراحل من تغيير الجلد إلى أن يصبح لها جلد جديد ثابت إلى أن تتحول في المرة الخامسة فيتناقص وزنها وتخلو أحشاؤها من الطعام ويقصر طولها وتصبح فراشة. غير أن هذه مرحلة ضرورية في تطور الفراشة التي تخرج من الشرنقة. وهكذا الوضع في حياة الأمة: حيث يحدث انسحاب من الاستيطان، وتراجع القدرات التوسعية، وينزع الكثيرون من البلاد وتقل قوة الردع والأمن ويفقد الشعب حياته وقوته بالتدريج. ومن خلال هذا التراجع يتمثل بعث الأمة.

يأتى الخلاص بالتدريج نتيجة لعدم وجود واقع جديد، غير أننا في حياتنا العامة لا يمكن أن نعرف المرحلة التي نمر بها من مراحل الخلاص، وما إذا كنا نمر بمرحلة البيضة أم الدودة أم الشرنقة أم الفراشة.. ويدرك أبناء هذا الجيل من المتدينين أنه كما أن مراحل التطور حتى الوصول إلى مرحلة الفراشة لا تجرى بشكل عشوائى، وأن هناك قوة خفية هي التي توجه الأمور إلى حين خروج الفراشة، كذلك الحال بالنسبة لتطور خلاص إسرائيل.

واستناداً إلى ما قاله الحاخام رايا بشأن قوة العمل وقوة التدمير قام تاو بتطوير وجهة نظره بشأن اعتبار عدم دافعاً

لتشكيل وجود جديد، وذلك من خلال نظرية رفض الرفض على النحو التالي:

تلك القوة التي تريد الحفاظ على ما هو قائم، والبقاء في مرحلة الدودة بلا تغيير، هي التي تؤخر التطور في اتجاه الخلاص بوجه عام، بينما القوة التي يبدو ظاهرياً أنها تهدم وتدمر هي التي تؤدي إلى التعجيل بالتطور، وهي التي تقود الأمور في اتجاه التطور النهائي، وهي التي ستتصر بمضى الوقت.

وهكذا أصبح هناك مغزى آخر هام لوجهة نظر الحاخام رابا بشأن اعتبار طلائع الاستيطان عنصراً مساعداً في تحقيق الخلاص رغم علمانيته. فالرفض هو من الناحية العملية تصرف إيجابي، نظراً لأن التغلب على مرحلة الدودة يتطلب العمل على اجتياز مرحلة الشرقة، التي تعد بمثابة تراجع في المسيرة، غير أن القوة الداخلية التي تعرف مسبقاً باتجاه التطور، تفهم ضرورة القيام بالتجربة في هذه المرحلة. وهكذا فإن كل شيء إنما يجري من أجل تحقيق الإرادة الإلهية التي وضعها الرب في الطبيعة والتاريخ، سواء كان ذلك بإرادتنا أو بدونها. إن عملية تطور الخلاص تشبه عملية تكون الفراشة، ففضلاً عن أنها لا تتوقف بسبب الدخول إلى مرحلة الشرقة، فإن هذه المرحلة تعد ضرورية للوصول إلى التطور الطبيعي لها. وقد صرح لتلاميذه بأن "هذا لا يقلل من المسؤولية الملقاة على عاتقنا والتي تتمثل في العمل والإصلاح، ومحاربة الضعف والفساد"، وذلك حتى لا يفرقوا في السلبية نظراً لإدراكهم أن هذا التطور حتمي. غير أنهم في رأيه يجب أن يكونوا واثقين أنه في النهاية عندما يحين الوقت المناسب ستخرج الفراشة بألوانها الزاهية وعندئذ سيتبين أن استكمال تطور مسيرة الخلاص كان يستوجب حدوث هذه الانتكاسة أيضاً.

عبر شلومو جورين أيضاً عن ثقته التامة في أن الخلاص سوف يتحقق رغم العقوبات المؤقتة. وقد كتب قبل فترة من توقيع اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) رداً على سؤال موجه إليه من أمانة لجنة رجال الدين اليهود في الضفة الغربية أن مصير ومستقبل أرض إسرائيل منذ الدخول إلى عصر الخلاص الثالث الذي بدأ منذ نحو مائة عام لا يتحقق بفضل قياداتنا بل نتيجة لخطة وضعتها قوة عليا من أجل أرض إسرائيل، وهذه القوة تعمل بلا كلل من أجل تحقيق نبوءة الأنبياء. وكان المصطلح الرئيسي لفهم تصريحاته هو مصطلح "عصر الخلاص الثالث" الذي يعنى النظر إلى قيام الدولة واحتلال الأرض ليس على أنهما أحداث عارضة في التاريخ العلماني، بل على أنهما تطور حتمي في التاريخ المقدس، الذي يعرفه دارسو التوراة عن يقين. فالخروج من مصر يمثل الخلاص الأول وبناء الهيكل الثاني بعد الخراب يمثل الخلاص الثاني أما الخلاص الثالث أو "الخلاص الأخير" فسيكون الخلاص النهائي ليستمر به خلاص بني إسرائيل إلى الأبد.

ومن خلال إيمانه بوجهة نظره التي ترى أننا نمر بمرحلة الخلاص النهائي - حسبما صرح به في كلمته في ساحة المبكى بعد أن احتلها جنود الجيش الإسرائيلي - قسم جورين الخلاص إلى ستة مراحل رئيسية وهي: تحرير الأرض من أيدي الأجانب، وتجميع يهود الشتات فيها، وإقامة حكومة لإسرائيل، وإقامة المؤسسات الدينية اليهودية، والعودة للدين، وبناء الهيكل. وقد تم تنفيذ المراحل الثلاث الأولى جزئياً أو نهائياً حسب رأيه وقد استنتج نتيجة قاطعة من تحليله للنصوص الدينية الذي كان يصفه بأنه تحليل اجتماعي، تفيد بما يلي:

عندما ننظر جيداً إلى ما يجري حولنا على مدار السنوات الأخيرة ونفكر فيه يمكننا أن نتوصل إلى نتيجة مفادها أن العناية الإلهية هي التي تقرض علينا الأحداث، وجميع هذه الأحداث تؤدي إلى اتجاه الخلاص الثالث... وسوف تتولى السماء بعد ذلك رعايتنا ورعاية أرض آبائنا التي ورثناها حتى لا يتم تسليمها لغير اليهود. إنني مؤمن إيماناً عميقاً بأن كل ما يجري أو لا يجري في أرضنا المقدسة يتم توجيهه بمعرفة العناية الإلهية لتحقيق صالحنا، ولنع تسليم مساحات من أرض إسرائيل المقدسة للأجانب.

وقد استشهد جورين بنبوءة حزقيال باعتبارها دليلاً خالداً لا يرقى إليه الشك يتحدث عن بناء البلاد والعناية الإلهية التي ستفعل الكثير بالأعداء من حولنا. وعندما انتهى من كتابة رده - وهو رد مكتوب باستفاضة ليحمل وجهة نظره بشأن المكانة الدينية لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في الشريعة اليهودية - جاءت الأنباء عن الاتفاقية الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية التي وصفها بأنها "الكارثة التي أحلتها علينا حكومة رابين". وقد وصف جورين الحكومة بأنها حكومة رئيسها وليست حكومة إسرائيل أو الحكومة فقط، وهو أمر نادراً ما كان يفعله، وقد كان الهدف من ذلك أن يوضح أن قرار هذه الحكومة غير ملزم لشعب إسرائيل حسبما سنرى في موضع لاحق. ففي رأيه أن هذه الكارثة كفيلة بأن تؤدي إلى سفك الدماء والعودة بدولة إسرائيل في النهاية إلى نقطة البداية، التي تتمثل في إقامة دولة فلسطينية والحرب بينها وبين إسرائيل، ورغم هذا فإنه لم يشعر باليأس. واختتم كلامه بمقولة منقولة عن السلف تقول أننا "لم يعد أمامنا سوى الاعتماد على أيينا الذي في السماء". وقد كانت في هذا التعبير أيضاً إشارة إلى عصر الخلاص. حيث تقول التفاسير أنه بعد الخلاص سيكون الحال صعباً ومؤلماً بحيث لن يكون أمامنا سوى الاعتماد على أيينا الذي في السماء. وإذا فسرنا هذا الكلام حسب مصطلحات جورين سنجد أنه يعنى تحقيق المرحلة الخامسة من مراحل الخلاص بالعودة للدين. وفيما يتعلق بالخطة الإلهية التي تتماشى مع نبوءة حزقيال فإن العودة بدولة إسرائيل إلى نقطة البداية بالعودة

إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩ لن يؤدي هو الآخر أيضاً إلى تأخير مسيرة الخلاص. فالانتكاسة حسبما رأينا لا تعنى الانحراف أو التراجع عن طريق الخلاص، ولكن أقصى ما يمكن أن نقوله أنها قد تعتبر تأخيراً للخلاص، وهذا التأخير هو نفسه نتاج ممارسات سياسية تتعارض مع الشريعة، مثل "إقامة الكيان الفلسطيني" الذي نسبه جورين إلى بيجين واتفاقيات كامب ديفيد. ولا ينتقص هذا من ثقته في استقرار الخلاص وفي أن هذا هو عصر الخلاص الثالث والأخير، ولا تنتقص من هذه الثقة أيضاً "الكارثة التي أحلتها علينا حكومة رابين"، التي رغم خطورتها ليس لها أي وجود لأنها تتعارض مع الخطة السماوية التي فرضها الرب على شعب إسرائيل مع منحه التوراة.. وكون الأمور مفروضة من عند الرب هو في حد ذاته ضمان بأن مسيرة الخلاص سوف تتغلب في النهاية على كافة العقبات والعوائق التي في طريقها. لم يكن هذا التوجه محل إجماع. فقد كان هناك من لم يتعلموا بعد من درس ياميت، وكانوا على حد تعبير عميتال يقومون بعد توقيع اتفاقية أوسلو بالحديث مراراً وتكراراً عن ثقته أنهم لا يمكن أن يحدث أي شيء سلبي، لأننا في مرحلة من مراحل الخلاص. وهكذا فقد نشر زلمان ملاميد حاخام مستوطنة بيت إيل ٢، منشوراً موجهاً لـ "أشقائنا أبناء شعب إسرائيل المستوطنين في الضفة وغزة الذين يتعرضون لأزمة" ووعدهم فيه بمستقبل آمن بدون أي التباس قائلاً: إننا نتعرض لموجة خطيرة وقوية وعنيفة ولكنها موجة عابرة. ربما تستمر بضعة أشهر أو سنة أو أقل قليلاً، ولكنها في النهاية سوف تمر وتنتهي... وهذه الموجة العابرة التي غمرتنا وكادت تفرقنا سوف تتحطم على الحائط الفولاذي الصلب الذي تمثله قوى الخير في هذه الأمة، وستأتي بدلاً منها رياح الخير التي ستزار كالأسد تمهيداً لتحقيق خلاصنا. ليقوم هذا الشعب شامخاً رافعاً هامته.

لا يتضمن هذا الكلام أي شك أو أي خوف، كما لا يتضمن أي تردد أو تشكك، ولكنه يتضمن تكراراً واضحاً وبسيطاً لنفس أسلوب الرفض الثيولوجي. فهناك ثقة تامة في النتيجة النهائية للتطور التاريخي فضلاً عن الثقة في نتيجة كل مرحلة من مراحل هذا التطور. ومعنى الثقة الأكيدة في نتيجة التطور الحتمي للتاريخ أن أي انحراف محتمل عن اتجاه هذا التطور في المستقبل من شأنه أن يحدث أزمة، كما أن الانحراف الشديد من شأنه أن يحدث أزمة إيمانية خطيرة. ولكن ملاميد كان شديد الثقة في عدم وجود أي فرصة لزعزعة استقرار الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، لدرجة أنه كان يخاطر بالتنبؤ بالمستقبل مؤكداً ثقته التامة فيه.

◆ الهوامش:

١. يتحدث النص الانجليزي عن:

Withdrawal of Israeli armed forces from Arab territories occupied in the recent conflict. وقد فسرت إسرائيل ذلك بأنه قرار بالانسحاب من بعض الأراضي العربية المحتلة وليس من كل الأراضي العربية المحتلة حسبما يؤكد النص الفرنسي للقرار الذي استند إليه الجانب العربي والكتلة السوفيتية في ضغوطهما على المؤسسات الدولية للتوصل إلى تحقيق الانسحاب. والحق أن الجانب الإسرائيلي دأب في كافة الاتفاقيات الموقعة مع الجانب العربي على استخدام حيل لغوية للتكرار لالتزاماته التي يتوصل إليها تحت ضغوط دولية، وذلك نظراً لوجود قدر من الإهمال لدى الجانب العربي في هذا الشأن.

٢. كان بيجين يرفض الزعم بأن الأردن هي فلسطين لأنه كان يعتقد أن الأردن جزء من الأراضي الإسرائيلية، غير أن خلفاءه كانوا يرون إمكانية حل المشكلة الفلسطينية في الأردن مؤقتاً بتوطين الفلسطينيين فيها بما يكفل الشرعية الدولية لاستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وذلك تمهيداً للجولة التالية التي يستكملون فيها الحصول على جزء آخر مما يعتقدون أنه أرض إسرائيل.

٣. حيروت: حزب إسرائيلي. تأسس في نهاية حرب ١٩٤٨ كبديل سياسي للمنظمة العسكرية القومية اليمينية بعد حلها. ورأس مناحم بيجين هذا الحزب لأكثر من ثلاثين عاماً.

٤. جاحال: اختصار لكلمات عبرية تعنى تكتل حيروت والليبراليين، وهو عبارة عن اتحاد بين هذين الحزبين نشأ عام ١٩٦٥ برئاسة مناحم بيجين.

٩/٢:٥

٦. ياروخ سبينوز ١٦٣٢-١٦٧٧ أحد أهم الفلاسفة العقلانيين في القرن التاسع عشر. وهو من أصل أسباني. كان واحداً من أهم الفلاسفة اليهود الذين شككوا في مصدر التوراة، مؤكداً أنها لا يمكن أن تكون نزلت على سيدنا موسى بشكلها الحالي.

٧. بلعام هو ساحر وهو شخصية من شخصيات الكتاب المقدس اشتهرت بقدرتها على أن تصيب الآخرين بلعنة. العدد ٢٣.

♦ دراسات ♦



إيهود باراك ومحاربة الأشباح الفصل الثالث عشر: تأتى الرياح بما لا تشتهي السفن (١)

تأليف: ران أدليست

♦ إخلاء بالقوة:

بينما كان باراك يحضر مؤتمراً في باريس، بقى الداخل في إسرائيل على ما هو عليه: شاس يتصرف باعتباره معارضة داخل الائتلاف، رغم أن يوسى ساريد حافظ على المرونة في التعامل معه؛ حزب الله يُشعل الموقف على الحدود الشمالية حتى يبدو في الصورة وكأنه هو الذى طرد الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان؛ المستوطنون يلعبون لعبة القط والفأر مع قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ثم عرفات يختلق، عن طريق ممثليه في مباحثات اللجان، أزمت مختلفة - خاصة بين ياسر عبد ربه وعوديد عيرن. هذه الملاحظات ضمن عوامل أخرى جعلت باراك يُسارع ببدء المفاوضات مع سوريا، فأعطى الضوء الأخضر لأورى ساجى للتحدث مع باتريك سيل - باعتباره قناة اتصال مباشر بالأسد.

عندما التقى ساجى بالكاتب الصحفي باتريك سيل أبلغه أن سوريا لن تحصل على أقل مما حصلت عليه مصر والأردن. وامتدحه سيل قائلاً إنه يتمتع بالذكاء كداعية سلام، وإن خلفيته العسكرية تعطيه ميزة في هذا المجال. وباراك يعتبر ساجى مصدراً موثقاً لإيصال أى رسالة سرية إلى الرئيس الأسد. وصل وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين، إلى دمشق مبعوثاً من الرئيس جاك شيراك، بناءً على طلب باراك. لكن فيدرين عاد متشائماً، ففى تقديره فإن الأسد مريض للغاية، وهذا يجعل احتمال استئناف المفاوضات ضعيفاً.

لكن باراك كان لديه تقدير آخر: "حتى إذا كان الأسد لا يملك إلا ٢٠٪ من طاقته فإنه يستطيع المضى بالمفاوضات حتى مرحلة توقيع معاهدة".

لذا أرسل رداً بالمقابل: "هناك ما يمكن أن نتحدث بشأنه. ابعث شخصاً يمثلك (ليس باتريك سيل) للتباحث مع ساجى. وبشكل متوازٍ صرح بالقول علناً في مؤتمر الاشتراكية الدولية: "الأسد زعيم قوى ومسؤول وجاد، صنع سوريا الحديثة".

وبالطبع لم يكن هذا الكلام نابعاً من اعتقاد راسخ لدى باراك. لكنه لا يخرج عن كونه تصنيف لنظام وأسلوب الحكم. وفى ختام مؤتمر الاشتراكية الدولية في باريس التقطت صورة لباراك وعرفات، بينما كان عداء تكتل اليمين يتصاعد. فعندما عاد باراك إلى الفندق علم أن مزرعة ماعون الاستيطانية لم يتم إخلاؤها بعد. إذ أن أعضاء مجلس مستوطنات الضفة والقطاع، ورغم الاتفاقات مع باراك، مقتنعون بضرورة استعراض القوة لكى يكون واضحاً لباراك وللمجتمع أن اليهود لن يغادروا مستوطناتهم بدون صراع. وباراك لا يعرف إذا ما كان مجلس المستوطنات يعتمد فعل ذلك في الظاهر بينما يُمارس دوره، أم أن نشاط المجلس لا يسيطرون على المتطرفين كما يجب أن يحدث فى أى منظمة.

دارت الأحداث فى مزرعة ماعون تحت شعار "خيار القوة". أمر باراك مكتبه بإصدار تحذير مفاده "اتجهوا إلى

هناك فوراً. لن أقبل أية مساومة. لست مستعداً لتترك حتى الأسماك البالية في المكان".

أصدر توجيهاته من باريس، أن يكون حاضراً في مطار بن جوريون لدى نزوله من الطائرة، كل المشاركين في إدارة العملية التي لم تنفذ بعد: رئيس الأركان العامة عامي أيلون، ورئيس الشاباك (جهاز الأمن العام) بوجي يعلون، وقائد المنطقة الوسطى يتسحاق إيتان. أعرب رئيس الأركان ورئيس الشاباك عن تخوفهما من المواجهة مع مستوطنى مزرعة ماعون ومؤيديهم. الذين سيأتون إلى المكان بالملئات. وقال عامي أيلون إن معارضتهم ستكون سلبية، كما يعتقد. إلا أن باراك قرر بحسم: "سنخلى الليلة".

لم تصدر أية إشارة من مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة باعترام الإقدام على أية خطوة للإخلاء الطوعى حسبما تم الاتفاق عليه. بل على العكس؛ نشرت لجنة حاخامات الضفة والقطاع إعلاناً يقول إنه لا يمكن الموافقة بأي شكل من الأشكال على الجريمة القومية البشعة المتمثلة في اجتثاث نقطة استيطانية يهودية.

تحدثت المعلومات الصادرة من قيادة تنفيذ الإخلاء عن وجود بعض الخرسانات إلى جوار الكرافانات، وأن ثلاثمائة مستوطن ذهبوا إلى المكان من أنحاء الضفة والقطاع، وأنهم يتحصنون ويتلون أدعية ويؤدون صلوات، ويُمسكون الأبواق ويرفعون لافتات تدعو الجنود إلى مخالفة أمر الإخلاء. وكان أمر باراك: "يجب وقف هذه الفوضى والتأهب للإخلاء بالقوة".

تنبه باراك لارتباك المتدينين الذين يخدمون في صفوف الجيش الإسرائيلي من سكان المستوطنات، وطلب من الحاخام الأكبر بالجيش، اللواء حاخام/جاد نافون، إجازة عملية الإخلاء. استغرق ذلك وقتاً، لكن جاد وافق في النهاية. وتحدث الحاخام المشرف على العملية، رقيب أول راف فودروفسكي، مع الجنود وأوضح لهم أن العملية تمت إجازتها من الناحية الشرعية. استجابت الغالبية العظمى من الجنود وتوجهوا إلى المنطقة دون مشاكل. وبقي أقل من عشرة في الصفوف الخلفية، لأن قادتهم استشعروا مشكلة قد تهدد أديانهم.

في مساء الثامن من سبتمبر نشر العميد نوعام تيفون، قائد عملية الإخلاء، قواته لتنفيذ "الترضية المتبادلة". الأسم الكودي للعملية. كتيبة من شرطة حرس الحدود، وأخرى من شرطة فض الشغب، حوالي ألف رجل وامرأة تجمعوا في منطقة هار مانوواح. وفي نفس المساء كان احتفال يُعد في المزرعة لإدخال نسخة من كتاب التوراة إلى حاوية أعدت لتكون معبداً، وفي هذه الأثناء وُجّهت الشتائم إلى باراك، وأحيط علماً بها حيث شملت زوجته وأبنائه وعائلته.

في الرابعة والنصف فجراً انتشرت القوات على الهضبة وبدأت إخلاء المستوطنين بجرهم إلى الأتوبيسات التي كانت تنتظر عند سفح الهضبة. علت الصيحات وفي إثرها ترددت الأصوات العالية "إنها أرض مقدسة، أرض آبائنا إبراهيم".

في السادسة صباحاً توقف قائد القوات عن العمل، بعلم قائد العملية، وقام الجنود بتوزيع مشروبات وأطعمة على المستوطنين، الذين كان معظمهم يرتدى غطاء الرأس اليهودي (الكيبا) ويقرءون بعض الترانيم، بدأ الطقس يميل إلى الاحترار والأمور تتعقد. ومن جديد اقتربت القوات لإخلاء المتمركزين في الكرافانات. وكانت عشرات الأمهات بأطفالهم الرضع قادمات من المستوطنات المحيطة. كان المخطط أن كل مستوطن يتعامل معه أربعة جنود بينما تتعامل أربع جنديات مع كل مستوطنة. ووقفت الجنديات الشابابات مندهشات لا حول لهن أمام أمهات يحملن أطفال رضع. ويشهد أحد الجنود بأن "الأمهات استخدموا الأطفال كدرع بشري، بينما كنا نحاول تجنبهم أي أذى، لقد أهانونا وشتموننا، وعندما اقتربت لمداعبة رضيع بيكي، نهرتني أمه وصرخت في وجهي "لا تلمسه يا حقير"... وكان الأطفال الأكبر سناً يصرخون فينا "نازيون.. نازيون". وبعد محاولات مُضنية كان الإخلاء قد تم مع حلول وقت الظهر، فيما عدا كارفان أسرة تور، الذي ضم بداخله ١٤ مستوطناً من بينهم يهوشباط تور، وزعيم المعارضة عضو الكنيست رحبعام زئيفي، الذي لا يمكن إخلاؤه نظراً للحصانة التي يتمتع بها؛ وأسطوانة غاز هدد تور بتفجيرها في المقيمين بالمكان.

كان الوضع قد ازداد توتراً، وصدر تصريح لشارون قال فيه إن "باراك فشل في كل شيء ماعدا تخريب الاستيطان اليهودي في إسرائيل".

تور الذي بقي مُعتصماً في كرافانه إلى ما بعد الظهر، يبلغ من العمر ٢٩ سنة، وينتمي إلى الجيل الثاني من المستوطنين. يعتبر أبوه من مؤسسي كريات أربع، وكان قد أتهم قبل عشر سنوات بإطلاق النار حتى الموت على متظاهرة فلسطينية عمرها ١٧ سنة من سكان حلحول، غير أن أدلة الإدانة تم تشويهها وبُرت ساحته. أما تور الابن فقد تعلم في مدرسة دينية "يشيفا" عسكرية، وكان مستواه التعليمي متوسط، لكنه كان يتسم بالشجاعة والاستعداد للعمل البدني، كما يقول أحد أصدقائه. خدم مع وحدة جولاني التي عملت في قطاع غزة أثناء الانتفاضة الأولى. بعد ذلك ابتعد عن التدين وقام بجولة في جنوب أفريقيا، وعاد ثم سافر إلى الكونغو لتدريب إحدى الميليشيات

المحلية. ولدى عودته استقر في تل أبيب وعاش مع فتاة علمانية. وبعد ضغوط تعرض لها من أبويه وأصدقائه، عاد إلى التدين مرة أخرى وكانت من بين الأسباب التي دفعته إلى ذلك الدفاع عن أهله أمام الفلسطينيين المحيطين بهم. وبتزكية من زئف زمبيش العضو السابق في إحدى الحركات السرية اليهودية، وفر مجلس مستوطنات الضفة والقطاع موارد مالية. وبنى تور بيته - حيث تتم عملية الإخلاء - وعاش حياته على الطريقة التوراتية، أي الاعتماد على زراعة الزيتون ورعي الأغنام والجياد والدجاج.

وبينما كان مُتحصناً في كارقانه، هدد تور بأنه سيفجر نفسه بخزان الغاز، فيما كان يفتح ويفلق صمامه على فترات حتى تنتشر رائحة الغاز من حوله. كان الخيار الغالب هو اللجوء إلى وحدة من القوات الخاصة، وتمت السيطرة بذلك على الوضع، وتم اقتحام الكارقان وألقي القبض على تور واقتيد وعلى رأسه الكيبا، وهو يصرخ 'سنعود مرة أخرى'. وعُثر في حجرته على قنبلتين يدويتين، و٥٨٠ رصاصة وخزنتين للطلقات. وكان تور يقول: "سننتظر فوق التلال وعندئذ سنعود".

وفي الصباح عاد تور ومعه مجموعة من حوالي ٢٠ مستوطن. نزلوا إلى المزرعة وأصابوا بعض رعاة أغنام فلسطينيين. كان في انتظارهم على تلة المزرعة عدد من الجنود. وقام الجنود باقتيادهم هذه المرة إلى مركز الشرطة في الخليل. تم نقل يهوشباط تور إلى الملعب الروسي في القدس ومن ثم أطلق سراحه بشروط مُشددة. لقد أثبت باراك الآن أنه لم يتراجع في المواجهة مع المستوطنين. وقدم عامي أيلون تقريراً بأن السلطة الفلسطينية سيطرت على المنطقة بشكل مُرض. من جهة أخرى ألقى القبض على أعضاء آخرين من حماس، وكان في تقدير باراك أن العملية السياسية يمكن لها أن تستمر إذا بسط محمد دحلان قائد جهاز الأمن الوقائي في غزة، وأمين الهندي في الضفة، وجبريل الرجوب رجل الاستخبارات القوي، سيطرتهم على المنطقة. وكان أحمد عبد الرحمن سكرتير السلطة الفلسطينية قد قال: "إن إخلاء منطقة ماعون هو خطوة صغيرة في طريق يبلغ ألف كيلومتر، ونحن نريد أن نرى الحكومة تواصل هذا الطريق ولا تخاف".

❖ صدمة الفقر، والكذب الجميل:

في تلك الأثناء كان شارون يجتمع في الكنيست مع رئيس كتلة "إسرائيل بيتنا"، أفيجدور ليبرمان لتنسيق المواقف. كان الاثنان يتريصان لأي مظاهر ضعف تصدر عن الأطراف التي يتشكل منها الائتلاف. في البداية شاس، حيث كان درعي رجل ليبرمان عند الضرورة.

المباحثات بين شارون وليبرمان كانت شكلية وحزبية. قدم شارون نفسه للحاخام عوفيديا وتباحث الاثنان حول الوضع القائم. في هذه المرحلة لم يكن باراك قلقاً، طالما إيلي يشاي يتصادم مع درعي وطالما شاس مرتبطة بالحكومة حفاظاً على تدفق الموارد المالية، فحالته حسنة وجيدة. المشكلة تكمن في ساريد الذي تجاوز حدوده بشكل كبير.

كان باراك داخل الحكومة يدافع عن يشاي، ويهاجمه خارجها لأنه كان يريد الحفاظ على صورة الائتلاف نظيفة، ولأنه أيضاً كان يعتقد أن شاس تحتاج إلى دعم. قال لساريد أن يشاي قام بدعوة كبار الحركة لحضور يوم كامل لشرح موضوع الإدارة السليمة وطهارة اليد. ولكن عندما تأزمت الأمور، وتشددت شاس في مواقفها. قال باراك علانية: "إذا لم تكن شاس ترغب في البقاء في الحكومة لن نضطرها إلى ذلك، فلن أبتز أحداً، ولا أخاف أحداً".

عندما اتضح له أن ساريد لم يتمكن من حل القضية، دعا كافة الأطراف إلى مكتبه. جاء إيلي يشاي بصحبة مشولام نهري، ثم حضر الحاخام موشيه مايا ويتسحاق كوهين. أجلس باراك إلى جواره حايم رامون، وبياجه شوحاط، ويوسي كوتشيك، ويتسحاق هرتسوج وروني بوندي. وحضر ساريد بمفرده. كان يعرف أنه إذا تنازل ليشاي فإن تومي لبيد سيسحقه في الانتخابات. كان باراك يعلم موقف ساريد، ولكن إذا كنا نتحدث عن مصير دولة، فمع كل الاحترام لانسحاب لبيد بكتلته ميرتس، فإن دولة إسرائيل هي الأهم.

قال نهري إنه إذا لم يتم فوراً تحويل ثلاثين مليون شيقل لهيئة التعليم التابعة لشاس فإن الهيئة بمؤسساتها ستغلق أبوابها، وسنجعلهم جميعاً يبقون في منازلهم.

أدرك ساريد أنه هو المقصود من هذا الحديث، وشعر بثقل المسؤولية، أي بضرورة أن يُسدّد هذه الثلاثين مليون شيقل الحقيبة، ويحرر باراك من ذل التمسك بالائتلاف. شوحاط ورامون ساهموا ببعض كلمات غامضة، كان الكل ينتظر ما سيقوله ساريد. نظر رجال باراك إليه بأعين مُتوسلة، أما رجال شاس فكانوا ينظرون إليه بنظرات حارقة يمكنها أن تقتله في مكانه. وظل ساريد صامتاً.

قال له باراك: "يوسي، واضح أنهم بدءوا بخطوات جادة ومتلاحقة".

فرد ساريد بطريقة درامية: "وأنا أهنئهم على ذلك". ثم أضاف: "في هذه المرحلة سوف أفرج عن ١٥ مليون

شيقل، ولكنى أريد طلبات شاس مكتوبة لى أرسلهم إلى الإدارة القانونية. فإذا اجتازت خطتها الاختبار القانونى فليس هناك ما يمنع تقديم النقود المطلوبة".

وفى الوقت الذى كانوا يستعدون فيه للخروج من مكتب باراك متفسيين الصعداء، أصدرت محكمة العمل حكماً بمصادرة أموال هيئة "نوع التعليم التابعة لشاس". وفى اليوم التالي، عاد ساريد إلى مكتبه وصرح بأنه لا يستطيع أن يصرف مليمًا واحدًا طالما كان الحكم نافذاً. يشاى هدد صراحة: "سأغلق هذا المكتب". ثم توجه بالشكوى إلى باراك، وأوضح أن قدرة سيطرته على شاس أصبحت فى خطر، ورجال درعى يتفخرون بانتهيار الائتلاف.

اتصل باراك بساريد: "أنت تدمر عملية السلام". ساريد وعد باراك أنه سيقوم بصرف ١٥ مليون شيقل ولكنه يشترط أن تكون سلفة من حساب الميزانية الحالية. باراك أبلغ رامون الذى نقل النبأ ليشاى ولرافائيل بنحاسى الذى قال لرامون إن ساريد سيتوقف عن الجدل، وسيقوم بصرف الأموال المطلوبة. ولمزيد من الاحتياط، طلب باراك من شوحاط مذكورة مكتوبة يتعهد فيها بأن يقوم دائماً بتغطيه العجز الذى سينشأ عن ذلك حتى ولو صرفوا هذا المبلغ فى أمور غير متفق عليها مع ساريد. عندما عرف ساريد بأمر المذكرة أبرأ ذمته، وقال: "عندما يذهب بياجه إلى السجن، ستتأبى الرغبة فى معرفة إلى أين يذهب هذا المبلغ". وظل مشدداً قبضته على الأموال.

وفى خلال شهر نوفمبر ١٩٩٩ وضع على مكتب باراك تقرير (المعهد الإسرائيلى للديموقراطية) عن حجم الفقر فى إسرائيل. نشر هذا التقرير فى وسائل الإعلام وأصبح بمثابة سهم موجه إلى صدر الحكومة وإلى قلب هؤلاء (الذين لهم قلب).

هذه هى الطقوس المعهودة التى تحدث سنوياً فى إسرائيل. فمع نشر تقرير كهذا أو كغيره عن حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو تحقيق صحفى يكشف عن عجوز وحيد ينبش فى أكياس القمامة. بدأت هذه الطقوس منذ الثمانينات حينما صورت كاميرات التلفزيون طفلة فى بيت شان فى بئر سبع وهى تقول إنها جائعة وأستمر ذلك أيضاً حينما زار باراك سيدة عجوز قبل شهر فى حى دال فى بئر سبع واقسم أن يحارب ظاهرة الفقر. لاشك فى التعاطف مع هذه الظاهرة، والقلق الحقيقى منها ولكن أحداً لم يحارب تلك الظاهرة. لذلك لم يكن باراك استثناءً فى هذا الأمر. وجاء رد فعله سياسياً، عندما قال للصحفيين عندما سألوه عن الظاهرة: "من أجل هذا انتخبنا".

حدد تقرير المعهد، أن إسرائيل هى ثانى دولة فى العالم بها فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وأن هذه الفجوة منتشرة بين الطبقات من مواليد إسرائيل والأشكناز. لا توجد الآن حاجة لانفجارات حقيقية لأن تناول هذه الظاهرة سيتسبب فى زعزعة الاستقرار فى المجتمع الإسرائيلى، ومعظم النار من مستصغر الشرر.

فى صباح اليوم الذى قيل إن الحديث فيه عن فقراء إسرائيل سيكون مزعجاً بينما يلتقى باراك مع رؤساء صناعات الهاى - تك، كان باراك يحاول أن يستوعب فجوة الفقر ورفض أن يتحدث عن ذلك، فكانت أهم تصريحاته: "إننى أطمئن وزير العمل بأن التعليمات قد صدرت للمشرفين الاجتماعيين فى أنحاء الدولة للبحث فى كل مستوطنة عن الجوعى والتعبير لهم عن قلق الدولة عليهم، وأنها لن تنتظر حتى تتحقق التنمية".

ثار إيلى يشاى الذى كان التقرير يتصل مباشرة بمنصبه كوزير للعمل والتنمية، وقال: "كيف يريدنى أن أفعل ذلك؟".

على العكس من باراك، كان يشاى يعرف أنه فى اللحظة التى سيظهر علناً قلق المسؤولين على، ستجد الجوعى فى كل مكان من البلاد وقال: "ماذا يعنى أن نقلق فوراً؟ ومن سيدفع ثمن ذلك ولن؟ كيف بالضبط يمكن تنفيذ هذا؟".

أدرك باراك أن مقولته التى نبتت من القلب، أحييت آمالاً عريضة بدون فائدة، وأنها يجب أن تمر عن طريق تدبير موارد. وقال على الفور، مُعقباً: "لقد كنت أتحدث من القلب".

فى المقابل، بعث مدير عام التأمين القومى يوحنا شتيسمان، الذى يتبع يشاى وظيفياً، برسالة إلى أعضاء الكنيست وشرح لهم الخطوات المطلوبة للتعامل مع الفقر. باراك الذى كان يعلم أن شتيسمان يعمل من خلال تعليمات يشاى قال: "تباً لهذا الشرير، يوجد فى التأمين القومى فائض فى الميزانية من وزارة الدفاع ويستطيع أن يتحرك فى إطاره ويبدأ العمل، بدون ضجة". لكن يشاى كان له رأى آخر: "مليارات التأمين القومى لها مخصصات، ومن المستحيل صرف أو تحريك أى شكيل منها".

سرب المسؤولون فى وزارة المالية إلى الإعلام ميزانيات التأثيث والمتاع لمكاتب كبار الموظفين فى إدارة التأمين القومى، باراك نفسه أضاف: "فى التأمين القومى يصرفون مليار شكيل فى النفقات الإدارية". بعيداً عن ذلك يقول باراك ليشاى بهدوء: "إذا توجه مدير عام التأمين القومى مرة أخرى مباشرة إلى أعضاء الكنيست سوف أقيله". وبعد عدة أيام من تطويق أزمة الفقر الموسمية، ذهب باراك لزيارة بئر سبع وساديه بوكير فى الذكرى السنوية لوفاة بن جوريون. وفى اليوم التالى سافر باراك إلى بريطانيا والولايات المتحدة.

♦ انتحاري شيعي:

التقى باراك في بريطانيا مع توني بليز، وتباحث الاثنان في الجهود البريطانية الأمريكية المشتركة لإخضاع عرفات للموافقة على خطة حل وسط تقود إلى ترتيبات الحل النهائي وتحقيق السلام. وتعهد بليز بالتعاون بشكل كامل. الإعلام البريطاني يعادى إسرائيل بشكل تقليدي ولكن بليز يتعهد بالمساعدة على تنفيذ خطة باراك سرا وعلناً. وتطرق حديثهما إلى المسيرة السياسية، بمزيد من التركيز.

حينما خرج باراك من ١٠ داو نتج ستريت، كانت تنتظره مجموعة من الصحفيين المصاحبين له في زيارته لأمريكا لم يكن يبدو القلق على أحدهم، وبخاصة فيما يتصل بنتائج المباحثات مع بليز. بادروه بالسؤال: "ماذا عن الفجوة بين الأغنياء والفقراء والجوعى؟" لقد نشرت تفاصيل تقرير المعهد الإسرائيلي للديموقراطية وفيه تحدثوا عن أن ١٢٥ ألف إسرائيلي لا يجدون الغذاء. رد: "عندما أعود سوف أنهى هذه القصة." قالها متجهماً بينما كان فكره مشغولاً بالجولة الأوروبية. لكن عاصفة الغضب زادت في إسرائيل، حتى أن البعض أشار على باراك بالعودة فوراً إلى إسرائيل للسيطرة على هذه العاصفة.

لكنه انتبه فجأة، وقال لهم: "ماذا باستطاعتى أن أفعل؟ هل أقف في الشوارع وأقوم بتوزيع كسرات الخبز؟" المواطنون يرون في رئيس حكومتهم أباً رحيماً ينتظرون منه الكثير. ولكن بعض الأكاذيب البيضاء في الأمور التي تستوجب التزاماً من زعيم لرعاياه لن يضر أحداً من الجمهور، لكن باراك لم يفعل ذلك من منطلق الخداع. إنه ببساطة يتحدث من العقل والقلب. اعتقد باراك أنه تخلص من الأمر وأنه سيتجه إلى قيادة المسيرة السلمية ولكن قصة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وقصة الفقر برمتها كانت تطاردانه حتى الجناح الذي يقيم فيه بالطابق ٤٤ من فندق بارك لاين في منهاتن.

إنه هنا ينظر ويتأمل بدقة إلى عالمه ومجتمعه، ويراجع نفسه: "الحكومة يجب أن تتعامل باحترام قبل كل شيء مع المواطنين الذين يستيقظون في الصباح، يعملون كثيراً ويدفعون الضرائب". وقال أيضاً: "هؤلاء من الضروري تشجيعهم وزيادة أعدادهم".

في إسرائيل يتهمونه بأنه يؤيد الأغنياء، يقول: "الطريق لمحاربة الفجوات ليس بإنزال الأغنياء إلى أسفل، بل برفع الفقراء إلى أعلى". إنه يعرف حجم الضرر السياسي من جراء إلصاق الفقر بحكومته، وحينما خرج الصحفيون اتصل بإسرائيل وسأل بمن ألصقوا التهمة، عندما عرف أن الغضب أنصب على رؤساء المجالس المحلية قبل غيرهم، قال: "نتظر يوماً أو يومين". إلى يشاي التزم الصمت.



بعد صدمة الحديث عن الفجوة بين الفقراء والأغنياء وظاهرة الفقر كان الصراع قائماً على تقسيم الميزانية. طلبوا منه توفير مخصصات أكثر للميزانية توقعاً لما سيحصل عليه من منح أمريكية، على أقل تقدير ستصل إلى ٨٠٠ مليون دولار، ذلك المبلغ تعهد به كلينتون في قمة واي. قال باراك: "لن أصيف قرشاً واحداً للميزانية لأننى لم أر النقود بعينى بعد".

كان عادى إدار رئيس مركز الحكم المحلى هو رجل باراك أمام أيلى يشاي. خرج الدر لوسائل الإعلام وزعم أن يشاي قد خصص ٩٧ مليون شيقل من ميزانية التنمية لأهداف سياسية ودينية، أى لتقوية مركزه ومكانته فى شاس على حساب آرييه درعي.

أن يشاي هو الوزير المسؤول عن التأمين الوطني. فى خزائنه توجد مليارات وهى تصرف على تهدئه موجات الغضب مثل هذه النوعية التى تحدث الآن. فإذا كان ذلك طعماً سهلاً لتحويل النار باتجاهه فلا يجوز القضاء عليه كلية ونهائياً. فباراك مازال يحتاج إلى يشاي، لدفع المسيرة السياسية وهو ملتزم بتقويته على المستوى القيادى وذلك بإيقاف درعي. لذلك سيساهم بالدور المنوط به باراك يعلم أن أموال شاس هى موجهة للمساعدات الاجتماعية ولكنهم موجهون على الأخص إلى المقربين من شاس لكسب تأييد جارف وبخاصة الرعية الدينية.

ثعالب السياسة، شعروا بتعلق باراك بيشاي، وقالوا عن باراك هذا الرجل انتحاري لأنه ربط نفسه بيشاي وبيعقوفون والحاخام عوفى ديان وبالحديث عن الرب. أن هذا يتشابه مع إدخال نفسك إلى داخل كرة قدم، لا تستطيع فعل شيء بينما يتقاذفك الآخرون. لكن باراك كان مرتبطاً بشدة بجذور العلمانيين - الليبراليين وكان يدافع عن ساريد الذى خفض نصف ميزانيات التعليم والثقافة الدينية.

ومن ثم، بدأ يتردد فى حضور رامون أنه لا توجد لباراك أى إمكانية للنجاح. وبدأت القوى المختلفة فى تنظيم نفسها استعداداً للاقتراع على ميزانية الدولة. ولكن منذ الساعة كان يُسمع هدير شديد يبشر بسوء من خلال موجة تحريض كبيرة ضد الشيطان الأكبر للدولة اليهودية. طبقاً لكلام المفدال، وشاس والمعسكر الديني. فى اللحظة التى كانت الأمور فيها ستصل إلى حرب دينية أضطر باراك أن يقول كلمته وهى أنه لا توجد لديه

فرصة للنجاح. أولاً: هو شاب مستقيم، ثانياً: هو يعتقد أن الدين مكانه في المعبد وليس في الكنيسة. إنه بالفعل لم يتحدث عن ذلك بكلمات صريحة ولكنه كان يعنيه من خلال سلوكه الذي من غير الممكن أن يخطئ أحد فهمه. من هنا بدأت الكرة تتحرك في اتجاه الساحة الأكبر في إسرائيل وإلى جلسة الحكومة. شلومو بنيزري دافع عن أخيه وقال إن هرتسل يتقلب في قبره. لأنه كان يعنى دولة يهودية وليس إقامة دولة يكون ٥٠٪ منها ليسوا يهوداً، وقال بصوت جهوري: "إننى أدعو رئيس الحكومة لتشكيل لجنة تفحص قانون العودة إلى الوطن حتى تكون العودة فقط من حق اليهودي".

تصرف باراك ليس كعادته، فضرب يديه على المنضدة ورفع صوته: "طالما أن رئيس الحكومة لن يناقش هذا القانون فلن يتغير". وعندما احتدم الجدل في موضوع الهجرة وهوية اليهودي، أنهى باراك المناقشة بمقولة معروفة في البروتوكول البرلماني: "إننى أقرر أنه لا توجد مؤامرة في الهجرة الروسية بشكل عام كما أنه لا توجد مؤامرة في أية هجرة أخرى".

وبينما كانت شاس في حالة انهيار وبعد عدة محادثات تليفونية، قرر باراك أن يجتمع مع شارون بصورة علنية وأن يبدأ في مسيرة ربما من الممكن أن تثمر إذا حدث انهيار للحكومة بسبب ثورة دينية. من ناحيته يوجد لديه الدافع لكي يميز إذا كان شارون على استعداد للدخول في حكومة وحدة من عدمه، لأنه من المحتمل أن تنهار المحادثات وحينئذ سيلتف حوله ويطوقونه من يريدون القضاء عليه من الجناح الديني والمتدينين.

تقابل الاثنان: كان كل واحد منهم يصحب مستشاريه. شارون مطارده من ننتياهو ومن مجموعة راغبي الجلوس مكانه. وشارون يعرف جيداً أن ثروته الوحيدة متمثلة في حد الرمح اليميني بما في ذلك السائرون نياماً على اختلاف اتجاهاتهم وأنواعهم فهو يصف إمكانية التعاون في ظل فرض شروط، بتضييع الوقت في محادثات مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة.

الشروط المسبقة لشارون لن تستبعد ميرتس، يقول باراك إنه ليس لديه مشكلة للاشتراك في حكومته بشروطه وأن ينفصل عنها حينما يتضح له أن تقدير الوضع يتطلب ذلك. لم يرفض شارون. قرر الاثنان الانتظار ورؤية ما ستسفر عنه مواقف الآخرين.

في أثناء ذلك لم يكن أمام باراك أى اختيار وهو يعتمد على ترجيح كفة التهديد المادى لشاس بينما يحاول أن يكسب جولة أخرى، باراك كان يقوم بتعبئة رئيس الحكومة البريطانية تونى بلير لكي ينضم إلى حملة دولية بهدف جمع المال حتى يستطيع أن يقوم بتحجيد الجهود التي تبذل لتفتيت الائتلاف مع ساريد. سافر الحاخام عوفيديا وإيلي يشاي إلى لندن. اجتمع الاثنان مع بلير، قال يشاي لبلير إنه يوجد دور مهم لشاس في مسيرة السلام وذلك بسبب فتوى أصدرها الحاخام عوفيديا، تسمح بإعادة الأراضي حتى يتوقف سفك الدماء.

من هناك بدأوا بخطوات هادئة إلى أوروبا لجمع المال، باراك كان يعتقد أنه ربما يتمتع بعدة أشهر من الهدوء مع شاس وهو يستعد لإجراء مباحثات مع الفلسطينيين. وكذلك مع مجلس مستوطنات الضفة والقطاع. وفي نفس الوقت، كان باراك يجري مباحثات لاقتناع الكثيرين من زعماء المستوطنين ومنهم شلومو فيلبر، وأورى اليتسور، وأهرون دومب وآخرين. في فترة رابن عارض هؤلاء مسيرة السلام واتفاقيات أوسلو، وفي فترة ننتياهو انشغلوا بتدمير المسيرة السياسية. ومع استمرار سياسة باراك المتطابقة مع رابين كان عليهم أن يتكيفوا مع الواقع وكان عليهم اتخاذ خط مستقيم حتى يكون الانسحاب لمصلحتهم.

وفي الجلسة السرية لمجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، قرروا وقف الحملة الإعلامية الموجهة ضد إقامة الدولة الفلسطينية.

وكشف خبير استطلاعات الرأي في المجلس يعقوف كتس عن استطلاعات رأى تثبت أن الجمهور يؤيد إجراءات باراك وأن 'أغلب الجمهور على قناعة تامة بأن إقامة دولة فلسطينية هي حقيقة غير قابلة للتغيير'. ولكن الأسوأ من وجهة نظرهم أنه يوجد غالبية يهودية تؤيد إخلاء المستوطنات مقابل السلام. والثمن الذي يطلبونه من باراك مقابل الهدوء المصطنع: هو التصديق بهدوء على مخصصات إضافية لتوسيع المستوطنات.

قال باراك: "سأفعل ما باستطاعتي في إطار اتفاقيات الائتلاف والزيادة السكانية". يوضح لهم باراك أن هناك متابعة أمريكية على صرف كل سنت وأن الرسالة الأمريكية تتلخص في أن المختصر المفيد هو: أن التأييد الأمريكي مشروط بذلك، وأن النضال سيكون فوق أرض إسرائيل وليس على الأراضي المحتلة. صمم كل طرف منهم على رأيه، وعلى أرض الواقع كان هناك تهديد باستخدام القوة من كلا الجانبين.

في أثناء ذلك، كان عرفات يمارس ضغوطاً على زعماء العالم. كان يقول إن باراك يضع العراقيل أمام الترتيبات التي توصلوا إليها في شرم الشيخ. وكان باراك يطلب من عرفات تأجيل تنفيذ انسحاب وإى حتى استكمال

معاهدات الإطار. سمع من عرفات أن التأجيل قابل للتنفيذ وإن كان في حدود الـ ٥٠٪ التي اتفقوا عليها في شرم الشيخ، ولكنه أي عرفات كان يريد أن يسمع تصريحات وأفعال واضحة عن تجميد المستوطنات خلال فترة المباحثات. عاد باراك وقال: "لن تكون هناك مستوطنات جديدة، بل سيكون البناء في المستوطنات التي حصلت على تصديقات من حكومات سالفة. لأننا دولة قانون". بعيداً عن هذا كان من المهم له أن يحافظ على جبهة هادئة من المستوطنين حتى يبدأ في الدخول إلى المباحثات الأساسية.

بينما كان ينتظر رد عرفات دخل يوسى ساريد الذي ربما كان يعلم مالا يعلمه باراك، وكان يمارس عليه ضغوطاً للانسحاب من ثلاث قرى تم الاتفاق على الانسحاب منها مع عرفات في إطار تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الثاني (أبو ديس، عزيريه، والرام). أعرب بيبي عن التزامه بتنفيذ هذا الاقتراح، ولكنه قال لساريد: "ولكني أريد أن أعرف ما هو المقابل الذي سأحصل عليه، فحتى الآن لا يوجد لدى تصور معين". فأجاب ساريد: "هناك خمسون ألف فلسطيني يعيشون تحت سيطرتنا وحينما يتم نقل السيطرة عليهم إلى عرفات دفعة واحدة، سيكون المكسب الذي ستحصل عليه هو ثقة العالم في أنك تنفذ المعاهدات".

فقال باراك: "لذلك اعتزم أن أذهب إلى القمة. هذا سيكون جزء من الحساب الذي سأدفعه هناك. من الخسارة أن يضيع كل هذا والآن، لأنهم بعد ذلك سيطلبون المرحلة القادمة ونحن حتى لا نرى نهاية". لم يكن ساريد بمفرده. اتصل كلينتون بباراك وقال بغضب ماذا عن الانسحاب من أبي ديس. وقال لباراك: "مادلين أولبرايت في طريقها للمنطقة وسيكون من المهم بالفعل، إذا استطاعت أن تذهب لعرفات وفي حقيبتها تفاهماً حول هذا الأمر".

عاد باراك وأوضح لكلينتون أن أبا ديس سوف يتم تسليمها في إطار مباحثات القمة، إنه ينوي هناك القيام بتسليم أكثر من ١٪، سيكون لذلك تأثير أكبر. قال له كلينتون: "عن نفسي اقتنعت، ولكن المشكلة في عرفات". رد عليه باراك: "سأتحدث معه".

اتصل بعرفات وطلب تأجيل تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الثاني، وكذلك تأجيل الموعد المحدد لاتفاقية الإطار لعدة أشهر، بما في ذلك أيضاً تسليم القرى المحيطة بالقدس إلى السلطة الفلسطينية عن طريق جنوسر. وأوضح لعرفات أن اتفاقيات الإطار تتضمن معظم الأراضي (فيما يزيد عن تسعين بالمائة) فلماذا أذن هذه الضجة التي يثيرها الآن؟

ورغم سخط عرفات إلا أنه وافق وأرسل له مع اللجنة المشتركة البنود التي يطالب بها في المفاوضات، وقد كانت عبارة عن مسودة مكونة من سبع صفحات وكانت تتضمن الطلبات الآتية: إخلاء كل المستوطنات التي أقيمت منذ عام ١٩٦٧، تلقي تعويضات عن حقوق استغلال المياه، التنفيذ الفوري لبعض الدلالات على الاستقلال مثل وجود عملة مستقلة وبنك، والحق في الإعلان على كل الأراضي التي تقع تحت إدارة السلطة الفلسطينية كمناطق تجارية حرة، واعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين ١٩٤٨ باستثناء الفلسطينيين الذين لا يريدون استخدام ذلك الحق.

بعد بيان وظهور كل ما لدى الطرفين من طلبات لبدء المفاوضات دعا باراك كل من عوديد عيرن وعامي أيلون وديفيد ليفي واللواء عاموس جلعاد الذي يحمل وجهة النظر العسكرية وموقف الجيش الإسرائيلي، دعاهم إلى مكتبه لمناقشة كيفية الرد على طلبات عرفات والإعداد للزيارة المرتقبة لأولبرايت. كان كل من أيلون وجلعاد متفقين على أن عرفات يخلق أزمة قبل زيارة أولبرايت، فهو يريد أن يقوم الأمريكيون بالضغط على باراك حتى ينفذ المرحلة الثالثة من الانسحاب قبل بدء مباحثات اتفاقية الإطار. باراك أوضح لهم مُعلقاً: "أخطأ لو ظن أنه سيفلح في ذلك". وأوضح لهم أيضاً الرد الذي سيرسله إلى عرفات وطبيعة المفاوضات المتوقعة فقال: "إننا سوف نتحدث عن اتفاق إطار، للتسوية النهائية حتى فبراير عام ٢٠٠٠، ونحن الآن في نوفمبر عام ١٩٩٩ وعلينا أن نقوم ببحث أربعة موضوعات - الترتيبات الأمنية، والحدود النهائية، ومسألة اللاجئين، ووضع القدس".

وفي هذه المسائل كان باراك كعادته دقيق وحذر فهو يوافق على تواصل الإقليم الفلسطيني في الضفة على حساب الممرات أو الطرق التي تستخدمها المستوطنات الصغيرة المتفرقة في تلك المنطقة، وهو يوافق على استقلال الاقتصاد الفلسطيني وعلى استعداد أن يوافق على زيادة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ولكنه يرفض التعويضات في مقابل استخدام المياه وفيما يتعلق بموضوع حق العودة فهو مستعد أن تتخذ إسرائيل مواقف أقل تشدداً وأكثر ليونة لجمع شمل الأسر التي غادر بعضها بعد ١٩٦٧.

وطلب باراك من ليفي أن يقوم بمقابلة أبو مازن ويعطى له رد إسرائيل وفي اليوم التالي قال باراك علانية: "إن إسرائيل لن تنسحب من القرى في منطقة القدس حتى ولو كان في إطار المرحلة الثالثة من اتفاقية واي والمفترض

أن تتم في يناير ٢٠٠٠ والتي وقعت في عهد نتنياهو.

لكنه مستعد للتنازل عن بعض الضواحي اليهودية حول منطقة القدس الكبرى كجزء من خطة لإعادة بعض الأحياء العربية للسلطة الفلسطينية. وهنا ظهر إيهود أولمرت وأعلن عن خطة لبناء حي جديد في منطقة أبو ديس، وهنا دارت الاتصالات التليفونية من عرفات إلى كلينتون الذي بدوره اتصل بباراك الذي قال له: "إننا بصدد تنفيذ اتفاق كبير وضخم يتعلق بأكثر من ٩٠٪ فلماذا نعطي أهمية لما يقوله رئيس بلدية القدس؟".

وقد تفهم كلينتون الصعوبات التي يواجهها باراك في الداخل وأخذ على عاتقه مسألة تهدئة وطمأنة عرفات فيما يتعلق بموضوع القدس، ثم سأله: "ولكن ماذا فيما يتعلق بموضوع اللاجئين؟".

كان باراك يدرك أنه إذا كان يريد الوصول إلى تسوية نهائية، فعليه أن يعرف بالضبط إلى أين يستطيع أن يصل في موضوعات ساخنة وخاصة مثل موضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين في العالم يصل إلى ٣.٥ مليون لاجيء معظمهم موجودون في مخيمات في الأردن ولبنان وسوريا، وعرفات ملتزم تجاههم. أن باراك يتذكر دائماً ما قاله ديان في حقول ناحال عوز: "إن اللاجئين الذي يعيشون في المخيمات لن يتركونا نعيش في هدوء على تلك الأرض التي أخذناها منهم". لذلك فعندما يتطوع هو لإبطال مفعول مثل هذه القبلة فعليه أن ينظر إلى الواقع من حوله ليرى إلى أي مدى يمكن أن يصل في مسألة شائكة مثل مسألة حق عودة اللاجئين.

وأثناء زيارة عضو الكنيست يوسى كاتس، وهو المسؤول عن ملف السلطة الفلسطينية في حزب العمل، لإحدى المستوطنات صرح بأنه يؤيد: "عودة ١٤٠ ألف لاجيء إلى داخل الخط الأخضر كجزء من التسوية النهائية وذلك في إطار توحيد ولم شمل الأسر". هذا التصريح أثار زوبعة، وجعل باراك يتراجع قائلاً: "لقد أوضحت للقادة في دول العالم أن إسرائيل لن تقبل عودة ولو حتى لاجيء واحد إلى داخل الخط الأخضر، إن التحدث عن عودة اللاجئين معناه أن النزاع قد انتهى".

هذا ما ذكره ولكنه أدرك أن مجرد دخوله في المفاوضات مع عرفات، هو تحول تاريخي في الصراع ويفرض عليه أن يكون واقفاً على أساس حزبي وائتلافي وبرلماني قوى كي يعد القاعدة السياسية التي لا تعتمد على ائتلاف هش، ولا على رأى عام منقسم على رأيه في هذا الأمر، وعليه أن يعد كل هؤلاء لهذا التحول التاريخي الكبير، فهو عندما نظر من حوله لم يجد إلا صحراء جرداء مليئة بآثار الحروب، وتزخر بالشعابين والعقارب تحت كل حجر فيها. إن باراك يؤمن بالمنطق والعقل السليم وبالتفرقة الأساسية بين الشر والخير لدى الإنسان، والفرق بين الحرب والسلام وبين التهديد الحقيقي والآمال ولكنه يؤمن أن القاعدة تكمن في رجل الشارع، وهو على رأس المسؤولين السياسيين عن ذلك، حتى لو كانوا مجروحين ويائسين. أي أن الراعي لابد أن يكون مسؤولاً عن رعيته وهو ينظر حوله ويرى هؤلاء الجنود الذين يقفون إلى جانبه. حقاً باراك يدرك أن لديه مشكلة.

مثلاً لكي يرضى شاس فلا بد من استمالة الحاخام عوفيديا فيجب أن يجلس معه ليقتنعه بوجود فرص للسلام وعلى أهمية مساندة شاس.

بينما عوفيديا يقول له إنه تقابل مع بلير وأنه سوف يحصل على مساعدات مالية بدون الحاجة إلى ساريد. حتى في المحيط العربي داخل إسرائيل يبدو أن الوضع ينذر بمشكلة، ففي تلك الأيام قام أعضاء الكنيست العرب ورؤساء المحليات والمجالس العربية بالتظاهر أمام منزله، وحيث كانت لجنة مديري العموم مجتمعة لبحث تقليص الميزانيات الخاصة بالمحليات في القطاع العربي. قيل لباراك: "ربما عليك أن تخرج وتحدث معهم". قال باراك: "إن هناك أكثر من ٢٠٠٠ شخص في هذه المظاهرة الحديث معهم لن يجدي. إن الشرطة وقوات حرس الحدود لن يستطيعوا أن يفرضوا الهدوء على الموقف. مكبرات الصوت أصدرت بعض النداءات التي تقول "فلتضر بوهم".

وكان الرد "الموت لليهود". باراك لم يتدخل، كان مقتنعاً أن تأييد العرب للمسيحة السليمة شيء مضمون وكل شيء يمكن حله بعد الوصول إلى الهدوء الأكبر أي الحل النهائي.

إن باراك ظل يحذر لمدة سنتين من أن استمرار التحكم في شعب آخر سيؤدي بالتأكيد إلى انفجار الموقف. في تلك الأيام تلقى باراك تقريراً من العميد جلعاد يظهر فيه معلومات استخباراتية تؤكد أن انفجار الموقف قريب. ولذلك أسرع باراك الخطى في المسيرة السلمية.

ولقد سأله بعد أن قرأ تقرير جلعاد: "أست خائفاً من انفجار الموقف بشكل عنيف؟". فرد سريعاً بالقول: "أنا لا أخاف شيئاً".

وسأل مرة أخرى: "لماذا تصر على تسوية نهائية؟".

ويُجيب: "إن التمسك بالتسوية السلمية هو البديل الوحيد لحفر عدة قبور جديدة، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يُخيفني".

♦ رائحة انسحاب في الأجواء:

في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٩ وصل باراك إلى نيويورك، وأثنى على الاستقبال الحميم الذي لقيه من الرئيس الأمريكي وقرينته في بليز هاوس. وبدأ جلساته مع كلينتون لبحث كيفية التعامل مع الأسد. وفي أحد المؤتمرات التي عقدها خاطب الرأي العام في نيويورك قائلاً: "بصفتي رئيساً لوزراء إسرائيل فإنني أتمنى أن يحظى من يخلقني بأصدقاء حقيقيين في البيت الأبيض مثل ما أحظى به أنا من هيلاري وبيل".

من سوء حظه أن هذا المؤتمر، الذي كان من المقرر أن يكون مغلقاً أو مصغراً، حضرته مراسلة محطة إن. بي. سي. أندريا ميتشل. وتبين أنها قد دُعيت للحضور بواسطة مسؤولي حملة يتم الترويج من خلالها لصالح هيلاري كلينتون، يتحملها دافع الضرائب الأمريكي، فاعتبرها كثيرون تدير هذه الحملة من داخل البيت الأبيض.

وفي اليوم التالي تأزم الموقف: فها هو رئيس دولة أجنبية يتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، وها هي السيدة الأولى تستغل ثقة دافعي الضرائب. في الوقت نفسه كان كل من نتنياهو وشارون في زيارة لنيويورك أيضاً. كان الاثنان يقومان بجولة لجمع التبرعات من أجل حملتهما الانتخابية الداخلية، وكانا يجتمعان بشخصيات تختلف عن تلك التي يجتمع بها باراك. وكان باراك قد تجاهل حضور مناقشات 'مؤتمر الزعماء' وهو بمثابة منتدى يميني معروف في الولايات المتحدة، وفضل المشاركة في أمسية لجمع تبرعات (ليس لنفسه) نظمها 'المنتدى السياسي للشؤون الإسرائيلية'، الذي يعتبر منظمة تنتمي ليسار الوسط، والأموال التي تجمعها هذه المنظمة تخدم أفكار وتوجهات باراك، لكنها لا تصل إليه مباشرة كما هو الحال بالنسبة لنتنياهو وشارون.

بعض الأمريكيين الأصوليين قالوا له: "لا تتجاهل يهود الولايات المتحدة فلتذهب إلى المعابد، لأن كل رؤساء الوزراء السابقين قاموا بزيارة المعابد". كان رد باراك: "هكذا.. فجأة.. المعابد..؟".

وقد عمد رون لاودر، أمين عام مؤتمر الزعماء إلى الابتعاد عن باراك، رداً على موقفه من اجتماعات المؤتمر. كما قاطع مالكوم هونلاين رئيس المؤتمر مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت خصيصاً لباراك، ولكن باراك لم يهتم بالأمر، فهو هنا من أجل دفع المفاوضات مع سوريا وليس في سباق مع نتنياهو وشارون للفوز برضاء وتأييد يهود الولايات المتحدة.

وفي حديثه مع كلينتون أطلع باراك على خططه الخاصة بالانسحاب من جنوب لبنان، كبداية للمفاوضات مع سوريا وقال إنه يبتهل إلى الله أن تكون الأيام المتبقية من عمر الأسد ومن ولاية كلينتون، كافية لدفع المسيرة السليمة. وأوضح كلينتون أن لديه وعداً سعودي بتمويل المشروعات السورية العسكرية والاقتصادية ذات الصلة بما ستسفر عنه المفاوضات، وأن تتوجه أولبرايت على الفور إلى القدس بعد زيارتها لدمشق.

ومن ثم، عندما عاد باراك لإسرائيل أمر موفاز، بتجهيز خطة الانسحاب أحادي الجانب من جنوب لبنان، ولم يكن رئيس الأركان العامة يحب هذه الفكرة. فمن وجهة نظره سيبدو الأمر وكأنه لم ينجح في تحقيق الأمن بثمن معقول. فموفاز يرى أن الانسحاب أحادي الجانب أمر سيئ للأمن الذاتي للجيش ويعطى انطباعاً بالضعف. وهو لن يتردد في أن يعلن على الملأ أن "الانسحاب من القطاع الأمني هو أمر في غاية الخطورة". استوعبه باراك قائلاً إنه يتفهم أزمته الشخصية ولكنه ذكره بكل لباقة أنه هو صاحب القرار.

خبرة باراك الطويلة في عمليات الاغتيال تنطلق من عينيه كسكين يجعل من يخاطبه يدرك مدى الخطورة إذا لم يتفهم موقفه. ولم يكن موفاز يتمتع بشخصية متهورة تمضي في صدام كهذا إلى نهايته، لكنه فهم مضمون الرسالة من نبرة باراك في الحديث، وصرح بالقول: "إذا قررت الحكومة ذلك، فلن نعارض الانسحاب".

أسرار هذا التراجع بعدم المعارضة غير واضحة. وكلما اقترب موعد الانسحاب في يولييه ٢٠٠٠ واتضح أن باراك متمسك بتنفيذ الانسحاب فإن موفاز يعارض من جديد ولكن بدون مواجهة مباشرة.

وكان رئيس بلدية كريات شمونة، حاييم باريباي من حزب الليكود قد أعلن: "أن الحكومة لم تكشف عن رأيها بعد فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية القاسية علينا نتيجة هذا الانسحاب. فالتأثيرات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي ستعكس علينا نحن مواطني وسكان ذلك المكان لا يمكن توقعها، لم يوضحوا لنا أيضاً كيف سيتم الدفاع عنا وحمايتنا، وكيف ستواجه الحكومة منع الهجرة الجماعية للمواطنين. فما نتوقعه إذا تم الانسحاب أن تحدث هجرة جماعية من كريات شمونة، وحتى يكون الأمر واضحاً فإننا هنا في كريات شمونة نعارض انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني".

بدأت الأصوات تتعالى من الشمال. فهذا ايتان دافيدى سكرتير مستعمرة مرجليوت يرسل خطاباً غاضباً إلى القيادة الشمالية ويتعجب متسائلاً ماذا سيكون مصيرهم إذا نفذت الحكومة الانسحاب بالفعل، وقد تلقى رداً من القيادة الشمالية وبعلم رئيس الأركان يقول: "إن القيادة العسكرية تنظر إلى مستوطنة مرجليوت كموقع معرض بشدة لتهديدات صواريخ الكايتوشا كما هو الحال في كريات شمونة" وقد تسرب خبر هذا الخطاب ولكنه لم يهدأ

من روع أحد، وتم تنظيم عدة إضرابات في المستوطنات الشمالية احتجاجاً على الاستعداد للانسحاب من جنوب لبنان، وقد اجتمع قائد الجبهة الشمالية جابي اشكنازي مع منظمي هذه الإضرابات واستمع إليهم وشرح لهم أيضاً كيف استعد الجيش لضمان أمنهم، وأطلعهم على خطة "السور والبرج" التي تقوم على بناء سور حول هذه المستوطنات.

أثار ذلك غضب المشاركين في الاجتماع ورددوا: "ما هذا؟ هل ستعيدوننا إلى عهد السور والبرج؟" (٢) بعد هذا اللقاء قال دافيدي: "ما فهمناه من هذا اللقاء أن هناك خطة للجيش الإسرائيلي بإدخال جنود للدفاع، وأنا أحذر: سيتجه الصراع إلى استخدام القوة، فلن يدخل أي جندي من الجيش إلى مرجليوت، أيوجد أحد في تل أبيب يسمح بأن يعيش أولاده مع جنود يقومون بدورياتهم وهم يركبون الجيب؟".

وفي اليوم التالي قامت عناصر استخبارية بتسريب معلومات مفادها أن حزب الله سوف يستمر في مهاجمة الحدود حتى بعد الانسحاب. وقد ألقى باراك نظرة خاطفة على تلك التقارير ولم يعلق.

قالوا له في مكتبه: "لتفعل شيئاً، لا بد أن تعالج الأمر مع موفاز بنفسك. على الأقل، علينا تهدئة روع المستوطنين، يمكن أن تخصص ميزانية مثلاً لهذا الغرض أو شيئاً من هذا القبيل".

ولكن باراك لم يدخل أي تعديل على الخطة، ولا حتى إنشاء بنية تحتية بديلة على الجبهة الشمالية، لقد أرادها مفاجئة كاملة، تتسم بالحيوية لانسحاب بدون أضرار. لقد ترك الجميع يتكلمون، فلم يحدث أن مات أحد من الكلام. ولكن الخطط الفاشلة في تنفيذها نتيجة الإهمال أو التهاون في هي التي تتسبب في حفر القبور. إذن فإن الانسحاب من الجنوب اللبناني سيكون من أجل التسوية مع سوريا بينما يقوم الأمريكيون بجهود حتى يكرس السعوديون جهودهم أيضاً لصالح التسوية مع سوريا ويكرس المصريون جهودهم باتجاه عرفات، وفي المقابل أيضاً يُلوّح باراك لعرفات بتصريح يقول فيه إنه: "لن تكون هناك خطط بناء جديدة في الأراضي المحتلة في الأشهر الثلاثة القادمة".

غير أن وزير الإسكان يتسحاق ليفي تجاهل هذا الكلام وصرح: "أنا مستمر في القيام بمهامي". وماذا عن شاس؟ باراك يفترض أن لقائه مع الشرع سيحظى بتأييد ١٧ وزيراً من ٢٤ في الحكومة. إنه في حاجة إلى أغلبية مؤثرة حيث أنه لا يستطيع بدء المفاوضات بينما نصف أعضاء حكومته يعارضونها. وكانت أهم المشكلات المطروحة: سكان الجولان؛ والمعارضة في الكنيست وفي وسائل الإعلام؛ والجيش وشعبة الاستخبارات؛ ثم وبصفة خاصة شاس - ليس فيما يتعلق بمواقفها السياسية وإنما بوضعها المالي. ويدلل على ذلك أن الموقف المتأزم مع شاس هو في الأصل بسبب الحاخام عوفيديا، الذي قال في خطبته الأسبوعية: "في يوم من الأيام دخل هؤلاء الأشرار... ربما يكون من بينهم أيضاً يوسى ساريد... وقد رأى ماتاتيا بن حنان (٣) رأى هذا الرجل فذبجهم".

وقد دعا كل من شارون وباراك الحاخام عوفيديا إلى زيارة مرتفعات الجولان فكان رده على دعوة باراك بصفة خاصة: "في العجلة الندامة". وما الذي حدث؟

اتضح بعد ذلك، أن ساريد لم يوفق الأوضاع المالية لشاس بالمعدل الذي أرادته، نظراً لأن تحويل الأموال - كما تدعى شاس - لا يتناسب مع عملية الرقابة التي تم الاتفاق عليها.

وقد استطاع باراك أن يستوعب هذا الموقف في جلسة الحكومة أثناء عرضه استمرار المباحثات مع سوريا، وقد مارس كل من إيلي يشاي وشلومو بن إزري ضغطاً عليه أثناء الجلسة لمعرفة: هل كانت هناك أية التزامات سرية دعت إلى استئناف المباحثات. فقال باراك: "لم ولن يكون".

قال يشاي له: "الجميع يقولون إذا لم تكن قد وعدت بالجولان، فيماذا وعدت؟". أجاب باراك: "أقول لكم للمرة الرابعة أننا لم نعد بشيء. ليس علينا أية التزامات، أرجو أن تفهموا من الآن فصاعداً: أن ميكانيزم العملية السلمية، يتلخص في أن شيئاً واحداً لن يتم الاتفاق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء... ولن تكون هناك مباحثات جوهرية، ولكن ستتم في البداية لقاءات تبدأ بعدها المباحثات الفعلية".

تقرير شعبة الاستخبارات العسكرية الموجود على مكتب باراك لا يُبشر بالخير، ويخشى باراك أن يتسرب إلى وسائل الإعلام، ويتضمن:

"إن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان في إطار اتفاقية سلام مع سوريا يضع عرفات في موقف صعب، لا يستطيع معه أن يحقق تسوية فيما يتعلق بالأرض في المفاوضات مع إسرائيل، مما يجعله أكثر تشدداً في موقفه وفي مطالب الفلسطينيين بشأن القدس".

فى مثل هذه التقديرات التى يواجهها باراك كنوع من المشاكسات الداخلية، يحتاج باراك إلى اللباقة والقدرة على التحليل، فكان رده: "إن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ لا ينطبقان على الفلسطينيين، فهم ليسوا مثل سوريا أو لبنان أو مصر أو الأردن، فهؤلاء لديهم حدود معروفة حتى قبل حرب الاستقلال (١٩٤٨)، أما الفلسطينيون فبيننا وبينهم حدود ٤ يونيو أى عند خط وقف النار عام ١٩٤٩، وخلال الـ ١٩ عاماً الماضية كان للفلسطينيين كل الضفة الغربية وقطاع غزة وكانوا تحت الحكم العربى ولم تكن هناك دولة فلسطينية بالمعنى المتعارف عليه، لذلك فعندما يأتون للحديث عن حدود معينة وثابتة ستكون قريبة من تلك القائمة بالفعل عام ١٩٦٧ فليس فى مقدورهم أن يتوقعوا معاملة كذلك التى تم التعامل بها مع الأردن أو مصر أو سوريا".

فى هذه الأثناء كان مكتب باراك مشغولاً باحتمال نجاح القمة وضرورة استثمار هذا النجاح بالسرعة المطلوبة. تدور مناقشات حول إمكانية إجراء استفتاء، والتشريع المرتبط بذلك، والموعد المناسب، وكيفية تدبير مخصصات مالية.. إلى آخر. وفيما يتعلق بقانون الجولان يجرى إعداد البدائل السياسية: إذ كان مناحم بيجين قد قال عام ١٩٨١ لموشيه شالمان رئيس كتلة المعراخ فى الكنيست، إن "قانون الجولان لن يمنع إعادة أراضى فى المستقبل، عندما يكون هناك من يمكن التحدث معه فى سوريا". كما قال موشيه آرينز رئيس لجنة الأمن والخارجية فى خطاب أمام الكنيست، "إذا جاء يوم ووجدنا من يمكن التباحث معه فى سوريا فإننى على ثقة بأن سريان القانون لن يمنع بدء مفاوضات".

كان كل شيء على ما يرام، باستثناء تلك الكلمات التى وجهها أوفير بيناس رئيس الائتلاف الحكومى، إلى باراك بأنه إذا لم يضع حداً للأزمة مع شاس فلن تقوم لائتلافه قائمة. فسأله باراك بجدية صارمة، أية أزمة..؟ لقد تم ضخ الأموال. فذكره بيناس بأن شاس مازالت تطالب بـ ٢٢٠ مليون شيقل لوزارة الأديان. وفى اليوم التالى جاءت العناوين الرئيسية فى صحيفة يديعوت أحرونوت: "شاس تهدد بالانسحاب من الائتلاف".

لم يكن لدى باراك وقت يضيعه فى صغائر الأمور، فمكالمة تليفونية لشوحاط تنهى الأزمة بتكلفة قدرها نصف مليار شيقل. وطوق النجاة: يكمن فى أحد بنود قانون التنظيم ينص على جواز منح أموال للجمعيات الجديدة، ولكن بعد أن يستقر نشاطها فى غضون عامين. وعليه، فإن قيادات شاس لم تتمكن من تدشين جمعيات جديدة. وبالنسبة للجمعيات القائمة فكل شيء تحت السيطرة، أى رهن التحقيقات. ولكن شاس مازالت تعترض، ولكن يمكن التفاوض عن ذلك الآن لاستغلاله فى المستقبل بالابتزاز.

يتسحاق ليفي، وزير الإسكان أعلن عن خطته لإقامة ٥٢ وحدة سكنية جديدة فى مستوطنة بنى يهودا بهضبة الجولان. وقد أعد ليفي التصديقات اللازمة من وزارته، للتوقيع بها فى وجه باراك فى الوقت المناسب، عندما يدخل باراك فى مفاوضات مع السوريين. فى سبتمبر، عندما اكتشف باراك هذه المناورة، أمر آفى دركسلر، رئيس إدارة الأراضى فى إسرائيل أن يعرقل هذه التصديقات، أى تجميد البناء. ليفي، الذى فهم ما يجرى لكنه أراد إقحام وسائل الإعلام، عمد إلى معرفة سبب عدم الموافقة على الخطة. فقال دركسلر له: "حتى ألقى أمراً من مكتب رئيس الوزراء". وعلى الفور سرب ليفي الخبر إلى وسائل الإعلام.

وفى جلسة الكنيست المخصصة لمناقشة سفر باراك لأجراء مباحثات مع الشرع، ألقى رئيس المعارضة شارون كلمة عاد فيها إلى إدعاءاته ضد نتياهو عندما أرسل لاودر فى مهمة مماثلة: "لم تطلبوا بقاء إسرائيل فى الجولان. ولم تطالبوا الجيش السورى بأن يترك لبنان، ولم تطالبوا بتخفيض القوات المسلحة السورية. لقد حولتم جنودنا والمستوطنات الشمالية إلى رهينة فى أيدي السوريين.."

لقد تنازلتم عن جبل الشيخ... بدون الجولان، يكون الجيش الإسرائيلى قد تنازل عن خط دفاع فى غاية الأهمية على الجبهة الشمالية، ولابد من وقف مسيرة الحماقة تلك".

التقى أورى ساجي، المسؤول عن إجراء المفاوضات مع السوريين، مع دكتور داوودى أحد المقربين من الرئيس الأسد، كمل التقى مع بعض صغار المسؤولين، بمن فيهم باتريك سيل الصحفى المقرب للأسد، الذى لعب دور الوسيط بدرجة ما.

وصل باتريك سيل إلى المنتجع الذى يستجم فيه باراك بالجليل، بعد أن التقى ساجي، وتحدث مع باراك حول القضايا الخلافية. وكعادته أوضح باراك لسيل مدى صدق النوايا وأهمية البداية حتى تشكل أساساً لبدء المفاوضات ولكنه لم يتعرض لأى تفاصيل.

وبالمناسبة، فإن باراك عندما كان هو نفسه رئيساً للأركان، قال فى سياق مباحثاته مع شهابي: "مرتفعات الجولان من الناحية العسكرية تمثل لنا أهمية قصوى حتى فى حالة السلام، ولكن القرار فى أيدي الساسة".

وباراك لا ينكر هذا الكلام، وطالما تصارع مع السوريين على التمسك بهذه المنطقة لكونها ضماناً أمنياً أكثر منها قطعة أرض فحسب، وبالطبع، فإن البداية ستكون هى الانسحاب من جنوب لبنان.

بالمقابل يعتقد باراك أن عدم التوصل إلى اتفاق مع السوريين، لا ينفي التزامه بتنفيذ الانسحاب من لبنان، وأن مسألة الانسحاب تتطلب استعدادات مستمرة، الأمر الذي يجعله يطلب من رئيس الأركان إعداد خطة منظمة للانسحاب من جانب واحد.

وقبل سفره بأيام قليلة للقاء الشرع، عرض عليه رئيس الأركان ومساعدوه الخطة الخاصة بالانسحاب الجيش الإسرائيلي من جانب واحد. والجزء المثير للقلق في الخطة، يتعلق "بحل جيش جنوب لبنان دون أن يتعرض جنود الجيش الإسرائيلي لأي مخاطر..." وقد أخذت الخطة في الاعتبار، احتمال وقوع مواجهات بين جيش جنوب لبنان والجيش الإسرائيلي أثناء الانسحاب، ومن المفترض أن يتم التخلي عن بعض والتجهيزات العسكرية والوسائل القتالية الأخرى، على الأرض.

وافق باراك على ما سمع، وطلب تقديم الخطة كاملة بعيداً عن التوصل إلى اتفاق، وقال: "أريد أن أرى خطة الانسحاب متكاملة في شهر مارس".

بقى يومان على السفر. طلب باراك معرفة آخر التطورات، هل حدث ما قد يؤثر بشكل سلبي على اللقاء، تفجير أو شيء من هذا القبيل. كانت تقديرات عامي أيلون للموقف تقول إن يؤر الخطر تكمن في الحرم القدسي وفي حماس. وقد وافق حاييم رامون عندما كان وزير الداخلية على عمل فتحة طوارئ في المكان الذي كان يصلي فيه عشرات الآلاف، الأمر الذي أضر بآثار الوقف وبعض الآثار ذات الصلة بمقدسات إسرائيلية، وفقاً لما ذكرته جماعة حراس جبل الهيكل وهي جماعة غربية الأطوار، لديها القدرة على إثارة المشاكل حول كل ما يحيط بالقدس. ويزداد التوتر على خلفية تقارير تقول إن عمليات الحفر تتم بالقرب من تابوت الملك سليمان، وتتقدم جماعة حراس جبل الهيكل بعريضة إلى المحكمة العليا في إسرائيل لوقف عمليات الحفر. وفي نفس الوقت، أفادت مصادر استخباراتية بأن هناك عناصر إسلامية متشددة تريد أن يزداد الموقف اشتعالاً قبل لقاء القمة المتوقع مع السوريين. وقد أوصى جهاز الأمن العام (الشاباك)، باراك بأن يكون للشرطة دور فاعل، وأن تتدخل في الوقت الذي تراه مناسباً، وأن تستخرج أمر إيقاف لمثيري الشغب بمن فيهم حراس جبل الهيكل.

من ناحية أخرى، وصلت معلومات من الأراضي المحتلة تكشف عن نية حماس القيام بعمل إرهابي يتزامن مع موعد بدء المحادثات. وكانت تقديرات أيلون تقول أن هناك احتمال قوى بإحباط هذه المحاولة (وبالفعل قامت مجموعة دوفدغان خلال أيام باغتيال اثنين من أهم المطلوبين في الخليل وألقت القبض على ثلاثة آخرين كانوا متورطين في الإعداد لهذه العملية).

وبينما باراك يعمل على تجهيز وسائل الإعلام والكنيست، بل والحكومة نفسها لمسألة سفره، قفز عضو الكنيست عزمي بشارة - الذي التقى في نفس اليوم مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، وصرح بأن الأمر منته، أي أن لدى السوريين ضمانات أمريكية بأن إسرائيل سوف تسحب لحدود الرابع من يونيو، فرد باراك باستهزاء: "بشارة لا يعرف عما يتحدث..؟" والشرع استخدمه ليكسب بواسطته نقاطاً لدى العرب. ولكن يخرج باراك سليماً من هذا الموقف، دعا إلى مؤتمر صحفي بحضور أولبرايت، التي أنكرت الأمر جملة وتفصيلاً.

في ليلة سفره اجتمع باراك مع كل من بنيامين بن اليعازر وداليا ايتسك ويوسي بيلين وحاييم رامون، وتحدث معهم عن الموقف برمته. لم ينجح أحد منهم في فهم ما يتطلع إليه باراك ولكن تداول كلمة - السلام - في حد ذاتها كان كفيلاً بخروجهم من عنده حاملين انطباعاً طيباً.

وقبل السفر بساعتين فقط اجتمع باراك مع ممثلي المستوطنين في الجولان، كانوا يصيحون بينما هو صامت، وفي النهاية قال لهم: "لقد قلت لكم بكل صراحة قبل الانتخابات، إننا أثناء المفاوضات لابد أحياناً من اتخاذ قرارات مؤلمة. لا أدري إذا كانت المفاوضات ستجرح أم لا، ولكن إذا تم التوصل إلى اتفاق فعليكم أن تعرفوا أنه لابد وأن تتركوا المكان بعد أن أديتم رسالة تاريخية جلية." كان هذا اللقاء جزءاً من ترتيبات سابقة الإعداد، لقد وضع باراك الحقيقة كاملة أمامهم رغم أنه كان متعاطفاً معهم. قال له سامي بارليف رئيس المجلس الاستيطاني في كتسرين: "تقتل المستوطنات..؟" وتهدم وتأتي بالخراب ثم تقول.. حققت السلام..؟".

وتوالت كلمات أعضاء وفد ممثلي الاستيطان في الجولان.

يهودا هرتيل: "لست أفهم ما هذا السلام. عندي أولاد وأحفاد وأريد أن أبقى".

يهودا وولمان: "أنت المسؤول عن سلامة الصحة النفسية لأولادنا..؟".

إيلي ملخا: "نحن نخرج للنضال في كل أنحاء البلاد، وأنت تهزمن".

باراك يجلس ويستمع في صمت، استمر هذا اللقاء ساعتين رغم أن الوقت المقرر له نصف ساعة فقط. أشاروا لباراك أنه تأخر عن موعد الإقلاع وأن الوفد طال انتظاره في المطار، لكن باراك استمر ليعطي الفرصة لأعضاء وفد الجولان بإخراج ما في صدورهم، إلى أن قام في النهاية وبشكل حاسم منهيماً اللقاء وتوجه إلى المطار. كان

مقتنعاً أنه إذا طرح مسألة اتفاقية السلام للاستفتاء العام فسوف يحظى بأغلبية ساحقة، وكان ديفيد ليفي الذي يتابع نتائج الاستطلاعات، يريد أن يكون ضمن الوفد المتجه إلى واشنطن وأعرب عن تأييده التام لمبادرة باراك. بينما اجتمع شارون بأعضاء اللجنة المركزية لليكود لمعارضة الانسحاب من الجولان، غير أن المشاركة في هذا الاجتماع جاءت ضعيفة وافتقد الروح القتالية.

في المطار كان الوفد المودع في الانتظار كما هو متبع عادة، وكان باراك ينظر إلى البعد التاريخي في هذه الرحلة: "ها أنا أسافر لأحقق السلام باسم شعبي كله، وكما أشعر بحجم المسؤولية؛ همس بذلك في نفسه بينما يصعد إلى الطائرة، حيث كان في انتظاره على متنها أمنون ليبكين، وأوري ساجي، وداني ياتوم والياكيم روبنشتاين. في الوقت الذي ظل ديفيد ليفي - الذي ظن أنه سينضم إلى هذه الرحلة - في البلاد. وأخذ مكانه ليفيكن. كان ذلك خطأ شخصياً وسياسياً، من الأخطاء التي يرتكبها باراك عندما تأتي الاعتبارات السياسية الداخلية والوطنية لديه قبل الاعتبارات السياسية الخارجية والشخصية: إذ كان ليبكين مُشاركاً في العملية السياسية السابقة، وإشراكه مرة أخرى يُكرس للمشكلة الإسرائيلية الأمنية. بالإضافة إلى استعداده للتغطية على باراك في الأوقات الصعبة، بينما سيتحى ليفي جانباً.

♦ التزود بخمسين مليار:

تجهيزاً للقمة، طار داني ياتوم إلى مصر لمقابلة مبارك ليطلعته شخصياً على استعداد إسرائيل للانسحاب الفعلي من الجولان، انسحاب يقبله أي وسيط نزيه. هذا بجانب تحذير: أنه إذا لم يتخذ الأسد خطوة تتناسب مع هذا الإجراء، مثل عقد لقاء مشترك - ربما يكون رباعي - فسيكون من الصعب طرح الموضوع لاستفتاء في إسرائيل، ولكن ياتوم عاد برد غمامض، قام باراك بإجراء مكالمات تليفونية أخرى مع كلينتون قائلاً: "كان رابين قد اقترح على الأسد أن تبقى المستوطنات في الجولان تحت السيادة السورية، ويمكن أن نجرب ونعيد عليه هذا الاقتراح مرة أخرى".

وهكذا بعد الليالي الحالكة، وكل هذه المعاناة والمُشاكسات، هبطت أخيراً طائرة الوفد الإسرائيلي في مطار شبردز تاون - وهي مدينة يقطنها ١٢٠٠ مواطن بها شارع رئيسي واحد وتقع في غرب فرجينيا - هناك ستقام المحادثات مع السوريين.

باراك أراد كامب ديفيد جديدة، وكذلك أرادها كلينتون ولكن الأسد لم يرد ذلك، فهو يرى في كامب ديفيد أنها كانت بمثابة خضوع من السادات لبيجين ولكارتر، ورغم أهمية هذا اللقاء ومع كل ما يبيده العالم من اهتمام لهذا النزاع الموجود في الشرق الأوسط، ولكن العالم كله كان مشغولاً ببداية الألفية الجديدة، وانتشر في إسرائيل وفي واشنطن خبر مفاده أن سيندي برجر مستشار الأمن القومي. يعتقد أنه تم التوصل إلى اتفاق بنسبة ٨٠٪ "بينما صرح وليد المعلم سفير سوريا بواشنطن: "أن الانسحاب من الجولان يبدو كطريق مغلق أمامنا".

كان باراك كعادته حذر: "ستكون المفاوضات صعبة، وسيكون بها سلبيات وإيجابيات وسنواجه مشكلات". ومن حول باراك كان الوفد الإسرائيلي الذي يضم المسؤولين عن ملفات: التطبيع ولبنان والترتيبات الأمنية والحدود، وكان الياكيم روبنشتاين موجوداً أيضاً، فعلى الرغم من دوره كفاحص ومدقق تاريخي فهو لا يشترك في أي مجموعة من هذه المجموعات المتخصصة، فهو المستشار القانوني الذي صاحب مفاوضات كثيرين فقد أن كان المستشار القانوني لموشيه ديان في وزارة الدفاع ولم يكن باراك يستطيع أن يتجاهله. وكان شلومو يناي هو المسؤول عن ملف الترتيبات الأمنية، كان باراك يريد عوزي ديان بدلاً منه، ولكن موفاز اعترض على ذلك، فموفاز يعترض على ديان دائماً في أي وضع وفي أي مكان، فباراك ينظر إلى ديان كوريث شرعي لموفاز، والكل يتعامل معه هذا الأساس. أما ملف التطبيع فكان مسؤولاً عنه كل من تسافي شتاوير ويوثاف بيران وكلاهما من وزارة الخارجية، وكان ناح كيزاتي مسؤولاً عن ملف المياه، وفيما يتعلق بالوضع القانوني للحدود كان هناك موشية كونوفسكي المستشار القانوني لوزارة الدفاع. كل هذا كان يصب عند اللواء المتقاعد أوري ساجي الرجل المقتنع "بالتوجه الاستراتيجي" للسلام مع إسرائيل لدى الأسد. وفي آخر لحظة أشرك باراك أمنون ليفيكن. في مغامرة محسوبة من قبله، وإذا كان لم يفعل ذلك في اللحظة الأخيرة وأعلن مُسبقاً عن نيته تلك ربما كان ساجي قد انسحب من الوفد، أما بالنسبة لديفيد ليفي والذي لم يُدعَا للاشتراك في الوفد كان يشتم رائحة إهانة، تمنعه من الاشتراك مستقبلاً كمراوغ بارع في المحادثات المتوقعة إذا كان هناك اتفاق. كان باراك على علم بكل شيء ولكنه كان يتجاهل أي معارك صغيرة جانبية لأنه يريد توحيد كل الجهود في سبيل الوصول إلى الهدف الأساسي.

أيضاً أشرك باراك في اللحظة الأخيرة رونان هوفمان وهو كان يعمل في مكتب رابين وكان مركز اتصالات رابين وكريستوفر والأسد. وقد أخذ هوفمان درجة الدكتوراه في موضوع الاتصالات مع سوريا وكانت أطروحته حول "لماذا لا يمكن تحقيق السلام مع سوريا طالما يوجد الأسد على قيد الحياة وبيده مقاليد الحكم".

وقبل السفر أيضاً دار الحديث في مكتبه عن إمكانية إشراك إيلى يشاي أيضاً حتى يخففوا من آلام شاس عند الانسحاب من الجولان ولكن باراك رفض ذلك تماماً وقال: "إيلى شاب ذكي جداً ويفهم جيداً في الأمور السياسية ولكن إشراكه في الوفد بدون وزير خارجية وبدون أساس وظيفي هو أمر غير ممكن". إن صرف مبلغ ١٦٢ مليون شيقل لشاس كفيل بأن ينهي مشكلة شاس ودرعى مع مرتفعات الجولان كخيار، والزيادة بقيمة ٥٠ مليون دولار كفيلة أيضاً أن تنهى أشواقهم لدرعى وتضمن لباراك انضمامهم لجانبه أثناء الاستفتاء، وهذه الأموال سوف يتم استردادها بطريقة أو بأخرى.

هكذا أخذ الأمر من باراك عدة أشهر لتمويل الانسحاب من الجولان (وقد ساهم شوحاط بقدر ما في تلك الاتصالات) وهو أخبر الإدارة الأمريكية عن طريق كلينتون أن الأمر سيتكلف مبالغ طائلة، ثلاثة مليارات ونصف، وقد تكلم الشرع ووليد المعلم عن الأموال والمليارات.

فعندما أجرى شمعون بيريس مفاوضات مع السوريين عندما كان رئيس للوزراء طلب في المقابل مع الأمريكيين أن يدخلوا معه في حلف عسكري دفاعي. وكان باراك يرى أن دخول هذا الحلف يكون بعد الوصول إلى اتفاق وليس في خلال الطرق للوصول إلى هذا الاتفاق، والاتفاق يجب أن يكون على مسؤولية إسرائيل من خلال تعظم تدريجي لقوتها العسكرية وحتى تستطيع أن تدافع بنفسها وبدون أن تستخدم أو تحتاج ذلك الحلف وهنا يوجد تناقض قد يثير المشاكل لأنه سيوجه الجهود إلى مناقشة الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن ذلك الحلف وذلك سوف يضعف من موقف إسرائيل أثناء عرض مطالبها بالنسبة للترتيبات الأمنية ويزيد عن فرصة خطورة وضع إسرائيل في أنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها وتحتاج إلى حلف دفاعي.

أوضح باراك لكلينتون أنه يتنازل عن فكرة الحلف ويفضل المال. ولاستثارة عطف ورضاء الجيش وكسب الشريحة الكبرى من ضباط جيل الوسط، فقد تم مدهم بالأسلحة التكنولوجية المتقدمة، وكل من كان ينقصه شيء تقدم بطلب ليحصل عليه حتى يكون قادراً على المواجهة في أي ظرف كان. حُمى التجهيز بأحدث الأسلحة والتي انتشرت في الجيش وصلت تكلفتها لـ ٥٠ مليار دولار، فلقد تقدم كل سلاح وكل شعبة بطلبات إلى مكتب وزارة الدفاع، ولكن بعد التقليل وصل المبلغ إلى ١٧ مليار دولار وتشمل أنواع الأسلحة الآتية: غواصات، طائرة آباتشي، طائرة أوواكس، غواصة مزودة بصواريخ من طراز توما هوك، طائرة هرقل، آلاف من الطائرات الصغيرة بدون طيار و٤٠ ألف سيارة مدرعة وأجهزة استخباراتية سرية. هذا بالإضافة إلى تحسين نظم الإنذار الخاصة بالأقمار الصناعية حتى وصل الأمر إلى طلب محطة قمر صناعي أرضية. ومع كل ذلك طالب باراك موفاز أن يبحث موضوع تقليص الخدمة في الجيش إذا تحول السلام مع الفلسطينيين والسوريين من مجرد حلم إلى واقع حقيقي، وقد عارضت شعبة التخطيط ذلك بشدة ولكن باراك طلب وضع تصور للأمر، فالدور الأساسي سيكون للمخابرات، وتقليص الخدمة في الجيش هو الثمرة الحقيقية التي سيشعر بها الناس نتيجة للسلام، أيضاً ارتفاع الشيقل وارتفاع مستوى التعامل في البورصة أمام الأموال الأمريكية، كل ذلك سوف يساعد في عملية الانسحاب من الجولان، أما معدلات التنمية فقد وصلت إلى مستوى لم تصل إليه منذ ١٩٩٤ أيام رابين، وانخفض التضخم ولم يعد هناك عجز في الميزانية، كما انخفضت الديون الخارجية وهناك ٦٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة. كل هذا كان يحمله معه باراك وهو يهبط في واشنطن، أي أن كل ما يتعلق بالشأن الداخلي الإسرائيلي، كان مضموناً بالنسبة له وأن الشعب بالتأكيد سوف يقف بجانبه.

وفي واشنطن كان في انتظاره من هم ضد مسألة الانسحاب وهم أيضاً من غير المؤيدين لكلينتون وكانوا بمثابة لوبي أو جماعة ضغط واشنطونية. كانت وجهة نظرهم في الموضوع أن السلام مع سوريا هو مجرد وسيلة للرئيس الديموقراطي ليحسن نهاية فترة حكمه بعد أن لطختها فضيحة مونيكا ليفينسكي. بالإضافة لإعطاء دفعة انتخابية لزوجته هيلارى التي تريد أن تكون سيناتور، أما من ناحية باراك فهو يفعل كل ذلك ليرد الجميل لهيلارى وكلينتون لأنهما وقفا بجانبه في الانتخابات، باراك يعرف أن واشنطن ربما تكون مكان يسوده المنطق، ولكن المنطق لا مكان له حيث يكون الصراع على انطباع الجماهير تجاه شخصية معينة، وفي هذا المجال لا تختلف واشنطن كثيراً عن القدس عندما يتعلق الأمر بالدسائس والحروب الشخصية.

وفي هذه المرحلة بدأ الرئيس يقوم بدوره، والحقيقة أنه من الأفضل إجراء مفاوضات مع العرب في عهد الديموقراطيين خاصة وأن نجاح آل جور في الانتخابات غير مضمون. ولكن بالطبع ليس في إمكان رئيس وزراء إسرائيل أن يصرح بذلك، ولكن في السياسة مالم يمكن أن يقال بالكلمات، ربما يكون أكثر أهمية مما يمكن أن يقال. ووجود الديموقراطيين في البيت الأبيض هو شيء حيوى جداً بالنسبة لمسيرة السلام، وباراك وكلينتون متفقان حتى في الشكليات والإجراءات "ستجرى المفاوضات عند النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦ مع رابين. في البداية الترتيبات الأمنية ثم التطبيع وبعد ذلك الحدود".

فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، طالبت إسرائيل بنزع سلاح وتقليص وجود الجيش السوري من الحدود حتى دمشق تقريباً، ووافق السوريون وقالوا فليكن انسحاب كيلو متر في مقابل كيلو متر آخر لديكم، الأمر الذي يدفع بالجيش الإسرائيلي إلى صحراء الكرم، ولكن باراك أصر على أن لا يكون نزع السلاح بشكل تناظري متماثل بسبب البناء الطبوغرافي من القنيطرة حتى دمشق والذي يختلف عن الجزء الجبلي لخط الحدود المستقبلية. أما فيما يتعلق بالتطبيع فقد أصر على وجود - وربما قبل حدوث أي شيء - عمل رمزي له دلالة أمنية بعيدة المدى على الأقل، أي وجود سفارات في كل من تل أبيب ودمشق وأن تفتح الحدود أمام العلاقات التجارية والسياحية، فقد كان باراك مقتنعاً بأنه إذا تقابل أناس من كلا الطرفين ستحدث عملية التحول والانسلاخ من حالة إلى عكسها مثلما حدث بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، فقبل توقيع المعاهدة عارضها بشدة الذين ينادون بأرض إسرائيل الكاملة وجمعوا كل المتشككين، ودفعوا واحدة بعد توقيع المعاهدة اكتسحت موجة من السعادة والاعتراف المتبادل بين الجماهير واختفت المعارضة تماماً.

وفيما يتعلق بلبنان فقد طالب باراك السوريين بإجراء مفاوضات مباشرة مع اللبنانيين، وهو يعرف أنهم سوف يحجمون عن ذلك لأن إجراء أية مفاوضات من هذا النوع سوف تؤثر بالتأكيد على وضعهم هناك يضر بمصالحهم الاقتصادية، ولكن كان من الضروري طرح هذا الأمر حتى ولم يكن هذا الطرح سيأتي بأية نتيجة، من المفترض أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق، فإن روح السلام التي سوف تنتشر بالمنطقة سوف تخرج السوريين من لبنان حتى بدون تدخل الإسرائيليين، وكان باراك قد اطلع على تقرير أعدته الاستخبارات يُفيد أن السوريين ليسوا على استعداد للتخلي عن لبنان، ولذلك فسوف يعترضون على هذا البند. فأمام وثبات وقفزات باراك كان لابد من وضع مثل هذه الورقة أمامه.

أما فيما يتعلق بملف المياه، كان باراك حاسماً: فلا بد من التحكم في مصادر المياه في بحيرة طبرية وفي كيناس وينايع هادن، ولكن السوريين يريدون تقسيم موارد المياه وهم يعتمدون في طلبهم ذلك على غطاء القانون الدولي، ولكن حتى توضع هذه الأمور موضع التنفيذ، فالأمر يتطلب إما هطول الأمطار أو إقامة مصنع لتحلية المياه أو جلب المياه من تركيا.

♦ "التطبيع" قبل كل شيء:

تجمعت الوفود في مزرعة عسكرية وهي في الواقع "محمية طبيعية"، وهي المكان الذي ستتم فيها اللقاءات الودية الأولية كبادرة لبدء المفاوضات وكان ذلك في شهر يناير حيث الشتاء كان قارصاً، اجتمعت مادلين أولبرايت أولاً مع كل من باراك والشرع.

وبالرغم من التنسيق السابق اتضح أن الشرع سيتحدث عن الحدود أي الرجوع إلى حدود ٤ يونيو، باراك يدرك أنه عليه أن يعرف مقدماً ماذا سيأخذ مقابل "القرارات الصعبة". في البداية يجب التحدث عن الترتيبات الأمنية والتطبيع ثم نتحدث عن الحدود.

ظلت أولبرايت تذهب هنا مرة وهناك مرة أخرى طوال فترة الظهيرة ولكنها لم تنجح في أن تحرك أحد منهما شعرة عن موقفه، باراك قال لها بود شديد أنه ليس هناك أدنى شك في أن الحكومة في إسرائيل لن توافق على بدء مناقشة مسألة الحدود وقال "أظن أنني أوضحت ذلك للرئيس من قبل". وكان يستخدم في حديثه معها "عزيزتي أولبرايت". ولكن ذلك لم يثنه أبداً عن موقفه الرافض. وكما كان الوضع مع باراك - كان مع الشرع وعادت أولبرايت إلى كلينتون بخفي حنين - وبرفض من كلا الطرفين وتهديد بانفجار الموقف وفشل المفاوضات حتى قبل أن تبدأ، ولكن كلينتون كان يتفهم أن الأمر إنما يتعلق بالسياسة الداخلية لبلدي كلا الطرفين ولكن كعادته كان يعتمد على سحر شخصيته الخاص وتأثير جاذبيته، قال كلينتون لأولبرايت: "سأنهى هذا الموضوع خلال مأدبة العشاء المشتركة" ثم قام بعمل عدة اتصالات تليفونية مع الطرفين.

قال له باراك بشكل قاطع: "لن أذهب إلى مأدبة العشاء قبل أن أعرف ما هو جدول الأعمال، ولقد اتفقنا قبل أن أحضر على ذلك".

فقال له كلينتون: "إيهود - سأبذل ما في وسعي".

كان على الثلاثة الظهور أمام الرأي العام قبل أن يفهم من ذلك السكون أن المباحثات قد فشلت حتى قبل أن تبدأ. فها هو كلينتون يظهر أمام الصحفيين والمصورين، ولكن بدون أن يُدعى بأية تصريحات وهام ثلاثتهم أيضاً يقفون أمام عدسات المصورين على أحد الجسور في المحمية الطبيعية، إن مجرد الظهور أمام عدسات المصورين كان هو الهدف ولا أحد يتكلم عن المفاوضات، وإنما يتجاذبون أطراف الحديث في موضوعات شتى أخرى، وبالتأكيد هذا أفضل. وأهدأ من الموضوعات التي من أجلها اجتمعوا ليتحدثوا عنها هنا، كلينتون يتحدث عن المناظر هنا، وكيف تذكره بطفولته في أركانسو، وكذلك تحدث الشرع عن بستان التين الذي ولد بجانبه، وهذا هو المنظر المطبوع

في ذاكرته، وهو ليس بجانبه الطيار الذي ولد في الهواء الطلق وفي الطبيعة، وقال باراك أنه ولد إلى جانب الساحل وأنه يحب اللون الأخضر من حوله.

اختتم الثلاثة الاستعراض أمام عدسات المصورين وعادوا إلى مقر الضيافة، وحتى الآن لم يستطع الشرع أن يضع يده في يد باراك للمصافحة، وتلك ليست بداية مثالية، وهذا ليس هو الحل لكسر الحاجز النفسي الإسرائيلي ولكن باراك يقول: "المصافحة شيء هام ولكن الوصول إلى اتفاق حول مجال المياه هو بالتأكيد شيء أهم".

وخلال المأدبة وأمام نار المدفأة. تحدثوا عن جدول الأعمال، وما زال باراك مُصرّاً: "في البداية نتحدث عن التطبيع والترتيبات الأمنية، ثم بعد ذلك الحدود". وبالنسبة للشرع فليس هناك مراوغات فهو لا يستطيع أن لا يطيع أوامر رئيسه وليس من المناسب أن يقول هكذا فجأة للحاضرين: "لحظة سأذهب لأتحدث مع الأسد". قال كلينتون: "فليكن في بالكم أننا في النهاية لابد وأن نتحدث عن كل هذه الموضوعات جميعاً".

اقترح باراك أن يكون هناك حديث شخصي بينه وبين الشرع وبدون وساطة أمريكية. ولكن الشرع رفض ذلك، فقال باراك: "حسناً أذن لنبق على المواقف الأولى، على أن يكون الحديث أولاً عن التطبيع والترتيبات الأمنية ثم الحدود".

تسربت الشائعات عن وجود خلافات، ولكن بما أن الجميع هنا لبداية المفاوضات كما هو مفترض فقد توجه الجميع كما هو معد من قبل من المزرعة إلى فندق كلاريون القريب من بلدة شبردستاون، وهو فندق مكون من أربع طوابق كان الأمريكان في الطابقين الأول والرابع والاسرائيليون في الطابق الثاني والسوريون في الطابق الثالث، وقد استطاع الأمريكان إقناع بعض المواطنين أن يعلقوا لافتات مكتوب عليها كلمة "السلام" وأيضاً أصحاب بعض المحلات.

وحتى تكون اللقاءات هادئة طلب الأمريكان من أعضاء الوفدين أن يقوموا بإغلاق تليفوناتهم المحمولة، ومن لم يستمع لذلك وجد أن الإرسال أصبح مشوشاً. ولكن يبدو أن التليفونات لم تكن هي وحدها المشوشة، وإنما أيضاً الجو العام واللقاء كله كان مشوشاً بسبب جدول الأعمال.

قال باراك: "في استطاعتي أن أنتظر الدهر كله حتى يفهم الطرف الآخر أن المقصود هنا هو إقامة حوار وليس إملاء حوار".

في هذه الأثناء كانت هناك في إسرائيل تحركات للقوات من الأراضي التي تسيطر عليها، في إطار تنفيذ اتفاق وای الذي وقعته ننتياهو. بعض معسكرات الجيش الإسرائيلي انتقلت إلى السلطة الفلسطينية وهي "معسكر في عمق صحراء الضفة الغربية، والنقطة الاستيطانية في عيريت بجوار جنين، وأحد المعسكرات في مفترق طرق هاتانك، وأيضاً ٢٪ من المحمية الطبيعية الموجودة في منطقة بيت لحم. كل ذلك أنتقل في صمت رهيب إلى أيدي عرفات، لم ينبس أحد ببنت شفة إلا عرفات الذي رفض أن يأخذ أجزاء من المحمية الطبيعية بحجة أنها مناطق ليست جيدة واشتكى لكلينتون الذي بدوره تكلم مع باراك فأصدر أوامره من الولايات المتحدة بعدم الرد. ويبدو أن عرفات قد هدأ، وقبل.

وحتى الآن لم يصل باراك والشرع إلى اتفاق، وقد همس باراك لمن حوله قائلاً: "إن مثل هذه المحادثات يجب أن يتم التعامل معها، وكأننا نرسل سفينة فضائية إلى القمر أي أن احتمال الخطأ، صفر".

◆ الهوامش:

١. العنوان الأصلي لهذا الفصل هو "إذا ما ذهب بيجه إلى السجن". وبيجه هو وزير المالية في حكومة إيهود باراك، والعنوان هنا يرتبط بموقف ورد في وقائع الفصل، مفاده أن باراك طلب منه التوقيع على مذكرة تضمن تدبير أو تغطية مبلغ ٥٠ مليون شيقل تقرر منحها لشاس كسلفة من ميزانية الدولة، وعلق يوسى ساريد على ذلك بأنه "إذا ما ذهب بياجه إلى السجن" فسيتطلع لمعرفة الأوجه التي أنفق فيها هذا المبلغ، بالمقابل. وعليه فقد تم تغيير العنوان لإرتباطه بموقف ثانوي، بعبارة أخرى تتسحب في الواقع على: المستوطنين الذين تم إخلاؤهم بالقوة على خلاف ما ظنوا؛ بالإضافة إلى باراك والشرع وكلينتون بظنهم أن النوايا الطيبة تلعب دوراً ما في صنع السلام.
٢. السور والبرج: أسلوب بناء في بعض المستوطنات التعاونية اليهودية في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، وهو عبارة عن سور يحيط بالمستوطنة في شكل دائري أو مربع للدفاع والمراقبة تحسباً لأي هجوم.
٣. ماتاتيا بن حنان: إحدى الشخصيات التاريخية اليهودية التي ارتبطت بقصص البطولة.

◆ دراسات ◆



تشكيل الاحتياط، جيش الدفاع والمجتمع الإسرائيلي؛ الماضي والحاضر والمستقبل مجلة "معراخوت" - العدد ٣٩٤ (مايو ٢٠٠٤) إصدار وزارة الدفاع الإسرائيلية

بقلم: العميد آريئيل هيمان - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

◆ خلفية - من أين جئنا؟

"يمثل تشكيل الاحتياط عنصراً رئيسياً في قوة ومناعة جيش الدفاع الإسرائيلي". تعد هذه الجملة بداية للكثير من المناقشات التي تتناول تشكيل الاحتياط، كما أنها تحمل في طياتها ما يشير إلى أن دولة إسرائيل في حاجة الآن وفي المستقبل القريب إلى تشكيل احتياط قوى وجاهز لأي استدعاء. والهدف الأساسي لتشكيل الاحتياط - كما تقرر عند إنشائه - هو استدعاؤه في حالات الطوارئ، وخاصة في حالة الحرب الشاملة. ورغم ذلك فإن تشكيل الاحتياط يقوم بدور رئيسي - الآن وفي عشرات السنين الأخيرة - في مختلف أشكال القتال وفي نشاط الأمن المستديم وفي مهام كثيرة أخرى.

قام بوضع النموذج الرسمي للاحتياط في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين كبار مسئولى الدولة وجهاز الدفاع آنذاك - دافيد بن جوريون، يعقوب دوري، يغال يادين وغيرهم. وقد ظل النموذج الحالي للاحتياط شبيهاً في بنوده الأساسية بالنموذج القديم، ويقوم على نفس المبادئ رغم التغيرات الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على دولة إسرائيل. كما قامت دولة إسرائيل ببناء جيش الدفاع بوجه عام وتشكيل الاحتياط بوجه خاص وفقاً لنموذج "جيش الشعب". إلا أن هذا المصطلح يكتفه الغموض ويثير تساؤلات مثل: هل جيش الشعب هو جيش يخدم فيه غالبية الشعب؟ هل جيش الشعب هو جيش يطبق فيه نظام التجنيد الإجباري على الجميع؟ هل جيش الشعب هو جيش تخدم فيه معظم طبقات المجتمع؟ أم أنه قد يشمل كل هذه التعريفات مجتمعة؟ من الواجب تناول هذه القضية بالتحليل بوصفها أساساً للمبدأ الذي يحدد نظرة المجتمع الإسرائيلي إلى جيش الدفاع ونظرة جيش الدفاع إلى نفسه.

في سنة ١٩٤٩ حدود يعقوب دوري، أول رئيس لهيئة الأركان العامة، طبيعة التخطيط للجيش على الوجه التالي: "من البديهي إذن أن يكون التخطيط المستقبلي للجيش مبنياً على أساس بذل قصارى الجهد لإتاحة إمكانية تعبئة أقصى قوة في أسرع وقت عند الطوارئ، مع ضمان أن تتمتع هذه القوة بالمهارة الكافية". وفي ١٩٥٠ حدود رئيس الوزراء دافيد بن جوريون هدف تشكيل الاحتياط بقوله: "يعتمد أمننا أولاً وقبل أى شئ آخر على تشكيل الاحتياط.. على الشعب المقاتل، على قوات الاحتياط التي يتم تعبئتها بسرعة في حالة الطوارئ".

وكانت الفرضيات الأساسية التي امتدى بها مؤسسو تشكيل الاحتياط وعلى رأسهم بن جوريون هي:

- ١ . يمثل تشكيل الاحتياط القوة الرئيسية لحسم الحرب .
 - ٢ . يجب أن يتمتع تشكيل الاحتياط بالمهارة وأن يتسلح بوسائل قتال متطورة .
 - ٣ . وجود تشكيل الاحتياط وإمكانية تعبئته في حالة الطوارئ مرهونان بوجود منظومة استخبارية للإنذار المبكر .
 - ٤ . من الواجب أن يكون هناك وضع ومعاملة لائقان للذين يخدمون في الاحتياط .
- وتحاول هذه الدراسة استعراض أهم الإجراءات ذات الصلة بتشكيل الاحتياط في الوقت الحالي، وإعطاء صورة لوضعه الآن. كما تبحث الدراسة تزعزع ثقة المجتمع في تشكيل الاحتياط، ودور المجتمع وجيش الدفاع في هذه الإجراءات الرئيسية، مع محاولة فهم الاتجاهات المستقبلية المتوقعة.

♦ تشكيل الاحتياط ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - أهم ملامح الصورة:

سنطرق فيما يلي إلى أهم النقاط الرئيسية التي تؤثر أكثر من غيرها على التشكيل القتالي، وعلى جيش الدفاع، وعلى المجتمع الإسرائيلي، وعلى الحوار العام.

- تقسيم العبء:

ليست هناك مساواة في تقسيم عبء الخدمة في الاحتياط. فمن إجمالي أيام الاحتياط هناك ما يقرب من ٨٠٪ مخصصة لنشاط العمليات. ومن بين إجمالي جنود الاحتياط الذين يخدمون فعلياً، هناك حوالي ٢٥٪ يخدمون في نشاط عمليات. وبالتالي فإن ٢٥٪ ممن يخدمون في الاحتياط يؤدون حوالي ٨٠٪ من النشاط. كما أن البيانات تشير إلى أن ١٠٪ فقط من المزمين بالتجنيد في دولة إسرائيل يؤدون سنوياً خدمة احتياط تزيد على عشرة أيام. وبالتالي فإن الصورة العامة تشير إلى أن قلة قليلة هي التي تتحمل عبء الخدمة في الاحتياط بشكل ثابت ودائم.

وتتبع عدم المساواة في تقسيم العبء من الأسباب التالية:

١- التشريع: فبعض مواطني الدولة معفون من أي خدمة عسكرية بقوة القانون (العرب، الدينيون الأصوليون وغيرهم).

٢- التهرب من الخدمة: لا تتوفر لدى الجميع الرغبة في أداء الخدمة، ويجد البعض سهولة في عدم الانخراط في الخدمة بوسائل مختلفة. والتهرب من الخدمة له دور كبير في الشعور بعدم العدالة في تقسيم العبء. كما أن ما يتحدث به أفراد الاحتياط، وما تقوله الجماهير وما تنقله وسائل الإعلام عن التهرب من الخدمة، يؤثر على التشكيل بما يفوق حجم الظاهرة ذاتها. فعدد المتهربين ليس كبيراً ولا يمكن أن يغير من قدرة وحدات الاحتياط على تعبئة المقاتلين لا في الأوقات العادية ولا في حالة الطوارئ. ومع ذلك فإننا نؤكد أن الظاهرة قائمة، وهي ظاهرة خطيرة في حد ذاتها، ويجب مكافحتها ولو فقط بسبب آثارها المعنوية.

٣- التعبئة الانتقائية للاحتياط: لا يحتاج جيش الدفاع كل من خدم فيه، وبالتالي لا يستدعى كل الجنود المقيدون في الاحتياط. فجيش الدفاع يحتاج بوجه خاص لمقاتلين ولعاونى قتال. وهناك عدد كبير من جنود الاحتياط الذين لا يتم استدعاؤهم مطلقاً بسبب نقص كفاءتهم أو لأن إعدادهم وتأهيلهم لا يتفق مع المتطلبات والاحتياجات.

٤- القيود المالية: يعيش جيش الدفاع الآن عصراً من القيود والضغوط المالية، ولذلك تبذل جهود خارقة من أجل خفض أيام الاحتياط. ويقدر متوسط تكلفة يوم الاحتياط بحوالي ٤٠٠ شيكل، ولذلك يحرص جيش الدفاع الإسرائيلي على استغلال أيام الاحتياط في القيام بالأعمال الضرورية المطلوبة في الوقت الحالي وخاصة القتال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٥- قضية "النواة الطيبة": يسهم قادة وحدات الاحتياط أيضاً في التقسيم غير المتكافئ لعبء الخدمة في الاحتياط، وذلك لأنهم يفضلون استدعاء النواة الرئيسية والثابتة المتمثلة في "أفضل مجموعة خدمة"، وهي المجموعة التي يتم استدعاؤها على الدوام، وهي أيضاً المجموعة التي تحمل في داخلها التزاماً شخصياً عميقاً. أما أولئك الذين لا يبدون اهتماماً و"يثيرون المشاكل" فلا يستدعونهم للخدمة.

عدم المساواة في تقسيم العبء قائم منذ فترة طويلة ويبدو أنه سيستمر في المستقبل أيضاً. إلا أن أي تغيير مستقبلي في هذا الشأن سيتمثل فقط في الإفراط في عدم المساواة في تقسيم العبء، وذلك بسبب خفض الميزانية واستخدام تكنولوجيات حديثة تحل محل الجنود، بالإضافة إلى إدراك القيادة العليا في جيش الدفاع لضرورة خفض عبء الخدمة. ولذلك فمن المتوقع أن ينخفض العبء العام الملقى على كاهل تشكيل الاحتياط (حيث سينخفض العدد الإجمالي لأيام الاحتياط)، أما بالنسبة للذين يؤدون الخدمة (وخاصة المقاتلون) فسوف يزداد العبء النسبي.

♦ التزام الجنود تجاه تشكيل الاحتياط:

يعد التزام معظم أفراد الاحتياط تجاه الخدمة التزاماً على أعلى درجة. وتشير الأبحاث والاستطلاعات التي يجريها قسم علوم السلوك في الجيش إلى أن معظم أفراد الاحتياط (حوالي ٨٠٪) يقيدون بأنهم سيلتحقون بالخدمة بمجرد تلقي الأمر، في حين يقول أقل من ٢٠٪ إنهم سيحاولون خفض فترة الخدمة أو إلغاء أمر الاستدعاء (ولكنهم لا يقولون إنهم لن يلتحقوا بالخدمة إذا لم يقبل طلبهم)، ويقول من ١٪ إلى ٣٪ فقط أنهم لن يلتحقوا بالخدمة.

ويتضاعف التزام أفراد الاحتياط خلال أوقات الطوارئ حيث يكون هناك شعور بالخطر الداهم على أمن الدولة ومواطنيها. فعلى سبيل المثال، وصلت نسب الالتحاق بوحدات الاحتياط إلى أكثر من ١٠٠٪ بعد صدور أمر الاستدعاء قبل عملية "السور الواقى" في أبريل ٢٠٠٢، وذلك لأن الكثيرين ممن لم يتم استدعاؤهم توجهوا إلى وحداتهم وطلبوا الالتحاق بالخدمة. وتعتبر نسب الإقبال المرتفعة على أداء خدمة الاحتياط أبغ دليل على الالتزام الشديد من جانب جنود الاحتياط في الوقت الحالي أيضاً.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن احتياج الجيش إلى عدد أقل من الأفراد، وبالتالي انخفاض عدد أيام الاحتياط، يسهل على القادة مهمة استدعاء وحداتهم. وكما سبق القول فإن القادة لا يستدعون لخدمة الاحتياط إلا من لديهم الحافز والالتزام، ولذلك فإن الالتحاق بالخدمة يكون بنسب مرتفعة جداً. وفي معظم الوحدات نجد أن النواة الرئيسية المستدعاة لخدمة الاحتياط هي الفئة الغالبة في الوحدة. وكما سبق القول فإن المتطهرين قلة ولا يؤثرون على القدرة القتالية للوحدة.

وعندما نبحث في الأسباب التي تدفع جندي الاحتياط للانخراط في الخدمة (في الأوقات العادية أو في حالات الطوارئ)، سنجد أن هناك أربعة أسباب رئيسية:

١- الالتزام الذي يفرض القانون - يلتحق الكثيرون من جنود الاحتياط بالخدمة لأن الاستدعاء لخدمة الاحتياط يتم بناء على قوانين الدولة، ولأن عدم الانصياع لأمر الاستدعاء يعد مخالفة للقانون. ورغم الانطباع السائد فإن معظم المواطنين في الدولة ملتزمون بالقانون، ومن بينهم المستدعون لخدمة الاحتياط. ويفيد ٦٠٪ من الجنود أنهم يلتحقون بالخدمة بسبب القانون.

٢- قيمة الخدمة لدى الجندي في الوحدة وفي التشكيل كله، وإحساسه بأنه يؤدي رسالة. وينبع ذلك من إدراك ضرورة أداء الخدمة والاعتراف بمدى أهمية الرسالة. وتعاظم هذه المشاعر من تلقاء ذاتها في حالات الطوارئ أو في الأحوال العادية التي يتزايد فيها الشعور بوجود خطر وجودي، كما هو الحال الآن.

٣- التضامن في الوحدة - يعد تشكيل الاحتياط كياناً اجتماعياً- إنسانياً يتأثر بالمجريات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية والسياسية التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي. وفي المقابل يؤثر تشكيل الاحتياط على هذه المجريات. علاوة على ذلك فإن تشكيل الاحتياط هو بمثابة مجتمع بكل المقاييس، وخاصة على مستوى السرية والكتيبة.

وكما هو الحال في أي مجتمع مغلق، فإن الالتزام المتبادل وروح التضامن والعلاقة الشخصية الحميمة لها تأثيرها الإيجابي على الدافع للخدمة. وتستمر العلاقة الشخصية بين أفراد الاحتياط في الوحدة إلى ما بعد فترة الخدمة. وهذا الالتزام يؤدي بوحدات كثيرة إلى القيام بأنشطة اجتماعية لإرساء مبدأ التعاون والمساعدة المتبادلة بين أفرادها (مثل المساعدة في العثور على عمل أو جمع أموال في حالة التعرض لضائقة اقتصادية).

وكثيراً ما يقول أفراد الاحتياط إنهم ينضمون إلى وحداتهم لرغبتهم في التجمع مع زملائهم ومساعدتهم في أداء مهامهم.

٤- تحقيق الذات- تتيح خدمة الاحتياط لبعض الجنود، وخاصة القادة، إمكانية تطبيق قيم اجتماعية متعددة مثل التطوع وخدمة المجموع، بالإضافة إلى دخول تحديات شخصية في الإدارة والزعامة وقيادة الأفراد والوحدة في تنفيذ المهام.

♦ منظومة التدريب:

كانت تدريبات جنود الاحتياط في السنوات الأخيرة تنقسم إلى نوعين: النوع الأول هو التدريب من أجل الاحتفاظ باللياقة تحسباً لأي حالة طوارئ، والنوع الثاني هو التدريب قبل القتال وهو الذي يجري في قواعد التدريب على مستوى قيادات المناطق استعداداً للنشاط العملي. وتقوم وحدات مثل كتائب المشاة والمهندسين خلال نشاطها

العمليات بأنشطة تشبه نوعاً ما تدريبات الإعداد التي تسبق الحرب. ويختلف الأمر بالنسبة لتشكيلات متخصصة مثل المدرعات والمدفعية التي يتطلب نشاطها العمليات في الوقت الراهن تخصصها في مجال يختلف عن الإعداد الذي تلقته خلال الخدمة الإلزامية أو خدمة الاحتياط.

بناء على ذلك فإن التدريب السنوي المقرر للتخصص الرئيسي في السلاح له أهمية كبيرة في الحفاظ على الكفاءة الشخصية وكفاءة الوحدة وبالتالي كفاءة تشكيل الاحتياط.

كما أن التدريب السنوي يعزز الشعور لدى الجنود بأن الجيش في حاجة إليهم في إطار تشكيل الاحتياط. وجنود الاحتياط يعتبرون أنفسهم مقاتلين متخصصين في مجالهم (مدرعات، مدفعية، مشاة وما إلى ذلك)، وبالتالي فهم مطالبون بالتدريب من حين لآخر. ومن شأن خفض عدد التدريبات - وهو ما تم من فترة وقد يستمر في المستقبل أيضاً - أن يؤثر - سلباً على كفاءة الوحدات من ناحية، ومن ناحية أخرى على ثقة الجنود في أن المنظومة في حاجة إليهم بالفعل.

◆ مصاعب خدمة الاحتياط:

لا يعد الالتحاق بخدمة الاحتياط أمراً سهلاً على الإطلاق. فالجندي يترك وراءه أسرته وعمله أو دراسته. فامر الاستدعاء يستدعي الجندي للخدمة ولكنه أيضاً يفصله عن حياته المدنية. وبخلاف هذه الصعوبة، هناك أيضاً الصعوبة المتمثلة في الخدمة ذاتها، فهي خدمة مكثفة ومرهقة وتؤدي نهائياً وليلاً وأحياناً في ظروف مناخية قاسية. ورغم تفهم جنود الاحتياط وإحساسهم بالمسؤولية وبأنهم يؤدون رسالة إلا أن لديهم شكاوى نابعة من مصاعب عامة ومصاعب شخصية.

وقد تم تحليل هذه المصاعب التي يواجهها جنود الاحتياط في أعقاب عدد كبير جداً من اللقاءات مع الجنود وفي أعقاب الشكاوى التي تصل إلى ضابطه شكاوى الجمهور، وإلى قيادة كبير ضباط الاحتياط. وفيما يلي أهم المصاعب التي تواجه الجنود في خدمة الاحتياط:

- ١- طول فترة الخدمة: وخاصة بالنسبة لجنود الاحتياط الذين يخدمون فترة متصلة في نشاط عملياتي.
- ٢- نقص اللياقة البدنية وعدم القدرة على استردادها بسرعة نتيجة العمل في ظروف صعبة وغير مريحة. بسبب التحول حاد من الحياة المدنية التي كان يعيشها الجندي إلى الحياة الميدانية الأكثر صعوبة، وتزداد صعوبة الأمر كلما ارتفع سن الجندي رغم أن الحياة الميدانية تعطيه الإحساس بأنه مازال في ريعان الشباب.
- ٣- المصاعب الأسرية: عندما يلتحق الجندي بخدمة الاحتياط فإن أسرته تلتحق هي الأخرى بخدمة "الاحتياط" فخدمة الاحتياط لها تأثير كبير على حياة الأسرة اليومية. وتبدأ حالة الطوارئ في الأسرة بمجرد تلقي أمر الاستدعاء وتستمر حتى عودة رب الأسرة من الخدمة، ويكون التأثير كبيراً على الزوجة وعلى عملها وعلى الأبناء، ويضاف إلى ذلك في بعض الأحيان الشعور بأن حياة رب الأسرة معرض للخطر. كما أن مفارقة رب الأسرة لأداء خدمة الاحتياط مرتبطة بنفقات مالية تعتبر باهظة بالنسبة لبعض الأسر ولا يعوضها المقابل الذي تحصل عليه من الجيش.

- ٥- مكان العمل المدني والوضع الاقتصادي: يؤثر التحاق الجندي بخدمة الاحتياط تأثيراً مباشراً على عمله المدني وعلى صاحب العمل. فالالتحاق بالخدمة يتسبب في توقف العمل الذي كان منوطاً به، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب عليه وعلى المشروع الذي يعمل به، وأحياناً - بشكل مباشر أو غير مباشر - على مرتبه وعلى ترقيته في العمل. كما أن التحاق العامل أو الموظف بخدمة الاحتياط يسبب أضراراً لصاحب العمل، وهو الأمر الذي نلمسه أكثر في الأعمال الصغيرة، حيث تتجم عن ذلك آثار سلبية في الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد حالياً. وبوجه عام يتعرض مكان العمل لأضرار وخسائر مباشرة أو غير مباشرة. وفي معظم الأحوال كلما كان مكان العمل أصغر كلما كان التأثير الاقتصادي السلبي لخروج العامل لأداء خدمة الاحتياط أكبر. وبينما تستطيع أماكن العمل الكبيرة توفير أيدي عاملة بدلاً من العامل الذي سيلتحق بخدمة الاحتياط، لا تستطيع أماكن العمل الصغيرة تحقيق ذلك، ولذلك يكون التأثير السلبي مباشراً وكبيراً. ونتيجة لهذه المصاعب نصطدم كثيراً بأصحاب أعمال يفضلون عدم تشغيل عاملين يخدمون بالاحتياط، وأحياناً ما يتم الاستغناء عن العاملين بعد استدعائهم لخدمة الاحتياط. وتجدر الإشارة إلى أن القانون يحظر إقالة العاملين بعد التحاقهم بالخدمة أو قبل ذلك بوقت قصير، ومن يخالف القانون في هذا الصدد تجرى محاكمته أمام لجان خاصة تابعة لوحدة توجيه الجنود المسرحين في وزارة الدفاع، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا القانون.

وهناك ظاهرة خطيرة أخرى نصطدم بها في الفترة الأخيرة، وهي التهديد بإقالة العاملين. فأصحاب العمل يطلبون من القادة مباشرة أو عن طريق لجنة تنسيق خدمة الاحتياط خفض مدة الخدمة أو إلغائها ويوجهون إنذاراً من خلال الخطاب بإعادة النظر في استمرار الجندي في عمله المدني إذا لم يتم تسريحه. وهذه الظاهرة خطيرة للغاية ليس فقط لأنها تمثل مخالفة للقانون، ولكن أيضاً لأنها تدل على أن أصحاب العمل لا يدركون أهمية خدمة الاحتياط وضرورة الوقوف إلى جانب الجندي، أو أنهم يدركون ذلك ولكنهم لا يبالون به. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك على الجانب الآخر عدداً لا بأس به من الجهات وأماكن العمل التي تفضل تشغيل أفراد الاحتياط لأنها تدرك أن هناك قيمة سامية للأفراد الذين يؤدون خدمة الاحتياط، تتمثل في التطوع وتحمل المسؤولية وأداء رسالة. والكثير من أماكن العمل تدرك أن الأفراد الذين يحملون على كاهلهم مسؤولية شخصية وجماعية في خدمة الاحتياط سيحملون على كاهلهم مسؤولية مشابهة في مكان عملهم المدني، وبالتالي فهم الأكثر تميزاً.

٦- الدراسة في مؤسسات التعليم العالي: يؤثر الالتحاق بخدمة الاحتياط على الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي. وبعد ظهور هذه المشكلة تم مؤخراً التوقيع على ميثاق بين مؤسسات التعليم العالي والطلاب تلتزم فيه هذه المؤسسات بمساعدة الطالب العائد من الخدمة. وتتمثل هذه المساعدة في استكمال المواد الدراسية والامتحانات بل وأيضاً في إعطاء الأولوية عند توزيع المنح الدراسية والأولوية في الإقامة بالسكن الطلابي. ولكن رغم المبادرات الطيبة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، فمن الواضح أن الطالب الذي يؤدي خدمة الاحتياط يتأثر سلباً بسبب الخدمة، ونعتقد أن تقديراته ودرجاته أقل مما كان يستطيع تحقيقه لو لم يلتحق بخدمة الاحتياط. على أية حال يستحق هذا الميثاق الإشادة والتقدير لأنه يرمز إلى المعاملة التي يستحقها جنود الاحتياط من جانب المجتمع الإسرائيلي.

٧- الأزمات الأخلاقية والسياسية: الغالبية العظمى من جنود الاحتياط يتخلون عن مواقفهم السياسية "إثناء الخدمة، وينفذون المطلوب منهم وفقاً لما تمليه عليهم الأوامر. وإذا استدعى الأمر فإنهم يجرون فيما بينهم حوارات ومناقشات حول "فنجان قهوة". ومع ذلك فعندما يعتقد جنود الاحتياط أن المهمة الموكلة إليهم لا ترقى إلى المستوى اللائق، يكتبون الشكاوى ويبدأ الهمس. فعلى سبيل المثال، نجد أن حماية المستوطنين فيما وراء الخط الأخضر تحظى بالإجماع والتأييد من جانب جميع فئات المجتمع، كما يؤديها الجنود ذوو مختلف المواقف السياسية. ولكن عندما يكون مطلوباً من جنود الاحتياط حماية الكرفانات الخالية للمستوطنين في النقاط الاستيطانية غير القانونية، تهب العاصفة.

وهم في هذه الحالة يعتبرون المهمة خارجة على حدود المعقول. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ظاهرة رفض الخدمة، وهي إن كانت محدودة جداً من حيث العدد إلا أن لها تأثيراً كبيراً.

♦ جيش الدفاع الإسرائيلي والاهتمام بتشكيل الاحتياط:

منذ إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي - وخاصة في السنوات الأخيرة - وهو مشغول بقضية تشكيل الاحتياط من حيث الأسلوب الأمثل للتعامل معه ورعايته. أدى الشعور السائد في تشكيل الاحتياط بأن جيش الدفاع لا يرقاه، وأن هناك إجحافاً وظلماً في تعامله معه، إلى نشوب عدة صراعات وإلى قيام حركات مشكلة من أفراد الاحتياط. وقد حددت هذه الحركات لنفسها مهمة علاج مختلف المشاكل التي لم تجد الحل عن طريق الجهات العسكرية. صحيح أن بعض اتهامات أفراد الاحتياط موجهة إلى جهات خارج الجيش، إلا أن الجيش يشعر بأن النقد موجه إليه أساساً.

وقد قام الجيش في السنوات الأخيرة بإصلاحات من نوعين:

يتعلق النوع الأول بتفعيل تشكيل الاحتياط: إدخال تعديلات هيكلية وتحسين أسلوب عمله. أما النوع الثاني فيتعلق بتحسين أسلوب التعامل مع جنود الاحتياط خلال الخدمة:

١. في التدريب، والعتاد وظروف الخدمة، وفي المعاملة الشخصية وما إلى ذلك.

وفيما يلي بعض نماذج الإصلاحات التي قام بها الجيش في السنوات الأخيرة:

١. إعادة تنظيم تشكيل الاحتياط وخفض سن الإعفاء من خدمة الاحتياط.

٢. تحسين العتاد وظروف الخدمة ووسائل القتال.

٣. تحسين التدريبات وأجهزة التدريب.

٤. الاهتمام بالرفاه والشؤون الاجتماعية للجنود والقادة في تشكيل الاحتياط (مثل سلة الرفاه على مستوى

الوحدة والمتمثلة في المبلغ المالي الذي يمنح للوحدة وفقاً لحجمها ويتم به تمويل النشاط الرامي إلى تحقيق التكافل

الاجتماعى بالوحدة).
 ٥ . منح تعويض لأفراد الاحتياط (التعويض الخاص) الذى يحصل عليه الجنود الذين يخدمون أكثر من ٢٥ يوماً، فى السنة، والمشاركة فى استعادة النفقات.
 ٦ . تشكيل لجنة توجيه برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان العامة لرعاية تشكيل الاحتياط.
 ٧ . تعريف كبار وصغار القادة بضرورة توفير أفضل رعاية لتشكيل الاحتياط والتعامل معه بالمعاملة التى تليق به.
 ويدل إنشاء قيادة "كبير ضباط الاحتياط" على رغبة جهاز الدفاع فى الاهتمام بمختلف القضايا الخاصة بتشكيل الاحتياط، والنهوض به داخل الجيش وخارجه.
 مما لا شك فيه أن تغييراً كبيراً قد طرأ فى أسلوب تعامل جيش الدفاع مع تشكيل الاحتياط. وهذا الشعور يعبر عنه القادة فى جيش الدفاع، ويعبر عنه بوجه خاص جنود وقادة الاحتياط، سواء فى الأحاديث واللقاءات أو فى الاستطلاعات التى تجريها شعبة السلوك بالجيش.
 والمؤشر العام إيجابى جداً، إلا أن الطريق ما يزال طويلاً حتى نصل إلى الوضع الذى يلقي فيه جندى الاحتياط أفضل وأمثل رعاية.

♦ المجتمع الإسرائيلى ونظرتة إلى تشكيل الاحتياط:

سبق وقلنا إن خروج المواطن لأداء خدمة الاحتياط يؤثر كثيراً على أسرته وعلى وضعه فى عمله المدنى وعلى دراسته. إلى جانب هذا، نجد أن هناك أهمية كبيرة للشعور العام من جانب المجتمع تجاه فرد الاحتياط وتجاه محيطه. وعبارات مثل "أحمق كل من يخدم فى الاحتياط" تزيد من صعوبة الأمر على الجندى وتجبر وراءها ظواهر تصل إلى حد عدم الاعتراف بشرعية خدمة الاحتياط. ورغم إدراك المجتمع مدى أهمية تشكيل الاحتياط فإن سلوكه تجاهه يختلف تماماً فى كثير من الأحيان. وخطابات إقالة الجنود من عملهم المدنى أو التهديد بإقالتهم هى مجرد نموذج لهذا السلوك. غير أن هذه ليست هى السياسة المعلنة من جانب الهيئات، بل مبادرات فردية من جانب صغار المديرين الذين يعملون وفق مفهوم أن التهديد بالإقالة أمر مشروع ويخدم مصالح الشركة. والمدير الصغير يشعر بأن الخدمة فى الاحتياط لا تحظى الآن بالتقدير فى المجتمع ولذلك فلن يتعرض لأى أضرار إذا أساء لمن يؤدون خدمة الاحتياط. وهو لا يطرح على نفسه السؤال البسيط: من سيخدم فى الاحتياط إذا سلك الآخرون نفس مسلكه؟
 كما أن هناك تأثيراً على أسرة المقاتل وعلى قدرتها على الوقوف إلى جانبه من جراء عدم إعتداد المجتمع بقيمة خدمة الاحتياط. وللأسف الشديد أصبحت العبارات التى يرددها المجتمع على غرار "أحمق من يؤدى الخدمة" عبارات سائدة فى الحوار العام.

فى السنوات الأخيرة ضعفت الرياح التى تظاهر وتساند أفراد الاحتياط، بل وتحولت فى بعض الأحيان إلى رياح عكسية تعوقهم عن الحركة. ويعد هذا أبلغ تعبير عن المساس بأعمق قيم الصهيونية والمواطنة فى المجتمع الإسرائيلى. ولكن إلى جانب الصورة الكئيبة يجب أن نتنبه لبوادر التغير فى نظرة المجتمع الإسرائيلى إلى تشكيل الاحتياط. وفيما يلى بعض الأمثلة لما حدث ويحدث فى الفترة الأخيرة:

- ١- العمل بقانون المخصصات المالية (قانون التأمين الذى يؤمن على أفراد الاحتياط خلال خدمتهم)، بعد نضال جماهيرى.
- ٢- تقديم مختلف مشروعات القوانين فى الكنيست، التى تخدم مصلحة أفراد الاحتياط وإنشاء رابطة أفراد الاحتياط فى الكنيست.
- ٣- الاهتمام بقضايا إقالة جنود الاحتياط وتقديم المساعدة القانونية المجانية لهؤلاء الجنود.
- ٤- توقيع مؤسسات التعليم العالى على ميثاق الطالب الذى يؤدى خدمة الاحتياط.
- ٥- منح مختلف التسهيلات للعاملين الذين يؤدون خدمة الاحتياط (فى الخدمة الحكومية وفى الشركات الخاصة)
- ٦- تحديد يوم تكريم سنوى دائم لتشكيل الاحتياط.
- ٧- تشكيل لجنة وزارية لشئون تشكيل الاحتياط.

◆ الزواج في إسرائيل ◆

دليل الأسرة الجديدة (هامدريخ لمشباحا حداشا) الدليل الكامل للزواج والقران ملحق دعائي خاص يُوزع مع صحيفة "معاريف"

بقلم: إيريت روزنبلوم، تمار سنونيت - بورير، فيكتوريا جلفند - مسؤولة التحرير: ميريام عين - دور ريفتين.

◆ تمهيد:

الارتباط هو الشرارة التي تعبر عن نار الحب، أما الزواج فهو نار الحب كلها.

وقد جمعنا في هذا الدليل العملي معلومات مستفيضة تهم كل منا قبل اتخاذ القرار المصيري بالزواج، وقبل لحظات من إبلاغ أسرته، وأقاربه وجيرانه بنياً ارتباطه.

والمعلومات التي أوردناها هنا هي ثمرة خبرتنا العملية. ونحن نرغب من خلال نشرها في التعبير عن التطور التدريجي للحاجة إلى الارتباط داخل المجتمع الإسرائيلي باستخدام طرق الزواج والارتباط المختلفة، رغم عدم اعتراف المؤسسات الرسمية أحياناً بهذه الطرق. ويشهد الواقع الإسرائيلي على أن الرغبة في حرية اختيار مراسم الزواج والارتباط تتغلب على أي تقاليد أو أعراف.

وفضلاً عن أن الدليل المقتضب الذي نقدمه لكم يحوى داخله معلومات حول كل طريقة من طرق الارتباط، فإنه يسعى إلى تحطيم عدد من الخرافات التي ضريت بجذورها في أوساط الرأي العام. وكذلك إلى إطلاعكم على مزايا وعيوب كل طريقة من طرق الارتباط.

وتعد فكرة المنظمة فكرة جديدة ومعاصرة، وتعبّر عن احتياجنا كبشر إلى أن نحقق ذاتنا، ويكمن التعبير العملي عن هذا في قدرتنا على أن نختار بأنفسنا شريكنا في الحياة، الذي يُخرجنا من العزلة ويجعلنا نشعر بسعادة غامرة.

إنني أتوجه بالشكر إلى جميع أفراد فريق العمل في المنظمة الذين قاموا بكتابة المادة الواردة في هذا الدليل

بالكامل. كما أشكر كل من يساعدون المنظمة ويترعون لها. فبفضلهم نستطيع أن نقود التغيير الاجتماعي من أجل كفالة حقوق الأسرة في إسرائيل. ونحن نشكر في المقام الأول "الصندوق الجديد لإسرائيل"، و"صندوق جولدمان"، و"صندوق كوهين"، و"صندوق بلاوشتاين" وكل العاملين المتفانين في العمل الذين يشكلون حجر الأساس لمشروعنا الاجتماعي.

مع تحياتي

إيريت روزنبلوم المحامية

مديرة منظمة "أسرة جديدة"



الزواج من قديم الأزل وحتى الآن

◆ إسهامات الحضارات القديمة في مؤسسة

الزواج:

إن مؤسسة الزواج هي تعبير عن رغبتنا الطبيعية في الارتباط بمن نحب، ونظراً لخوف الكثيرين منا من عدم الزواج، فإننا نضطر إلى حب من تزوجنا. وإلى جانب هذا، فقد كان هناك من قالوا إن "المؤسسة" هي "المؤسسة"، فمن الذي يريد أن يقضى حياته في مؤسسة ١٩٠٠.

وتعبر وجهات النظر المذكورة بأفضل الصور عن مدى أهمية الحاجة إلى تنظيم علاقاتنا بأي طريقة من الطرق. وهكذا أصبح التصرف الرسمي في الزواج وهو عقد الزواج المرتبط بصفة عامة بمراسم أو بالتزام تعاقدى - يشكل إعلاناً رسمياً عن ارتباط بين الزوجين.

كانت هناك حضارات عريقة أثرت في نظام الزواج وساهمت بدور في الحفاظ عليه حتى الآن، بالإضافة إلى الديانة اليهودية، التي أورتنا أسساً كثيرة من

عادات الزواج المتعارف عليها في إسرائيل حتى الآن. ويمكن القول بأن الزواج هو الإطار الاجتماعي والقانوني للارتباط بين الرجل والمرأة، من أجل إقامة حياة جنسية دائمة، وتنظيم واجباتهما وحقوقهما المتبادلة، بما يكفل لأبنائهما وضعاً قانونياً يعترف به المجتمع.

يرجع أساس الارتباط بين رجل وامرأة عن طريق الزواج إلى عصور سحيقة، حيث أن أغلبية المجتمعات الإنسانية كانت في حاجة إلى مجموعة من المعايير والقوانين للدفاع عن حقوق الملكية بما يكفل استمرارية الجنس البشري. ووجدت من الصواب أن أعرض لعدد من النماذج القديمة، التي تلقى الضوء على الجوانب المختلفة في نظرة المجتمع إلى الزواج.

-إسهام مصر القديمة في الدعوة إلى المساواة: كانت مصر أولى الحضارات القديمة في التاريخ التي أتاحت المساواة بين الجنسين في الاختيار عند الزواج. وكان أساس الارتباط لدى المصريين القدماء هو موافقة الطرفين. وكان الزواج لا يتم إلا بعد إبداء الزوجين رغبتهما في الارتباط وتأسيس أسرة.

-في اليونان القديمة كانوا يعتقدون أن من مهام الدولة تشجيع الزواج: وكان الأمر يصل إلى توقيع غرامات على من لا يتزوج. ووفقاً لوجهة نظر اليونانيين في العصر القديم، كانت للزواج أهداف سياسية أيضاً. إذ أن الحد من التفاوت بين طبقات المجتمع، كان يقتضى إتاحة الفرصة لخطبة اثنين من طبقتين مختلفتين لمجرد ألا يبقى أى منهم بلا زواج. وكان اليونانيون يعتقدون أن أهم أساس يقوم عليه المجتمع هو إقامة علاقات زوجية وبناء أسرة جديدة.

-كان الرومان في روما القديمة هم الذين ابتكروا "خاتم الزواج": وقد أصبح فيما بعد تقليداً عالمياً. هذه العادة القديمة تنسب إلى الرومان الذين كانوا يعتقدون أن الخاتم المستدير يرمز إلى الدوام الذي ليس له بداية أو نهاية. وهذا هو السبب في أن الخاتم يرمز - من وجهة نظرهم - إلى الارتباط الأبدي. كما اعتقدوا أنه نظراً لتدفق دماء الوريد عبر إصبع اليد اليسرى إلى القلب مباشرة، يجب وضع الخاتم في هذا الإصبع.

-في وسط وغرب أوروبا ارتقوا بمراسم الزواج إلى مرتبة الشعائر الدينية شبه المقدسة: وذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن العلاقة بين الرجل والمرأة هي انعكاس للعلاقة بين الإنسان والكنيسة. ووفقاً لهذا الافتراض، يجب إقامة علاقة زوجية والتمسك بها، إلى حد استحالة الانفصال بين الزوجين (في المسيحية الكاثوليكية).

-فرنسا: كان الفرنسيون هم الذين احتكروا الحب على المستوى العالمي. وقد احتضنوا هذا الكنز - المسمى بالحب - بدءاً من القرن الثاني عشر، وخلقوا علاقة

شجاعة بين الحب وبين ترتيبات الزواج والحياة الزوجية. وقد جعلوا من الزواج والحب عبادة. وكان أبناء الطبقة الفرنسية النبيلة، من الأرستقراطيين الرومانسيين، هم الذين أفرزوا ثقافة "قصص الحب".

- هولندا: كانت هولندا أولى دول العالم التي قننت الزواج المدني سنة ١٥٨٠. وكان الهولنديون يعقدون مراسم زواج ذات طابع وشكل ثابت يحددهما القانون العلماني، والذي بموجبه يجري عقد الزواج بمعرفة موظف في المجلس المحلي أو موظف رسمي مسئول عن عقد الزواج. وقد فرضت مراسم الزواج العلمانية - المدنية للمرة الأولى على الأقليات الدينية في هولندا سنة ١٥٨٠. وبمرور الوقت أصبحت تسرى على الجميع.

وقد أخذت التقاليد المختلفة وإسهاماتها المختلفة في مؤسسة الزواج في الاتساع على مر السنين. وتوجد حالياً ثلاثة أساليب للإشراف على الزواج وتسجيله في دول العالم. الأسلوب الأول قاصر على التسجيل المدني للزواج، كما هو الحال في فرنسا، وليس هناك ما يمنع في ظلّه من إجراء زواج ديني، ولكن لا يكون لهذا الزواج أى أهمية في نظر الدولة. والثاني هو أسلوب تسجيل الزواج الديني فقط، كما هو الحال في إسرائيل، دون أن تكفل الدولة أى وسيلة لتسجيل الزواج المدني. والثالث هو الأسلوب "المختلط" كما هو الحال في إنجلترا، والولايات المتحدة، وألمانيا وغيرها. ووفقاً لهذا الأسلوب، يمكن لأى إنسان أن يتزوج سواء عن طريق إجراء زواج مدنى أو عن طريق الزواج الديني، شريطة أن يكون من يتم مراسم الزواج مفوضاً من الدولة لتسجيل الزواج.

ولكن - أياً كان أسلوب تسجيل الزواج - يبدو أنه طالما لا توجد حرية في اختيار طريقة الزواج الآن فإن الأمر يفقد رونقه، والحقيقة هي أننا في العصر الحديث الذي يسعى وراء المضمون وليس الشكل نفتقد تلك العناصر القديمة التي كانت تعطى رونقاً للزواج.

♦ ما هي إسهامات المصطلحات الأجنبية في تفسير "مؤسسة الزواج"؟

- يتزايد عدد المصطلحات التي أحاطت بمؤسسة الزواج بقدر تزايد أعراف وعادات الزواج المختلفة لدى شعوب العالم. وفيما يلي كافة المصطلحات التي سمعتم بها. ولكنكم لم تفهموا معناها.

بوليجاميا: تعدد الزوجات. وهو بالنسبة للرجال يعنى زواج رجل بأكثر من امرأة، وبالنسبة للنساء يعنى زواج المرأة بأكثر من رجل. ويحظر القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات. وقد حرّمه الحاخام جرشوم (١) منذ حوالى ١٠٠٠ عام على أغلبية الطوائف اليهودية (باستثناء الطائفة اليمنية).

- بوليجمانيا: تعدد الزوجات لرجل واحد.

- بوليندريا: تعدد الأزواج لامرأة واحدة.

- إيندوجاميا: الزواج الداخلي. المطالبة بالزواج من زوج/زوجة من داخل إطار اجتماعي محدد: أبناء نفس القبيلة أو الطائفة أو العشيرة أو الأسرة.

- إيكسوجاميا: الزواج من خارج الإطار الاجتماعي المحدد. وهو أن يفرض القانون على الفرد الزواج بشخص من منطقة جغرافية أخرى أو قبيلة أخرى أو طائفة أخرى أو أسرة أخرى وهكذا.

- مونوجاميا: الزواج والوفاء لزوج واحد دائم نقيم معه حياة مشتركة.

- هيبوجاميا: اختيار زوجة من فئة تنتمي إلى طبقة اجتماعية أدنى قليلاً.

- هيبوجاميا: اختيار زوجة تنتمي إلى طبقة اجتماعية أعلى قليلاً.



الزواج الديني

◆ مراسم الزواج الديني:

تجرى مراسم الزواج الديني أثناء حفل الزفاف. ويشهد الاحتفال بالزواج حفلاً اجتماعياً مصاحباً لمراسم الزواج الدينية التي تربط بين الرجل والمرأة ليعترف القانون بأنهما زوج وزوجة. وقبل البدء في الحفل الاجتماعي يوقع الطرفان على عقد يحدد شروط الزواج والمهر بحضور الحاخام وكتاب العقد والزوجين واثنين من الشهود. ويجري قداس الزواج في حضور المدعوين بالمظاهر الدينية المعتادة. وكان قداس الزواج يعقد في الماضي مع حفل الخطبة، عند كتابة العقد والاتفاق بين الزوجين على الالتزامات المادية المتبادلة، وذلك في إطار عقد الزواج وشروط العقد والمهر. ويشير مصطلح "قداس" إلى القدسية والتوحد اللذان يكتفان المراسم.

أما الحفل الاجتماعي فهو مراسم الزواج التي يدخل من خلالها الزوجان بيت الزوجية الجديد. في الماضي كان يفصل بين الحفل الاجتماعي والمراسم الدينية فترة عام، كان والدا العروس يقومان خلالها بتجميع الجهاز الذي تأتي به العروس من أجل الزواج. وقد شاعت في العصور الوسطى عادة إجراء القداس في وقت قريب من حفل الزفاف وفي العصر الحديث أصبحتا يجريان في نفس اليوم.

يقوم العريس أثناء مراسم الزواج بإلباس العروس خاتم الزواج، الذي يُعبر عن الارتباط بين الزوجين. كما يعبر وقوفهما تحت مظلة الزواج عن سقف المنزل المشترك الذي سيعيش الاثنان تحته. وفي نهاية المراسم، يقوم العريس بكسر كأس زجاجي، في إشارة إلى خراب القدس. وجرى العرف على دعوة الأقارب والأصدقاء لحضور حفل الزواج، لإدخال البهجة على قلوب الزوجين، وعلى أن تصحب الحفل مأدبة كبيرة.

◆ تقاليد مظلة الزواج اليهودية:

- العروس تدور حول العريس: جرت العادة على أن تدور العروس ورفيقاتها حول العريس سبع مرات وهو تحت المظلة. وترجع هذه العادة إلى يهوشوع الذي دار حول أسوار أريحا؛ فكما دار يهوشوع وبنو إسرائيل سبع مرات حول أسوار أريحا، وفي المرة السابعة سقطت أسوار المدينة. تدور العروس حول العريس سبع مرات، حتى تسقط كل الحواجز التي بينها وبين زوج المستقبل.

- الخاتم: يعد المال واحداً من العناصر الثلاثة التي يتضمنها قداس الزوج بالإضافة إلى المرأة والرجل. وخاتم الزواج له قيمة مادية، ولهذا السبب يصلح لعقد رباط الزواج. يجب الحرص على أن يكون العريس هو من يشتري الخاتم، وإلا لا ينعقد الزواج. ومنعاً لإحراج الفقراء أفتى رجال الدين اليهود بأنه يجب تزويج المرأة بخاتم بسيط من الذهب يخلو من الأحجار الكريمة أو أي إضافات أخرى. يوضع الخاتم في إصبع يد العروس اليميني، لأن الرب جعل القوة في اليد اليميني. فاليد اليميني ترمز إلى قوة التشجيع على الخير؛ والإصبع المختارة تقع في أوضح زاوية رؤية بالنسبة للمدعوين، ليروا أن كل شيء يجري حسب الشريعة اليهودية.

- تحطيم الكأس: يعتبر قيام العريس بتحطيم كأس أثناء المراسم تصرفاً رمزياً يشير إلى ذكرى خراب الهيكل اليهودي. وأثناء ذلك يقول العريس: "إذا نسيتك يا قدس، كأنتي أنسى يدي اليميني".

- توثيق الزواج: يتم توثيق زواج اليهود مواطني الدولة الذين يعيشون فيها، في أحد المكاتب التابعة للحاخامية الكبرى في إسرائيل، في المدينة التي يعيش بها الزوج أو الزوجة، أو في المدينة التي يتم فيها الزواج. يجب على الزوجين أن يفتحا ملف زواج. ويكون هذا الملف ساري المفعول لمدة ثلاثة أشهر فقط. وفي حالة تأجيل الزواج لفترة أطول من ذلك، يجب فتح ملف جديد. وإذا كان للزوج أو للزوجة أو لكليهما ملف زواج قديم - كان قد فتح ولم تتم الزيجة - يجب عليهما إغلاق الملف.

وفور الانتهاء من عقد العقد، يتم إرساله إلى الحاخامية، وتبقى مع الزوجين نسخة منه، حتى ترسل لهما قسيمة الزواج بالبريد.

◆ تغيير الحالة الاجتماعية في البطاقة الشخصية:

يجب على الزوجين التوجه إلى المكتب المحلي التابع لوزارة الداخلية في محل إقامتهما بعد أن يحصلوا على قسيمة الزواج، لتسجيل زواجهما. ويجري التسجيل في التو.

◆ تحطيم الخرافة:

إن التزام العريس مادياً بإعاشة عروسه - حسبما هو وارد في عقد الزواج الذي وقع عليه وحسبما صرح

به أثناء المراسم - ملزم له من الناحية القانونية. وإذا فشلت العلاقة بين الزوجين، يحق للزوجة المطالبة بتنفيذ شروط العقد (إلا إذا تنازلت عن ذلك صراحة في اتفاق مكتوب). وهذا الالتزام هو التزام تعاقدى بمعنى الكلمة، يمكن رفع دعوى أمام محكمة شرعية للمطالبة بالوفاء به. وهذا الالتزام ليس مجرد كلمات جوفاء، ولكنه التزاماً يحمل مضموناً ملزماً.

♦ مزايا الزواج الديني:

- **مُعترف به وموثق:** ينص القانون على أن من حق اليهود الذين يعيشون في إسرائيل أو يقيمون فيها الزواج زواجا دينياً فقط. فيتزوج اليهود في الحاخامية، والمسيحيون في الكنيسة لدى القس، والمسلمون في المسجد لدى الإمام. وعلى ذلك، لا تكون هناك أى شبهة في عدم صحة الزواج الديني في الحاخامية، أو في عدم شرعيته، وبقيد المتزوجون في السجل السكاني للدولة كمتزوجين، دون مطالبتهم بأى إثباتات أخرى.

- **تقليدي:** يجرى زواج اليهود في الحاخامية، من قديم الأزل ويحظى باعتراف من الجميع بصحته.

♦ عيوب الزواج الديني:

- **غير مناسب للعلمانيين:** إن الزواج حسب الشريعة اليهودية، هو زواج ديني. ونظراً لأن معظم السكان في إسرائيل غير متدينين، لا يحب كثير من العلمانيين هذه التقاليد ويشعرون أنها مفروضة عليهم، وأنها تجرى بخلاف رغبتهم، نظراً لعدم وجود بديل يحقق نفس الهدف.

- **الرجل والمرأة لا يستويان:** إن الرجل في الزواج الديني هو صاحب الولاية، وهو الذى يوقع على الالتزام التعاقدى (العقد) تجاه المرأة؛ ولا توقع المرأة على عقد الزواج. والرجل هو الذى يطلب المرأة للزواج في مراسم القداس وما عليها سوى القبول. ويكون الشهود على القداس دائماً من الرجال، حيث أن النساء لا يصلحن للشهادة، ويكون الحاخام الذى يقوم بإجراء القداس والزواج رجلاً ولا يجوز أن تفعل ذلك امرأة.

♦ مفاهيم أساسية:

- **عقد الزواج:** هو السند الذى يكتبه العريس لعروسه، ليوضح بالتفصيل كافة الالتزامات التى أخذها العريس على عاتقه عند الزواج، والتى تتضمن إعالة الزوجة والإنفاق عليها وكسوتها وإعاشة أبنائها وإشباعها جنسياً، طالما تعيش فى كنفه. كما يلتزم العريس بدفع مبلغ مالى لها إذا وقع الطلاق أو إذا ترملت.

- **الإشبين:** يرافق الوالدان العريس إلى الكوشة، وترافق الوالدتان العروس. وقد أخذت هذه العادة من التفاسير، التى ورد فيها أنه عند خلق المرأة، كانت الملائكة ترافق آدم عن اليمين وعن الشمال.

- **الطرحة:** غطاء رأس رقيق وشفاف تضعه العروس

على رأسها. وقد جرت العادة على أن يُغطى العريس رأس العروس قبل الوقوف أمام مظلة الزواج اليهودية، كرمز لرعايته لزوجته ولتحمله مسئولية الدفاع عنها وعن أبناء أسرته فى المستقبل. وترجع هذه العادة إلى سلوك "رفكا" زوجة سيدنا إسحق الذى رواه العهد القديم، حيث غطت وجهها بالطرحة عندما رأت سيدنا إسحق قادم نحوها (٢).



الزواج المدني

يُعقد الزواج المدني عندما تقوم دولة ذات سيادة بإعداد سجلات الزواج لتسجيل المتزوجين حتى يصبح لهم وضع قانونى فى التعامل مع السلطات بهدف اكتساب وضع عائلي، والتعامل معهم بطريقة معينة فيما يتعلق بالضريبة، والتأمين القومي، والرعاية الصحية وغير ذلك. ويعبر تقنين الزواج المدني أكثر من أى شيء آخر، عن الثورة المدنية التى مرت بها دول العالم فى نضالها ضد المؤسسات الدينية، ويهدف إلى توضيح سيادة الدولة الكاملة على مواطنيها. وهو ما يعنى أن الدولة قد أنهت الاحتكار الديني لإجراء مراسم الزواج، وأعطت لنفسها سلطة تحديد اللحظة والشروط التى يعتبر فيها الزوجان متزوجين والتى يحصل فيها على الإمتيازات المختلفة، التى يستحقانها بمقتضى القانون. ورغم ذلك فإن غالبية الدول قد سمحت للمؤسسة الدينية بمواصلة تسجيل الزواج الديني، غير أنه بمرور السنين ظهر اتجاه واضح فى العالم الغربى يفضل اختيار الزواج المدني وليس الديني.

♦ مراسم الزواج المدني:

يقل تركيز مراسم الزواج المدني على الجانب العاطفى ويزيد تركيزها على الجانب التوثيقى والاختيار الحر للطرفين. وتشمل مراسم هذا الزواج فحص وثائق الزواج وتسجيل الزوجين. ولا تشمل الجزئيات التقليدية الشخصية مثل تبادل التهاني، واستخدام رموز الزواج (كالمظلة اليهودية، والخمر، ونذور الزواج وغيرها).

وفى نهاية المراسم يحصل الزوجان على قسيمة زواج رسمية تشمل بياناتهما الشخصية، وبيانات موثق عقد الزواج، وتاريخ الزواج وختم رسمى يشهد على تسجيل الزواج فى الدولة. وشهادة الزواج هى شهادة الشرعية التى تمنحها الدولة، والتى تفيد بأن هذا الزواج معترف به وسارى المفعول، وأنه فى استطاعة الزوجين الآن تسجيل أنفسهما فى السجل السكانى الخاص بتلك الدولة، باعتبارهما زوجين بكل ما يترتب على ذلك من حقوق. وبعد التسجيل تتغير الصفة الشخصية للزوج من (أعزب أو مطلق أو أرمل) إلى متزوج فى جميع السجلات الرسمية لتلك الدولة.

◆ تسجيل الزواج:

يتعين على الزوجين استيفاء شروط التسجيل التي تفرضها الدولة حتى يمكنهما الزواج. وتتغير هذه الشروط من دولة إلى أخرى وتتضمن في معظم الأحوال، التحقق من أن الشخص يستطيع الزواج (أعزب أو أرمل أو مطلق)، وإثبات أنه يتجاوز الحد الأدنى لسن الزواج، كما تتضمن الفحوص الطبية (بدءاً بتحليل الإيدز، والتحليل الطبية العامة ونهاية بتحليل الأنيميا)، وتتضمن أيضاً التحقق من الجنسية والإقامة (غالبية الدول لا تسمح لمواطني الدول الأخرى بالزواج في أراضيها إلا في حالات استثنائية، أو إذا كانوا سيتزوجون من مواطني الدولة المضيفة)، والوثائق الأخرى المستخرجة من مسقط رأس المتقدم للزواج (شهادة الميلاد، وتأكيد من دولته يؤكد أنه لا يوجد مانع قانوني من زواجه) وما إلى ذلك.

◆ فترة التسجيل:

يمكن أن تستغرق إجراءات الزواج بالكامل من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع. وهناك دول تشترط الإعلان في الصحف والانتظار لفترة معينة قبل الحصول على تصريح الزواج النهائي. وأحياناً يُشترط حد أدنى للانتظار من لحظة تقديم الطلب وحتى مراسم الزواج نفسها. وفي دول معينة تحدد رسوم الزواج بناءً على سرعة الزواج المطلوبة. أي، أنه لو كان هناك تعجل لإجراء المراسم فإن رسوم الزواج ستتكلف بضع مئات من الدولارات؛ ولو كان في مقدور الزوجين الانتظار لمدة أخرى فإن الرسوم ستخف إلى حد كبير، أو يتم إلغاؤها، بحيث لا يكون هناك داعي لدفع أي رسوم بالمرّة.

= أين يتم تسجيل الزواج المدني؟

– يجري الزواج في السلطات المدنية التابعة للدول التي تجرى فيها إجراءاته:

١. في البلديات (في هولندا، وفي معظم الولايات الأمريكية، على سبيل المثال).

٢. في المحاكم (في أسبانيا، والفلبين على سبيل المثال).

٣. في مكاتب تسجيل مدنية خاصة (في تايلاند، وألمانيا على سبيل المثال).

٤. عن طريق كتاب العدل المفوضين لعقد الزواج (في كولومبيا على سبيل المثال).

= ماذا يحدث في إسرائيل؟

– لا يسمح القانون في دولة إسرائيل سوى بعقد الزواج الديني، أي أن الأفراد الذين يعتنقون نفس الديانة، هم فقط الذين باستطاعتهم الزواج لدى السلطة الدينية المناسبة (الحاخامية أو الكنيسة أو المحكمة الشرعية). ويحتل الزواج المدني مكان الصدارة في

النضال في قضايا فصل الدين عن الدولة. وقد يادر ائتلاف، من بعض المنظمات، أثناء انعقاد منتدى "من أجل حرية الاختيار في الزواج"، بطرح مشروع قانون على الكنيست ينص على إجراء الزواج المدني في إسرائيل. وقد رفض الكنيست السادس عشر مشروع القانون المذكور، إلا أن هناك محاولات لحل مشكلة الممنوعين من الزواج. كانت المحكمة العليا في بداية الستينيات قد قضت أنه وفقاً لعدد من المعاهدات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل وللقوانين الخاصة بتسجيل السكان في إسرائيل، يجب على وزارة الداخلية تسجيل زواج الإسرائيليين الذين تزوجوا خارج إسرائيل زواجا مدنياً، شريطة أن يكون هذا الزواج تم بصورة رسمية في البلد الأجنبي الذي جرى فيه. ومنذ ذلك الحين قضت المحكمة العليا أن الزوجين الإسرائيليين اللذان يتزوجان في الخارج، يستطيعان العودة إلى إسرائيل وتسجيل زواجهما في وزارة الداخلية والاعتراف بوضعهما كزوجين، بما يماثل من تزوجا زواجا دينياً في إسرائيل.

في الأعوام الماضية تزايد اتجاه الإسرائيليين إلى الزواج المدني خارج إسرائيل. ويرجع ذلك لأسباب متنوعة، تمثل دليلاً على المشاكل التي تتعلق بالأحوال الشخصية في إسرائيل: مثل زواج المهاجرين الجدد اللذين لم تثبت يهوديتهما وفقاً لمعايير الحاخامية الكبرى في إسرائيل، وزواج من يعتنقون ديانات مختلفة، وزواج من يفضلون عدم الزواج في الحاخامية لاعتبارات أيديولوجية. ويصل عدد من يتزوجون الآن في الخارج إلى بضعة آلاف سنوياً.

وقد شهدت أوروبا في الآونة الأخيرة ظاهرة مقلقة تسببت في الحد من قدرة مواطني إسرائيل على الزواج في الخارج. حيث بدأت بعض الدول الأوروبية تشترط تقديم شهادة رسمية تشهد بعدم وجود مانع يمنع الزواج. وتمثل هذه الوثيقة تأكيداً لشرعية الزواج من الناحية القانونية في نظر الجهاز القضائي في إسرائيل، واعترافاً بعدم وجود عقبة قانونية تحول دون إتمام الزواج في نظر الجهاز القضائي في إسرائيل، واعترافاً بعدم وجود عقبة قانونية أو دينية يمكن أن تحول دون إتمام الزواج.

وترفض دولة إسرائيل منح هذه الشهادة، وهو ما أدى إلى إغلاق "أبواب الزواج" أمام بعض الإسرائيليين في دول مثل إيطاليا وفرنسا، كان الراغبون في الزواج يتوجهون إليها.

= أين يجري عقد الزواج المدني؟

– قبرص: تسمح بعقد الزواج حتى عندما يكون الزوجان أجنبان، بصورة بسيطة ودون أي إجراءات مشددة وبتكلفة منخفضة نسبياً.

- دول الاتحاد السوفيتي السابق: في هذه الدول يتزوج المهاجرون الجدد، الذين مازالوا يحملون جنسية مزدوجة.

- رومانيا: يتزوج فيها المواطنون الإسرائيليون من مواطنين محليين في الغالب.

- دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة: يتزوج فيها الإسرائيليون الذين يعيشون في الخارج لفترات طويلة وكذلك الإسرائيليون الذين يتزوجون من مواطني هذا الدولة الأجنبية التي يجري الزواج فيها.

- باراجواي: يلبي الزواج في باراجواي احتياجات الزوجين عندما لا يكون في استطاعة أحدهما مغادرة إسرائيل (مثل الأجنبي الذي انتهى سريان تصريح إقامته)، نظراً لأنه لا يشترط للزواج سوى وجود أحد الزوجين.

- دول شرق آسيا (الفلبين وتايلاند والصين): فيها يتزوج الإسرائيليون من مواطني هذه الدول بعد تعارف لفترة طويلة في إسرائيل أو بعد تعارف نشأ أثناء رحلة إلى الشرق الأقصى.

♦ تحطيم الخرافة:

هناك خرافة تقول أن أبناء اليهود الذين تزوجوا زواجا مدنياً رغم قدرتهم على عقد زواجهم أمام الحاخامية، يعتبرون نتاج زنا، وليس في استطاعتهم الزواج في الحاخامية. ولا يؤدي مجرد عقد الزواج مدنياً إلى جعل الأبناء نتاج زنا، كما لا يجعلهم "غير يهود"، أو "غير شرعيين". ولا تتعرض مكانة الأبناء للضرر لمجرد زواج الوالدين زواجا مدنياً في الخارج سواء في نظر الشريعة اليهودية، أو في نظر الدولة التي لا علاقة لها بمثل هذا النوع من الزواج، ويكون وضعهم مماثلاً لوضع الابن الذي ولد لأبوين تزوجا في الحاخامية.

♦ مزايا الزواج المدني:

يسمح بزواج من ليس باستطاعتهم الزواج زواجا دينياً لأسباب تتعلق بالشريعة اليهودية (المرفوض زواجهم)، ومن تختلف ديانتهم، والمهاجرين الجدد، كما يسمح الزواج المدني بتسجيل الزوجين ويكفل اعتراف الدولة بهما مثل من تزوجوا زواجا دينياً.

يسمح بزواج من يفضلان عدم الزواج زواجا دينياً - أي أن في استطاعة الأزواج الذين يفضلون ذلك من الناحية الأيديولوجية ولا يرغبون في إجراء مراسم دينية، أن يتزوجوا زواجا مدنياً ويتم الاعتراف بهم كزوجين بكل معنى الكلمة.

♦ عيوب الزواج المدني:

- الانفصال: عندما يرغب الزوجان اليهوديان في الطلاق في إسرائيل، يكون لزاماً عليهما الطلاق في الحاخامية رغم أنهما تزوجا زواجا مدنياً. وينطبق هذا أيضاً على الزوجين من أبناء الطوائف

الدينية الأخرى. فالطلاق في إسرائيل طلاق ديني فقط. - التكلفة الاقتصادية: يتطلب الزواج المدني نفقات تزيد أضعافاً مضاعفة عن الزواج الديني في إسرائيل، إذا أخذنا في الاعتبار أن أحد الزوجين سيضطر لسداد رسوم الزواج، والإقامة في الخارج، وتذاكر السفر، وتكاليف استخراج وثائق لإتمام الزواج (وترجمة الوثائق).

♦ مفاهيم أساسية:

- موثق الزواج: هو الذي يمثل السلطة الرسمية في الدولة الأجنبية التي يجري فيها عقد الزواج وتسجيله. ويقوم موثق الزواج بالتأكد من استيفاء شروط الزواج، ويجهز وثائق الزواج، وفي النهاية يجهز ويختتم شهادة الزواج الرسمية بعد إتمام الزواج نفسه.

- قسيمة الزواج: هي الشهادة الرسمية التي تشهد على زواج الزوجين في الخارج، وهي التي تسمح بتسجيلهما كزوجين في السجل السكاني في إسرائيل.

التصديق بالخارجية: هو الختم الدولي، الذي يُتيح للدول الموقعة على المعاهدات الدولية الاعتراف بالوثائق الرسمية الخاصة بدولة أجنبية والذي يثبت أن الزواج تم وفقاً لقانون هذه الدولة. ويُمنح التصديق في غالبية الأحوال من وزارة خارجية الدولة الأجنبية. وبدون هذا التصديق لا يمكن تسجيل الزواج في إسرائيل، وهذا هو سر أهميته الشديدة.



الزواج التعاقدي

يتم هذا الزواج بواسطة تعاقد قانوني يطلق عليه "وثيقة زواج"، وفيها يتعهد كل من الزوجين بعمل أي شيء من أجل الطرف الآخر في إطار حياتهما المشتركة.

يقوم الزواج التعاقدي على عدة مراحل. ولكن جدير بالذكر أنه رغم إمكانية الاكتفاء بمرحلة واحدة فقط لكي يكتسب "الزواج التعاقدي" وضع زواج تعاقدي، فقد جرى العرف على إتمام المراحل الأربعة بالكامل.

المرحلة الأولى: وثيقة الزواج

وثيقة ارتباط يكتبها الزوجان، يوضحان فيها تفاصيل كافة الالتزامات العاطفية التي يوافقان عليها ويتعهد بها كل منهما للآخر في حياتهما المشتركة كزوجين مخلصين ومحبين، وملتزمين بإقامة كيان أسري مشترك.

المرحلة الثانية: العقد

بالإضافة إلى وثيقة الزواج يستطيع الزوجان توسيع نطاق اتفاقهما واللجوء إلى محامى لكتابة عقد أكثر تفصيلاً، يورد تفاصيل الاتفاقيات المشتركة بينهما فيما يتعلق بأمور مثل الممتلكات والأطفال والالتزامات المالية كالنفقة. كما يمكن تحديد ترتيبات الانفصال بين الزوجين في حالة فشل الزواج ورغبتهم في الانفصال.

المرحلة الثالثة: المراسم

تعتبر مراسم الزواج وفقاً لمبادئ منظمة أسرة جديدة مراسم علمانية، تتوفر فيها كافة المقومات الكفيلة بجعل حفل الزواج حفلاً مثيراً. وتعرض منظمة أسرة جديدة على الزوجين أن يكونا شريكين حقيقيين في الإعداد لمراسم الزواج، واختيار محامى جيد يحظى بقبولهما، لإجراء المراسم، وإشراكهما في إجراءاتها بشكل يفي بتوقعاتهما وبشكل علمانى. وتجرى المراسم في حضور أسرتهما وضيوفهما، وفي إطارها يتم التوقيع على وثيقة الزواج وعند التوقيع، يتبادل الزوجان العهود التي تفيد بأنهما قد اختارا العيش معاً، ويجرى تقديم التهانى لهما ويقومان بتبادل خواتم الزواج.

بعد التوقيع يجرى الجزء المدني من المراسم، والذي يشبه مراسم الزواج المعتادة في جميع دول العالم الغربى الديموقراطي. وهكذا تتحقق للزوجين تجربة فريدة. وتؤمن منظمة أسرة جديدة بأن الأسرة يجب أن تكون قائمة على مبادئ المساواة، والمشاركة والحب الحقيقي بين الزوجين. ولذلك، فإن لحظة نشأة العلاقة الزوجية تعبر عن هذه المبادئ.

وفور ذلك يُعلن أن الزوجين قد ربطا حياتهما معاً من أجل بناء أسرة في إسرائيل.

المرحلة الرابعة: تصديق المحكمة

بعد التوقيع على العقد الذى حدد فيه الزوجان ما اتفقا عليه فيما يتعلق بأمور مثل الممتلكات أو الأبناء، من المحبذ أن يحصلوا على تصديق محكمة الأسرة على العقد، ليصبح بمثابة حكم قضائى ملزم.

❖ مزايا الزواج التعاقدى:

- المساواة التامة بين الزوجين: إن المساواة بين الجنسين هى مبدأ أساسى من مبادئ منظمة أسرة جديدة. ومراسم الزواج الدينى تكرر مفهوم الملكية القديم، حيث يرتبط الزوج بزوجته عن طريق الخاتم، ويمنحها المهر المتفق عليه عند كتابة عقد الزواج، الذى يعتبر فى الواقع سند ملكية. أما فى مراسم الزواج العلمانى فهناك مساواة بين الزوجين فى تبادل عهود الزواج. ويرجع هذا لتأثير التردد المشترك لعبارات الإيجاب والقبول. وقد تحول تبادل خواتم الزواج إلى رمز للمساواة، وللمشاركة الحقيقية والحب. ويتجلى مبدأ المساواة أيضاً فى صياغة وثيقة الزواج، التى تعد تصريحاً من الزوجين بالالتزام المتبادل بينهما.

- إشراك الزوجين فى إعداد المراسم والدعوة إليها:

تعد مراسم الزواج إحدى اللحظات الهامة والفريدة فى حياة الإنسان. وتؤمن منظمة أسرة جديدة أنه من حق وواجب الزوجين أن يشاركا فى صياغة العبارات التى يردداها على مسامع الأهل والأصدقاء يوم عرسهما، بحيث تعكس بصدق شخصيتهما وطبيعة العلاقة بينهما.

وتدعو الزوجين للمساهمة معاً فى إعداد المراسم مع المحامى الذى يقوم بإعداد المراسم لهما.

- يناسب أى زواج: هذا الزواج يلائم أى يهوديين يرغبان فى الزواج بالأسلوب العلمانى المدني، كما يلائم أيضاً الأزواج غير الراغبين أو ممنوعين من الزواج الدينى فى الحاخامية الرئيسية. ويلائم هذا الزواج جميع الراغبين فى إضافة عناصر ليبرالية وخلقة، تقوم على المساواة إلى مراسم زواجهم بحيث تحوله إلى لحظة هامة فى حياتهم.

- الانفصال: فى حالة اتخاذ الزوجين قراراً بالانفصال والطلاق، لن تكون هناك حاجة إلى إجراءات الطلاق فى المحكمة الشرعية اليهودية، ولكن سيكون عليهما التصرف وفقاً للاتفاق الموقع بينهما. ونتيجة لذلك، لن يكون أبناؤهما عرضة لخطر اعتبارهم أبناءاً غير شرعيين.

❖ عيوب الزواج التعاقدى:

- التسجيل: يمنح الزواج التعاقدى للزوجين وضع المتزوجين عرفياً، من حيث اعتباره إشهار ارتباطهم بين الناس، بكل معنى الكلمة. أى أنهما سيتمكنا من تحديد لقب للأسرة حسب اختيارهما. وسيتم تسجيل أبناؤهما (الذين سيكونون شرعيين تماماً) وسيحملون اسمهما واسم العائلة كما يختاره الأبوان. ولكن وزارة الداخلية لن تسجل زواجهما فى السجل السكانى.

- عدم اعتراف به من الناحية الشرعية: لا يعترف بمراسم الزواج بهذه الطريقة كمراسم دينية شرعية، حيث لا تشتمل هذه المراسم على قداس حسب الشريعة. - استغلال الوضع: رغم أن الزواج لا يتم تسجيله فى سجل السكان بوزارة الداخلية، فإنه فى حالة وجود أبناء للزوجين، لا يمكن اعتبار الزوجين، أو اعتبار أى منهما، ولى أمر أعزب ولا يحظى بالاعتراف بأن أسرته ذات عائل واحد. ويحظى المتزوجون عرفياً بوضع قانونى ينظمه القانون الإسرائيلى، ولذلك لا يمكنهم اكتساب وضع قانونى مخالف طالما عُرف بأنهم متزوجون عرفياً.

❖ تحطيم الخرافة:

لا إلزام على المتزوجين عرفياً بالطلاق الدينى، ويكون أبناؤهم شرعيين، وليسو أبناء زنا، ويمكن أن يحملوا لقب أسرة الأب أو الأم أو كليهما معاً.

❖ مصطلحات أساسية:

- الزواج الناجح: هو الزواج المتكافئ.

- القبلة: هى أصغر مسافة بين اثنين والقبلة هى

رسول الحب، ودليل واضح على التعهد بالإخلاص.

- التوقيع: هو كتابة الإنسان لاسمه بخط يده

للتصديق على ما هو مكتوب فى الاتفاق أو فى وثيقة الزواج.



الزواج الإصلاحي

مراسم زواج تقليدية يقوم بعقدتها في إسرائيل حاخامات إصلاحيون يمثلون التيار الإصلاحي، وهو أكثر التيارات تسامحاً وتساهلاً في تعامله مع متطلبات الشريعة بين كافة التيارات اليهودية المتدينة التي تعمل في أرض إسرائيل. والمراسم الإصلاحية لا تختلف كثيراً عن المراسم المحافظة، غير أنها أكثر مرونة فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات الشريعة.

والمراسم الإصلاحية غير معترف بها لدى الحكومة الإسرائيلية كمراسم زواج رسمية، ليس بسبب مضمونها، بل بسبب هوية الجهة الدينية التي أجرتها، نظراً لأن من عقدها هو حاخام لا تعترف به الحاخامية الكبرى.

♦ مقارنة بين المراسم الإصلاحية والمراسم الأرثوذكسية

- التشابه: المراسم الإصلاحية هي مراسم شرعية وتقليدية، تفي بكافة شروط الزواج حتى تصبح كافة العادات المصاحبة لعقد الزواج شرعية، وتكون للزواج صلة قوية بتقاليد وتراث الشعب اليهودي. وتشمل المراسم صلاة تتلى عند الخطبة، وتبادل الخواتم، وتحديد شروط المهر، والسبع صلوات التي تتلى عند الزواج وتحطيم الكأس.

يقوم بإجراء المراسم حاخام من حاخامات الحركة الإصلاحية في إسرائيل.

- الاختلاف: هناك عدة اختلافات رئيسية بين المراسم الإصلاحية والمراسم الأرثوذكسية، وأولها هو الاختلاف الشكلي، حيث إن المراسم والعقد وقراءة شروط المهر كلها تجري باللغة العبرية لا الآرامية، كما هو متبع في المراسم الأرثوذكسية. وهذه الحقيقة تجعل المدعويين أكثر قرباً وفهماً للمراسم، وتجعل المراسم أكثر إثارة لمشاعر الزوجين، اللذان يفهمان بهذه الطريقة ما يلتزمان به أثناء أداء المراسم فيحدث ارتباط بينهما وبين التقاليد اليهودية. وفي حالة الحاجة يستطيع الحاخام أيضاً أن يشرح مغزى الرموز المختلفة المستخدمة في المراسم للمدعويين.

لا يرتدى الحاخام ملابس سوداء طويلة ولا يضع على رأسه القبعة الأرثوذكسية، بل غطاء الرأس اليهودي العادي.

وهناك فارق آخر بين المراسم الإصلاحية والأرثوذكسية يتمثل في مشاركة الزوجان في المراسم: فالزوجان يشتركان في تلاوة القداس الذي يشمل تعهدات كل منهما للآخر، ويضع كل منهما خاتم الزواج في إصبع الآخر ويحطمان الكأس معاً وحتى العقد الذي يحدد شروط المهر يتضمن إقراراً من جانب الزوجين بالتزاماتهما المتبادلة. وعلى ذلك، فليست هذه مراسم تجعل الزوجة ملكاً للزوج. وبخلاف ذلك، يمكن أن يكون

الحاخام الذي يقوم بإجراء المراسم امرأة وليس رجلاً. لا يجب أن يكون الشهود على العقد شهود عدل حسب الشريعة اليهودية وفقاً لمعايير الحاخامية الأرثوذكسية، أي أنهم لا يجب أن يكونوا من المحافظين على تنفيذ الوصايا وليس لزاماً أن يكونوا رجالاً.

يشارك العروسان في تنظيم المراسم، بتوجيه من الحاخام. فعلى سبيل المثال يستطيعان إضافة أقوال شخصية أثناء تبادل الخواتم، أو إدخال تهاني من الأقارب والأصدقاء أو تحديد صيغة عقد الزواج وشروط المهر.

♦ مزايا الزواج الإصلاحي:

يشتمل الزواج الإصلاحي على كافة مزايا الزواج المحافظ.

- المفطس: ليست هناك حاجة للطهارة بالمفطس قبل إجراء المراسم.

- التحقق من الحالة الاجتماعية: يتم التحقق من أن العروسين غير مرتبطتين وفقاً لما هو مسجل في وزارة الداخلية، بدون إجراء تحقيق أو مطالبتهم بأشياء أخرى.

- تخفيض أعداد المرفوض تزويجهم بمراسم أرثوذكسية: يوافق الحاخامات الإصلاحيون على تزويج المتهودين الذين تهودوا بواسطة محكمة معترف بها وليست أرثوذكسية، كما يوافقون على تزويج رجل دين بسيدة مطلقاً، أو بسيدة متهودة إلخ.

♦ عيوب الزواج الإصلاحي:

- ليس مناسباً للكافة: فعلى سبيل المثال، لا يناسب زوجان من ديانات مختلفة أحدهما ليس يهودياً، ولا يناسب النساء اللاتي في حاجة إلى مراسم إعفاء من الزواج من شقيق الزوج بعد وفاة الزوج دون أن يخلف ذرية حسبما تقتضيه الشريعة، ولا يناسب اللاتي في حاجة إلى الحصول على وثيقة طلاق أو بيان وفاة للزوج المفقود، ولا يناسب زواج الشواذ.

- المطالبة بالزواج المدني: نظراً لأن العقد يتم في المراسم الإصلاحية بمعرفة عنصر غير مخوّل لعقد المراسم وفقاً للقانون في إسرائيل، يتم إجراء ما يسمى بـ"قداس غير مؤكد" وهو إجراء من شأنه أن يؤدي إلى وضع شائك في المستقبل، إذا رغب الزوجان في الانفصال وبداية مرحلة جديدة في الحياة. وعلى ذلك، فسفي حالة زواج العروسين وفقاً لمراسم الزواج الإصلاحي، فإنهما يوقعان على تعهد بالسفر للخارج والزواج هناك زواجاً مدنياً بعد إتمام المراسم.

- زواج لا تعترف به السلطات: غير مسموح بتسجيل الزواج في وزارة الداخلية على أساس المراسم الإصلاحية فقط، وذلك على الرغم من أن الزواج الذي يتم خارج البلاد بمعرفة حاخامات إصلاحيين هو زواج

سليم تماماً. وعلى ذلك فالمراسم الإصلاحية التي تجرى اليوم لليهود في إسرائيل تتطلب الآن استكمال بالزواج المدني خارج البلاد.

- **الانفصال:** سواء تزوج الطرفان زواجاً مدنياً خارج البلاد أو اكتفيا بالمراسم الإصلاحية فقط، فعند عزمهما إنهاء العلاقة بينهما عليهما التوجه إلى المحكمة الشرعية لأجل ترتيبات الطلاق. وقد تطالبهما المحكمة الشرعية بإجراءات الطلاق العادي، وقد لا تعترف بهذا الزواج أساساً، وقد تشدد بإعلان بطلان الزواج.

- **التكلفة:** تعتبر مراسم الزواج نفسها رخيصة نسبياً، ولكن يجب أن تضاف تكلفة الزواج المدني الذي يتم خارج إسرائيل، وفي نهاية الأمر تكون التكاليف كبيرة.

◆ مفاهيم أساسية:

- **اليهودية التقدمية:** هي الفرع الإسرائيلي للحركة الإصلاحية العالمية التي تهدف للاندماج في مسيرة التقدم العالمية، وتمكين اليهود من الحفاظ على طابعهم اليهودي مع الانخراط في الحياة العصرية.

- **تحطيم الكأس:** لأن الحركة الإصلاحية تنادي بالمساواة بين الجنسين، فإن هذه المساواة تتجلى أيضاً عند تحطيم الكأس في مراسم عقد القران ويقوم كل واحد من الزوجين بتحطيم كأس مع تلاوة الأدعية.



الزواج المحافظ

الزواج المحافظ، هو الزواج الذي يتم في إسرائيل على أيدي حاخامات الحركة المحافظة. ومراسم الزواج المحافظ هي مراسم يهودية تقليدية تراعى التغيرات التي طرأت في العصر الحديث، ومشاعر العروسين، لكن ذلك يحدث مع المحافظة على الشريعة اليهودية، وملاءمتها مع العصر الحديث. وتعتبر الحركة المحافظة أكثر تشدداً من الحركة الإصلاحية.

وتؤكد المراسم المحافظة على مشاركة الزوجين في تحديد مضمون المراسم، وعلى إعداد الزوجين للمراسم نفسها، والدراسة المشتركة للعناصر التي تتكون منها المراسم ودلالاتها في الديانة اليهودية وفي الشريعة. كما يتم التأكيد على العلاقة التي نشأت بين الزوجين والحاخام. فمراسم الزواج المحافظ يشارك في إعدادها الحاخام والزوجين. وبمقدور الزوجين لعب دور في اختيار عناصر المراسم، مثل المشاركة في صياغة العقد المحدد للمهر، وتحديد الكلمات التي سيقولها الزوجان وإشراك جمهور المدعوين في المراسم. كما يمكن إدخال عناصر فنية أخرى في المراسم مثل الغناء أو إلقاء كلمة أو عزف الموسيقى أو إعراب الأقارب والأصدقاء عن تهانئهم.

= لمن مراسم الزواج المحافظ؟

- مراسم الزواج المحافظ موجهة للزوجين اليهوديين،

حيث إن هذه المراسم لا تناسب ذوى الديانات المختلفة، إلا إذا اجتاز الطرف غير اليهودي عملية تهويد. ولا تتسم المطالب المتعلقة بإثبات انتماء الزوجين للديانة اليهودية بالمغالاة مثل الشروط التي تضعها الحاخامية الكبرى في إسرائيل، وبالتالي فهي تناسب المهاجرين الجدد بشكل خاص. علاوة على ذلك، هناك أزواج ممنوع زواجهم عن طريق المؤسسة الحاخامية لأسباب معينة، ويستطيعون الزواج عن طريق مراسم الزواج المحافظ.

= من الذي تناسبه مراسم الزواج المحافظ؟

- تناسب هذه المراسم الزوجان اللذان يريدان أن تتم مراسم زواجهما وفقاً لتقاليد الديانة اليهودية، ولكن مع إدخال عناصر تعبر عن المساواة ومنح كل من الزوجين فرصة تنظيم المراسم بما يلائم أسلوبه دون التخلي عن الطابع اليهودي التقليدي للمراسم.

وتناسب هذه المراسم الزوجان اللذان تزوجا زواجاً مدنياً في الخارج ويرغبان في جعل مراسم زواجهما يهودية، دون التخلي عن سماتهما الشخصية.

= هل يمكن تسجيل الزواج في وزارة الداخلية بعد إقامة المراسم المحافظة؟

- إن المراسم المحافظة لا تمكن الزوجين حتى الآن من تسجيل أنفسهم كزوجين في سجلات وزارة الداخلية. ولذلك توصي الحركة المحافظة من تزوجاً زواجاً محافظاً، بالسفر إلى الخارج للزواج هناك زواجاً مدنياً أيضاً، قبل أو بعد إجراء المراسم المحافظة، حتى يتسنى تسجيلهما كزوج وزوجة في سجلات السكان.

◆ مزايا الزواج المحافظ:

- مراسم يهودية تشويها روح المساواة: حيث تحافظ مراسم الزواج المحافظ على الشرائع اليهودية، ولكنها تضيف إليها مقومات المساواة، مثل المشاركة في ارتداء خواتم الزواج، وتحطيم الكأس، وفي كتابة العقد المحدد للمهر.

- **المهاجرون الجدد الراغبون في الزواج بما يتفق مع روح الديانة اليهودية:** إن مراسم الزواج المحافظ تلبي مطالب المهاجرين الجدد الذين أثبتوا انتماءهم للديانة اليهودية وفقاً لمطالب الحركة المحافظة، ويهمهم إجراء مراسم زواج يهودية.

- **مشاركة الزوجين في تنظيم المراسم وتحديد محتوياتها:** يستطيع الزوجان المشاركة في تنظيم المراسم، وتحديد محتوياتها، وغنى عن القول إن ذلك يتم بعد وضع مبادئ الديانة اليهودية وتعاليمها في عين الاعتبار.

◆ عيوب الزواج المحافظ:

- **التسجيل:** لا يسمح الزواج المحافظ بتسجيل الزوجين في وزارة الداخلية، رغم إقامتهما لمراسم

الزواج. ويضطر من يرغبون في التسجيل كزوجين إلى الزواج المدني في الخارج.

- **الانفصال:** في حالة الانفصال، يتعين على الزوجين اللذين تزوجا عن طريق الزواج المحافظ، وكذلك الزواج المدني، أن يتوجها إلى الحاخامية للقيام بإجراءات الطلاق.

◆ مصطلحات أساسية:

- **الحركة المحافظة:** تيار ديني في الديانة اليهودية، يحافظ على مبادئ الديانة اليهودية، مع ملائمتها للتغيرات التي تطرأ على نمط الحياة والمبادئ الديمقراطية (مثل التأكيد على المساواة بين الزوجين).

- **عقد الزواج المحدد للمهر:** بمقدور الزوجين أن يشاركا في إعداد عقدهما، والذي يجب أن يكتب باللغة العبرية، وليس الأرامية، وأن يتسم بالروح والطابع المناسبين للزوجين مع الحفاظ على قيم الديانة اليهودية.



الزواج البديل

يتم الزواج البديل في إطار مراسم بديلة، وهي مراسم تقام بدلا من المراسم الدينية. وتأتي لتحل محل المراسم فقط، وليس محل التسجيل الرسمي للزواج، ومنها مراسم ذات طابع علماني بحث، لا علاقة لها بالديانة وقدرسية العقيدة الدينية. ومنها مراسم تشمل رموزا دينية يهودية ترتبط بالتقاليد اليهودية التي ترجع لآلاف السنين، ولكنها لا تجرى بالترتيب المعتاد في المراسم الدينية التقليدية.

◆ لمن مراسم الزواج البديل:

- **الأيدولوجيون:** وهما الزوجان اللذان لا يرغبان مبدئياً في الزواج الديني، لأن مراسم الزواج الديني لا تعجبهما ولا تتماشى مع وجهة نظرهما، حيث فضلا الحياة العلمانية، التي لا علاقة لها بالدين أو القيم الدينية.

- **المرفوض زواجهم:** هم الذين لا يستطيعون أن يتقدموا للزواج في الحاخامية، وفقا لتعاليم الديانة اليهودية، ولا نقصد بهذا زواج أبناء الديانات المختلفة فقط، بل واليهود الذين تحرم زواجهم الشريعة اليهودية، ويندرج تحت هذه الفئة: زواج الكاهن من المطلقة، وزواج الكاهن من المتهودة، وزواج الكاهن من أرملة الأخ المتوفى (الذي لم ينجب ذرية وتلزم الشريعة زوجته بالزواج من أخيه) أو زوج ابن الزنا من فتاة ليست مثله (من بنى إسرائيل) أو العكس، أو المشكوك في أنه ابن زنا، أو المشكوك في يهوديته، وفيما يتعلق بالأخيرين يتطلب الأمر مزيداً من تقصى الحقيقة من أجل التحقق من مدى صلاحيتهما للزواج.

= ما هو التعهد في الزواج البديل:

في مراسم الزواج البديل ليس هناك قداس أو نصف

قداس أو شبه قداس يربط بين العريس والعروس، لأن المراسم لا تتم على أيدي حاخام يمكن أن يتلو قداساً. ومع ذلك، فإن اليهودية لم تلزم الزوج أبداً بأن يتعهد للزوجة بكلمات مثل: "بارتدائك هذا الخاتم أصبحت مرتبطة بي، رباطاً مقدساً وفقاً للديانة اليهودية. ويمكن أن يتم تبادل عهود الزواج بجملة أخرى مختلفة. أضف إلى هذا أن المرأة في مراسم الزواج العلماني بمقدورها أن تقول للرجل عبارة مماثلة لهذه العبارة التي يقولها الرجل للمرأة.

= من الذي يقوم بإجراء المراسم.

- هناك الآن عدة جهات يمكن التوجه إليها لإجراء

مراسم الزواج البديل وهي:

١. منظمات مثل منظمة "أسرة جديدة"، ومعهد مراسم الزواج العلماني، ومركز حقوق الإنسان.
٢. المشاهير: الفنانون أو ذوى المكانة الاجتماعية المرموقة.

٣. الأصدقاء: أحيانا يكتفى الزوجان بقيام الأصدقاء أو الأقارب بإجراء مراسم الزواج لهما.

إن مراسم الزواج العلماني، في أغلب الأحوال ليست ذات صيغة ثابتة، حيث يستطيع الزوجان أن يشاركا بدور فعال في اختيار مضمون الكلام الذي سيُقال، وفي تحديد شكل المراسم نفسها. وتصل المرونة إلى أقصى الحدود عندما يكون الشخص الذي سيقوم بتزويج العروسين من أقاربهم، فعندئذ يقوم الزوجان بصياغة إجراءات المراسم بأكملها دون أي تدخل آخر.

وعلى سبيل المثال، أحيانا يعتمد الزواج البديل بصفة عامة على الشكل التقليدي للمراسم اليهودية، ويكون بمقدوره أن يحافظ أيضاً على الرموز التقليدية بما في ذلك "المظلة اليهودية"، ونبيد القداس، وتبادل الخواتم، والعقد الذي يحدد شروط المهر، وتحطيم الكأس، والأدعية السبعة. ولكن يكون لكل من هذه الرموز تفسير علماني حديث، وتقترب بالتهاني والأدعية المعاصرة، فضلاً عن أنه بمقدور الزوجين أيضاً حذف فقرات، أو استبدال فقرات بأخرى، أو إضافة فقرات جديدة، بما يتماشى مع التوجهات العلمانية المعاصرة. ويقوم بإجراء المراسم، منظم مراسم محترف، يكون بصفة عامة ممن يتمتعون بثقافة مدنية كبيرة، يشارك مع الزوجين وأسرتهما في اختيار المراسم والأدعية، ويياشر معهما عملية الزواج بالكامل. فالزوجان والأسرة هم الذين يحددون القيم التي يريدون التأكيد عليها وإبرازها في المراسم، والقيم التي يحذفونها منها، ويحددون أيضاً ما إذا كانوا يرغبون في إضافة عناصر أو مراسم من تقاليد وثقافات يهودية أو غير يهودية إلى مراسم الزواج، بما يتماشى مع وجهة نظرهم العلمانية. وهناك مساواة في الزواج البديل بين النساء

والرجال. فالتعهد الذي يتم في إطار المراسم بين الزوجين هو تعهد متبادل. ويتجلى مظهر آخر من مظاهر المساواة بين الجنسين في مراسم الزواج البديل، في استطاعة النساء والرجال على حد سواء القيام إدارة مراسم الزواج.

♦ مزايا الزواج البديل:

- اختيار الزوجين لطبيعة مراسم الزواج من حيث الشكل والمضمون، حيث يمكن أن يقوم الزوجان بتنظيم مراسم الزواج البديل بشكل بالكامل، حيث يتوليان بأنفسهما مسئولية التخطيط والتنفيذ أو يكتفیان باختيار من سيقوم بمراسم الزواج من أجلهما. وبمقدورهما اختيار الأقرب إلى توجهاتهما من بين مختلف القائمين بعقد مراسم الزواج من العلمانيين. وعلى سبيل المثال، إذا كانا يريدان أن يجمع بينهما أحد المشاهير، أو إذا قررا ألا يشركا في مراسم زواجهما "أجنبي" ليس من أقاربهما، أو إذا رغبا في إبقاء مكان للتقاليد اليهودية في المراسم، أو التصرف وفقاً لوجهة نظرهما العلمانية عندما يكونا غير مؤمنين ولا يريدان الاستعانة بأي إشارة أو استخدام أي رمز من الرموز المألوف استخداماً في التقاليد الدينية، مثل: مظلة الزواج، وتحطيم الكأس. فهناك مجموعة من المراسم العلمانية، والقائمين عليها ضمن، ممن يوجد تقارب أو تباعد بدرجات متفاوتة بينهم وبين مراسم الزواج اليهودي التقليدي.

- إشراك الأسرة والأصدقاء في المراسم: بدءاً من المساعدة في تنظيم المراسم، ومروراً بالتهانئ للزوجين أثناء المراسم، وانتهاء بالإشراف على المراسم كلها.

- الانفصال: الزوجان اللذان لم يتزوجا زواجاً مدنياً، واكتفيا بمراسم الزواج العلماني، ليسا في حاجة للقيام بإجراءات الطلاق في المحكمة الشرعية، (فطلاق الزوجين المعتقدين لديانات مختلفة، يتم في المحاكم المدنية). ولا يظنان مرتبطين حتى تقدر المحكمة الرسمية غير ذلك.

- المرونة في موعد إجراء المراسم: ليست هناك مشكلة في إتمام مراسم الزواج للعلمانيين حتى في أيام السبت، أو في مساء السبت، أو في فترة الاحتفال بعيد الفصح.

- المرونة في شكل المراسم: ليس هناك حاجة إلى إقامة المراسم تحت مظلة الزواج اليهودية.

- تسهيلات للعزّاب: الزوجان اللذان فضلا ألا يتزوجا زواجاً مدنياً قبل أو بعد إقامة مراسم الزواج البديل، لا يتم تسجيلهما كزوجين، ولذلك بمقدورهما الحصول على الإعفاءات الضريبية التي يحظى بها العزّاب (وهذا شيء جيد خصوصاً لذوى المهن الحرة).

- المساواة بين الزوجين.

♦ عيوب الزواج البديل: هي كافة عيوب الزواج

التعاقد.

- لا يناسب كل الزوجات: فمن ناحية، تعقد فيه الكثير من الزوجات التي تعتبر محرمة حسب الشريعة اليهودية، مثل زواج الشواذ، أو زواج الكاهن من المطلقة. ومن ناحية أخرى، هناك جهات أو مشرفون على عقد الزواج البديل، ليس لديهم استعداد لتزويج شخصين كلاهما ليس يهودياً، أو شخصين أحدهما يهودي والآخر غير يهودي، ولا يرون أن لهم مستقبلاً مشتركاً في إسرائيل، أو أن أبناءهم يجب أن ينشأوا في إطار طائفة يهودية نشطة. ولأسباب أخرى، فإن بعض المشاهير لا يفضلون إقامة المراسم إلا لمن يختارونهم للإشراف على مراسم الزواج بسبب تقديرهم لشهرتهم ولشخصيتهم.

- ليس رسمياً: خاصة المراسم التي يجريها الأصدقاء أو أقارب الزوجين، حيث إن عقد المراسم تتولاه شخصية ليست لها صلاحية ولا تتمتع بوضع رسمي خاص.

- عدم اعتراف الحكومة بالزواج البديل: فما زالت مراسم الزواج البديل غير معترف بها ولا تجيز تسجيل الزواج في دولة إسرائيل، ولا تعترف الدولة بهذه المراسم كمراسم ملزمة تلزم الدولة بمنح الزوجين مكانة "المتزوجين". ولذلك فإن مراسم الزواج العلماني البديل تعتبر الآن، مراسم تكميلية للزواج المدني. ويتم الزواج في أي دولة أخرى من دول العالم تسمح بالزواج المدني، (وهي خطوة ضرورية لمن يريدان الحصول على اعتراف رسمي بزواجهما من دولة إسرائيل واعتبارهما "زوج" و "زوجة")، أو بكتابة عقد مشاركة يقضى بإقامة حياة مشتركة (يرسخ مكانة الزوجين، باعتبار أن ارتباطهما سيكون معروفاً بين الناس - وهو ما سنتناوله بوضوح في موضع آخر).

- التكاليف: مراسم الزواج العلماني في حد ذاتها أغلى بكثير من مراسم الزواج الديني (وغنى عن القول إنه يستثنى من ذلك الزوجات التي يجريها أحد الأقارب)، حيث إن الحكومة لا تقدم دعماً لنشاط الأشخاص، والمنظمات التي تقوم بعقد. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن تتم مراسم الزواج البديل بتكاليف باهظة نسبياً، ومن الممكن أيضاً أن تكون أكثر تكلفة إذا كان من سيعقد الزواج أحد المشاهير.



الزواج العرفي - من اشتهر ارتباطهم بين الناس

يطلق على ارتباط الرجل والمرأة اللذان يعيشان حياة مشتركة في إسرائيل، ويديران اقتصاداً منزلياً مشتركاً تحت سقف واحد، مكونين أسرة. ولكن بدون إجراء مراسم الزواج الرسمية المعترف بها "زواجاً عرفياً" أو من

اشتهر ارتباطهم بين الناس.

واللفظ الذى تستخدمه اللغة العبرية لا يصف العلاقات الملزمة السائدة بين أطراف مثل هذه الزيجات وصفاً جيداً. فى دول أخرى فهموا الوضع بصورة أدق وتجسيدا لذلك، تسمى مؤسسة الزواج العرفى فى الإنجليزية COMMON LAW MARRIAGE، وترجمتها الحرفية زواج عرفي، ويعنى شخصان يعاملهما الناس كزوجين.

وقد أظهر استطلاع أجرته مؤخراً منظمة "أسرة جديدة"، أنه فى عام ٢٠٠٤، هناك حوالى ٨٥ ألف حالة زواج عرفي (تمثل ٥% من الأسر فى إسرائيل). وفى مقابل ذلك، فإن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً فى العالم، وبينما تناضل فى إسرائيل من أجل الحق فى الزواج المدنى (وهى المعركة التى انتهت منذ فترة طويلة بالانتصار فى دول أخرى)، يتم الانتقال تدريجياً فى دول العالم إلى نوع من المشاركة المتمثلة فى الزيجات العرفية دون تسجيل الزواج.

بهذه الطريقة يتوقف تدخل الدولة سواء فى قيام العلاقة وإقرارها أو فى إنهائها: فمن ناحية لا تبدأ العلاقة فقط عند تسجيلها فى سجل معين، ومن ناحية أخرى، لا ضرورة لاستمرار هذه العلاقة حتى تنتهى مراحل الطلاق. فالزوجين هما اللذان يحددان لأنفسهما متى تصبح العلاقة بينهما ملزمة لهما كالعلاقة الزوجية، ومتى تنتهى ويكون من الأفضل الانفصال.

ويندرج ضمن تعريف "الزواج العرفي" الأزواج الذين لم يتزوجوا بطريقة رسمية واختاروا مراسم زواج لا تعترف بها الدولة (الزواج التعاقدى، أو المراسم الدينية الإصلاحيّة أو المحافظة، أو المراسم العلمانية)، أو الذين يعيشون سوياً دون اجتياز أى مراسم على الإطلاق، والأزواج الذين وقعوا على عقد بإقامة حياة أسرية، ينظم كل مجالات حياتهما المشتركة، وكذلك الأزواج الذين يعيشون سوياً دون أى عقد مكتوب بينهم.

ولا يمكن للاثنتين الشواذ العيش معاً باعتبارهما ممن اشتهر ارتباطهما بين الناس سوى إذا قاما بإرساء العلاقات بينهما بعقد ارتباط، ولا يكون فى استطاعتهما الزواج وتسجيل زواجهما (انظر فيما يلى زواج الشواذ) والزواج العرفي الذى لا يسجل فى وزارة الداخلية، يضع الزوجين على قدم المساواة مع المتزوجين فى مجالات كثيرة، سواء بموجب القانون أو بموجب أحكام القضاء. ويُشترط للحصول على حقوق الأزواج إثبات وجود حياة مشتركة تحت سقف واحد والمشاركة فى نفقات المنزل. وفى أغلب الحالات، يمكن إثبات الارتباط بسهولة طالما أرسى الاثنان علاقتهما على عقد إقامة حياة مشتركة، الذى يُعد سنداً قانونياً ملزماً، تنتج عنه علاقات مشتركة يعترف بها القانون. وفى حالة عدم إعداد الزوجين لعقد

ارتباط، يتحتم عليهم إثبات ارتباطهما بوسائل أخرى. وفى هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نشير إلى مجالين بارزين تتساوى فيهما حقوق أطراف الزواج العرفي والزواج الرسمي:

- الملكية المشتركة: من المفترض على ضوء حياة الزوجين المشتركة أن يكونا قد عقدا العزم على التعاون الاقتصادي بينهما. وتطبق هذه الفرضية أيضاً على من اشتهر ارتباطهم ولكنهم لم يتزوجوا. ولكن لإثبات الملكية المشتركة يتحتم إثبات أن الزوجين قد عاشا حياة مشترك ومُنظمة لفترة كبيرة، وبذلاً جهداً مشتركاً ساهم فى إطاره كلاهما بنصيبه فى هذه العلاقة (ويؤخذ فى الاعتبار فى هذه المساهمة أيضاً المشاركة فى نفقات المنزل وتربية الأطفال).

- الميراث: يقرر قانون الميراث أن الزوجين اللذان يعيشان معاً وينفقان بشكل مشترك على المنزل، حتى لو لم يكونا متزوجين، يحق لأحدهما أن يرث الآخر كأنهما متزوجان، على ألا يكون المتوفى متزوجاً بطرف آخر عند الوفاة.

عندما يولد للزوجين أطفالاً (على فرض أن الزوجين من مواطني إسرائيل أو سكانها)، يكفى إعلان الوالدين عن أبوتهما حتى يتسنى تسجيلهما كأبوين للأطفال فى سجلات السكان بوزارة الداخلية.

فى حالة الشواذ جنسياً الذين ينفقون بشكل مشترك على المنزل، يحق لهما إدارة حياتهما سوياً بدون إزعاج وبدون تدخل، حسب رغبتهما؛ لكنهم لا يحصلون على أى امتيازات اقتصادية أو غير اقتصادية يقرها القانون للزواج العرفي، لكن يحق لهما الحصول على الامتيازات التى تحصل عليها الزيجات العرفية باعتبار العقد بينهما عقد عمل.

وتعتبر الأغلبية أن الزيجات بين الشواذ هى زيجات تعاقدية تشمل مراسم تعاقد على إقامة حياة مشتركة. وهذا النوع من الزواج لا يُسجل فى إسرائيل فى وزارة الداخلية. وفى بعض دول العالم، يمكن تسجيل الشواذ الراغبين فى الزواج فى السجلات الرسمية للدولة بعد إجراء مراسم الزواج، كما هو الحال فى ألمانيا وهولندا وفنلندا وعدة ولايات أمريكية.

وقد اعترفت المحاكم الإسرائيلية بزواج الشواذ، وخاصة بهدف الحصول على حقوق فى العمل، وحقوق أخرى معينة تتصل بأبوة/أمومة الزوجين (مثل تعيين وصى على أطفال أحدهما). ولكن فيما يتعلق بالاعتراف بالزواج كزواج عرفي فى نظر قانون الميراث، لم يصدر حتى اليوم أى اعتراف بزواج الشواذ إلا إذا ترك الزوج وصية صريحة تقيد بذلك.

ويسود التخبط فى الآونة الأخيرة فى المحاكم الإسرائيلية فيما يتعلق بالاعتراف بزواج الشواذ. غير أن

وضعهم لم يصبح حتى اليوم، مماثلاً لوضع المتزوجين عرفياً، فيما يتعلق بالتسجيل في السجل السكاني والميراث، وما إلى ذلك.

وهناك أهمية قصوى في حالات زواج الشواذ لإعداد عقد حياة مشتركة وإعداد وصايا لحماية حقوق الطرفين والحفاظ على تماسك الخلية الأسرية.

♦ تحطم الخرافة:

هناك خرافة مرتبطة بالأطفال نتاج الزواج العرفي بين اليهود الذين لم يكن تزوجهم مرفوضاً من الحاخامية، وبموجبها فإن أطفال هذا الزواج هم "أبناء زنا" أو "أطفال غير شرعيين" ولا يمكنهم الزواج في الحاخامية عندما يكبرون إذا أرادوا. وكما سبق ذكره بالنسبة للزواج المدني. فإن الحياة المشتركة لحالات الزواج العرفي لا تجعل الأولاد "أبناء زنا" ولا تجعلهم "غير يهود" أو أطفالاً غير شرعيين. ولا يتضرر وضع الأولاد من زواج آبائهم عرفياً، سواء في نظر الشريعة اليهودية، أو في نظر سلطات الدولة. فالأطفال يتمتعون بوضع مساو لوضع الطفل الذي ولد لأبوين تزوجا في الحاخامية.

♦ مزايا الزواج العرفي:

- علاقة غير مرتبطة بالدين: فطرفا الزواج العرفي لا يجب أن يكونا من نفس الديانة

- الانفصال: نظراً لأن هذه العلاقة غير مسجلة في وزارة الداخلية كعلاقة زواج (حيث يظل الزوجان مسجلين وفقاً لحالتهم الاجتماعية قبل الارتباط الحالي) لا يكون مطلوباً من الزوجين في حالة الانفصال إشراك الدولة في عملية إنهاء العلاقة. أي أن الزوجين اليهود غير مضطرين للتوجه إلى المحكمة الشرعية اليهودية للحصول على الطلاق. وعند الانفصال، تنطبق المبادئ التي حددها الزوجان في عقد الزواج. وفي حالة عدم وجود عقد، أو اتفاق، يلجأ الزوجان إلى محكمة شئون الأسرة لترتيب شروط الانفصال، وتقسيم الممتلكات وغير ذلك، على أن يثبتا وجود حياة مشتركة في إطار زواج عرفي.

- إمكانية إقامة علاقة ملزمة بين زوجين يختاران ذلك ولا يمكنهما الزواج بصورة رسمية: مثل من يحرم زواجهم، أو الزوجين الممنوعين من مغادرة إسرائيل لسبب أو لآخر، أو اللذان لا يهتمان بإشراك الحكومة في حياتهما الشخصية ويريدان تجنب إجراءات طلاق طويلة ومعقدة.

- المساواة بوضع المتزوجين زواجاً رسمياً: يحظى المتزوجون عرفياً في السنوات الأخيرة، بفضل التفسير القانوني والقواعد القانونية، بوضع شبه مساوي لوضع المتزوجين رسمياً، وأحياناً يفوقه. فالمتزوجون عرفياً يتمتعون بمعظم المزايا، والمعاشات والحقوق الاقتصادية

التي يحصل عليها نظراً لهم، المتزوجون زواجاً رسمياً بمقتضى القانون.

من ناحية أخرى، يتحمل الزوجان أيضاً بعض الالتزامات المماثلة للآزواج العاديين. فمثلاً الأم المعيلة التي تحصل على إعانة حكومية من أجل أطفالها، تفقد أحقيتها في هذه الإعانة بمجرد أن تتزوج عرفياً، وكأنها متزوجة زواجاً رسمياً.

وكذلك التمتع بالمزايا التي يحصل عليها العزاب ولا يحصل عليها المتزوجون، مثل، احتساب ضريبة مفردة وليست موحدة للزوجين.

♦ عيوب الزواج العرفي:

اختلاف وضع المتزوجين عرفياً عن المتزوجين دينياً، في مجالات قليلة، مثل قروض الإسكان الممنوحة للمتزوجين رسمياً والتي لا تمنح للمتزوجين عرفياً، إلا إذا أنجبا أطفالاً مشتركين. لا تعفى المرأة المتزوجة عرفياً من الخدمة النظامية في الجيش الإسرائيلي. هناك عدم مساواة في الحصول على الجنسية لأجنبي متزوج عرفياً من مواطن إسرائيلي، حيث لا يمكنه الحصول على جنسية إسرائيلية بموجب علاقته الزوجية مع من يحمل الجنسية، طالما أن زواجهما غير رسمي.

لا يمكن تغيير الحالة الاجتماعية في السجل الرسمي للدولة. بالنسبة لكثير من الناس يمثل تغيير الحالة الاجتماعية من أعزب إلى متزوج، معيار التقييم لحياتهم وجزءاً من ترسيخ حالتهم الاجتماعية. والمتزوجون عرفياً لا يتم تسجيلهم في سجل رسمي ولذلك فإنهم يحتفظون بوضعهم القانوني القائم دون تغييره بعد زواجهم.



الزواج - حقائق لم نكن نعرفها

- تتحدث النساء بمعدل ٧٠٠٠ كلمة في اليوم، بينما يتحدث الرجال بمعدل ٢٠٠٠ كلمة في اليوم.

- الجاموفوبيا هو الخوف من الزواج.

- هل تعلم أن ٧٥٪ من الأزواج الذين يعقدون زواجهم اليوم كانوا شركاء في السكن قبل الزواج

♦ الهوامش:

١. الحاخام جرشوم ميئور هاجولاه: عاش في ألمانيا سنة ١٠٠٠م، وأصدر فتوى تدعى "تحريم الحاخام جرشوم". ووفقاً لهذه الفتوى، يحظر على اليهودي الزواج بأكثر من امرأة (ولم يعرف هذا التحريم لدى اليهود السفارديم، ويهود اليمن الذين استمروا في عادة تعدد الزوجات).

٢. عندما شاخ إبراهيم دعا أكبر عبيده ليذهب إلى بلاده التي منها، ويجلب عروس لاسحاق، ورفض أن يتخذ له عروس من بنات كنعان، أو أن يرجع

◆ افتتاحيات الصحف ◆



عداء للسامية بدعم عربي

هاآرتس ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٤

معارضة سياستها شأنه شأن إبداء العداء للسامية. صحيح أن هذا النوع من الإدعاء مسؤول عنه بعض المتحدثين اليهود والإسرائيليين، الذين تبناوا المعادلة التي تربط بين معارضة سياسة إسرائيل وبين العداء للسامية، لكن هذه بالضبط المعادلة التي يريد مشروع القرار النأى عنها.

إن الجدل حول مسألة معاداة السامية ليس جديداً في الحوار العربي العام، فقد أعرب كثير من المثقفين العرب في مناسبات مختلفة ليس فقط عن معارضتهم لمعاداة السامية، وإنما أيضاً عن قصر العداء للسامية على الشأن اليهودي، وإلى جانبهم ما يزال هناك الكثير من المثقفين، الذين لا يزالون يصفون اليهود بأنهم أعداء الإسلام والعروبة، وبأنهم تجسيد للنازية العنصرية، وبأنهم يسيطرون على العالم العربي. ولم تتجح حوارات بين الأديان تجري في بعض الأحيان بين ممثلين يهود ومسلمين حتى الآن في استئصال الظاهرة، كما لا تبذل نظم عربية ما يكفي من أجل استئصال هذه المفاهيم، بل وتشجعها في بعض الأحيان.

إن معارضة سفراء الدول العربية في الأمم المتحدة لمشروع القرار تشجع التيار الفكري الذي يأبى أن يفرق بين السياسة والأيديولوجية المنحرفة، وهم برفضهم لقرار شكلي بشأن استتكار معاداة السامية فإنهم يخدمون بشكل سيئ للغاية المصلحة العربية والإسلامية والتطلع لحل سياسي.

وليس من قبيل الترف أن نتوقع أن نطلب، من زعماء الدول العربية، وبالأخص أولئك الموقعين على اتفاقية سلام مع دولة إسرائيل، أن يعيدوا دراسة توجيهاتهم لسفرائهم وأن يؤيدوا مشروع القرار.

حظيت مبادرة منظمات يهودية في الولايات المتحدة، لدفع مشروع قرار في الأمم المتحدة ضد معاداة السامية ولاستتكار كل مظهر من مظاهرها، بفتور من جانب العالم العربي. فقد أوضح سفراء عرب يمثلون الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، بأنهم يعارضون الاقتراح.

والواقع أن رد فعلهم غير متوقع خاصة على خلفية التحرشات التي يعاني منها مواطنون عرب ومسلمون في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أصولهم ودينهم، حيث إن معاداة السامية العنصرية ليست موجهة ضد يهود فقط، وإنما مشبعة بمشاعر قوية ضد الأجانب حيثما كانوا وترتكز إلى أسباب سياسية بقدر ما تركز إلى تبريرات أيديولوجية وعنصرية. فحليقو الرؤوس الذين يعملون ضد أجانب في دول أوروبية لا يفرقون بين يهود ومسلمين. وقد تم إحراق منازل لعمال أتراك بذريعة مماثلة لتلك التي تم تدنيس معابد يهودية في ظلها، كما يتم النظر إلى الإسلام على أنه ديانة إرهابية مثلما ينظر إلى اليهودية على أنها ديانة عنصرية.

مثل هذه المفاهيم كان بوسعها أن تشكل أساساً صلباً للتعاون بين اليهود والمسلمين، لكن المنطق الذي كان من المفترض أن يحقق مثل هذا التعاون يتشوه عندما يتعلق الأمر بمبادرة يهودية أو إسرائيلية. فهي تبدو، كما هو واضح، وكأنها مبادرة تستهدف خدمة اليهود فقط، ومن ثم ينبغي معارضتها فوراً من جانب العرب. ويبرر بعض السفراء العرب معارضتهم بالقول بأن قراراً ضد معاداة السامية من شأنه أن يمنح شهادة صلاحية لسياسة إسرائيل وأن يبرر ادعاءها القائل بأن



التهديدات الإيرانية

هاتسوفيه ٢٩ / ٧ / ٢٠٠٤

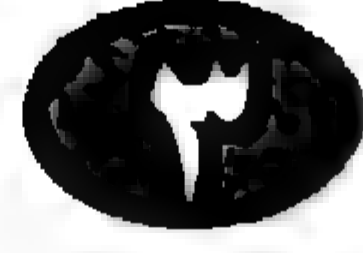
أسلوب تعاطي الغرب عندما يتعلق الأمر بنوايا إحدى الدول العربية لتطوير سلاح نووي، فمن غير فرنسا زود العراق بالمفاعلات النووية، ومن غير الشركات الغربية المعروفة ساعد العراق حتى تنتج هذه المفاعلات؟ ليست الولايات المتحدة الأمريكية ولا بريطانيا، ولا كندا، ولا استراليا، ولا ألمانيا ولا اليابان بل، هي من خطط للإضرار مادياً بالمفاعل العراقي الذي كانت النية من وراء إقامته التعجيل بتدمير دولة إسرائيل.

إذا تغير النظام في البيت الأبيض، فإن الفرص ستكون ضئيلة للغاية لأن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات فعالة من أجل إرغام إيران على التخلص من السلاح النووي، ولا يبدو أن نظاماً جمهورياً أيضاً سيعلم حرياً ضد إيران بعد العراق. لذا، يجب على إسرائيل فقط أن تستحدث حلولاً خلاقة من أجل تقويض نسق السلاح النووي الإيراني، إذ لا مناص من محاسبة هذه الدولة الإرهابية، التي تستثمر موارد هائلة من أجل الإضرار بإسرائيل من خلال صنيعتها، حزب الله، ويجب أن تكون الخطوة الأولى والفورية هي التخطيط عسكرياً لتقويض قوة "حزب الله" في شمال البلاد.

تسعى دولة الإرهاب "إيران" إلى مواصلة تطوير سلاحها النووي، مع إطلاق تهديدات بمحو دولة إسرائيل من الوجود، إن هي عرقلت خططها نحو هذا السلاح. تستهزئ إيران باللجان المختلفة للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، ولكن كلما عملت هذه اللجان من أجل تقليص قدراتها النووية المخصصة للغايات العسكرية، كلما ازدادت عصبية "آيات الله".

وقد صرح رئيس الأركان، الجنرال "موشيه بوجي يعلون"، بأن تسليح إيران نووياً ليس مشكلة إسرائيل فقط وإنما مشكلة العالم الغربي بأسره. وهو محق في ذلك للوهلة الأولى، إلا أن العالم الغربي لا يصدق بأنه هدف لهجوم إيراني، ومن هنا فإن الفرص ضئيلة في أن يفعل شيئاً ما غير عادي من أجل ضرب البنية التحتية النووية للدولة الأخطر بين كل الدول الإسلامية.

إن إيران تعتبر تصفية إسرائيل هدفاً ذا أولوية، وتمتد في ذلك أيضاً جميع أجهزة الاستخبارات الغربية. وعليه، فإن إسرائيل ينبغي عليها، في نظر كل واحدة من الدول الغربية، أن تفعل كل ما في وسعها من أجل تصفية أو تعويق القدرة النووية الإيرانية. وعراق "صدام حسين" هي البرهان على



"الإخلاء أحادى الجانب" يسكت إطلاق صواريخ "سكاد"

هاتسوفيه ٢ / ٨ / ٢٠٠٤

صواريخ "سكاد" باتجاه "سديروت" وسائر التجمعات السكانية على الجبهة الجنوبية.

ليس هذا فحسب، بل إن السيد "شارون" يتجاهل في المحادثات الائتلافية مع حزب "العمل" قرار الحكومة الذى ينص بصورة واضحة على أن يتم البت فى مارس ٢٠٠٥ فقط، فى كل ما يتعلق بإخلاء المستوطنات اليهودية من "جوش قطيف". وقد بدأ فى الاشتغال من اليوم بسياسة الإخلاء، حتى قبل أن يتم اتخاذ قرار حكومى فى هذا الشأن. أيضاً فى المحادثات الائتلافية لا يتشاور السيد "شارون" فى الأغلب الأعم مع رفاقه فى "الليكود" فى كل ما يتعلق بضم حزب "العمل" إلى الائتلاف. ويخيم سلوكه هذا على العلاقات داخل كتلة الليكود، مما يجعل من الصعب أن نتنبأ، كيف ستنتهى المحادثات الائتلافية دون أن تمس بالسلامة الداخلية لكتلة الليكود..

إن الركض داخل الائتلاف بوجه عام وداخل كتلة الليكود بوجه خاص، يخيم على الأداء السليم للحكومة، ويضر بوجه خاص بمهمتها الأمنية التى، كما سبق وذكرنا، تمت تحييتها جانباً لصالح موضوع الانسحاب أحادى الجانب الذى يحاول السيد "شارون" فرضه على الجمهور.. إن مثل هذا الانسحاب لا طائل منه، فهو لن يدفع بنا فى اتجاه السلام المأمول، بل على العكس من شأنه أن يقرب العمليات التفجيرية أكثر من الداخل الإسرائيلى. هذا ليس رأينا نحن فقط، هذا أيضاً رأى خبراء عبر البحار.

لم تعد ضربات صواريخ "سكاد" (هكذا وصف النص صواريخ "القسام") المتواصلة ضد "سديروت"، وضد المناطق السكنية حولها، تحتل العناوين الرئيسية فى وسائل الإعلام المكتوبة. وهى تحتل، بصعوبة، مكاناً ثانوياً فى نشرات الأخبار الصباحية بالإذاعة والتليفزيون، ويتم، فى الأغلب الأعم، تجاوزها إلى جدول الأعمال. أما الموضوع الرئيسى الذى يتم تناوله، فهو المفاوضات الائتلافية لتوسيع الائتلاف المرتبط بإخلاء أحادى الجانب للمستوطنات اليهودية فى قطاع غزة، حسب الخطة المعلنة لرئيس الحكومة "أريئيل شارون". وكل ما عدا ذلك تمت تحييته جانباً، ولا يتم الحديث عنه، رغم أن العريضة التى نشرتها على طول الحدود الجنوبية، من الناحية الأمنية، لابد أن تقلق كل من يخاف على سلامة وأمن دولة إسرائيل.

إن الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة لن يسهم فى أمن إسرائيل. وهذا أيضاً هو رأى "دينيس روس"، أحد الخبراء الأمريكيين. وهو يعرب عن رأيه هذا فى كتابه الجديد، الذى ينص فيه بشكل قاطع، على أن الانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب، لن يسهم بنصيبه فى دفع مسيرة السلام بالمنطقة. و"شارون"، كعادته، يتجاهل رأى الخبراء تجاهلاً تاماً، متمسكاً بسياسة الانسحاب، مع تجاهل شبه مطلق للمصالح الأمنية التى على جدول أعمال الدولة التى توجب انتهاج سياسة "اليد الحديدية"، من أجل وقف إطلاق

أزمة زائدة

هاآرتس ٨ / ٨ / ٢٠٠٤

الدفاع، وهو استقطاع يمكن تنفيذه إذا أخذنا في الاعتبار بناء الجدار الفاصل، وفك الارتباط عن غزة وانهيار الجبهة الشرقية.

أما المليارات الثلاثة المتبقية فسيتم استقطاعها من الوزارات المدنية، بحيث يبقى الجدل بين "العمل" و"الليكود" حول زيادات اجتماعية يريد مديرو المفاوضات من قبل "العمل" إدخالها ضمن الميزانية. فهم يريدون زيادة مخصصات كبار السن، وتخفيض الرسوم الدراسية للطلاب، وإعادة جزء من الاستقطاعات التي تمت في مخصصات ضمانة الدخل، وزيادة المنح للسلطات المحلية، وزيادة ميزانيات التعليم العالي. وهذه مطالب موازنة شعبية من السهل عرضها، لكن السؤال هو: من أين ستؤخذ هذه الأموال وعلى حساب من؟ يبدو أن جزءاً من الأزمة مفتعل. فكما في كل مفاوضات ائتلافية، فإن عيون أعضاء حزب "العمل" على الجمهور العريض ويحاولون الرجوع إلى اللجنة المركزية للحزب بإنجازات.

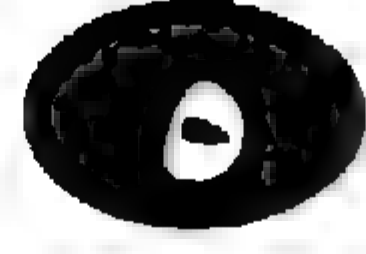
ومن المعروف أيضاً أن التصويت داخل الحكومة ليس نهاية المسيرة. فالحكومة تصوت على إطار الميزانية فقط، ولكن إلى حين التصويت عليها في الكنيست بقراءة ثالثة، فإن من الممكن إدخال تغييرات عديدة أخرى عليها. لذا، فإن "البنود الاجتماعية" ليست ذريعة كافية لخلق أزمة تعرض انضمام "العمل" للحكومة للخطر.

إن السبب الرئيسي، وربما الوحيد، لدخول "العمل" إلى الحكومة هو خطة فك الارتباط. وإذا تم تنفيذها، فإن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي ستعود على الدولة منها ستكون كبيرة للغاية، وتتقازم حيالها تماماً سائر البنود الأخرى.

تعرضت المفاوضات الائتلافية بين حزبي "العمل" و"الليكود" يوم الخميس لأزمة. لا توجد، تقريباً، خلافات في الآراء بين الحزبين حول الموضوع السياسي، ولكن ظهرت فجوات في الموضوع الاقتصادي - الاجتماعي أدت بالطرفين إلى أن يوقفا المفاوضات لبضعة أيام من أجل التشاور الداخلي.

فقد تضرر حزب "العمل"، بوجه خاص، من إصرار رئيس الحكومة على طرح اقتراح الاستقطاعات من ميزانية الدولة للتصويت في الحكومة الأسبوع القادم، فيما طالب أعضاؤه بتأجيل التصويت إلى حين دخول وزراء "العمل" إلى الحكومة، كي يستطيعوا التأثير على سلم الأولويات في الميزانية. لا يمكن المجادلة في حجم الاستقطاع ذاته، إذ يتعلق الأمر باستقطاع مقداره ٦,٥ مليار "شيقل" نابع من قرار الحكومة بزيادة ميزانية عام ٢٠٠٥ بمقدار ١٪ فقط. وقد استقطع القطاع الخاص في السنوات الثلاث الماضية نسباً أكبر بكثير، في أعقاب الظروف الصعبة. ولكي يتسنى إخراج الاقتصاد من الحالة التي كان عليها، فإن على الحكومة أن تستقطع أيضاً من النفقات الحكومية. هذا الاستقطاع سيُشجع على نمو الاقتصاد، وزيادة التصدير والتشغيل. أيضاً من الصعب المجادلة في بنود الاستقطاع، فبند الاستقطاع الرئيسي يتمثل في الأجر في القطاع العام. فمن المقرر أن ينتهي في يوليو عام ٢٠٠٥ عامان من الاستقطاعات في الأجر، ومن المفترض أن يزيد بنسبة ٥٪ في المتوسط. لكن حالة الموازنة لا تسمح بذلك، لذا تطالب وزارة المالية بتقليص العلاوة إلى النصف.

بند مهم آخر هو ميزانية الدفاع، إذ تقترح وزارة المالية استقطاعاً قدره ١,٥ مليار شيقل من ميزانية

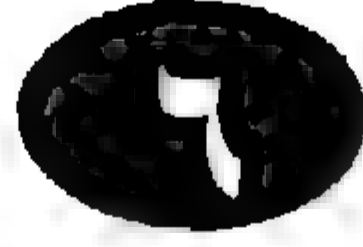


فوضى تحبط التحول

هاآرتس ١١ / ٨ / ٢٠٠٤

الجدل أن يبلور بقدر كبير شكل الزعامة الفلسطينية، وأكثر من ذلك مستقبل دولة فلسطين. إن القيادة الفلسطينية تقف الآن أمام مفترق طرق. وعليها أن تقرر، إن كانت ترغب وتقدر على تسيير شؤونها، أم تترك جميع مؤسساتها، بما في ذلك كل أجهزة السيطرة، تنهار، وبذا تنقل السيطرة إلى أيدي منظمات راديكالية، وعصابات، من ذوى السطوة. وبشكل عملي، فإن على السلطة الفلسطينية، وبخاصة على من يتطلعون إلى الإمساك بمواقع الزعامة في المستقبل، أن يدركوا، أن التطورات السياسية في إسرائيل عشية تنفيذ خطة فك الارتباط عن "غزة" تخلق للشعبين فرصة نادرة للصعود مرة أخرى على طريق المصالحة. وثمة فرصة لتحول عظيم المفزى في الحوار الداخلي الإسرائيلي. لكن التحول لم يتحقق بعد، ومن شأن التدهور والفوضى في الجانب الفلسطيني أن يُعرض تحقق هذه الفرصة للخطر. وإسرائيل، من جانبها، لا تستطيع هي الأخرى أن تقف متفرجة على ما يحدث في الجانب الفلسطيني. صحيح أن خطة فك الارتباط أحادية الجانب، لكن ليس معنى هذا أن إسرائيل ليست معنية بمن ستؤول إليه السيطرة في القطاع بعد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي. وعلى الحكومة أن تبدأ في نقاشات مع طرف فلسطيني واحد يكون مهتم بالترتيبات الفنية استعداداً للانسحاب. مثل هذه النقاشات لا تعيب أحادية الجانب بالخطة، وهي من شأنها أن تمنع وضعاً، قد يضطر فيه جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الدخول مرة أخرى إلى القطاع فور إخلاء المستوطنات.

إن تفكك أجهزة الحكم في السلطة الفلسطينية، وغياب قرار استراتيجي حول كيفية مواصلة الكفاح السياسي والعسكري، ووجود فوضى تمثلت في عدم الامتثال لتعليمات المستوى الأعلى، لهي جزء من الوصف المقلق الوارد في تقرير لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الفلسطيني ("هاآرتس"، أمس). ولهذا التوصيف قرائن على الأرض، ففي "غزة" حدث تمرد ضد زعامة السلطة الفلسطينية وجرت محاولات لتشجيع تمرد مماثل في بعض مدن الضفة. وسيطر زعماء عصابات في القطاع منذ فترة كبيرة على جزء من الأحياء، فيما تدير بعض مخيمات اللاجئين في الضفة منظمات معارضة أو ذات سطوة. وكما أوضح وزير الداخلية الفلسطينية، "حكم بلعوى"، فإن السلطة الفلسطينية فقدت السيطرة على ما يحدث. والواقع أن تدهور أجهزة السيطرة الأمنية والمدنية الفلسطينية لم يكن وليد الفترة الأخيرة، فقد اعترض منتقدو السلطة من الداخل ضد مظاهر الفساد، والمحسوبية والبلطجة السياسية منذ عامين وأكثر. أيضاً، فإن المطالبة بإجراء إصلاح داخلي ليست جديدة، فقد طالب وزراء ومسؤولون كبار بالسلطة، في مقالات ولقاءات صحفية، بتغيير هيكل السلطة، وبتوحيد أجهزة الأمن، وحتى بتقليص سيطرة "ياسر عرفات" على الجهاز الأمني. كما حظى الكفاح المسلح وبخاصة العمليات الانتحارية، بنقد ثاقب داخل المعسكر الفلسطيني. وأسهم الإعلان عن خطة فك الارتباط أحادية الجانب في الجدل الداخلي بين الفلسطينيين حول مستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب، كما عزز من الصراع على السلطة بوجه خاص. ومن شأن هذا



معاداة السامية وعقوبتها

هاتسوفيه ١٢ / ٨ / ٢٠٠٤

ويرسمون عليها الصليب المعقوف. فلا ينبغي أن يطأطأوا الرأس، في مواجهة أولئك الذين يريدون المساس بهم. فإبداء الضعف يستتبع وقوع حوادث جديدة معادية للسامية. وليس ثمة سبب يحول دون تشكيل هيئة يهودية منظمة، تضمن أن تنتهي حوادث الإضرار ذات الخلفية المعادية للسامية بدفع مرتكبيها الثمن.

إن هجرة عائلات يهودية إلى إسرائيل من فرنسا أو من أي منفى آخر أمر مرغوب، ولكن ليس قبل أن تدفع جميع التنظيمات المعادية للسامية ثمناً فادحاً لأفعالها. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تلح على الحكومة الفرنسية كي تغلظ عقوبة المخالفات ذات الخلفية العنصرية، وأن تطالب الشرطة الفرنسية أيضاً باستعراض قدراتها للكشف عن العناصر التي تقف وراء الأعمال المعادية للسامية.

تتواصل مظاهر العداء للسامية بكل عنفوانها في فرنسا، رغم أن النظام هناك يستكرها بحزم، إذ يشارك ممثلون رسميون للحكومة الفرنسية في مناسبات تعقد فيها الطوائف اليهودية مراسم تأبين واحتجاج ضد المساس بالمقابر اليهودية، ويذهبون بعيداً في استنكارهم لمعاداة السامية. إلا أن الكلام شيء والعقاب شيء آخر، إذ يقول ممثلون عن الطوائف اليهودية، إنه عندما يتم الإمساك بأشخاص في أعقاب حوادث معادية للسامية، فإنهم يتلقون عقوبات خفيفة في المحاكم. كما يوجد انطباع لدى عناصر رفيعة في الطائفة اليهودية بأن الشرطة الفرنسية لا تستنفر أجهزتها من أجل الإمساك بمن يقفون وراء حوادث معاداة السامية. وما كان يضير إطلاقاً لو أن الطوائف اليهودية كوَّنت تنظيمات من أجل الإمساك بأولئك الشبان الذين يخربون شواهد القبور في المقابر،



دُحر الإرهاب ولم يُدحر الإرهابيون

يديعوت أحرونوت ١٢ / ٨ / ٢٠٠٤

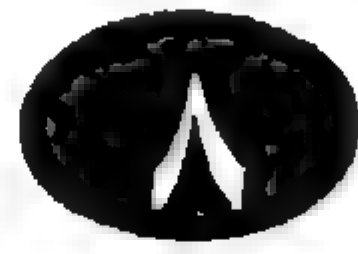
الإرهابيين، وعلى استخدام منضبط للوحدات الخاصة المختارة، من أجل عمليات التصنت، التحليل والحرب الموجهة، ومن أجل عمليات الاغتيال الشخصية بالتصفية لقادة الإرهاب الرئيسيين.

إن تضافر تلك العوامل المختلفة بشكل مدروس من الممكن أن يضمن صد ذو كفاءة للإرهاب لفترة زمنية محددة، ولكنه لا يستطيع ضمان هزيمة ساحقة للإرهابيين.

في الحرب الدائرة ضد الإرهاب لا يوجد "يوم انتصار" واحد: فكل يوم تمنع فيه عملية إرهابية هو يوم انتصار، لأن محاربة الإرهاب عملية مركبة من عناصر عديدة وهي تتطلب أعصاب من حديد، فهي تستند إلى استخبارات عميقة وشاملة وعلى قاعدة تحتية من المتعاونين والعملاء السريين، على اعتقالات وتحقيقات، على نقاط تفتيش وأسوار، وعلى دق أسافين بين

مخطئ من يزعم أنه من الممكن نسف الإرهاب بالوسائل العسكرية فقط، أيا كانت متقدمة. ولكن مخطئ أيضاً من يعتقد أنه من الممكن التغلب على الإرهابيين لتنظيمي حماس والجهاد بواسطة الحوار المدني معهم، فالحركات المتعصبة المتطرفة، والتي كل معنى وجودها يكمن في زرع العنف، لن تتخلى عنه بدون معركة، ولكنها سوف تضطر للتنازل عنه عندما يؤدي الضغط العسكري إلى إشعال الأرض من تحت أقدامهم وعندما تلفظهم السكان المحليين من داخلهم .. وهذا اليوم أصبح قريباً بشكل أكبر مما نتخيل. مع اندلاع الانتفاضة الثانية تتبأ خبراء عديدون

بفشل إسرائيل في المواجهة أمام الإرهاب. ولكنهم أخطأوا التقدير، لأن الجهاز الأمني لإسرائيل انتصر على الإرهاب بالمفهوم التالي: أنه يقوم الآن بإمداد النظام السياسي بفترات متواصلة من الراحة من الإرهاب. وهذه الفترات الزمنية الجوهرية، يجب أن يستغلها السياسيون بخطوات تهدف إلى التوصل لتسوية مع السكان الفلسطينيين وهم نفس السكان الذي يعتبر عبء الإرهاب ثقيلاً عليهم أيضاً، وبالتالي فهم مستعدون للمصالحة، وللتوصل إلى حلول وسط مرضية. وهم الآن يمثلون الغالبية، بل الغالبية العظمى من السكان.



مطلوب لجان معينة للسلطات المحلية الرافضة لخطط الإصلاح

هاآرتس ١٢ / ٨ / ٢٠٠٤

عشرات من السلطات المحلية لا تدفع الأجور لعمالها منذ فترة طويلة، بعضها منذ عام ونصف العام. ويتعلق الأمر بعشرات الآلاف من العمال، معظمهم من ذوى الأجر المنخفض، الذين وصلوا في أعقاب ذلك إلى حد الكفاف.

وبغض النظر عن العناء الذي يكابده العمال، توجد هنا فضيحة بمقياس قومي، حيث يعجز المشغل الحكومي عن الوفاء بالتعهد الرئيسى، ألا وهو دفع الأجر لعماله.

وكما يتضح من تقارير في "هاآرتس" أمس، فلا يوجد مسؤول واحد عن الأزمة، فالإدارة المتراخية، والمبذرة، وأحياناً الفاسدة في جزء من السلطات، قد أدت إلى ازدياد العجز لديها في السنوات الماضية، وبخاصة في عام ٢٠٠٣، ففي ذلك العام كان العجز في كافة السلطات المحلية حوالى مليارى "شيكال" - ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ثلاث سنوات سابقة. وفي العديد من السلطات فإن العجز الهائل هو نتيجة لنفقات غير واعية وتقصير في جباية العوائد. مع ذلك، فمن الواضح اليوم، أن الاستقطاع الحاد في المنح المخصصة لوزارة الداخلية قد أسهم في الأزمة. وقد خصصت هذه المنح منذ البداية، وطبقاً للتوصيف، للمساعدة في موازنة العجز بالسلطات غير القادرة

على الصمود بمواردها. وقد قلّصت وزارة المالية هذه المنح خلال السنوات من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ من ٤,٢٤ إلى حوالى ٢ مليارات شيكل - استقطاع بنسبة ٢٠٪. أيضاً في ظل ظروف عادية كانت بعض السلطات المحلية الضعيفة تجد صعوبة في الصمود مع استقطاع كهذا. كان من اللائق الامتناع عن مثل هذا الاستقطاع الحاد، أو القيام به بشكل متدرج. وقد تم اتخاذ إجراءين من أجل مواجهة الأزمة، فقد بادرت وزارة الداخلية بحملة إصلاح شاملة داخل السلطات، تقضى بإعادة زيادة المنح للسلطات التي تعد خطط إصلاح توافق عليها وزارة الداخلية، وطرحت الحكومة مشروعاً غير مسبوق، لكنه لا يخلو من المشكلات، حصّن الإيرادات المالية للسلطات من حجوزات الدائنين لفترة زمنية معينة. ويسمح القانون بنقل أموال السلطات التي نجحت في خطط الإصلاح، لاستخدامه بوجه خاص في دفع المرتبات.

ما تزال مشكلة السلطات المحلية بعيدة عن الحل، فمن بين ١٥٥ سلطة محلية في حاجة إلى إصلاح تم التوقيع في حوالى الثلث فقط على خطط ملزمة بإقالة عمال وباستقطاعات أخرى. وفي معظم السلطات لم يتم حتى الآن إعداد خطط، أو أعدت وتم حتى التصديق عليها لكنها لا تنفذ بسبب معارضة العمال أو

أيضاً في السلطات التي يمكن التقدم فيها نحو تنفيذ خطط إصلاح، وأن يتوقف دفع منح وزارة الداخلية، وأن يستمر العمال في عدم الحصول على الأجر - بسبب النقابة.

إذا لم يحدث تقدم ملموس في دفع خطط الإصلاح في الأيام القادمة، فإن على وزير الداخلية، "أفراهام بوراز"، أن يستوفى صلاحيته وأن يعين لجاناً للسلطات الفاشلة، من أجل وضع حد للعار الإنساني والإداري في الحكم المحلي.

رؤساء السلطات على الإقالات. والنتيجة هي أن المنح لا يتم تحويلها، والمرتبات لا يتم دفعها، والأزمة مستمرة. وقد أضيف إلى المعوقات هذا الأسبوع عائق جديد: فقد قررت نقابة الموظفين تجميد المفاوضات مع وزارة المالية ومركز الحكم المحلي حول بلورة خطط إصلاح للسلطات المحلية، احتجاجاً على خطط وزارة المالية لإقالة عمال في القطاع العام في إطار ميزانية عام ٢٠٠٥. واحتج مركز الحكم المحلي، ويحق، على هذا القرار التعسفي. وستكون النتيجة أن تتوقف المسيرة

٩

مناورة جديدة لـ "شارون"

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٨/١٨

خائب. فقد ترددت هذه التهديدات بالضبط، كلمة بكلمة، على مسامعنا منذ فترة قصيرة فقط، عشية هزيمة "شارون" في الاستفتاء حول فك الارتباط. ففي ذلك الوقت أيضاً، تم تخويفنا بكلمات مماثلة تماماً، ثم نسي كل شيء بعد يوم واحد من الاستفتاء. من الجائز أن رئيس الحكومة يعتمد على أن ذاكرتنا ضعيفة. ومن الجائز أن في هذا شيئاً ما، وإلا لما تم انتخاب "شارون". ومع ذلك، فتحن لسنا سذجاً إلى هذا الحد.

يشكل تقديم خطط البناء في مستوطنات الضفة الغربية مناورة جديدة من جانب رئيس الحكومة "أريئيل شارون"، خاصة وأنها تأتي عشية اجتماع مؤتمر الليكود.

مرة تلو الأخرى يطرح رئيس الحكومة مناورات فارغة متشابهة ظناً منه أنه لا يزال هناك شخص ما يصدق. إن الجهد الذي يبذله رئيس الحكومة بالتوازي مع مؤتمر الليكود بما في ذلك أيضاً إطلاق التهديدات، بأنه إذا لم يحصل على ما يريد، فإنه سيستقيل، جهد

١٠

ثغرة ضيقة يمكن توسيعها

هاآرتس ٢٠٠٤/٨/١٩

الارتباط. فقد صوت ٧٦٥ مندوباً ضد اقتراح "شارون" بأن يجري "الليكود" مفاوضات ائتلافية مع كل حزب صهيوني، فيما صوت ٧٦٠ لصالحه. أما مشروع القرار الخاص بالوزير "عوزي لنداو"، القائل بأن "مؤتمر الليكود يعارض ضم حزب العمل للحكومة"، فقد تم إقراره بأغلبية ٨٤٣ صوتاً مؤيداً في مقابل ٦١٢ صوتاً

بعد أكثر من ثلاثة أشهر من رفض معظم المشاركين في استفتاء منتسبي "الليكود" لخطة رئيس الحكومة، "أريئيل شارون"، بإخلاء قطاع "غزة" وشمال الضفة، صوت معظم مندوبي مؤتمر "الليكود" ضد خطة "شارون" لضم حزب "العمل" إلى الحكومة، وهي خطوة كانت تستهدف تدعيم التأييد البرلماني لخطة فك

معارضاً.

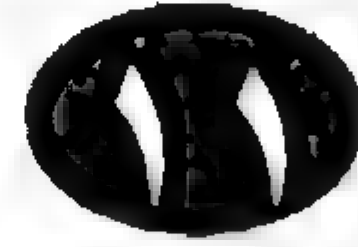
وكان عزاء المقربين من "شارون" أن اقتراحه حظى بأغلبية في صندوق الاقتراع الذي صوت فيه الوزراء وأعضاء الكنيست (٢٤ مؤيداً، في مقابل ١١ معارضاً، وامتناع واحد، في مقابل ١٥ مؤيداً، و١٩ معارضاً وامتناع اثنين في التصويت على اقتراح لنداو).

وكما كان الأمر غداة استفتاء منتسبى "الليكود"، فإن "شارون" مُصِر هذه المرة أيضاً على رأيه، بأن من صلاحياته إجراء اتصالات مع كل حزب شرعى وطلب ثقة الكنيست في خطة سياسية يرى أن من الصائب دفعها، وفي حكومة تسمح بتنفيذها. وقد وعد المقربون من رئيس الحكومة، بأنه سيواصل بالفعل إجراء المفاوضات مع "العمل" ومع أحزاب أخرى، مع تجاهل نتائج التصويتات في مؤتمر "الليكود".

ورغم أن الناخب يحيل من الناحية القانونية الرسمية الصلاحية الحصرية إلى الكنيست من أجل المصادقة على تعيين الوزراء، والسماح بذلك بإجراء تغيير التشكيل الائتلافى، فإن ثمة مغزى سياسياً أخلاقياً في نتائج التصويت في الهيئة الأوسع بالحزب الحاكم. كما أن تجاهل القرارات التي تم اتخاذها من خلال مسارين قبل بهما رئيس الحكومة، مثل قرار إقالة

الوزراء اليمينيين بسبب معارضتهم لخطة فك الارتباط، أمر لا يعزز ثقة الجمهور في التهج الديموقراطى، القائم على الأداء المنضبط للأحزاب.

وكما كان متوقعاً، فقد علّق زعماء حزب "العمل" بكلمات لاذعة على قرار المؤسسة العليا للليكود برفض الشراكة معه. ودعا أعضاء كنيست، من بينهم مؤيدو الانضمام إلى الحكومة وحتى أعضاء فى طاقم التفاوض، إلى وقف المفاوضات الائتلافية وإلى التوصل إلى اتفاق مع الليكود حول تقديم موعد الانتخابات. من الممكن تفهم مشاعر هؤلاء الأعضاء، لكن ذات المصلحة العامة التي ينبغى أن توجه رئيس الحكومة للتمسك بخطة فك الارتباط ينبغى أن توجه أيضاً حزب "العمل". فإذا قرر "شارون" أن يتخذ إجراء غير عادى، وأن يواصل المفاوضات معهم رغم قرارات مؤتمر "الليكود"، فإنه لزام على الحزب، وعلى رئيسه فى المقام الأول، أن ينحى جانباً اعتبارات المكانة، والتطلعات الشخصية والمطالب الخاصة بقطاع معين من الناخبين. وعلى الطرفين أن يضعوا حداً لرقصة الشياطين المتواصلة وأن يعملوا دون إبطاء على تشكيل حكومة مستقرة، تستطيع أن تتعامل مع تحدى الانسحاب (من غزة).



أسرى فى قطاع غزة

هاآرتس ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٤

ضرورة وضع نهاية لهذا الفصل الكئيب من مسرحية الاستيطان اليهودى فى غزة، وضرورة تقديم المساعدة بكافة السبل لمن يريد الآن الإخلاء طواعية. فقد اتخذ قرار إخلاء غزة، ولم يبق سوى السماح للمستوطنين بفتح صفحة جديدة فى حياتهم.

وفى الأسبوع الماضى قدمت دعوة إلى ناشطات جمعية "شوفى" اللائى يؤيدن الانسحاب من غزة، لزيارة مستوطنة رفيح يم، والمجئ إلى منزل أفيشاى ناتيف، حيث أراد هو وأصدقائه التحدث إليهن بخصوص بعض

إن الصورة العامة لحياة الإسرائيليين فى قطاع غزة، هى المنازل المشيدة على أراض تحيطها أشجار النخيل، بالإضافة إلى الإرهاب الفلسطينى، وقذائف الهاون ومخاطر وقوع عمليات إرهابية. وقد كشفت الزيارة التى أجريتها بمستوطنة رفيح يم، واللقاءات التى أجريتها مع المستوطنين عن وجود ضائقة حقيقية، وحالة من عدم الثقة، وصراعات داخلية وإرهاب يمارسه الإسرائيليون ضد الإسرائيليين، واليهود ضد اليهود.

وقد أدت تلك الزيارة إلى تقوية وتجسيد مدى

المشكلات التي يواجهونها. وقد أردنا أن نسمع أقوال السكان الذين يشعرون بأنه لم يعد هناك مغزى لرفضهم الرحيل عن هذه المستوطنة، حيث أدركوا أن الحلم الذي أتوا من أجل تحقيقه قد تبدد. وجئنا من أجل سماع الصعوبات والاحتياجات، ومعرفة كيف يمكننا تقديم المساعدة والمشورة والتأييد الوجداني، وكيف يمكننا تمثيلهم أمام الجهات البيروقراطية. وقد جئنا لأن أحداً آخر لم يأت للتحدث مع أفيشاي، ومع سمحا، ومع ميثير أو مع هؤلاء الذين يخشون الكاميرا، أو الذين يخافون نشر أسمائهم. فثمة مندوب عن الحكومة لم يعدهم بالاهتمام بأبنائهم.

إن جو الإرهاب الداخلي، وليس الفلسطيني، الذي عشناه على مدار ساعات معدودات أوضح لنا واقع الحياة الذي يعيشه العديد من السكان. فقد وجدنا هناك من يعيشون في خوف متواصل ويخافون من وقوع "مذبحة"، يقوم بها بعض الشباب اليهودي. وعرفنا أنه في كل أنحاء المستوطنة مسموح أن نتحدث فقط بصوت خافت. وسمعنا عن التخوف من فقدان العمل، والتعلق بالمجلس الاقليمي كمصدر للعمل، والخوف من الانعزال والقطيعة. فضلاً عن مواجهة العمليات الارهابية وقذائف الهاون، وضجة الطائرات المروحية والطلقات النارية، والقلق على الاطفال الذين يذهبون الى المدارس في ظل هذه الظروف القاسية. وقد تحدث السكان عن قطيعة من أسرهم التي تأبى المخاطرة بزيارتهم، فقد أدى كل ذلك إلى فقدان العلاقات الاجتماعية وعزلة موحشة.

إن الإرهاب الذي شهدناه اليوم هو إرهاب يمارسه ممثلو المؤسسة الحاكمة والمستوطنون سكان المنطقة، حيث حرر رجل المرور (موظف الحكومة) لنا

محضر مخالفة مرورية، وأرفق به صورة لسيارتنا وصورة لسيارة السكان الذين كانوا يتحدثون معنا عبر النافذة، وكَيْلَ لنا في صورة المحضر الكثير من الاهانات وكلمات التحريض. فضلاً عن رجال الشرطة الذين أمرونا بترك السيارات وهددونا بفرض غرامات علينا، بينما كنا في منطقة نائية بمستوطنة صغيرة لا تتسم بالاختناقات المرورية، ولكنهم لم يستجيبوا إلى عشرات المكالمات الهاتفية التي أجريناها عندما تم إغلاق طريق الخروج من المستوطنة أمامنا، ولم يأتوا لنجدتنا. وفي الوقت الذي كنا نعتقد فيه أننا سنشق هذا الطريق الطويل الى المنزل، شعرنا بالرهبة قليلاً من ضرورة مرورنا عبر قطاع غزة في هذه الساعة المتأخرة من الليل، ولم تكن نعتقد أننا سنقضي وقتاً طويلاً حتى نستطيع مغادرة مستوطنة رفيع يم.

لقد شيد المستوطنون الإسرائيليون في غزة منازلهم وأقاموا أسراً، وقضوا هناك أفضل أيام حياتهم، وضرورة الرحيل والبدء من جديد تسبب لهم ألم شديد وخوف وقلق على مستقبلهم. ولكن الكثير منهم يدركون أن هذه المسيرة كانت غير مستبعدة، وأن الأمر برمته هو مجرد مسألة وقت، وأنهم في النهاية سيضطرون إلى الاخلاء. كما يعتقد الكثير منهم - ومعهم حق في ذلك - أنه بسبب صدور قرار حكومي بذلك، فإن رفض تنفيذ هذا القرار سيشكل خطورة على حياتهم وسيعرضهم لمواجهة واضطرابات داخلية.

لقد زادت خبرتنا من مدى فهمنا أنه يتعين على الحكومة العمل بشكل عاجل لحماية الأسر التي لا تريد أن تصبح أسيرة في غزة بعد الآن، بأن توفر لها المساعدات والتعويضات المطلوبة فوراً.



خطة فك الارتباط عن غزة

بقلم: تسفى برئيل
هاآرتس ٢٠٠٤/٨/٥

قادة حماس يسعون إلى التظاهر بالتعاون مع السلطة

محتمل للخلاف ربما يكمن في إعادة أبو مازن إلى النشاط السياسي كوسيط، وليس في منصب رسمي. وحسب مصادر مصرية، فإن حركة حماس، التي لم تتدخل حتى الآن في المناوشات بين أجنحة فتح، مستعدة لأن تقترح وقفاً لإطلاق النار بالشروط التي طرحت بها حالات وقف إطلاق نار سابقة: انسحاب الجيش الإسرائيلي من بيت حانون وجباليا، وقف الهجمات المركزة في القطاع، والإفراج عن السجناء. ومصر كفيلة بأن تنقل إلى إسرائيل اقتراحاً بهذه الروح في الأيام القليلة القادمة مرفقاً بشرح وتحذير من أن فقدان السيطرة في قطاع غزة من شأنه أن يجعل من الصعب جداً على مصر أن تقوم بدور في الوساطة وفي تدريب القوات الفلسطينية استعداداً لفك الارتباط. وتحاول مصر أن تجري من خلال هذه المحادثات التفافاً على الطابع أحادي الجانب لفك الارتباط، من خلال إقرار طبيعة وتركيبية الحكم الفلسطيني في غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

بعد جولة اللقاءات مع حماس، ومع تلقى الإجابة من إسرائيل، سيسافر رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان إلى واشنطن ليعرض خطة وقف إطلاق النار وسبل العمل التي تقترحها مصر استعداداً للانسحاب. وقد أفادت المصادر المصرية أن قادة حماس يسعون إلى إظهار المسؤولية السياسية التي تعنى الاستعداد للتعاون مع السلطة، ولكن في المقابل يطالبون مصر بأن تحصل من الإدارة في واشنطن على اعتراف بمكانتهم، ولا سيما نزع لقب منظمة إرهابية عنهم.

دعا مبارك هذا الأسبوع قيادة حماس إلى القاهرة للبدء في جولة مباحثات لاستئناف المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والتي ستعقد في بداية شهر سبتمبر. وقد حماس، برئاسة خالد مشعل، الذي وصل إلى القاهرة أمس الأول يتطلع لأن يحصل من مصر على تأكيد بالألا تكون حماس مجرد شريك في إدارة غزة بعد الانسحاب، بل شريك كبير.

وقد أوضحت مصر لقادة حماس أنه ليس في نيها أن تتدخل عسكرياً في قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل، وأنها على الأكثر ستوافق على إرسال قوة تتراوح ما بين ١٠٠ - ١٢٠ ضابطاً وخبيراً عسكرياً لتدريب القوات الفلسطينية.

غير أن أهمية التدخل المصري في واقع الأمر تتجاوز هذا التعاون العسكري المحدود، حيث تسعى مصر لأن تفحص مع قيادة حماس العناصر الممكنة لتشكيل قيادة موحدة: كيف ستوزع السيطرة بين حماس والسلطة وباقي المنظمات، كيف يمكن ضمان الهدوء في القطاع، ومن سيكون المحاورون المرغوب فيهم لمواصلة المحادثات في سبتمبر.

وقد أوضح قادة حماس بأنهم غير مستعدين للتباحث مع محمد دحلان الذي يرون فيه عدواً أيديولوجياً ويسمونه عميلاً إسرائيلياً وأمريكياً، وأنهم في هذه المرحلة يؤيدون ياسر عرفات. وبالمقابل، يفهم المصريون بأنه من غير الممكن تجاهل قوة دحلان خاصة في ظل الخلاف العميق بينه وبين عرفات، وحل

الجانب النفسي

بقلم: إسحاق هرتسوج
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/١١



وحسب أقوالها، تشعر هذه الأوساط بأن ارتباطها بأرض إسرائيل هو مسألة عاطفية، وعميقة جداً، تشبه الرابط بين الأم وطفلها، ولذلك يعتبرون الانفصال عن قطعة من أرض إسرائيل كما لو كان تمزيقاً للجسد والروح. وتوصى د. جينستاييل بأن تقوم الحكومة ودائرة تنفيذ خطة فك الارتباط بتجنيد طاقم من المهنيين في مجال علم النفس، لمساعدتهم على فهم نفسية المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم. إن التحدي الذي يواجهه منفذو خطة فك الارتباط، كبير وضخم، أشك في أن تكون الدولة قد عرفت مثله من قبل. إنه يحتم توافر قوة نفسية داخلية ودعم خارجي مكثف.

قادة الدولة، من جانبهم، مطالبون باستخدام لهجة حازمة، لكن حذرة ومتفهمة. وعلى قادة جمهور المستوطنين فهم المسؤولية الضخمة الرابضة على أكتافهم والقيام بكل شيء من أجل منع التدهور نحو كارثة سفك الدماء، بل، كارثة خراب الهيكل، لا سمح الله.

ومن جانب آخر، يتحتم على المؤيدين لخطة فك الارتباط استيعاب حجم الألم والانكسار الذي يسود المعسكر المنافس، وحجم عذاباته.

إذا كان هناك بين مؤيدي الخطة من يفركون أيديهم باستمتاع، لكون آريئيل شارون، الأب السياسي لحركة الاستيطان، قد تبنى مفاهيمهم، فيتحتم عليهم ألا يقعوا في الوهم، أو يصابوا بجنون العظمة.

إننا لسنا بصدد التفكير فيما حدث لشارون، المهم هو مواصلة التمسك بالموقف الحازم الذي يقول أن خطة فك الارتباط تضمن، في نهاية الأمر، مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية.

مهما كانت خطة فك الارتباط قاسية ومؤلمة، فإنها تبقى، في المرحلة الحالية، اللعبة الوحيدة المطروحة على الساحة، والتي تحتم مصلحة الدولة ومستقبل الصهيونية دعمها وإتاحة تنفيذها في القريب العاجل. والواقع أن غالبية الشعب الإسرائيلي يفهم ذلك، ويوافق على الخطة في الظروف الحالية.

تتطوى الخطة على مخاطر وعيوب. وكان من المفضل القيام بخطوة كهذه كجزء من اتفاق مع جهة فلسطينية مستقرة ومعروفة. لكن التفوق يحسم الكفة، ولو بفارق ضئيل.

إن الساعة الرملية، الديموجرافية والسياسية، تحتم عدم الانتظار، ويصدق رئيس الحكومة حين يدعى أن الثمن في المستقبل قد يكون أكبر بكثير.

إننا اليوم في وضع يشبه الوضع الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية في ستينيات القرن التاسع عشر، عندما آن آوان الحسم التاريخي في مسألة العبودية. وفي سبيل منع سفك الدماء، لا سمح الله، كما حدث في أمريكا آنذاك، يتحتم الاهتمام، فوراً، بالجانب النفسي لخطة فك الارتباط. ففي نهاية الأمر، يجزى الحديث يجري عن النهاية عن المس بآلاف المواطنين، أشقاءنا وشقيقاتنا، الذين يؤمنون بعدالة استيطانهم لقطاع غزة، ويديرون هناك حياتهم بشكل متكامل، منذ جيلين، بل ثلاثة أجيال.

توضح عالمة النفس د. سارة جينستاييل، التي تبحث في الجانب العاطفي لخطوات سياسية من هذا النوع، أن عناصر أرض إسرائيل الكاملة، وجمهور مؤيدي المستوطنات، يتعاملون، في وعيهم الباطني، مع عملية فك الارتباط، كما لو كانت خطوة لتغيير ديانتهم.

الجانب الخفى من فك الارتباط

هاآرتس ١١ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: ألوف بن

فى الأسبوع الذى صادقت فيه الحكومة على خطة فك الارتباط، التقى آريئيل شارون و"شاؤول موفاز" للمناقشة فى موضوع آخر: تدعيم الكتل الاستيطانية فى الضفة الغربية المرتقب ضمها إلى إسرائيل فى التسوية الدائمة.

أحضر وزير الدفاع، الذى يحظى بتغطية من رئيس الحكومة لأية خطة بناء فيما وراء الخط الأخضر، مستشاره لشؤون الاستيطان، "رون شيخنر"، معه إلى النقاش، حيث عرض قائمة مشروعات فى مراحل مختلفة من التخطيط، وطلب من "شارون" أن يباركها. وعندما وصلوا إلى بند بناء ٥٥٠ وحدة سكنية جديدة فى "معالية أدوميم" تدخل "دوف فايسجلاس" فى النقاش. فقد أراد أن "يفحص جيداً جيداً" أن الخطة تدخل ضمن وعوده إلى "كونداليزا رايس"، والتي مفادها ألا يشذ البناء فى المستوطنات عن "خط البناء الحالى". فأبدى "موفاز" ملاحظة، قائلاً: إذا كان لابد، فمن الممكن تأجيل المناقصة (للبناء) لدواعى الحساسية السياسية. لكن "شارون" حسم الأمر بقوله: "معالية أدوميم" ٩٠٠ "أية مشكلة سياسية؟"، وصادق على الخطة.

وخلال بقية النقاش صادق "شارون" أيضاً على "مناقصة أراضى دولة"، وعلى المرحلة الأولى من إقامة مستوطنة فى "مافو أدوميم"، التى تقع بين "معالية أدوميم" و"القدس" (خطة "إى - ١") وأخرى فى "جفعات عيطام" القريبة من مستوطنة "إفراة". وبشر "موفاز"، الذى زار "إفراة" بعد مضى بضعة أيام، المستوطنين هناك بتوسيع المدينة من ناحية الشمال وإدخال الهضبة ("جفعات عيطام") ضمن مسار الجدار الفاصل.

ويقولون فى مكتب رئيس الحكومة، أن "شارون" رفض بعض المقترحات الأخرى التى عرضها "شيخنر"، وإن اللقاءات بينهما كانت موضوعية، لم ينقصها سوى الكيمياء والقربى الشخصية اللذين كانا بين "شارون" و"زئيف حيفر" ("زمبيش") شريكه فى إقامة المستوطنات.

لم ينشر مكتب "شارون"، الذى عادة ما يصدر بيانات مطولة للصحافة عن كل نقاش عادى بشأن فك الارتباط، شيئاً عن النقاش مع "موفاز" و"شيخنر"، وحكى، فى نفس اليوم لوسائل الإعلام عن محادثة هاتفية فقط أجراها "شارون" مع نظيره الهولندى. حتى الزيارات السابقة التى قام بها "شيخنر" لـ "شارون"، واحدة كل ثلاثة أشهر على وجه التقريب، لم يتم إبرازها.

ربما اعتقدوا هناك، أن بناء المستوطنات لا يهم

الجمهور، وربما تمسك "شارون" بمبدأ حدده فى أيام البناء الكبرى، والقائل بأن من الأفضل العمل فى صمت. وقد تولد انطباع لدى إسرائيليين التقوا فى نهاية الأسبوع مع المسؤول الأمريكى "إليوت أبرامز"، بأن الإدارة الأمريكية انزعجت من كم المنشورات عن البناء الحثيث فى "معالية أدوميم" وفى محيطها أكثر من المشاريع ذاتها.

ومن الجدير بالملاحظة أن تقارب المواقف بين المصادقة على فك الارتباط عن غزة والمصادقات على البناء ليس عفوياً. فقد أوضح "شارون"، منذ اليوم الذى عرض فيه خطة فك الارتباط فى "خطاب هرتسليا" فى شهر ديسمبر الماضى، أن الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة هو فقط ضلع واحد من أضلاع المثلث، الذى بقية ضلعيه هما بناء الجدار الفاصل فى الضفة، وتدعيم السيطرة على الكتل الاستيطانية.

لم يتخل من قام بفك الارتباط الكبير (شارون) عن معتقده الرئيسى، والعميق، القائل بأن الاستيطان اليهودى سيحدد الحدود. وما تزال خطته كثيرة التحولات لتوسيع الخواصر الضيقة لإسرائيل ولوطى، قدم ("مناطق أمنية") فى الضفة توجهه حتى اليوم. وقائمة المشروعات المخطط لها فى المستوطنات، التى يتم إعادة دراستها الآن، تسير فى نفس الاتجاه. إن "شارون" و"موفاز" يواريان تدخلهما فى تدعيم المستوطنات رغم حقيقة أن توقيعهما مطلوب لكل خطوة هناك. وقد فضلاً أن يظهر بمظهر سياسى فك الارتباط، فى الوقت الذى يتوارى فيه خلف وزير الإسكان السابق "إيفى إيتام". ولعل مزاعم مجلس مستوطنات الضفة وغزة بشأن التجميد والتجفيف تساعد هذه الصورة. وعندما ينكشفان أمام وسائل الإعلام، ورطن الإدارة الأمريكية، يتم إخراج الذرائع المكشوفة من الدرج. "إنها خطة قديمة"، و"رابين صدق عليها"، كلام لا معنى له. فقد تحدث "رابين" أيضاً مع "عرفات" ودرس الانسحاب من الجولان. لكن هذا يكفى الإدارة الأمريكية، الفارقة فى معركة إنتخابية صعبة، حتى تنظر إلى اتجاه آخر.

ولذا، حتى إذا اقترب مسار الجدار من الخط الأخضر، وحتى لو تم إخلاء نقاط استيطانية، فإن البناء فى المستوطنات الكبرى سيستمر. فقد سبق وقال وزير الدفاع ذات مرة، إن "معالية أدوميم" مدينة داخل إسرائيل، وليست مستوطنة صغيرة أو نقطة استيطانية معزولة.

قفزة ديموجرافية: زيادة بنسبة ٣,٨١٪ في عدد السكان اليهود في قطاع غزة ■ هاتسوفيه ٢٠٠٤/٨/١٢ بقلم: حاجي هوبرمان

مجلس "السامرة" (شمال الضفة) في هذه الفترة بنسبة ٢,١١٪، وفي مجلس "متيه بنيامين" بنسبة ٢,٦٥٪، وفي مجلس "جوش عتسيون" بنسبة ٢,٨٧٪، وفي مجلس "جبل الخليل" بنسبة ١,٢٨٪، وفي مجلس "غور الأردن" بنسبة ٠,٧٤٪، وكان مجلس "مجيلوت" هو الوحيد الذي سجل انخفاضاً بنسبة ٠,٥٦٪.

وفي المجالس البلدية الثلاثة بيهودا والسامرة وقطاع غزة، "معاليه أدوميم"، و"آريئيل" و"بيتار عيليت" (العليا) طرأت زيادة بنسبة ٢,٨٠٪. وفي المجالس المحلية الأربعة عشر طرأت زيادة بنسبة ٢,٩٢٪. وبلغ عدد سكان المستوطنة اليهودية في الخليل ٥٦٦ فرداً، في ٢٠ يونيو، مقارنة بـ ٥٥٤ فرداً في ٢١ ديسمبر من العام الماضي.

كما ارتفع عدد سكان المستوطنات الأربع المرشحة للإزالة في شمال السامرة، ولكنه ارتفع ضئيل جداً. وتقيد البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية أن عدد سكان مستوطنة "جانيم" قد ارتفع من ١٦٤ فرداً إلى ١٦٧ فرداً - وهي زيادة طبيعية بسبب الإنجاب - وأن عدد سكان "كاديم" ارتفع من ١٥٤ فرداً إلى ١٦٢ فرداً. كما ارتفع عدد سكان "حومش" من ٢٠٣ أفراد إلى ٢٠٥ أفراد. وكانت الزيادة الكبيرة في عدد سكان "شانون"، حيث ارتفع عدد سكانها من ٤٥ فرداً إلى ٦٩ فرداً.

ارتفع عدد السكان في القطاع بـ ٢٠٠ فرد في الفترة الواقعة ما بين ٢١ ديسمبر عام ٢٠٠٢ و ٢٠ يونيو عام ٢٠٠٤، من ٧٨٥٨ إلى ٨١٥٨. وتزامن أغلب أوقات هذه الفترة مع الفترة التي قرر فيها شارون إزالة كافة مستوطنات قطاع غزة، في ٢ فبراير من هذا العام. وتعتبر الزيادة في قطاع غزة، بالنسبة المئوية، الأكثر مقارنة بباقي أجزاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة.

ويستدل من البيانات أن عدد سكان مستوطنة "نيسنيت" - التي ذكر أنهم مستعدون لإخلائها نظير الحصول على تعويضات - قد ارتفع من ٩٧٨ فرداً إلى ١٠٢١ فرداً. وفي "نافيه دكالييم" ارتفع عدد السكان من ٢٥٧١ فرداً إلى ٢٦٢٣ فرداً. وفي "نتساريم" ارتفع عدد السكان من ٤٠٥ أفراد إلى ٤٤٢ فرداً، وفي "كفار داروم" من ٢٩٢ فرداً إلى ٤٤١ فرداً. وفي "موراج" ارتفع عدد السكان من ١٨٥ فرداً إلى ٢٠٠ فرداً.

ويفيد مراسلنا أن إجمالي السكان اليهود في يهودا والسامرة وقطاع غزة ارتفع في النصف الثاني من العام الحالي بنسبة ٢,٧٣٪، من ٢٣٦٦٥٨ فرداً إلى ٢٤٣١٢٨، بزيادة تبلغ ٥٦٢٩ فرداً. كما زاد عدد السكان المقيمين في نطاق المجالس الإقليمية، حيث ارتفع عددهم في

"لا علاقة بين خطة فك الارتباط والمناقصات" ■ معاريف ٢٠٠٤ / ٨ / ١٧ بقلم: جيل حوريف، أوري جليكمان

عضو الكنيست أوفير بينيس، من حزب العمل: "إن شارون يُعرض الدولة للخطر. يجب ربط استمرار المفاوضات بإلغاء هذه المناقصات". وقال عضو الكنيست يوسي بيلين، رئيس حزب "ياحد": "إن شارون يستغل حزب العمل في تكريس السيطرة على الضفة الغربية". حتى مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة - الذي يُفترض أنه المستفيد الأكبر من هذه الخطوة - انتقد هذه المناقصات أيضاً: "إنها حيلة مكشوفة من جانب شارون لكي يخدع أعضاء اللجنة المركزية في الليكود".

ومن المقرر - ووفقاً للمناقصات التي طرحتها وزارة الإسكان والبناء - أن يتم بناء ١٤١ وحدة سكنية في

في تعليقها على العاصفة التي أثارها طرح وزارة الإسكان مناقصات لبناء ١٠٠١ وحدة سكنية في المستوطنات، قالت اليوم وزيرة الإسكان والبناء تسيبي ليفني إنه "لا توجد علاقة بين طرح هذه المناقصات وبين خطة فك الارتباط".

وأضافت ليفني أثناء مؤتمر صحفي "إن المقصود هو البناء في المستوطنات التي تحظى بإجماع عام، وأنه تم تحديد معايير طرح هذه المناقصات وفقاً لحاجات الزيادة الطبيعية والاتفاقات القائمة".

وكان طرح هذه المناقصات قد أثار انتقادات حادة في الدوائر السياسية المختلفة. حيث ذكرت حركة "سلام الآن" صباح اليوم: "لقد جُنّ رب البيت". كما قال

معاليه أدوميم، و٢١٤ وحدة سكنية في أريئيل، و٦٠٤ وحدة في "بيتار عيليت" و٤٢ وحدة في "كرنى شومرون". ووفقاً لما نشر، فإن قرار بناء هذه الوحدات السكنية تمت الموافقة عليه بسرية من قبل رئيس الوزراء أريئيل شارون ووزير الدفاع شاول موفاز.

وذكرت مصادر في ديوان رئيس الوزراء صباح اليوم أنه تم طرح أربعة مناقصات فقط لإقامة وحدات سكنية في مستوطنات "كرنى شومرون"، وأريئيل، و"معاليه أدوميم" و"بيتار عيليت"، وهى المستوطنات الموجودة داخل الكتل الاستيطانية. وأكدت هذه المصادر أن هذا الأمر لن تنتج عنه أى مشاكل مع الجانب الأمريكى. كما ذكر أيضاً أن وزيرة البناء والإسكان تسيبى ليفنى عرضت هذه الخطة على رئيس الوزراء قبل طرح المناقصات، وأنه قام بالتصديق عليها.

♦ شارون قرر الاستخفاف:

طلب صباح اليوم عضو الكنيست أوفير بينيس، من حزب العمل، أن يلغى رئيس الوزراء على الفور هذه المناقصات، وكذلك المناقصة المقرر طرحها الشهر المقبل. وقال: "إن توسيع المستوطنات يُعرض مستقبل الدولة وأمنها للخطر ويزيد من الصدع وحالة انعدام الثقة التى أحدثتها مسألة النقاط الاستيطانية مع الولايات المتحدة".

وسيطلب بينيس من رئيس حزب العمل، عضو

الكنيست شمعون بيريس، أن يصدر تعليماته إلى طاقم المفاوضات مع الليكود بأن يشرط استمرار المفاوضات بإلغاء هذه المناقصات.

وفى انتقادها لهذه المناقصات، ذكرت حركة سلام الآن: "لقد جُن رب البيت. لقد قرر شارون أن يستخف بتعهدات حكومته بتجميد البناء فى المستوطنات. بدلاً من تنفيذ خطة فك الارتباط، نجده يقوم باحتلال مكثف للضفة".

كما انتقد رئيس حزب "ياحد"، يوسى بيلين، هذه المناقصات قائلاً: "ما الذى يريده حزب العمل أكثر من ذلك حتى يدرك أن رئيس الوزراء يريد استغلال انضمام الحزب إلى الحكومة لكى يكرس سيطرته على الضفة الغربية". ودعا بيلين النابهين فى حزب العمل أن يعودوا إلى صوابهم للحيلولة دون استغلال شارون لحزب العمل فى تنفيذ مخططاته.

أما "مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة" فقد انتقد أيضاً هذه الخطوة وقال: "إنها حيلة مكشوفة من جانب شارون لخداع أعضاء اللجنة المركزية قبيل مؤتمر الليكود المقبل. وسوف نستيقظ صباح يوم الخميس لنكتشف أن المناقصات قد تم تجميدها مرة أخرى. مثل المناورة التى قام بها بشأن مسار الجدار عند أريئيل، حيث وعد بشيء واكتشفنا بعد ذلك أنه فعل شئ مختلف تماماً".

حركة بناء نشطة فى جوش قطيف

هاآرتس ١٨ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: عاموس هرئيل، نير حسون

هذه الصوبيات ضرورى، نظراً لتزايد الطلب على منتجاتهم الزراعية، فيما يعترف آخرون بأن الهدف من البناء هو زيادة مبلغ التعويضات.

تشهد مستوطنة "جاني طل" هذه الأيام بناء صوبيات جديدة على مساحة تزيد عن الخمسين دونماً، نصفها يتم بناؤها لحساب مزارعين جدد اشتغلوا بالزراعة مؤخراً. كما يتم بناء صوبيات جديدة فى مستوطنات "رافيح يام" و"عتسمونة" و"موراج" وغيرها.

يقول سكرتير اللجنة الزراعية فى جوش قطيف، يوسى تسرفاتي: "يجب أن نستمر فى العيش، فالحياة غريزة قوية، لدينا العديد من الصفقات الزراعية ويجب أن نستوفىها فى ميعادها". ويقول ميثير تساحور من "جاني طل": "إن الكنيست لم يتخذ أى قرار فى هذا الموضوع، ماذا كان سيحدث لو أن مستوطنى الجولان

من تجول مؤخراً فى الأراضى الزراعية فى جوش قطيف يمكنه ملاحظة حركة بناء مفاجئة - ففى كثير من المستوطنات، نشأت فى الأسابيع الأخيرة مئات الصوبيات الجديدة، على عشرات الدونمات - بعضها غير مستصلح حتى الآن. ويقول منشئو هذه الصوبيات - بعضهم من سكان المستوطنات المتجاورة فى النقب الغربى - إن الآونة الأخيرة تشهد زيارات متوالية لمستوطنات الكتلة، وذلك لتركيب الصوبيات الجديدة.

وثمة سببين محتملين لهذه الظاهرة الجديدة: الأول، هو الرغبة فى التمسك بالأرض فى تحد لرئيس الوزراء أريئيل شارون وخبطته لفك الارتباط، ولإثبات أن البناء مستمر فى الكتلة الاستيطانية. أما السبب الثانى فهو الرغبة فى الاستفادة من تعويضات أكبر مع بدء تنفيذ خطة فك الارتباط. ويدعى المستوطنون أن بناء

توقفوا عن البناء عندما جرى الحديث عن إخلائهم". صحيح أن الملحق "ج" من قرار الحكومة الذي صدّق على خطة فك الارتباط في السادس من يونيو هذا العام، يتص على أن تاريخ اتخاذ هذا القرار هو آخر تاريخ لتحديد قيمة التعويضات، ورغم أن الأجهزة الأمنية لديها خرائط ملتقطة من الجو للمستوطنات، إلا أنه ليس من المؤكد أن الدولة لن تقوم بدفع تعويضات نظير المباني التي أقيمت بعد هذا التاريخ المحدد.

يوجد انطباع لدى مصادر في جهاز الأمن والحكومة الإسرائيلية بأن المستوطنين لا يحملون رأياً موحداً، فالموقف الرسمي لقيادة المستوطنين هو المعارضة القاطعة لخطة فك الارتباط، ولكن ثمة شك في أن هذا الموقف يعكس رأى جميع المستوطنين، ويجد المستوطنون أنفسهم في هذه المرحلة مضطرون لاتباع الخط التضالي الذي يقوده رؤساء مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن إذا تبين لهم أن تنفيذ الخطة أصبح واقعاً لا مفر منه (وبعد صرف دفعات أولى من المبالغ المستحقة للموافقين على الإخلاء) فإن الأمور قد تتغير.

يعترف المزارعون أن التفكير في الإخلاء الوشيك يعد أمراً مزعجاً. ويعترف ساحور قائلاً: "إننا نفكر في كل شيء، ولكن السلطات لم تتخذ قراراً نهائياً، وعلينا أن نواصل حياتنا وأعمالنا. لكن هناك بعض المستوطنين قرروا عدم الاستثمار". ويقول بعض المستوطنين في جوش قطيف إن الدافع الحقيقي وراء هذا النشاط في حركة البناء هو الرغبة في زيادة قيمة التعويضات. وقال بالأمس أحد مستوطني جوش قطيف: "منذ بداية الحديث عن الإخلاء، أخذ كل من لديه ماله، جراراً وبدأ في حراثة الأرض. ومن الواضح أن كل أعمال البناء يرافقها التفكير في التعويضات، فكلما كان لديك أراض أكثر كلما ستحصل على تعويضات أكثر".

وكانت معظم الصوبيات التي يتم بناؤها الآن قد حصلت على تصاريح قبل التصديق على قرار الحكومة بشأن خطة فك الارتباط في السادس من يونيو الماضي، ولذلك يبدو أنه سيتم احتساب أعمال البناء الجديدة عند دفع التعويضات. وعلاوة على ذلك، يحصل أغلبية أصحاب هذه الصوبيات على مساعدات من إدارة الاستثمار في وزارة الزراعة، حيث كانت

الإدارة قد صدقت على بناء هذه الصوبيات قبل قرار الحكومة. ولذلك، فمن المتوقع أن يحصل المزارعون على تعويضات من وزارة الزراعة أيضاً.

يقول عيران شتيرنبرج، الناطق بلسان مجلس المستوطنات الواقعة على شاطئ غزة: "لا أحد يمكنه تخطيط مستقبله بناء على تصريحات ضبابية أطلقها رئيس الوزراء، فماذا لو لم يحدث شيئاً في النهاية؟. فهل نتوقف عن البناء حتى لا يقولون إننا نفعل ذلك من أجل التعويضات؟. الناس هنا واثقون من أنه لن يكون هناك إخلاء، وإذا توقفنا عن البناء فهذا سيضعفنا".

قال بعض الضباط الذين خدموا لفترات طويلة في قطاع غزة لصحيفة "هاآرتس" إنهم استنتجوا من محادثات خاصة جمعتهم مع المستوطنين أن هناك عدد غير قليل من المستوطنين على استعداد للإخلاء دون معارضة. "هناك أشخاص لا ينتظرون سوى التعويضات. فليسوا جميعاً في جوش قطيف لديهم أيديولوجيات راسخة - وليس المقصود بذلك العلمانيين فقط. فحتى بين المستوطنين الدينيين أيضاً هناك آراء مغايرة. إن المزارعين أشخاص عمليين وعندما يحين الوقت، سيأخذ الكثير منهم الأموال وينصرفون إلى حال سبيلهم".

ولكن الخوف الرئيسي في وزارة الدفاع لا يتعلق بسكان مستوطنات جوش قطيف، وإنما من احتمال "تدفق" نشطاء اليمين المتطرف من مناطق الخط الأخضر والسامرة "لموازة" مستوطني القطاع، وهؤلاء من شأنهم إشعال الموقف، وقد يقومون بأعمال عنف. وكان وزير الدفاع شأؤول موفاز - الذي قام بجولة تفقدية أمس في القطاع - قد قال إن الاستعدادات لفك الارتباط متواصلة. وتحدث موفاز خلال لقائه مع جنود لواء "جولاني" عن الصعوبات المرتبطة بإخلاء المستوطنات.

وذكرت الناطقة بلسان وزارة الزراعة، إيتي جفاتا، أنه في أعقاب قرار الحكومة بشأن فك الارتباط لم ولن تتم المصادقة على أي طلبات جديدة للحصول على مساعدات من إدارة الاستثمار: "سنحترم الطلبات التي تمت المصادقة عليها قبل قرار الحكومة، أما الطلبات التي قدمت وقت اتخاذ القرار فسوف يتم تحويلها إلى لجنة خاصة".

العرض لا يشمل السلام

هاآرتس ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: عوزى بنزيمان

الاستطلاع الذي شارك فيه أعضاء الحزب وأيدوا من جديد رفض الحزب في التصويت الذي تم منذ أربعة أيام.

ويضلل شارون نفسه، ربما عن غير عمد، عندما يعلن أنه مُصِرٌّ على تطبيق خطته على الرغم من موقف حزبه. وهو غير قادر على هذا، فرئيس الوزراء في حاجة إلى تأييد الليكود من أجل تمرير رغبته في الحكومة والكنيست.

لا يمكن تحقيق السلام في طرفة عين، ولكن يمكن تحقيقه بعد تهئية النفوس. ويوضح الليكود أن المناخ ملائم لتحويل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من مسار الدماء إلى مسار التسوية. فالليكود يعلن أنه يفضل استمرار الوضع الحالي. هذه هي بشارة الليكود بعد أربعة أعوام من الصراع وما يقرب من ألف ضحية على الجانب الإسرائيلي فقط، وهذا هو المستقبل الذي يضمنه للدولة في السنوات القادمة.

والجمهور مدعو للتأثر بوجهة نظر الليكود وأن يخرج منها باستنتاجات. لا يمكن تحقيق السلام عن طريق المؤامرات، مثل إقالة الوزراء الذين يرفضون الانفصال قبل تصويت الحكومة الحاسم أو عن طريق طرح مشاريع قرارات تهدف لتقليل تأثير القرار الرفض الذي يؤيده الكثير من أعضاء المركز. فالحسم - في الحزب الحاكم والحكومة والكنيست - يجب أن يتم بأسلوب صحيح حتى يكون مشروعاً ولكي لا يعطى معارضيه مبرراً للثورة عليه.

وسيخطئ شارون إذا ما حاول تجاهل تصويت المركز وقام بمؤامرات من أجل فرض إرادته على حزبه. والطريق الصحيح لتحقيق التأييد السياسي لمبادرته هو حشد التأييد الشعبي ودعمه حتى يتم التعبير عنه بشكل واضح. ولو أن هناك بالفعل أغلبية كبيرة من الجمهور تريد الخروج من غزة وشمال الضفة فإن موقف شارون يجب أن يضغط على أعضاء الليكود وممثليهم في الحكومة والكنيست مثلما حدث قبيل الخروج من لبنان.

إن السلام ليس وجبة في السوبر ماركت إنما شيء أساسي يجب الاعتراف بكونه ضرورياً ومعرفة ثمنه.

يأتي صوت مدير المجمع معلناً: أيها السيدات والسادة، هناك عرض خاص في قسم اللحوم. خلال الأربع ساعات القادمة كبد الأوز بسعر التكلفة. ويعلن رئيس الوزراء: "أيها السيدات والسادة، خطة الانفصال بشروط لم يسبق لها مثيل، بدون حق العودة. معها تعديلات في الحدود وتأييد أمريكي. لا تضيعوا هذه الفرصة".

وهناك مشترون يعجبهم العرض ويسارعون إلى قسم اللحوم. وهناك مواطنون يسارعون لاستغلال الفرصة التي يعرضها رئيس الوزراء. ولكن ليس الجميع، فأعضاء الليكود يثبتون المرة تلو الأخرى أنهم ليسوا على استعداد لشراء السلام حتى لو كان ضمن أحد العروض.

والمعنى الرئيسي والواضح لنتائج التصويت الذي تم في مؤتمر الليكود يوم الخميس الماضي، هو أن أعضاء هذا الحزب وممثليهم لا يؤيدون مبادرة السلام التي طرحها رئيس الوزراء. ويحتم علينا هذا الموضوع أن نذكر أنه لا يغير من الأمر شيئاً أن كتلة المقترعين التي تحصل على توجيهات من وزير الخارجية سيلفان شالوم، لم تقم بتحديد موقفها إلا من أجل خدمة المصلحة الشخصية لوزير الخارجية. كما لا يغير من الأمر شيئاً على الإطلاق أن الكتلة الكبيرة الثانية التي تسير على نهج بنيامين نتنياهو، قامت بالتصويت بما يهدف إلى خدمة المصالح السياسية لوزير المالية. ولا يغير من الأمر شيئاً أن الكتلة التي يقودها مشيه فيجلين هي جزء لا يتجزأ من الليكود. وغير مهم أن الجماعة الفكرية التي يقودها عوزى لنداو، تعد أقلية في مركز الحزب. والمعلومة بأن معسكر مؤيدي رئيس الوزراء يضم أشخاصاً يعد من المخجل الظهور معهم علناً لا تمثل معياراً، مثلما لا ترتبط الأساليب المعيبة التي يتم بها اختيار أعضاء المركز بهذا الشأن.

والنتيجة النهائية تؤكد أن الحزب الحاكم يعيد على مسامح رئيسه أنه لا يريد خطة الانفصال وأنه لا يؤيد العملية التي تهدف إلى تقريب الدولة من السلام مع الفلسطينيين. وتمثل هذا الموقف في رد أغلب وزراء الحزب وأعضاء الكنيست من حزب الليكود على مبادرته، حيث عاد الحزب إلى موقفه السابق في

أطيحوا بشارون ونتياهو

معاريف ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: حاجي سيجل

كثيراً في إبعاد آرييه درعى عن رئاسة شاس. وهل هناك من هو أكثر جاذبية من عوزى لنداو؟ هل كان بن جوريون وجولدا مائير لا يثيرون الخوف مثل أريك شارون؟

صحيح أن لنداو لم يعبر القناة في عام ٧٢، ولم يكن ميخائيل راتسون في الكوماندوز ١٠١، ولكنهم أثبتوا في الأشهر الأخيرة شجاعة في جبهة لا تقل مصيرية، وهي جبهة النضال ضد وباء الانسحاب. يجب أن يقوموا بخطوة أخرى إلى الأمام وأن يعربوا عن عدم ثقتهم في قيادة شارون وألا يخلجوا من طرح أنفسهم بديلاً.

ويمكن مع روبي ريفلين وجدعون ساعر وإيهود ياتوم ونياتان شيرانسكي إنقاذ الليكود وإنقاذ إسرائيل تحديداً. ما يحتاجونه فقط هو القليل من الشجاعة.. لقد كان ليفي أشكول ويتسحاق شامير يتصرفون بالخجل، ولكن عندما استدعت الحاجة شمرّوا عن ساعدهم ولم يترددوا.

ومن الضروري أن يشمر لنداو وزملائه عن سواعدهم، ليس فقط من أجل إبعاد شارون، إنما أيضاً لضمان ألا يحتل بنيامين نتياهو أو سيلفان شالوم مرتبة زعامة الليكود تلقائياً بعد شارون. فقد صمت الاثنان مثل صغار السمك في مؤتمر الليكود الذي انعقد الأسبوع الماضي وأثبتوا بهذا أن الانفصال عن منصبهم هو ما يخيفهم.

وعلى الرغم من مؤتمر الليكود لم يحافظ سيلفان شالوم على صمته وأصاب شركائه في النضال ضد الحكومة بالدهشة عندما أعلن أنه يؤيد إخلاء المستوطنات. أما نتياهو فقد أوضح أن هناك أغلبية في الحكومة الحالية تؤيد تطبيق الانفصال. وليس من الصعب توقع كيف سيتصرف الاثنان إذا ما احتلوا منصب شارون في أحد الأيام. وبدلاً من السير خلفهم يجب أن تقوم جماعة لنداو بحشد الليكود بأكمله خلفها.

أمام شارون يجب أن نكون وقحين. يجب الإطاحة به وتصيب عوزى لنداو بدلاً منه، وليس نتياهو أو شالوم اللذين يؤيدان الانفصال ويطمعان في المنصب فقط.

مثلاً حدث بعد إنجازه الحذر في استفتاء منتسبي الليكود، أصابت لنداو من جديد نوبة التواضع. فعلى عكس ما هو متبع لدينا، ولم يصدر لنداو تصريحات ولم يتبادل حتى العناق مع مؤيديه أمام الكاميرات.

ومن الناحية الجماهيرية يعد هذا تجديدًا، على العكس من ثقافة الغرور التي اعتدنا عليها من الجيل السابق. ولكن أمام شارون يجب أن تكونوا وقحين. فأحد الأسباب التي ساعدته على تجاهل نتائج الاستفتاء كان الأدب الزائد الذي أبداه المنتصرون. لقد تردد لنداو وشركائه في تطبيق نجاحهم، ولم يحذروه قبل فوات الأوان من محاولة الاستخفاف بمنتسبي الليكود. وأبدوا خضوعاً لعدة أيام حتى لا يظهروا بمظهر من يضع عراقيل أمام قيادته، واستغل شارون هذا الوضع حتى يمرر خطة الانفصال في الحكومة، وعندما عارضوه كان الوقت قد فات.

حان الآن وقت وضع العراقيل. فقد لقبتهم وسائل الإعلام بالمتمردين ويجب أن يحملوا هذا اللقب بفخر. فمنتسبي الليكود يدعمونهم وكذلك أعضاء المركز، وإن لم يكن الآن فمتى؟ من المنتظر صدور قرار حكومي حاسم بشأن مصير المستوطنات في غزة خلال ستة أشهر، ولهذا يجب أن يطيح الليكود بشارون في وقت مبكر للغاية، لأنه لم يعد هناك وقت. وبالمناسبة، حدث هذا الموقف في أحزاب أخرى من قبل، فقد انفصل الـ "ماباي" بأسلوب غير ذكي عن بن جوريون، وأعضاء الكنيست الشباب في الـ "معراخ" أجبروا جولدا مائير على الاستقالة بعد نشر تقرير أجرانات، وشباب حزب المفدال أبعادوا يتسحاق رافائيل القادر على عمل أي شيء، وساهم إيلي يشاي

الانسحاب الذي يبدو أنه لن يتم

التي انتهجوها، تركوا غالبية الشعب يواجه مصيره وحده، طوال ٢٧ عاماً، لأنهم قوّضوا أمنه ومنعوا إمكانية توصله إلى اتفاق مع جيرانه. لكنه يبدو أن من لُقب بـ"البلدورز"، وقاد المستوطنين، على مدار سنوات طويلة، نحو كل تلة وكل غور غير مأهول بالفلسطينيين في الضفة والقطاع، ليس بالشخص الذي يمكنه قول ذلك لمن رعاهم في السابق. ما زال الطرفان يرتدعان، حتى الآن، عن المواجهة وجهاً لوجه.

ربما كان شارون يريد تنفيذ الانسحاب، لكنه لا يبدو أنه سينجح. فالجهاز الاستيطاني أقوى وأكثر إصراراً منه. إنه جهاز يتمتع بقوة ضخمة، ولا يتم تحريكه بواسطة التحمس الأيديولوجي، فحسب، وإنما بمبالغ مالية ضخمة يتم تحويلها من المكاتب الحكومية المختلفة، ومن المتبرعين الأجانب. إن المستوطنين يعرفون غالبية الخطوات التي سيقوم بها الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الإخلاء - فالمعلومات تصل إليهم من قبل المؤيدين لهم في الحكومة، الجيش والشرطة. لكنهم يحذرون جداً من كشف الطرق التي سيتبعونها لمواجهة الإخلاء. إنهم على اقتناع بأنه يمكنهم مفاجأة من ينكرون بهم، بل والتغلب عليهم.

والآن، يجلس شارون في برج المراقبة في مزرعة "هشكيم" (مزرعة "هشكيم" أي الجميز - هي مسكن شارون في الجنوب) ويفكر. ربما يفكر بأنه فهم أخيراً ما فهمه كثيرون قبله، بعد فترة وجيزة من احتلال المناطق الفلسطينية.؟ وربما يفكر بجنرال عجوز آخر - شارل ديغول - حالفه الحظ بأن كانت البلاد التي أخلاها تقع في قارة أخرى.؟ (المقصود الجزائر).

رغم الهزائم، ورغم صوت العناء الواهي الذي ينبعث من معسكره، لديه ثقة في قدرته على حل العقدة التي وصلنا إليها. إنه يعرف أن المهمة صعبة، وربما كانت أصعب مما يمكن تحمله، لكنه لا يريد الاعتراف بأنه يمكن قطع هذا الرابط بحد البلطة، فقط، لكن آوان ذلك لم يحن بعد.

يجلس يومياً في برج المراقبة الذي أقامه في مزرعته، مستغرقاً، كما يبدو، في التفكير في سبل إنقاذ الدولة مما صنعه يده.

منذ خطابه الشهير في مؤتمر هرتسليا، في نهاية العام الماضي، يهتم شارون والمقربين منه بالتلويح للصحفيين باقتراب موعد تنفيذ تلك التنازلات المؤلمة، والقول بأن تنفيذ خطة "الانفصال" بات قريباً.

إنه يواجه هزائم قاسية في "الليكود"، وبعد كل هزيمة كهذه يهتم المقربون منه بتوضيح إصراره على تنفيذ العملية التي ستعيدنا إلى أحضان المجتمع الدولي.

ومن كثرة هذا الإصرار، تم إخلاء عدة نقاط استيطان وهمية، فقط، من بين أكثر من مائة نقطة استيطان غير قانونية تمت إقامتها على عجل، خلال السنوات الأخيرة. ومن كثرة التحمس لتنفيذ خطة الانفصال نرى بدايات بناء جديدة في مستوطنات القطاع، ونقاط استيطان جديدة تزدهر كل عدة أسابيع، في أنحاء الضفة الغربية. ويتم البناء بأموال الحكومة التي يترأسها أريئيل شارون.

كان يمكنه أن يوفر علينا هذه التمثيلية المخجلة التي يتبادل فيها اثنان من وزرائه الكبار، شأؤول موفاز وتساحي هنجبي، النزاع على من يتحمل المسؤولية المقيتة عن إخلاء المستوطنين. كان يمكنه الإعلان بأن الجيش الإسرائيلي سيخلي قطاع غزة في تاريخ محدد، وبالمنااسبة، سيتم هكذا قطع الماء والكهرباء عن المستوطنات.

والمنطق يقول إن أي مستوطن ما كان سيرضى بالبقاء هناك في ظروف كهذه. لكن شارون يتخوف من اتهام المستوطنين له بالتخلي عن اليهود وتركهم يواجهون مصيرهم وحدهم، إذا ما أقدم على خطوة كهذه.

لأول وهلة، يبدو أنه يمكن الرد على أولئك المستوطنين، بالقول لهم إنهم برؤيا الخلاص المضللة

الأزمة الحكومية في إسرائيل

خطر الحلف العلماني

معاريف ٢ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: شالوم يروشلمى

عليا، ستضعف "الليكود" وستؤدي إلى انخفاض قوته في الانتخابات القادمة.

لقد التقى "شمعون بيريس" و"تومي لايب" مؤخراً، لكن محاولة "العمل" و"شينوي" لفرض الحلف العلماني على "شارون" لن تستطيع أن تتجح. فوزراء في الليكود ومسؤولون رفيعو المستوى في طاقم التفاوض الخاص بالحزب، بمن في ذلك رئيسه، يقولون بأن حكومة "ليكود"، و"عمل" و"شينوي"، ليست خياراً. ومحاولات "بيريس" و"لايب"، إنشاء كتلة حاسمة، من شأنها أن تؤدي إلى نتيجة معكوسة. سيبقى "شارون" مع الائتلاف الذي له وسيتهل عن فك الارتباط، أو سيذهب إلى انتخابات، وهذا أيضاً نوع من التنازل عن الخطة كلها.

إن "العمل" و"شينوي" يحشران "شارون" في الزاوية. إذا بقي الإثنان في الخارج فلا يوجد فك ارتباط. وإذا دخل الإثنان، فإن فك الارتباط في خطر. كلاهما سيضطر إلى الانفصال، بلا خيار. والانطباع هو بأن هذا لن يكون أمراً صعباً لكليهما، وتدل التصريحات التي وجهها هذان الحزبان إلى بعضهما البعض خلال الأسابيع الماضية، على أن المسألة تتعلق بائتلاف من اللصوص، كل واحد يخشى من أن يسرق زميله الكرسي المأمول في الحكومة، كل حزب يهدد الثاني بدفته دفناً مزمياً في الانتخابات القادمة، وفي هذه اللحظة، فإن التفوق سيكون لصالح حزب العمل، فهو لم يتحفظ على أي من الشركاء المحتملين، كما أنه مستعد لأن يجلس مع الأحزاب "الحريدية". ومن المنطقي أن نعتقد أيضاً بأن "بيريس" ورفاقه محنكون وأكثر دهاءً من "تومي لايب" وابنه "يائير".

سيناريو حكومة "ليكود" مع "العمل" والأحزاب "الحريدية"، إنه بدون شينوي، يبدو اليوم أكثر منطقية، ليس بسبب أنه الأفضل، وإنما بسبب أنه يجنب "شارون" إمكانية التورط.

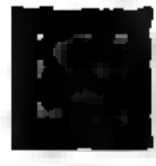
عندما يجلس شارون في الطابق الثاني في مزرعته، فإنه ينظر إلى حقول الرعي ويفكر في الحياة السياسية الصعبة التي يمر بها، وهو يرى في الأفق الحكومة التي يراها "شمعون بيريس" و"تومي لايب". شارون معنى، مثلها، بحكومة "ليكود" - "عمل" - "شينوي"، والتي هي من ناحيته أهون الضررين، إن كان يريد، وهو بالفعل يريد، دفع خطته لفك الارتباط.

يستمع "شارون" إلى ابنه "عومري" الذي يكرر، اليوم فقط، كلاماً سبق وسمعه في البيت. كلاهما، الأب والابن، أكثر قرباً من الثقافة العلمانية، التي يمثلها "بيريس" و"لايب"، بأكثر من قريبهما من "الحريديم"، على الرغم من الملاحظات القاسية التي يوزعها "شارون" خلال جلسات الحكومة ضد مبادرات وزراء "شينوي". كلاهما، شارون وابنه، لا يحب التهرب "الحريدي" من الجيش (سبق أن صوت "شارون" ذات مرة لصالح قانون "طال")، والابتزاز المالي لصالح "اليشيفوت" (المعاهد الدينية). كلاهما سيفضل قراءة أجزاء من كتب "يورام كانايوك" (أديب علماني) على مجموعة شرائع دينية من كتاب "مختصر الشولحان عاروخ" (كتاب ديني يحتوي على جميع الشرائع التي تهم كل يهودي) وأحكام الطعام "الحلال" وخلافه.

كلاهما يريد، لكنهما لا يستطيعان. ربما يستطيعان، لكن يخافان. ربما تحظى حكومة "الليكود" - "العمل" - "شينوي" بأغلبية في الكنيست، لأن أعضاء الكنيست من الليكود سيرضخون في نهاية الأمر، لكنها ستزيد الغليان الطائفي وغيره داخل حزب "شارون" أكثر وأكثر. ففي الاجتماع الذي عقده "سيلفان شالوم" قبل أسبوع، في كاتدرى كلاس، تم توزيع منشورات مغرضة للغاية مثل "بيريس سيقسم الليكود"، وأيضاً: "حكومة بيريس تتعارض مع إرادة أعضاء اللجنة المركزية، ومع إرادة الشعب"، و"حكومة يشارك فيها بيريس، وحاييم رامون، وعميرام متسناح ورفاقهم ويحظون بمناصب

إحباطات صيف

بقلم: بن كسبيت
معاريف ٢ / ٨ / ٢٠٠٤



الخارجية حذراً من الحديث ويرفض إجراء مقابلات. فالحضور في المؤتمر الذي عقده كان مذهلاً. فما الذي يدفع الناس لإنقاذ سيلفان؟ لقد حاول أحد النشطاء أن يوضح لي السبب وقال لي: "إن سيلفان هو بمثابة تجسيد لحلمنا. لقد جاء من حي فقير في بئر السبع، وفعل كل شيء وحده، تعلم، تقدم، حصل على شهادات، بل وتزوج امرأة ذات شأن (زوجته من أصحاب صحيفة يديعوت أحرونوت). وقد وصل إلى ما يريد. حقق الحلم. إنه واحد منا. وقد فعل كل ذلك بجهد. لم يمن عليه أحد. لذلك فإننا نهب لنجدته في كل مرة يحاول أحد فيها المساس به. إنها قضية عشائرية".

وقال سيلفان هذا الأسبوع لمقريه: "لا تنزعجوا، إن الصلة بيني وبين ننتيا هو صلة جيدة. وإن أصر شارون على رأيه فسوف يسقط. وسوف يعود بالعار إلى بيته. وتهديده بإجراء انتخابات هو تهديد فارغ من كل مضمون. وهو يعرف ذلك. ليست لديه أغلبية في الحكومة. وليست لديه أغلبية لتقديم موعد الانتخابات. هناك أغلبية واضحة في الحكومة وفي الكنيست مؤيدة للانفصال. إذن ما الذي يريده؟ عندما أراد بيجين إعادة سيناء أنجز ذلك في الكنيست بأصوات حزب العمل، ولكنه لم يدخل هذا الحزب إلى الحكومة. إذن لماذا يصر شارون على ذلك؟ لماذا يفعل ذلك؟ لا شيء إلا لأنه اتخذ قراره. وبشكل فظ. ونحن نريد أن نقول له: كفي، وفي مؤتمرنا يوم الأحد الماضي كانت الرسالة واضحة، وأمل أن يكون رئيس الحكومة قد قرأها".

إن شارون داخل الغرفة يشعر بالضغط. ورغم شعبيته، رغم التقدير له من جهة العالم، يمرج وهو محبط، ويبحث عن ائتلاف حكومي ولا يعثر عليه. وإذا وصل إلى مؤتمر الليكود في الحادي والعشرين من سبتمبر بدون حكومة، فسيبدأ في السقوط.

وهذا الأسبوع، وبناء على طلب شارون، بدأ إيهود أولمرت في تليين جبهة شينوي - يهودوت هاتوراه، وبموازاة ذلك شرع شارون شخصياً في محاولة لتلطيف العلاقة مع ننتيا هو الذي يملك المفاتيح، فاستمرار تحالفه مع شالوم، سيجعل شارون مقيداً. لذلك يعرض شارون على ننتيا هو مكانة دائمة ثابتة ومتفق عليها في المكان التالي، الوريث الفعلي. وبشيء من الصبر، بعد عامين أو ثلاثة أعوام ينال ننتيا هو الصندوق كاملاً، بعد الانفصال، مع جدار فاصل وهادئ. وكل المطلوب فعله

إن سيلفان شالوم في حالة حرب، ومستقبله السياسي يهتز أمامه على كفة الميزان. وهو يقول في هذا الصدد: "إن الأمر ليس كذلك، إن المسألة ليست شخصية. إنهم يريدون أن يجعلوا مني رجل الحقيقة الوزارية ولكنهم لن يفلحوا في ذلك، فإن بقيت وزير للخارجية سأظل أعارض قيام حكومة يسارية علمانية حتى النهاية. ولن يغير من موقفى شيئاً".

إن شالوم يقضى أيامه في تقدير الموقف وإجراء محادثات مغلقة، ومناورات وألعاب حرب واستعدادات. ويوم الأحد أطلق قوته السياسية، وحظى بالتغطية من محطات التلفزة وعاد إلى بيته. فهل عاد بسلام؟ الأمر غير واضح حتى الآن. فسبعة عشر عضواً في الكنيست وأكثر من ألف من النشطاء لم يصلوا إلى الاجتماع فقط من أجل إنقاذ سيلفان، كما يقول هو، وإنما وصلوا من أجل قضية مبدئية، فهذه مسألة أكبر مني. إنها تتعلق بمستقبل الليكود. وهؤلاء الناس يشعرون أن الليكود يهرب من بين أيديهم. وهناك انقسامات قوية تحت السطح.

وللمرة الأولى منذ ثلاث سنوات ونصف السنة يهتز شارون. بعد أن تجمعت كتلة حرجة ضده. وهذه الكتلة تتكون من معارضي الانفصال ومعارضى الحكومة العلمانية والخائبين من الانتخابات البلدية، وأناس ذوي رابطة قوية بالتقاليد، أي أغلبية الليكوديين الذين يرون أن الحزب يُسرق من بين أيديهم.

ومن ناحية، يبدو شالوم كحيوان مطارد، يقاتل في معركته الأخيرة من أجل البقاء. ومن الناحية الأخرى، يصعب تجاهله. ذاكرته قوية، وإصابته مميتة، وقوائم التصفية عنده نالت شهرة سيئة في حلبتنا السياسية. وربما بفضل رائحة دمه يزدهر. وفي النهاية، كما يقول، سوف يحسم رئيس الحكومة الأمر سياسياً، ولن يكون أمامه خيار آخر وهو يرى الانتخابات التمهيدية، ويعرف أنه إذا تحرك ضد ننتيا هو وضدى فسوف يلقي الهزيمة. إنه ليس طفلاً.

ويرد سيلفان شالوم على احتمال نجاح شارون في نيل تصديق الكنيست على حكومة علمانية يسارية بفضل أصوات ميرتيس والعرب بقوله: "هذا لن ينفع. الجميع حينها سوف يعرف أن عرفات هو الذي يبقى حكومة شارون في الحكم. وهذا سيحدث هزة.. هذا لن يحدث".

وبعد الخطاب الذي ألقاه يوم الأحد، يبدي وزير

من ننتيا هو هو عدم السماح لسيلفان شالوم بإسقاط شارون وعدم منافسته في الانتخابات التمهيدية القادمة، إن تقدم للانتخابات. كل شيء أو لا شيء.

والصيفة التي يلعبون عليها الآن هي تأييد يهودت هاتوراه للحكومة من الخارج، بدون الدخول الى الائتلاف، ولكن في إطار اتفاق ومقابل مناسب. وهم يأملون أن يُبلغ تومي لايبند بذلك، ثم بعد ذلك في المرحلة التالية يقومون بإدخال حزب العمل. وبموازاة ذلك، هناك حول شارون من يحاولون دفعه للذهاب حتى النهاية: أن يحقق حكومة أحلامه (العمل وشينوي) وإن لم يفلح في ذلك فعليه تقديم استقالته.

ويبدى هؤلاء تقديرهم بأن ننتيا هو لن يقيم حكومة بديلة (وحتى إن حاول فإن بوسع شارون ضمان أن يحول عشرة من أعضاء الكنيست من الليكود دون ذلك). ولكن بعد واحد وعشرين يوماً، انتخابات، وانتخابات تمهيدية. يمكن أن يخسر شارون، لذلك مطلوب مرة أخرى تنازل من ننتيا هو، ولكن بالاتفاق.

وبدلاً من ذلك، تواصل الخطة الكبرى إطلالتها: إن عرقلوا خطواته في الليكود، سوف ينهض شارون ويقيم إطاراً سياسياً بديلاً. وسيضم إليه أكبر قدر ممكن من أعضاء الكنيست (في حدود عشرين عضواً). وجميع هؤلاء سيحصلون على أماكن واقعية بدون انتخابات

تمهيدية. وشارون، كرئيس حكومة، شعبي، يحظى بدعم لخطة الانفصال، سيقضى على ما تبقى من الليكود. أما الباقي فسوف يأكله ليبرمان. وقد قال أحد مساعديه هذا الأسبوع: "سيكون من الممتع إدارة حملة كهذه، وعليكم ألا تدفئوا هذا الاحتمال سلفاً".

وفي هذه الأثناء ينظر شارون الى المقاطعة، ويتمتع بكل لحظة. فهو يصف الصراع الداخلي في السلطة الفلسطينية بأنه "صراع جرى الترتيب له، وهو صراع بين رجال تونس من الحرس القديم وبين الجيل الصاعد من نشطاء فتح المحليين الذين قضوا سنوات في السجون الإسرائيلية وضجروا فساد عرفات. وهذا بالتحديد صراع على من يسيطر على الأرض. ونحن خارج هذا الصراع".

ويبدى شارون تقديره بأن دحلان سوف ينتصر في نهاية الأمر في قطاع غزة. وحينها يطلق هذا القول الهام: "إن انتهى الأمر بنشوء عنوان في الطرف الآخر. فإن هذا مهم، ومن المهم أن يتوافر عنوان يمكن التوصل معه إلى تسويق في قطاع غزة، على ألا تكون حماس". وهما هو أول صدع في المعارضة الجارفة لرئيس الحكومة لكل اتصال مع الفلسطينيين تمهيداً للانفصال، أو إن شئت تقارب إضافي مع شمعون بيريس.

بقلم: جدعون سامت
هاآرتس ٢٠٠٤/٨/٤

موافقة شينوي والأصوليين على الجلوس معا.. هي إنجاز للسياسة الإسرائيلية

مصنوعين من جلد واحد. واختيار يهودت هاتوراه نبع بدرجة كبيرة من أن هذه الحركة لم تفشل - مثل شاس - في اختبار الحفاظ على القانون والوقوع في الجنايات. كما تبين في مناسبات مختلفة أن كبار رجال التوراة في هذا الحزب مستعدون للإصغاء للمختصين من السياسيين أكثر من استعداد السيد يوسف لايبند للإصغاء والاستجابة لأعضاء الكنيست من حركته. إن الأصولية الليتوانية هي من التقاليد الأكثر واقعية وتشكيكا في التاريخ اليهودي. والعلمانيون بالدم والقطرة ملزمون بأن يقدروا المعروف الذي صنعتته هذه الأصولية مع شعب إسرائيل عندما كافحت طوال قرون عدة ضد التيار الصوفي العاطفي الذي يميل نحو الحنين للمخلص وانتظار قدومه.

ليس هذا مجرد حسابات انتخابية قادمة للأحزاب التي تضم الى ائتلافها حركات دينية أصولية، فحتى المقامرون الكبار يوافقون على وجود أساس للعنصر الديني في الحكومة تحت شرط واحد: أن يتصرف

لا يبدو هناك سبب حقيقي لتغيير التقدير المقترح هنا خلال الأسبوعين الأخيرين: شينوي والأصوليون سيجلسون معا في نهاية المطاف.

إن حركة شينوي والمراقبين لها تعلموا في آن واحد درساً هاماً مفاده أن السياسة الإسرائيلية هي مخلوق ديناميكي. وما بدا قبل مدة قصيرة شعاراً انتخابياً جذاباً للجماهير، جف وسقط. شينوي تراجعت، كما كان متوقفاً، لأن الحركة المركزية والتي تركز على قيادة شخص واحد ليست قادرة على مواجهة حقائق الحياة. فالتيارات الواقعية الإسرائيلية أقوى منها وأشد. لقد حاول لايبند أن يتصرف مثل الأحزاب الأصولية، لا بل وأكثر إينغالا. فرغم أن هذه الأحزاب لديها سياسيون الى جانب رجال الدين من حاخامات التوراة، إلا أن لايبند حاول لعب الدورين بنفسه.

وعدا عن أهمية الاتفاق في الجلوس (الأصوليين والعلمانيون معا) - إذا حدث - فإن لهذا الائتلاف مغزى آخر إضافي: الأصوليون مثل العلمانيين ليسوا

بطريقة تقبل قوانين اللعبة في السياسة الوطنية. وفي هذه الفترة تتجسد هذه القوانين في الموافقة على عملية فك الارتباط والتسوية (ولذلك لا يوجد اليوم مكان في الحكومة للمفدال المتطرف قومياً)، وإمكانية ملائمة الأحزاب الدينية لمواقفها مع هذا المسار.. في هذين البندين تنتصب يهدوت هاتوراه بصورة أفضل بكثير من حركة شاس.

إن الانعطافة التي حدثت عند لايبند، بل وعند قيادة شينوي على الطريق نحو الأصوليين، نبعت من الضغط. إيهود أولمرت هو الذي مارس أنجع التأثير على لايبند. أولمرت أوضح له بعض حقائق الحياة السياسية التي يفوق فيها صديقه (لايبند) خبرة ودراية: "أريئيل شارون لن يتنازل، وليس على لايبند أن يهدر وقته في المحاولة". هكذا حدث بعد انتخابات عام ٢٠٠٢، في شينوي

يعرفون أن موافقة لايبند في حينه للجلوس مع الأصوليين في حكومة الطوارئ قد جاءت بفضل جهود أولمرت وفي ظروف مشابهة.. هذا يدل أيضاً على أن في السياسة صداقة.

إذا تغلب المنطق السليم فعلاً على العواطف في حكاية الائتلاف، فربما يكون ذلك حقيقة ذات مغزى لاحق. نضج شينوي ويهدوت هاتوراه واحدة تلو الأخرى من خلال مسيرة الآلام سيشير إلى احتياطي العقلانية الكامن لدى الحكومة الموسعة تجاه المسألة الأساسية - فك الارتباط وإزالة المستوطنات - وبذلك لا يتبقى إلا شخص واحد مركزي لا يمكن توقع خطواته ونواياه.. إنه شارون الذي يقود السياسة بمهارة نحو حكومة الوحدة، ولكن لا أحد يعرف إذا كان سيقودها بنفس المهارة نحو الهدف الذي تشكلت من أجله أم لا.

تناقض شينوي

هاآرتس ١٠/٨/٢٠٠٤

بقلم: شاحار إيلان

الرد على تصريحات الحريديم، بدعوى أنه ليس مطالباً بالتعليق على كل ما يقوله قادة يهدوت اتوراه. وفي تفسيرهم لما يحدث قال المقربين من لايبند: "التناقض هو أنه حتى لا يكون يهدوت اتوراه في الحكومة، فعلينا أن نوافق على أن نكون في الحكومة، لأن تكتيكهم يعتمد على أننا لن نوافق، وإذا لم نوافق على أن يكون يهدوت اتوراه في الحكومة، فإنها سوف تصبح في الحكومة". وبقدر ما تحويه هذه الصيغة من غرابة إلا أنها من الممكن أن تكون صائبة.

إن أعضاء شينوي يجدون أنفسهم في وضع غامض تماماً، فلا أحد يدير مفاوضات معهم وليس لديهم علم بما يريده الليكود بالضبط. وبالأمر، أكد أعضاء طاقم التفاوض - وزير الداخلية أفراهام بوراز وعضو الكنيست روني بريزون - أن تغيير التحالف هو ذريعة لجعلهم ينسحبون من الائتلاف. وكرر قادة حزب شينوي أن شرطهم المسبق للبقاء مع الحريديم في الحكومة هو انضمام حزب العمل إلى الائتلاف. هذا في الوقت الذي تواجه فيه المفاوضات بين الليكود والعمل صعوبات تفوق بكثير المفاوضات الجارية مع الحريديم، ربما لكون المفاوضات مع حزب العمل أكثر جدية. ولكن عندما تحين لحظة الحقيقة - كما يقولون في شينوي - فسيكون على شارون أن يختار من يراههم.

إن ما يديره في يهدوت اتوراه في الأسابيع الأخيرة هو حرب نفسية، وليست مفاوضات ائتلافية، الهدف منها إقناع شينوي بالخروج من الائتلاف. ولذلك، فإن خطابهم في الأيام الأخيرة هو عبارة عن سلسلة طويلة من الاستفزازات.

إن المفاوضات الائتلافية تستلزم السرية. فالطرفان يشددان على كتمان ما تم الاتفاق عليه، أو أنهما على الأقل يسربان التفاصيل سراً. وذلك لأن كل معلومة يتم تسريبها قد تدفع الطرف الآخر إلى الانسحاب أو تكذيب صحة هذه المعلومة. ولكن رجال يهدوت اتوراه سارعوا هذه المرة إلى إبلاغ وسائل الإعلام بتقرير مفصل عن الاتفاقات التي توصلوا إليها مع شينوي والتي تتناقض تماماً مع الاتفاق الائتلافي. ومن الواضح أن ما يعنيه أكثر هو ما ستفعله شينوي وليس ما تم التوصل إليه مع الليكود، فأعضاء الكنيست عن حزب يهدوت اتوراه يعلمون أن الحاخامات ليسوا مستعدين للانضمام إلى الائتلاف مع شينوي وأنه سيكون من الصعب للغاية إثباتهم عن موقفهم هذا. فما يريد أعضاء الكنيست تقديمه للحاخامات هو اتفاق بدون شينوي وليس اتفاق مع شينوي.

كما أعلنوا في شينوي بالأمس أنهم يتعرضون لحرب نفسية. وقد رفض رئيس الحزب "تومي لايبند"

لا ينضمون إلى حزب العمل

معاريف ٢٠٠٤/٨/١١
بقلم: يفعات زوهار

فعدم وجود أمين عام للحزب منذ أشهر طويلة، يشير إلى أن إصلاح الحزب لا يأتي ضمن اهتمامات القيادة.

ولكن بعض المسؤولين في الحزب يقولون إن ذلك يعد "فشلاً شاملاً لياتوم، الذي لا يستثمر ولو دقيقة واحدة أسبوعياً في هذا الشأن. ولو أنه استثمر القليل من الوقت، لأصبح هناك حالياً مائة ألف عضو في حزب العمل".

♦ على بيريس أن يعود إلى صوابه:

ينحاز عضو الكنيست إيتان كابل إلى رأي ياتوم، حيث يقول: "على بيريس أن يعود إلى صوابه. فهو المسؤول في المقام الأول عما يحدث، باعتباره رئيس الحزب. فالأغلبية تجري وراء المناصب الوزارية، ويهملون إنقاذ الحزب. فعندما يرى الجمهور أن حزب العمل حزباً سيئاً، ونجد أن المسؤولين في الحزب لا يفعلون شيئاً حيال ذلك، فإن العواقب الوخيمة سرعان ما ستحل".

ولكن رئيس شعبة الدعاية في الحزب ومستشار بيريس، يورام دوري، لا يبدي تأثراً بذلك: "ليس هناك انتخابات حالياً، وليس للأعضاء دور مؤثر. حيث لا توجد حالياً انتخابات داخلية تتطلب تأثيرهم، ولذلك فإننا لا نبذل جهوداً تنظيمية من أجل استقطابهم". ويقول دوري إن عدد الأعضاء الحالي أكثر من المتوقع. وأضاف قائلاً: "على الأقل نحن لم نجر استفتاء للأعضاء لنقوم بعد ذلك بالاستخفاف به".

ويقول دوري حول العناصر التي تهاجم بيريس: "لا شك لدى في أن هذا الهجوم الذي يتعرض له بيريس يساعدنا. إن عدد الأعضاء في الليكود يبلغ مائتي ألف وليس لديهم أيضاً أمين عام، كما أن رسوم العضوية لديهم أقل بكثير. منذ الانتخابات الداخلية في الليكود بين نتياهو وشارون تسرب مائة ألف عضو من الحزب. وإنني واثق من أنه إذا أجريت انتخابات داخلية مؤثرة، فسوف يكون هناك المزيد من الأعضاء".

صحيح أن حزب العمل مشغول للغاية بالأزمة الائتلافية، إلا أن الأزمة الحقيقية توجد فيما يبدو داخل الحزب، حيث يتضح من البيانات التي وصلت إلى موقع صحيفة معاريف على الإنترنت أن ثقة الجمهور في الحزب أصبحت في الحضيض، وهو ما يؤكد عدد الأعضاء المتدني إلى درجة لم يسبق لها مثيل، حيث وصل عدد المسجلين في عضوية الحزب إلى ٤٩ ألف شخص فقط.

علماً بأن عدد أعضاء الحزب منذ عامين - عندما خاض عميرام متسناح انتخابات رئاسة الحكومة - كان يزيد عن مائة وعشرين ألفاً. وفي فترة "الجفاف" التي لم تكن فيها انتخابات داخلية أو قطرية، بلغ عدد الأعضاء أكثر من ثمانين ألفاً. أما إذا نظرنا إلى الليكود، فسنعرف، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه أكثر توجهاً، حيث بلغ عدد أعضاء الليكود في الاستفتاء الأخير أكثر من ١٩٣ ألفاً.

وتشير التقديرات إلى أن انضمام كتلة "عام آحاد" برئاسة "عامير بيرتس" إلى حزب العمل من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة عدد الأعضاء بحوالي عشرين ألفاً، ولكن هذا لن يحدث إلا بعد الأول من يناير ٢٠٠٥. وفي غضون ذلك، لازالت الاتصالات الهاتفية تتوالى على مقر الحزب لإلغاء العضوية.

♦ فشل شامل لياتوم:

تقول إحدى العضوات في لجنة الحزب المركزية: "صحيح أن عدد الأعضاء هو أمر رمزي فقط، إلا أنه يشير بالتأكيد إلى حالة الحزب". وقالت عناصر أخرى في الحزب لموقع صحيفة معاريف على الإنترنت: "الناس يتسائلون لماذا ننضم إلى الحزب؟ الشارع لا يعرف ما هي مواقفنا. ليس هناك رسائل واضحة وقاطعة".

يقول عضو الكنيست "داني ياتوم: أن أي عمل يقوم به من أجل "إعادة الأعضاء إلى الحزب" يقابله رد من رئيس الحزب شمعون بيريس: "لا توجد أموال". وحسب قوله: "إن الحزب في حاجة إلى إصلاح فوري. ليس هناك من يهتم بذلك حالياً،

العمل وجوش قطيف ضد شارون

معاريف ٢٠٠٤/٨/١٨
بقلم: تسح شفيتسان

اجتمع مساء أمس قطبي مؤتمر الليكود في قاعة "هيخال هاتريوت" بتل أبيب لحسم مسألة قبول أو رفض ضم حزب العمل إلى الحكومة. وبشكل طبيعي، تهافتت وسائل الإعلام على القاعة لتغطية خطب الوزراء، ورئيس الوزراء أريئيل شارون. وفيما يتوازي مع المؤتمر "الحقيقي"، انعقد خارج القاعة اجتماعاً كان بمثابة مؤتمر مصغر بين مؤيدي حكومة الوحدة الوطنية ومعارضيه.

فعلى سبيل المثال، كان من الممكن أن نرى أحد أغرب التحالفات في السياسة الإسرائيلية، حيث تظاهر الشباب المتدين من سكان جوش قطيف جنباً إلى جنب مع أعضاء حركة "شباب العمل"، وتضامنوا معاً لإجهاض انضمام حزب العمل إلى الحكومة. ويقول معيان - وهو أحد أعضاء الليكود وحركة "شباب العمل": "لن تحدث نتيجة تصويت ناخبى الليكود في المؤتمر أى فارق. إننا نريد الوحدة لأنهم فاسدون، واعتقد أن ثمة أحداً لا يريد الانضمام في حكومة مع حزب الليكود باستثناء شمعون بيريس". وإلى جانبه وقف نافيه (١٧ عاماً) مرتدياً قميصاً داكناً ويحمل شعار "جوش قطيف هي منزلى" - وهو شاب من مستوطنة نافيه دكاليم - والذي قال إنه خلافاً لأتباع حزب العمل، فإنه ورفاقه يتظاهرون لإجهاض خطة فك الارتباط.

وقد خرج معارضو فك الارتباط عن طوقهم لإقناع قطبي المؤتمر بالتصويت ضد ضم حزب العمل إلى الحكومة. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن أن نرى شخصين من المتظاهرين وضعا على أفواههما شريطاً لاصقاً مكتوباً عليه "إنهم يكتمون أفواهنا". وكان كل منهما يمسك في يده لافتة مكتوباً عليها "نعم لليكود، لا للعمل".

ومع ذلك، فإن مؤيدي شارون أيضاً لم يدخروا أساليبهم السحرية لإقناع قطبي المؤتمر. فقد أخذ موشيه روترسمان - أحد سكان رامات جان - إجازة من عمله، واستقل سيارته النقل الصغيرة، ووضع عليها لافتة خشبية كبيرة مكتوباً عليها "شارون ملك

الليكود".

وقال روترسمان: "سرت في طريق أيايون عشرات المرات، كى يرى الناس اللافتة وينضموا إلى. فليست هناك الآن جمعيات فاعلة، وليست هناك أموال أو ميزانية، ولذلك كل ما يمكننا فعله هي طلاء اللافتات".

♦ النصف بالنصف:

ويؤيد أفراهام أفيدان (أحد أعضاء الليكود) هو الآخر، ضم حزب العمل إلى الحكومة. ويعتقد أن رئيس الوزراء سيتجاهل نتائج التصويت الجارى، حيث يقول أفيدان: "إجمالاً، إن هذا التصويت مجرد استعراض. استعراض غير مُلزم بالنسبة لرئيس الوزراء. وسوف يسمع أريك، ويرى بعينه نتائج التصويت، ولكنه سيفعل في النهاية ما يريد. إن أريك هو أفضل داهية سياسية على الإطلاق".

لم يتغيب الساسة، عن الحضور في قاعة المؤتمرات "هيخال هاتريوت"، وكان على رأسهم عضو مركز الليكود الأبدي، ونائب رئيس مدينة راعنانا، عضو الكنيست، عوزى كوهين. وقد قال كوهين بشكل ينم عن الحماسة الشديدة: "أنا على استعداد للانضمام في حكومة تشمل حزب ميريتس، على ألا نجلس في حكومة واحدة مع حزب العمل. بل إننى أوافق على ضم أى حزب آخر غير حزب العمل، لأن هذا الحزب من شأنه القضاء على الليكود، وسيؤدي في النهاية إلى قتلنا سياسياً، لأنه بمجرد دخول حزب العمل إلى حكومة، سيحاول السيطرة على الحكم، وسيشرع في فعل كل ما يشاء بغير حساب".

من ناحية أخرى، أعادت سيدة الأعمال، بنيانا روزنبلوم، المياه إلى وجوه أعضاء المؤتمر، حيث قالت: "سأصوت لصالح ضم حزب العمل لحكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها الليكود. واعتقد أن المسؤولية ستصبح النصف بالنصف. ولا أعتقد أن هناك أغلبية في الحزب تعارض انضمام العمل. فقد اشتركنا مع العمل بالفعل في الكثير من الحكومات، ولا داعٍ لرفض ذلك الآن".

الليكود قال "لا" للوحدة الوطنية

معاريف ٢٠٠٤/٨/١٨
بقلم: يفعات زوهار

♦ "لا لرفض أو مقاطعة أحد":

خلال خطابه أمام المؤتمر، ناشد رئيس الوزراء، أريئيل شارون، أعضاء المؤتمر الغاضب قائلاً: "لا لرفض أو مقاطعة أي أحد".

استهل شارون خطابه قائلاً: "هناك لحظات في حياة الأمة يجب عليها أن تتخذ فيها قرارات صعبة. وقد حانت لإسرائيل إحدى هذه اللحظات الآن. وأنا على بأن الليكود سيثبت ولائه للزعامة الحكومية المسؤولة، التي وضعت صالح الدولة ومواطنيها على رأس أولوياتها، وليس مصالح الأجانب. إن أنظار الشعب تتطلع إلينا الآن لترى وتعرف ما أعرفه أنا جيداً، وهو أنه يمكن الاعتماد على الليكود، وعليكم جميعاً في القرارات المصيرية التي تتخذها دولة إسرائيل".

وأكد شارون أن متمردى الليكود لم يتركوا أمامه خياراً آخر، حيث قال: "إن الائتلاف الحالي جيد، وكان من الممكن الإبقاء عليه، إلا أنه يريد إلزام كتلة الليكود بأكملها بتأييد قرارات الحكومة. ولذلك، لا مناص من توسيع الائتلاف. ولا يمكن أن يطالب أحد بعدم توسيع الائتلاف الحكومي، وفي الوقت نفسه يهاجم قراراتها ويحرض ضدها. وللأسف الشديد، هناك جماعة في الليكود تنتهج هذه السياسة. فهم يهاجمون الحكومة بشدة بل ويهاجمونني أنا شخصياً".

"يجب أن نقرر ما إذا كان الليكود سيواصل قيادة الدولة، متحملاً المسؤولية الرسمية كاملة، أم أنه سيخضع لائتلاف من المتمردين. إن حركة الليكود، التي فرض عليها خصومها المقاطعة ويحرضون ضدها، لن ترفض ولن تقاطع أحداً. وسوف يجرى الليكود مفاوضات لتوسيع القاعدة الائتلافية للحكومة مع كل الأحزاب الصهيونية على أساس الخطوط الأساسية للحزب".

♦ "لا يفرقون بين الشاورمة وجابوتسكي":

بدأ مؤتمر الليكود فعالياته في الساعة الرابعة عصراً، حيث فتحت الأبواب، وتدفق أعضاء مركز الليكود إلى القاعة. وبعد الساعة السادسة مساءً بوقت قصير - وهو الموعد الرسمي لافتتاح المؤتمر - دخل رئيس الوزراء أريئيل شارون إلى القاعة، الذي استقبل بهتافات تأييد على غرار "أريك شارون ملك إسرائيل". وقد لوحَّ عشرات أعضاء مركز الليكود بلافتات بعضها كان مناصراً له مثل "الليكود مع شارون"، والبعض الآخر كان مناهضاً مثل "نعم للعمل.. لا لليكود".

كان عضو الكنيست روني بار - أون هو أول الخطباء حيث قال: "القليل هنا يحبون حزب العمل، ولكن يحظر علينا تقييد أيدي رئيس الوزراء. فقد قمتم باختياره لرئاسة

مُنَى شارون بهزيمة أخرى، ففى ختام فعاليات المؤتمر العاصف الذي عقده الليكود مساء اليوم، قال أعضاء مركز الليكود، لا لضم حزب العمل إلى الحكومة.

فقد أعرب ٨٤٢ عضواً في مركز الليكود عن تأييدهم لاقتراح الوزير لنداو الذي مؤداه رفض ضم حزب العمل إلى الحكومة، بينما عارض ذلك ٦١٢ عضواً فقط. في حين رفض اقتراح شارون الذي دعا فيه لإجراء مفاوضات مع كل الأحزاب الصهيونية بأغلبية صغيرة: ٧٦٥ معارضا، مقابل ٧٦٠ مؤيداً.

استمرت الأحداث الدرامية التي تعد من توابع المؤتمر، أثناء عملية إحصاء أصوات أعضاء مركز الليكود أيضاً، فقد تم إيقاف التصويت لوقت قصير، وبعد ذلك ببرهة قصيرة من الوقت تم إغلاق صناديق الاقتراع في الساعة العاشرة مساءً، حيث زعم وزير الخارجية، سيلفان شالوم، أنه ضبط أتباع شارون وهم يتلاعبون في نتائج التصويت.

كان عزاء شارون الوحيد في هزيمته، أنه حقق انتصاراً في صندوق اقتراع الوزراء وأعضاء الكنيست، حيث صوت لصالح اقتراحه ٢٤ وزيراً وعضواً كنيسياً، بينما عارضه ٢١ وامتنع واحد فقط عن التصويت. وفي المقابل حظى لنداو بتأييد ١٥ صوتاً في مقابل ١٩ معارضا، بينما امتنع إثنان عن التصويت.

ومع إعلان النتائج، قال رئيس المؤتمر، الوزير يسرائيل كاتس: "الآن، يجب علينا توحيد صفوف الائتلاف، وكذلك إعادة تنظيم الحزب معاً. وبوجه عام، لم تكن الفوارق كبيرة للغاية. وحتى الآن لم يُجرِ تصويت حول المكانة السياسية لرئيس الوزراء، وأعتقد أنه يستطيع أن يواصل مشواره السياسي، وأن يعمل وفقاً لمبدأ الحوار المتبادل".

وبعد إعلان النتائج، صرح رئيس الائتلاف، وعضو فريق المفاوضات مع حزب العمل، جدعون ساعر، للإذاعة الإسرائيلية بأنه سيجد صعوبة في مواصلة المفاوضات مع حزب العمل. وفي أعقاب تصريحه بذلك، يعتقد أعضاء الليكود أن ساعر سيعلم عن انسحابه من عضوية فريق المفاوضات.

وتعقيباً على نتائج التصويت، صرح شريك شارون في الهزيمة (حزب العمل) أن: "أغلبية بين قطبي مؤتمر الليكود أفادت بأنها تريد رؤية حزبها رافضاً للسلام، وأن يصبح حركة تدمر أي فرصة لوقف إطلاق النار في المنطقة. وإذا ما تبنى الليكود هذا الموقف الرفض، فلابد من إجراء انتخابات في الحال".

الحزب، واختاره الشعب ليكون رئيساً للوزراء. أنتم منحتوه المقعد، فلا تسلبوا منه قوته. إن رئيس الوزراء يصفى لكم وهو يعي ما يفعله جيداً".

أثناء الخطاب، دخل القاعة عوزي لنداو، الذي استقبله الجمهور بحفاوة وتصفيق شديد، حيث رفع معارضو الوحدة كل اللافتات، وكانوا كثيراً ما يقاطعون بار - أون أثناء خطابه.

وبعد بار - أون مباشرة، اعتلى منبر الخطباء، عضو الكنيست دافيد ليفي، الذي استهل خطابه قائلاً: "إنني أعارض من يقولون إن سياسة الليكود فاشلة. فحزب الليكود مخلص لمبادئه، ولدينا القدرة الآن على إقامة إئتلاف يضم ٧١ عضو كنيست، بدون حزبي شينوي والعمل، إذا ما كنا نريد ذلك. وسوف يثبت حزب الليكود اليوم ما إذا كان قد تخلى بالفعل عن مبادئه وأسلوبه، أم أنه مازال مخلصاً لأسلوبه ومذهبه السياسي".

كان الوزير جددعون عزرا هو ثالث الخطباء، حيث دعا رفاقه إلى مساندة شارون: "إنني أريد أن أفهم ما الذي يميز حزبي شينوي وشاس عن العمل؟ إن رئيس الوزراء في حاجة الآن إلى تأييد كبير، وأتمنى أن تمدوا له يد المساعدة".

اعتلى المنبر بعد عزرا، عضو الكنيست ميخائيل إيتان، الذي استهل كلامه بهجوم مباشر على شارون: "الآن، وأنت تقودنا دون أن يكون أماننا خيار آخر نحو ما لا نبغاه، لا تصرف كالبالدوزر، ولا تسحق المستوطنين، لأنك في الحقيقة تسحقنا نحن أيضاً معهم، فأتصار الليكود مثل حركة الليكود تماماً". وأضاف إيتان مناشداً شارون: "تحلى بالصبر، فهذا لمصلحة الليكود، والدولة أيضاً". ثم أضاف: "إن رئيس الوزراء يحظى بتأييد أغلبية ملحوظة في الكنيست، فيما يتعلق بتنفيذ خطة فك الارتباط، ولكن الذي سيصوت اليوم لصالح ضم حزب العمل إلى الحكومة، سيعطى الضوء الأخضر لخطة فك الارتباط التي هي على غرار خطط متسناع وبيريس وبيلين. فهي خطة لفك الارتباط دون المحافظة على أي شيء، ستجعلنا نبدو كالهاريين، وتسحق المستوطنين. ولذا، فإنني أدعو إلى التصويت لصالح اقتراح عوزي لنداو لأنه في صالح الليكود، والديموقراطية الحقيقية".

ولكن أكثر الكلمات التي وردت في هذا المساء قوة، كانت للخطيب التالي الذي اعتلى المنبر، وهو الوزير ميخائيل راتسون الذي قال: "إن أعضاء مركز الليكود لا يعرفون الفرق بين الشاورمة وجابوتسكي". وأضاف: "إننا لسنا هنوداً حمراً، ولن نسمح لأحد بأن يزعم أننا كذلك".

كان الدور التالي، هو دور الوزارة ليفقات التي توسلت لأعضاء مركز الليكود قائلة: "لا للانتحار عبر البث المباشر". ودعت إلى عدم رفض حزب العمل كشريك في الحكومة: "إننا في حاجة لأن نكون موحدين ومتكاتفين. والخلاف

القائم الآن هو خلاف بين مؤيدي الليكود، وبين هؤلاء الذين ينتظرون سقوطه". لقد كنا في القاع عندما كان لدينا ١٨ مقعداً فقط، وقمنا بحركة إصلاحية، ولكن يجب ألا ننسى أنه في كل مرة لم يقف المعسكر القومي وراء زعيمه، كنا نخسر ونفقد السلطة".

ثم جاء الدور على زعيم المتمردين الذي اعتلى المنبر بعد وزيرة التعليم، وهو الوزير عوزي لنداو. وقد أعرب أنصار لنداو عن سخطهم، وزعموا أن شارون قام بمناورة سياسية. فعلى حد قولهم، كان من المقرر أن يكون لنداو آخر الخطباء؟ ولكن منظمي المؤتمر غيروا ترتيبه في قائمة المتحدثين، وجعلوه يلقي كلمته قبل الوزارة تسببي ليفني، التي تؤيد ضم حزب العمل إلى الحكومة.

أول لنداو أن يوضح في عرض خطابه أن هذا ليس صراعاً شخصياً ضد رئيس الوزراء، بل إنه صراع أيديولوجي بحت. وفي وقت لاحق شرع في الهجوم على العمل: "كان يجب أن نعقد هذا الاجتماع تحت مظلة محكمة الحزب. فمنذ عامين وقادة العمل يتناولون على مؤسسات الليكود ويزدرون مبادئه، ويستخفون بجمهور الناخبين ويوصمون الديموقراطية بالعار. إنني لا أؤيد ضم من يستخفون بنا".

وقد ناشد لنداو رئيس الوزراء قائلاً: "يا رئيس الوزراء، حافظ على المعسكر القومي. وبإمكانك ضم حركة ديجل هاتوراه (راية التوراة)، ولكن لا تضم حزب العمل إلى الحكومة. إن ضم العمل لن يكون قاصراً على فك الارتباط، بل سيقودنا إلى حدود ٤ يونيو ٦٧، وإلى الإضرار بالاقتصاد، وإلى الإضرار بالحرب ضد الإرهاب، وإلى إعادة بيريس وعرفات إلى مائدة التفاوض حول دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وكل ذلك يدفعني إلى القول بأن التصويت لضم حزب العمل هو الانتحار بعينه".

اعتلت المنبر وراء لنداو، الوزارة تسببي ليفني، التي حاولت إقناع القطبين بالتصويت لصالح ضم حزب العمل إلى الحكومة: "عندما تنهبون للتصويت، سيكون أمامكم خياران، وأعتقد أن واحداً فقط منهما هو الاختيار السليم. إننا نجلس على برميل يحوي مفرقات، وكل منا يمسك بيده عود من الثقاب. ومن السهل للغاية أن نحرق وطننا بهذه الطريقة. لذلك، يتعين علينا منح رئيس الوزراء الصلاحية والقوة ليقود شعب إسرائيل".

كان وزير المالية، بنيامين نتياهو، هو آخر الخطباء، حيث قال: "إنني لا أخفي المشكلات التي قد تواجهني من جراء ذلك، فحزب العمل يعلن عن رغبته في تدمير السياسة الاقتصادية التي وضعها بنفسه، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث ضرر جسيم بالاقتصاد الإسرائيلي". ورغم ذلك أبدى نتياهو تأييده لشارون قائلاً: "إنني لن أعتلى المنبر، حيث يجب أن يظل حزب الليكود موحداً تحت راية رئيس الوزراء شارون وفي ظل قيادته".

كفى، شمعون بيريس

هاآرتس ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: جدعون سامت

به ولا بفطنته السياسية.

إن ما ننتظره من بيريس حاليا هو إظهار عناصر الزعامة التي أثبت كثيرا أنها متوافرة لديه، ألا وهي القدرة على إحداث تغيير حاد في الاتجاه. وبدلا من اللهث وراء شارون، يجب على بيريس الآن أن يجرى محادثات وحدة مع حزب "ياحد". صحيح أن هناك دم فاسد بين العمل و"ياحد" وأن الذي يرأس هذه الحركة الجديدة-القديمة هو يوسي بيلين، المستقيل من حزب العمل. وأن الحزبين يتنافسان على نفس الأصوات تقريبا، كما أنهما لم يتحدثا لسنوات طويلة - سواء بالخير أو بالشر - سواء في فترة يوسي ساريد أو في الوقت الحالي، حيث إن بيلين لديه برنامج يختلف تماما عن برنامج حزب العمل، إلا أنه لم يتبق له شريك آخر سوى "ياحد"، بعد أن فعل الحزب كل ما يمكن فعله، وبالحق في إهانة نفسه من أجل الوحدة.

وقد أصبح الحديث الجدي بين العمل و"ياحد" مطلباً حيوياً بعد هذه الإهانة، ولكن الأهم من ذلك هو أن هذا الحديث من شأنه أن يحقق هدفاً مشابهاً لذلك الذي تعهد به بيريس لشارون، حيث يمكن التوصل إلى قرار (ويمكن القول بثقة أن بيلين سيؤيده) بتوفير شبكة أمان مناسبة لشارون من أجل تنفيذ خطة فك الارتباط، وإخلاء المستوطنات. وسيتم التعهد لشارون بعدم إسقاطه في الكنيست حتى مارس ٢٠٠٥ (التصويت على الميزانية) أو بعد ذلك أيضاً، إذا أثبت شارون جديته في دفع خطته، وإذا لم يثبت ذلك فإن العمل و"ياحد" سيضفطان لتقديم موعد الانتخابات.

إذا، فإن بيريس يستطيع أن يتدبر أمره - ربما بشكل أكثر تعمقا - إذا كان حقا يريد في سنة هذا خوض انتخابات رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة. وإذا لم يمعن النظر في هذا القرار، فإن ذلك سيكون بالنسبة له نهاية الطريق بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

ليس هناك حد فقط للخزي والانجرار، ولكن أيضا هناك مخرج لائق لحزب العمل من مهانة المحادثات التي يجريها لتشكيل حكومة وحدة. وكانت الوحدة من أجل دفع خطة فك الارتباط عملاً مترو - رغم عيوبه - طالما لم يكن في ذلك ما يشين لحزب العمل. ولكن أغلبية أعضاء الليكود لا يريدون هذه الوحدة. والآن يعارضها أغلبية قيادات حزب العمل أيضا.. ولأسباب مقنعة. كفى شمعون بيريس: فحتى قدرتك الخيالية على البقاء يجب أن تقرق بين ما يبدو صحيحا في ظروف معينة وبين الإذلال الذي يتعرض له الحزب حاليا.

إن مخاطبة بيريس بالكف عن ذلك لا تعنى بالضرورة تركه لرئاسة الحزب، فقد رأينا عمراً متسناً، ورأينا بنيامين بن اليعيزر. ولكن بيريس - وهو ما يدعوه منافسيه إلى الأسف الشديد - لا يزال متصدرا في الاستطلاعات. إن ثمة شيء في هذا الرجل المحنك يجعله يتعثر في كل مرة، وهو نفس الشيء الذي يمثل القوة الدافعة التي كثيرا ما تتحول لديه إلى اندفاع جنوني وراء هدف يبدو صعب المنال.

لم تعد الوحدة مع الليكود ممكنة، كما أنها غير مرغوبة، وهو ما اتضح مؤخرا. فلا يمكن إتمام زواج بين اثنين يشتمل كل منهما من الآخر. كما ضاع الجزء اليسير من الكرامة التي عبثها الزعماء من كلا الطرفين لهذا الغرض، وتحول إلى خليط لزج من العداة المشتعل، والازدراء، والطموح الشخصي المنحط. ورغم كل التصريحات البطولية، فإن آريئيل شارون لن يستطيع تجاهل معارضة حزبه للوحدة.

وكنوع من إنكار الواقع، لا يزال بيريس يتحدث عن أغلبية في الليكود تؤيد فك الارتباط، متجاهلا تصويت أعضاء الليكود في المؤتمر. فهو يعلم أنه إذا انهارت المحادثات، فإن هذا سيؤدي إلى وضع جديد في الليكود يهدده هو كرئيس للحزب. ولكن هذه المناورات لا تليق

ترجمات عبرية



اليهود والانتخابات الأمريكية

البيت الأبيض يوزع نشرة قبيل الانتخابات: بوش أفضل لليهود ■ هآرتس ٢٠٠٤/٨/١٢
بقلم: ناتان جوتمان (❖)

مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إدراج "كتائب شهداء الأقصى" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية واعتقال المتبرعين بالأموال لصالح حركة حماس في الولايات المتحدة.

ويعتبر بوش تأييده لخطة "فك الارتباط" التي طرحها رئيس الوزراء أريئيل شارون، إنجازاً محورياً يجسد تأييده لإسرائيل، ويقول إن أمن إسرائيل قد تعزز نتيجة نشاطات الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. وورد في هذه النشرة: "بالنسبة لياسر عرفات، فقد كانت الرسالة واضحة، حيث أن الرئيس بوش رفض لقائه تماماً، في حين أنه كان من الضيوف المرغوب فيهم في البيت الأبيض في فترة الإدارة السابقة".

وفي نهاية النشرة، يعرض البيت الأبيض لمجموعة من العبارات المأخوذة عن لسان زعماء يهود بارزين، يشنون فيها على أعمال الرئيس بوش. وقد أعلنت بعض الشخصيات التي أوردت النشرة أقوالاً على لسانهم أنهم لم يعطوا إذن لاستخدام أقوالهم هذه، وأنهم لم يقصدوا الإعراب عن تأييدهم السياسي للرئيس بوش. ويوجد بين هذه العناصر اليهودية التي تضمنتها النشرة شخصيات معروف عنها معارضتها لإدارة بوش.

وقد هاجمت المنظمة اليهودية الديمقراطية في الولايات المتحدة قيام البيت الأبيض بإصدار هذه النشرة بدعوى أنها تعد وثيقة تهدف إلى خدمة المصالح السياسية، وفي تعليقهم على ذلك ذكر الناطقون بلسان الرئيس بوش أن هذه النشرة لا تعدو أن تكون وثيقة رسمية تهدف إلى تلخيص نشاطات الرئيس بوش تجاه الجالية اليهودية.

(❖) كاتب المقال هو مراسل صحيفة هآرتس في الولايات المتحدة.

في توجه مباشر إلى يهود الولايات المتحدة، بعث الرئيس جورج بوش هذا الأسبوع بنشرة يُتى فيها البيت الأبيض على العلاقات الطيبة التي تجمع الرئيس بالجمالية اليهودية ودولة إسرائيل. وتعد هذه النشرة - التي تم إرسالها إلى الزعماء اليهود في كافة أنحاء الولايات المتحدة - خطوة أخرى في المساعي التي يبذلها الجمهوريون لتحويل أصوات اليهود من المعسكر الديموقراطي إليهم، وذلك قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات.

وتحت عنوان "الرئيس جورج بوش صديق الجالية اليهودية الأمريكية"، تستعرض النشرة - التي تقع في ست وعشرين صفحة - علاقة بوش بيهود الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى نشاطاته التي تهدف إلى التقرب من الجالية، ومكافحته لمعاداة السامية، وحربه ضد الإرهاب ومساعدته لدولة إسرائيل. وجاء في افتتاحية هذه النشرة: "يعلم يهود الولايات المتحدة اليوم أن لديهم في المكتب البيضاوي صديقاً أكيداً وإنساناً سيدافع عنهم".

وكان الرئيس بوش قد حصل على أصوات ١٩٪ فقط من يهود الولايات المتحدة في الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٠. ومنذ دخوله البيت الأبيض، يسعى الجمهوريون جاهدين إلى زيادة نسبة التأييد التي سيحظى بها بوش من الأصوات اليهودية في انتخابات نوفمبر المقبل.

وتزين النشرة صوراً كبيرة للرئيس بوش وهو يشارك في بعض المناسبات اليهودية، مثل إشعال شموع "الחנוكاه"، وكذلك بعض المناسبات ذات الدلالة الخاصة للجالية اليهودية، مثل الزيارة التي قام بها الرئيس لمعسكر الإبادة الجماعية "أوشفيتس".

ومن بين الإنجازات التي يعددها بوش - كدليل على قربه من الشعب اليهودي - يشير إلى أقواله ضد معاداة السامية وضد تصريحات رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد، وكذلك ما تقوم به إدارته من جهود في

هاآرتس ١٥ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: أوري نير

يهود يحتجون لدى الإدارة الأمريكية على تحالف بوش - شارون

لصالح السلام الآن"، وهى المنظمة التى وجهت انتقادات إلى شارون لرفضه العمل بشكل أكبر من أجل التوصل إلى اتفاق سلام: "إنه تحول حاد، لأن هذه المنظمة تضم أكبر عدد من يهود الولايات المتحدة، وهو ما يؤدى بالتالى إلى التفكير فيمن يمثل رأى أغلبية يهود الولايات المتحدة".

كما قال كينيث بوب، رئيس حركة العمل الصهيونية: "لقد تأثرت عندما عرفت أن الحركة الإصلاحية قد عبرت بشكل علنى عن موقفها، حيث كنت أعتقد أن الجالية اليهودية بأسرها ناءت بنفسها عن مسيرة السلام".

ولم يسلم هذا الخطاب من الانتقادات الحادة، حيث قال أفراهم بوكسمان، رئيس منظمة مكافحة التشهير، والذي يدافع عن سياسة شارون: "لم يرد فى الخطاب أى ذكر لغياب الشفافية، وغياب الإصلاحات، وعدم التعامل مع المسائل الأمنية من جانب السلطة الفلسطينية". كما هاجم بوكسمان الحاخام سفرستين لانتقاده قرارات الكونجرس، وقال: "يطلب سفرستين أن تبدأ الولايات المتحدة الحوار، ولكن مع من؟ يجب على أمريكا أن تضغط على شارون للحوار- ولكن مع من بالتحديد؟". وكانت الحركة الإصلاحية قد أيدت هذه القرارات الصادرة عن الكونجرس رغم التحفظات التى أبدتها عليها.

وقال مورتن كلاين، رئيس إحدى المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة، إن موقف الحركة الإصلاحية يعد "انتقاد غير نزيه، فالحركة تطالب بالضغط على إسرائيل وتنتقد تأييد الكونجرس لإسرائيل". وكثيرا ما انتقد كلاين موافقة شارون على الانسحاب من قطاع غزة. وعلى حد قوله، فإن الخطاب الذى بعث به سفرستين إلى بول "لن يؤدى إلا إلى جعل الحركة الإصلاحية حركة هامشية لتصبح جزء من اليسار المتطرف".

ولكن الحاخام إيهود أريك، رئيس اتحاد اليهودية الإصلاحية فى أمريكا، رفض هذه الادعاءات، وقال:

دعت الحركة الإصلاحية - أكبر التيارات الدينية اليهودية فى الولايات المتحدة - البيت الأبيض إلى تحفيز جهود السلام فى الشرق الأوسط، كما وجهت انتقادات إلى الكونجرس بسبب قراراته المنحازة إلى إسرائيل.

وردت هذه التوصيات السياسية فى الخطاب الذى بعث به الأسبوع الماضى الحاخام دايفيد سفرستين، ممثل الحركة الإصلاحية فى واشنطن، إلى وزير الخارجية الأمريكى كولن باول. وكتب سفرستين - استنادا إلى القرار الذى اتخذته مجلس أمناء الحركة اليهودية الإصلاحية - أنه يجب على الإدارة الأمريكية أن "ترافق" تأييدها العلنى لخطة فك الارتباط التى طرحها رئيس الوزراء شارون بجهود صارمة لإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، كما شن سفرستين هجوما على الكونجرس، لاتخاذ قرارات "تجاهل ضرورة أن يواكب الانسحاب العودة إلى مائدة المفاوضات" كما أن هذه القرارات "لا تأخذ فى الاعتبار الضائقة الإنسانية القاسية التى يعيشها الفلسطينيون". وورد فى الخطاب أيضا أن الحركة تعارض "سياسة هدم المنازل، المأهولة معظمها... بشكل ينطوى على تمييز ضد العرب".

ويشدد خطاب سفرستين وقرار مجلس أمناء الحركة - الذى وجه انتقادات حادة إلى الفلسطينيين أيضاً - على تأييد الحركة بشدة لخطة شارون بالانسحاب من غزة ومن بعض مناطق الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن إعلان الحركة هذا يعد غريبا فى ظل التأييد غير المتحفظ الذى تبديه أغلبية المنظمات اليهودية للتحالف القائم بين شارون والرئيس بوش. وقد أعزى نشطاء ليبراليون أهمية خاصة لصدور هذه الآراء غير المعتادة عن رؤساء الحركة اليهودية الإصلاحية فى أمريكا، الذى يمثل ٩٠٠ طائفة يهودية، يبلغ عدد أعضائها حوالى مليون ونصف المليون شخصا.

وقال لويس روث، مساعد مدير منظمة "أمريكيون

"هناك في الجالية اليهودية من قالوا إنهم غير معنيين باستئناف المحادثات. وأردنا أن نوضح - باعتبار أننا أكبر التيارات اليهودية في أمريكا الشمالية - أن هذا ليس موقفنا. وأتينا نعتقد أن موقفنا يمثل موقف التيار المركزي".

قال سفرستين إنه يعتقد أنه يجب استئناف مفاوضات السلام على الفور، دون الانتظار لقيادة فلسطينية جديدة. وهذا الموقف يتعارض وسياسة شارون، الذي يرفض الحوار مع الزعماء الفلسطينيين الضالعين، على حد قوله، في الإرهاب.

وأضاف سفرستين: "في كل مرة تجلس فيها على مائدة المفاوضات، تلوح فرصة من شأنها أن تؤدي إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نرغب في

تشجيع ذلك". وأعرب سفرستين عن ثقته في إمكانية إيجاد مفاوضين في الطرف الفلسطيني حالياً، وحذر من أن سياسة شارون أحادية الجانب قد تثير لدى الإسرائيليين - وخاصة معسكر اليمين - إحساساً بأنهم قادرين على التمتع بالأمن دون إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان قرار الحركة الإصلاحية يتعارض مع سياسة شارون، قال سفرستين: "إن السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية ليست واضحة. إننا نحاول جعل هذه السياسة تتشكل بصورة تعزز مسيرة السلام وتعزز الفلسطينيين المعتدلين. وهذا هو ما نحاول تشجيع إسرائيل على فعله، بدلاً من الخنوع للمتطرفين".

استطلاع: أغلب اليهود سيصوتون لصالح جون كيري

المصدر : موقع إذاعة الجيش
الإسرائيلي على الإنترنت
٢٠٠٤/٨/١٧-١١

أظهر استطلاع أجرته المنظمة اليهودية الديمقراطية، والذي نُشر صباح اليوم، أن "٧٥٪ من اليهود المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية سيصوتون لصالح المرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري".

٧٥٪ من اليهود يؤيدون كيري. ووفقاً للبيانات،

اعترف جميع المشاركين في الاستطلاع أن سبب اختيارهم للمرشح الديمقراطي، هو الاعتقاد بأن كيري سيهتم بإسرائيل. ومن ناحية أخرى، أعرب ٢٢٪ فقط من المشاركين في الاستطلاع أنهم سيصوتون لصالح الرئيس الحالي جورج بوش.

هاآرتس ١٩ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: آفى بيخر

الجيل الذهبى لليهود

كتب وصحف تتطوى على معاداة للسامية على غرار أسلوب الكارثة النازية، وأدى كتابه الذى يحمل عنوان "اليهودى الدولى"، الصادر فى ألمانيا، إلى رفع مكانته وشأنه لدى أدولف هتلر.

وكانت معاداة السامية من جانب إنسان فى مثل مكانة فورد فى المجتمع الأمريكى، لما له من تأثير بحكم قربيه من المؤسسة الحاكمة، تمثل أخطر أشكال المعاداة للسامية التى عرفها يهود أمريكا فى تاريخهم.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية وجد يهود أمريكا صعوبة فى العمل من أجل انقاذ إخوانهم فى أوروبا، كما تعرضوا أيضاً بعد الكارثة النازية للتمييز من جانب المؤسسة الحاكمة فى المجتمع الأمريكى. وفى الستينيات فقط من القرن العشرين اختفت المعاداة للسامية كظاهرة اجتماعية، وفى الثمانينيات أصبح اليهود عنصراً فعالاً فى تشكيل وجه أمريكا.

هناك كثيرون فى إسرائيل يجدون صعوبة فى إدراك قصة نجاح يهود أمريكا، التى تخالف "الخرافة" الصهيونية بشأن المنفى الوهمى، حتى أن هناك كثير من الإسرائيليين تفاجئوا من الحصانة التى تتمتع بها الجالية اليهودية الأمريكية. على سبيل المثال: عندما تم ترشيح سيناتور يهودى متدين مثل جوزيف ليبرمان لمنصب نائب رئيس الحزب الديموقراطى فى عام ٢٠٠٠، أو عندما أصبح رئيس من المؤسسة الحاكمة البروتستانتية - الجمهورية، صاحب العلاقات الوطيدة بصفقات النفط، مثل جورج بوش الابن، مؤيد متحمس لحكومة أريئيل شارون.

ويشعر كثير من الإسرائيليين بالقلق من تدخل يهود أمريكا فى الممارك الانتخابية التى تدور فى إسرائيل وفى النظام التشريعى الذى يؤثر على تحديد الهوية اليهودية لإسرائيل. ولا يمكن اعتبار يهود أمريكا مجرد دعامة سياسية - اقتصادية فحسب، بل كمركب لهوية اليهودى الإسرائيلى.

قد يكون من المتوقع فى السنوات القادمة أن يواجه يهود أمريكا مشاكل الاندماج والهوية وتأييد إسرائيل، إلا أن المؤكد الآن، أن حوالى ٢٥٠ عام من الشتات اليهودى فى أمريكا يمثل بحق "الجيل الذهبى"، الذى لم يشهده التاريخ اليهودى بمراحله المختلفة.

يقضى قرار صادر عن الكونجرس الأمريكى بأن تحتفل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمى بذكرى اليوبيل الـ ٢٥٠ للجالية اليهودية عن طريق سلسلة من المناسبات فى سبتمبر ٢٠٠٤، التى ستجرى فى إطار الاحتفال "بشهر الجالية اليهودية الأمريكية". واليوم، فى قمة تألق "الجيل الذهبى" لليهود الولايات المتحدة، ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، فإن الأحزاب الأمريكية تعتبر يهود أمريكا العنصر الحاسم فى اختيار المنافسين بسبب مكانتهم السياسية - الاقتصادية، وكذلك بسبب كونهم العنصر المرجح فى العديد من الدول.

ويدعى المؤرخ بول جونسون، وهو إدعاء يصم "الأذان الصهيونية" بشكل كبير، بأن قصة توسع وتوطد الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة فى القرن العشرين لا يقل فى أهمية عن إقامة دولة إسرائيل، بل أنه يفوق هذه الأهمية. ويوضح جونسون - المشهور بتعاطفه مع إسرائيل - أن دولة إسرائيل منحت الشعب اليهودى الذى طورد على مدار آلاف السنين، وطن له سيادة. لكن يهود الولايات المتحدة حققوا مكانة غير معهودة فى قوتهم فى التأثير على تشكيل سياسة الدولة العظمى الأولى فى العالم.

بماذا يتسم تاريخ يهود أمريكا؟ لقد كانت هناك قصص تعبر عن نجاح اليهود فى بعض الأماكن الأخرى أيضاً، لكن ليست هناك سابقة كبيرة للاندماج فى جميع مجالات الحياة وللتأثير السياسى والثقافى الكبير مثل ما حققه يهود الولايات المتحدة فى هذين المجالين. وقد اندمجوا بصورة كبيرة، حتى أن معدل الزواج المختلط بينهم بلغ ٥٠٪، وفى كثير من الحالات بلغ ٨٠٪.

كانت وما تزال هناك حوادث معاداة للسامية، وهناك أعوام شهدت تمييز منظم ضد اليهود. وحتى الربع الأخير من القرن العشرين لم يستطيعوا الالتحاق بالنوادر والمناطق السكنية التى كانت قاصرة على الصفوة البيض البروتستانتية.

وقد تمثلت قمة المعاداة للسامية فى أمريكا فى شخصية هنرى فورد، أحد مصنعي السيارات، الذى نشر فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين



إضراب السجناء الفلسطينيين عن الطعام

هنجبي: "ليضربوا حتى الموت" ■ هاتسوفيه ٢٠٠٤/٨/١٥ بقلم: نيتسان كيدرا

والسجناء الصغار، وليست هناك أية معلومات الآن تفيد وجود نية للإخلال بالنظام.

ويشعر السجناء الأمنيون بالغضب بسبب وضع عوائق في السجون، التي ينزلون بها، للحيلولة دون استخدام الهواتف الخلوية المهربة. فضلا عن إزالة الهواتف العامة من العنابر، ووضع حواجز تفصل بين الزوار والسجناء وتحول دون التلامس بينهم، وذلك، على حد قول مصلحة السجون، بسبب اكتشاف أن الزوار يقومون بتهريب هواتف ورسائل تعرف بلفة مصلحة السجون بـ "الرسائل البرقية"، تحوى خططا لتنفيذ هجمات ميدانية.

بالتوازي مع ذلك، تم تشديد التفتيش والزيارات المفاجأة بما في ذلك تفتيش أجساد السجناء. وفي العام الماضي فقط تم العثور على أكثر من ٨٥٠ هاتفا مخبأ، عدد كبير منهم في جسد السجناء.

وحول ذلك قال الوزير هنجبي: "ليس هناك مجال للمناورة، حتى لو كنا نريد إظهار قليل من المرونة. ماذا كنا سنقول لهم، لتهربوا هواتف من إنتاج شركة "سلكوم" وليس من إنتاج شركة "أورنج"، أو لا نقوم بالتفتيش. ليس هناك مجال للمناورة، إننا نريد الحيلولة دون وقوع الهجمات". وقد ذكر هنجبي أنه يحظى بدعم تام من جانب رئيس الوزراء، كما أنه حصل على تفويض صريح منه بعدم تقديم أي تنازلات. وقال: "لن نكرر أخطاء الماضي وسنوضح للسجناء، أن ما حدث في الماضي، لن يحدث عن طريق هذا الإضراب". وأضاف أن السياسة الصارمة المتبعة مع السجناء الأمنيين قد أثبتت جدواها قائلا: "لن نستسلم للإضراب ولن نكرر أخطاء الحكومات السابقة، ولن نحيد عن النهج الذي نسير عليه. فهذا واجبنا تجاه مواطني دولة إسرائيل".

قبيل الإضراب عن الطعام الذي من المقرر أن يبدأ صباح اليوم، جميع السجناء الأمنيون في السجون الإسرائيلية، التقى وزير الأمن الداخلي "تساحي هنجبي"، يوم الجمعة، بالجهات المعنية بهذا الأمر للتشاور معهم. وفي المؤتمر الصحفي الذي أجراه بعد ذلك قال الوزير: "السجناء بوسعهم الإضراب حتى الموت".

هناك ما يقرب من أربعة آلاف سجين أمنى داخل السجون الإسرائيلية، ووفقا للتقديرات فإن حوالي ٧٠٪ منهم أيديهم ملطخة بالدماء، ويصل مجموع العقوبات المتركمة عليهم جميعا إلى أكثر من ١٨٠٠ حكم بالمؤبد. وقد شارك في هذا النقاش رئيس مصلحة السجون اللواء "يعقوف جينوت" وممثلون عن جهاز الأمن العام (الشاباك)، وعن الجيش الإسرائيلي وعن الشرطة.

وقال الوزير هنجبي في المؤتمر الصحفي، إنه يرفض بشكل قاطع أية شكوى مقدمة من قبل السجناء الأمنيين: "لن يتم قبول أي شكوى، ولن يتم تخفيف القواعد الصارمة والقاطعة التي وضعتها، حتى ولو أضربوا عن الطعام لمدة يوم، أو شهر أو حتى الموت". كما ذكر أن هؤلاء السجناء يقومون من داخل السجون بتشغيل الخلايا الإرهابية والتخطيط لتنفيذ هجمات.

في حين قال اللواء "جينوت" في المؤتمر الصحفي، أن الإضراب عن الطعام سيكون "بعض الأشخاص الثمن غالبا" حيث سيتم منع الامتيازات التي تمنح للسجناء. وأضاف بأن السجناء الأمنيين يخططون للإضراب عن الطعام منذ ثمانية أشهر، وأنه كان قد اجتمع بقادتهم وأوضح لهم موقف مصلحة السجون. وعلى حد قوله، هناك خلافات في الرأي بين القادة

بحزم ولكن بفطنة

مكيفات هواء والسماح بالدراسة في جامعات عربية وأجنبية.

صحيح أن هناك جزء من المطالب مغالى فيه، مثل إدخال حواسب آلية إلى الزناتين، ولا يمكن التصور بأن نشطاء السجناء يقصدونها بجدية، إلا أن ثمة منطق لدراسة مطالب أخرى لهم. فظروف السجن لا ينبغي أن تكون عقاباً مضافاً إلى العقوبة التي حكم عليهم بها. لقد ذاق عشرات الآلاف من الفلسطينيين السجن الإسرائيلي خلال السنوات الماضية، ودرسوا العبرية به، وكانت السجناء، كما في أقطار أخرى، بالنسبة لهم مدرسة للإرهاب.

وكما أن مسؤولين أمنيين من المستوى الرفيع للغاية يصلون بالتدريج إلى نتيجة مفادها أن "برميل الإرهاب بلا قاع"، فإن الافتراض القائل بأن تغليظ ظروف السجن سوف تؤدي بالضرورة إلى تحسين نتائج مكافحة الإرهاب الفلسطيني، هو افتراض ينطوي على المغالطة والمكابرة. ويجب أن نتذكر أيضاً الحقيقة المعروفة جيداً في دول سجن زعماء الحركات السرية وحركات التحرر القومي، ألا وهي أن كثيرين منهم كانوا زعماء قبل سجنهم، وأن كثيرين آخرين خرجوا من السجن زعماء لشعوبهم.

وبالحساب بعيد المدى، فإنه ليس ثمة فطنة كبيرة في ما تقوم به حكومة تنتج في سجونها كراهية ومرارة زائدتين. أيضاً لا يوجد مبرر للحلول التي يتم دراستها الآن، مثل إطعام السجناء بالقوة، وهو عمل سوف يخدم المضربين عن الطعام في كفاحهم من أجل كسب تعاطف الرأي العام العالمي. وينبغي أن تأخذ الوسيلة الصحيحة لمعالجة اعتراضات السجناء الفلسطينيين في الاعتبار تشابك خيوط الموضوع. ليس من أجل مصلحة أشخاص، جريمة كثيرين منهم لا تغتفر، وإنما من أجل المصلحة الإسرائيلية ذاتها بعيدة المدى في هذا الصراع المتواصل.

بدأ حوالي ١٥٠٠ (من بين ٤٠٠٠) سجين أمنى فلسطيني إضراباً عن الطعام أمس احتجاجاً على رفض خدمة السجن ووزير الأمن الداخلي الاستجابة لمطالبهم. وهم يطالبون بتحسين ظروف السجن وإلغاء إجراءات التحقيق التي تبدو مذبذبة في نظرهم. ولكن توجد لإسرائيل هي الأهمى إزاءهم شكاوى أكثر خطورة: فقد تم اتهام الكثيرين منهم بأعمال القتل والتخريب، وتم سجن آخرين بسبب مخالفات خطيرة أخرى ضد الأشخاص والممتلكات.

مع ذلك تخطىء السلطات الإسرائيلية، إن هي دخلت في صراع وجداني وغير مدروس مع هذا الجمهور الكبير من السجناء. ففي الرد الإسرائيلي على الإضراب لا مكان لاعتبارات المكانة، وعلى الرد أن يكون فطناً وعقلانياً في المقام الأول.

لكن وزير الأمن الداخلي، "تساحي هنجبي"، لم يبد شيئاً من هذه الخصال، عندما قال: "من ناحيتي، بوسع السجناء أن يضربوا عن الطعام حتى الموت".

إن زيادة عدد السجناء الأمنيين موضوع لا ينبغي مناقشته في وقت المواجهة الحالي. فآلاف السجناء ليسوا مجرد فلسطينيين تلقوا عقاباً بعد أن لجأوا إلى وسائل عنيفة ضد السكان الإسرائيليين، وإنما هناك من ينظر إليهم من الجمهور الفلسطيني على أنهم ممثلون لكفاحهم القومي. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن التعامل معهم ينبغي أن يتم بعقلانية أخذاً في الاعتبار تطور العلاقات بين الشعبين مستقبلاً.

من المطالب التي طالب بها السجناء، ضمن أشياء أخرى: إزالة الحواجز الزجاجية بينهم وبين أبناء أسرهم الذين يزورونهم، زيادة تصاريح الزيارة، وقف الإذلال الذي يتمثل في التفتيش العاري، خاصة في حضور سجناء آخرين، إدخال هواتف عمومية إلى السجناء، تركيب

كل الشعب سجناء

وللتضحية في سبيل الوطن. وترتبط هاتان التجريبتان بالصراع العنيف المقدس لدى كلا المجتمعين.

كما أن هناك وجه آخر للشبه بين هاتين التجريبتين من حيث نسبة السكان: فوفقاً لبيانات منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "أدمير"، بلغ عدد السجناء

إذا كان لدينا كل الشعب جيش، فلدى الفلسطينيين "كل الشعب سجناء". وكما أن تجربة الخدمة العسكرية لدينا هي التي تشكل النفوس، كذلك الحال بالنسبة لتجربة السجن في الأسطورة الفلسطينية. وبعد كلا من الخدمة العسكرية أو البقاء في السجن نموذجاً للقيم

الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ حوالي ٦٥٠ ألف فلسطيني، يمثلون حوالي ٤٠٪ من مجموع الرجال الفلسطينيين (بما في ذلك الأطفال والعجائز). ويصعب - عند سن محددة - أن نجد رجالا فلسطينيين لم يسجنوا في السجون الإسرائيلية. ويكاد لا يوجد بيت في المناطق الفلسطينية لا توجد به أعمال يدوية صنعها السجناء وهم في السجن كتذكارات - تماما مثل الصور التي يلتقطها الجنود لدينا كتذكارات من فترة الخدمة العسكرية. فمن لم يُعتقل يعتبر مهترجا.

اعتقلت إسرائيل في الفترة من مارس إلى أكتوبر ٢٠٠٢ خمسة عشر ألف فلسطيني. جميعهم مخبرين. ومن يزعم أن الستمائة وخمسين ألف فلسطيني الذين تم اعتقالهم هم مجرمون، فكأنه يزعم أن الشعب الفلسطيني هو شعب من المجرمين. ولا يستطيع سياسي واحد - سوى وزير الأمن الداخلي تساحي هنجبي، الذي لا ضابط ولا رادع له - أن يصف السجناء والمعتقلين القابعين الآن في السجون الإسرائيلية والبالغ عددهم سبعة آلاف وخمسمائة سجين بأنهم "مخبرون". فهو يعلم أيضاً أن بعضهم سجناء سياسيين، فمن يتم سجنه دون محاكمة - حوالي ٧٥٠ سجيناً إدارياً - ومن أدينوا بجرائم تتعلق بالانتماء إلى تنظيمات معادية، ومن صدرت ضدهم أحكام من قبل محاكم عسكرية - عدد كبير من القضاة في هذه المحاكم ليسوا من رجال القانون - لا يمكن اعتبارهم وفقاً للمعايير الجنائية مجرمين. ويجب اعتبارهم - كما يفعل العالم - سجناء سياسيين، بل وسجناء لأسباب تتعلق بالضمير.

فإذا كانت هذه الأوصاف تصم الآذان الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين يعتبرون هؤلاء السجناء أبطالا قوميين. والتعامل الوحشي والفظ الذي تمارسه إسرائيل حالياً ضد هؤلاء السجناء لا يعتبر تطاولاً عليهم فقط، بل يمثل مساساً برموز النضال القومي. فإهانتهم هي إهانة للفلسطينيين جميعاً، وهم معنيون بسلامة سجنائهم، بالضبط كما تعنى إسرائيل بمصير جنودها. وتوجد في كل مدينة من مدن المناطق فرع للمنظمة المعنية بشؤون السجناء.

ولديهم ما يكفي من أسباب القلق. والنموذج الصارخ على ذلك هو الأطفال السجناء، وتشير بيانات "أدمير" أن هناك ٢٨٠ طفلاً من بين السجناء حالياً لم يتجاوز سنهم سن السادسة عشرة. وتتعامل إسرائيل مع هؤلاء متلماً تتعامل مع سجناء كبار، رغم أن ميثاق الأمم المتحدة لسلامة الطفل الذي وقعت إسرائيل عليه، يعتبر أن الإنسان قاصراً طالما لم يتجاوز سن الثامنة عشر. وفي الواقع فإن أبناء الرابعة عشرة لا يختلفون - في التحقيقات والسجن - عن الكبار والبالغين. وكانت الطفلة سوسن أبو تركي قد قالت نهاية هذا الأسبوع

لصحيفة "هاآرتس" إنها اعتُقلت في سن الرابعة عشر في معتقل أبو كبير، وأنها احتجزت هناك مع العاهرات ولم يحقق معها محققو الأحداث، ولم يُسمح لأفراد أسرتها بزيارتها ولو زيارة واحدة طوال فترة اعتقالها التي بلغت أربعة أشهر ونصف.

ولا عجب في أن المطالب الواحد والعشرين التي أعلنها السجناء المضربون - ومعظمها مطالب منطقية وعادلة - تتعلق بالحقوق في السماح بالزيارات الأسرية. ولو كان المجتمع يقاس بتعامله مع السجناء، لكان تعامل إسرائيل المخزي مع السجناء قد تجلّى في موضوع الزيارات، حيث يحتاج أي زائر إلى تصريح دخول لإسرائيل، نظراً لأن أغلبية السجناء تم نقلهم إلى دولة إسرائيل، مخالفة للمادة ٤٧ من معاهدة جنيف التي تحظر نقل السجناء من الأراضي المحتلة إلى أرض الدولة المحتلة.

وفي ظل غياب الإجازات والسماح بالمكالمات الهاتفية، تبقى الزيارات هي وسيلة الاتصال الوحيدة بين السجناء وأسراهم. ووفقاً لبيانات "أدمير" فإن ١١٠ سجيناً من نابلس لم يسمح بزيارة ذويهم لهم طوال ثلاث سنوات، كما أن هناك سجناء من غزة لم يروا ذويهم طوال سبع سنوات، ولا يمكن أن يكون لهذا أي مبرر سوى الرغبة في التتكيل.

ويقع في السجون الإسرائيلية حالياً قادة المستقبل الفلسطينيين الذين سيؤثرون على طبيعة العلاقات بيننا وبينهم. وكان الشباب الفلسطينيون في السابق يمثلون عنصراً معتدلاً في المجتمع الفلسطيني، وركزت إسرائيل على إجراء حوار معهم، وتعرف الكثيرون منهم، خلال فترة سجنهم، على المنظور الإسرائيلي، وأدركوا، للمرة الأولى في حياتهم، أنه يحتوى على بعض الصدق والعدالة. ولكن الآن - بعد أن أصبحت العلاقة الوحيدة بين الشعبين هي علاقة العنف - خسرت إسرائيل هذا الجسر الأخير. كما أن تعيين يعقوف جينوت رئيساً لمصلحة السجون جعلها جهة وحشية، حيث أن هذا الرجل ترأس أكثر سلطتين وحشية في تاريخ إسرائيل، وهما شرطة حرس الحدود وشرطة الهجرة، ومن ثم لا توجد وليست هناك حالياً سوى لغة القوة.

ولو كان هنجبي قد طلب من والدته أن تروى له عن أسطورة سجناء التنظيمات السرية، لربما كان سيتعلم كيف ينظر بطريقة أخرى إلى السجناء الذين لا يبالي بموتهم. وربما لمعرفة هنجبي بقوة هؤلاء السجناء، قام بإرسال سجنائه لشوى كيبا بهدف إثارة شهوة السجناء، وربما لهذا السبب أيضاً قام بنشر صور مشينة لزعيمهم - مروان البرغوثي - وهو يأكل. فهل هناك دليل أقوى من ذلك على ضعف السجناء وانحطاطه الأخلاقي.

ترجمات عبرية



شؤون عسكرية

بقلم: موشيه آرينز
هاآرتس ٢٠٠٤/٨/٥



إسرائيل طوّرت صاروخ "الحيتس" والقمر الصناعي "أوفيك"

اعتراض بنسبة مائة في المائة سيُبقى إسرائيل معرضة للكارثة، وأن نصب صواريخ الحيتس سيُشير إلى أن الدولة لا تولى الثقة بقدراتها الردعية وما إلى ذلك من ذرائع.

أما المعارضة الأكثر جدية جاءت من الجيش الإسرائيلي الذي لا يتحمس لتخصيص المال لتطوير صاروخ الحيتس. ولولا مبادرة الدفاع الاستراتيجية التي طرحها رونالد ريجان - والتي كانت إطاراً أولياً لتطوير الحيتس ووفرت جزءاً من ميزانية التمويل - ولولا الفرضية التي ابتدعها ذهن دوف رايب، رئيس مصنع إنتاج الأسلحة والتجهيزات في الصناعات الجوية، لما كان هذا المشروع ينتصب على قدميه.

هناك عقبة أخرى كان من المفترض اجتيازها وهي تطوير شبكة رادار وتحكم في النيران. إسرائيل هي وحدها التي يتوجب أن تمول مثل هذه الشبكة. ورغم معارضة الجيش الإسرائيلي كانت آخر خطوة قمت بها كوزير دفاع قبل تسليم الحقيبة لإسحاق رابين في يونيو ١٩٩٢، هي التوقيع على أوامر شراء احتياجات تطوير منظومة الرادار في شركة "التا" التابعة للصناعات الجوية.

إن مشروعات الحيتس والقمر الصناعي التجسسي أوفيك والطائرة القتالية لافي هي المشاريع التكنولوجية الإسرائيلية الأكبر خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة. وعلى غرار الحيتس أصبح أوفيك قابلاً للاستخدام الميداني ووفر لإسرائيل إطلالة متواصلة على المناطق التي يوجد لها اهتمام بها. وق نجح هذا المشروع في التغلب على المعارضة الداخلية من البيت، حيث ادعوا في حينه أن ذلك إهدار للمال. رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أمان في السابق ادعى أنه لا توجد حاجة ميدانية لقمر تجسسي إسرائيلي. ولولا توفير تمويل

التجربة التي أجريت في كاليفورنيا، والتي نجح فيها صاروخ الحيتس في اعتراض صاروخ السكاد، ملأت قلب كل إسرائيلي بالاعتزاز بالتأكيد. فهذا إنجاز هندسي للصناعات الجوية لم تستطع أي دولة تحقيقه بعد.

إن التجربة برهنت على فعالية المنظومة التي ستتمكن في السنوات القادمة من إحباط نوايا الدول المتمردة أو الإرهابيين بإطلاق الصواريخ على إسرائيل أو على أي هدف آخر، لأن هؤلاء سيخاطرون بانكشاف نواياهم سيتعرضون للعقاب دون أن ينجحوا في الإضرار بنا.

إن تطوير الحيتس لم ينته بعد، فيجب تطوير قدراته لاعتراض الصواريخ الأكثر سرعة، ومواجهة الرؤوس الحربية المتعددة والأجسام الخداعة مع دخول الفضاء.. يبدو أن الحيتس سيواصل احتلال الصف الأول في السباق التكنولوجي محافظاً على أمن إسرائيل في السنوات القادمة.

الأشخاص القريبون من المسألة لم يفاجأوا من نجاح التجربة الأخيرة، لأنهم كانوا يرون أنه يتطور بشكل جيد. ويكفي أنه في السنة الماضية إبان حرب العراق كانت بطاريات الحيتس جاهزة للدفاع عن مواطني دولة إسرائيل من الهجمات الصاروخية العراقية، حتى أنه لم تكن هناك أي حاجة لتوزيع الأقنعة الواقية على السكان.

ولشدة العجب والغرابة كانت هناك معارضة من داخل البيت الإسرائيلي إبان تلك السنوات التي كرست لتطوير الحيتس، مدعين أن هدف الحيتس الذي حدد له كان طموحاً جداً، وأن المشروع سيكون مكلفاً بصورة مقلقة، ومن الأفضل في هذه الحالة استثمار الأموال في مشاريع أخرى، ذلك لأن كل ما لا يوفر قدرة

من مصادر أجنبية في اللحظة الأخيرة، لما تم إطلاق صاروخ القمر الصناعي الإسرائيلي إلى الفضاء. "مشروع لافي" كان الهدف منه أن يكون ذروة التعاون الأمريكي - الإسرائيلي. وقد تم تمويل هذا المشروع من قبل الولايات المتحدة بينما تم تطوير محرك أمريكي خاص من أجلها، والصناعات الأمريكية حصلت على تصريح للمشاركة في المشروع. ولكن سلاح الجو الإسرائيلي وضع العقبات أمام هذا المشروع واعترضه بمساعدة بعض السياسيين، حيث كانوا

يبررون معارضتهم بأن هذا المشروع سيكون أكثر تكلفة مما جاء في التوقعات والخطط، وأنه متطور جداً أو أنه ليس متطوراً بدرجة كافية وما إلى ذلك. وفي جلسة الحكومة نجح المعارضون في المناورة وحصلوا على أغلبية بصوت واحد، وبذلك حالوا دون حصول إسرائيل على أفضل طائرة حربية في العالم. من الممكن الادعاء أن مشروعين من ثلاثة ليس بالنتيجة السيئة، ولكن لو كانت النتيجة ثلاثة من ثلاثة لحصلنا على نتيجة أفضل بكثير.

ترقية محل خلاف

يديعوت أحرونوت ١١ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: يوسى يهوشوع، راؤوفين فايس

التوبيخ الحاد له وتأخير ترقيته لمدة عام. وجاء في الحكم الصادر عن المحكمة أنه ليس هناك ما يحول دون أن يتم صدور القرار المبدئي بشأن الترقية، قبل منحها بالفعل. وأول أمس، وبعد مرور شهر كامل على صدور الحكم، أصدر رئيس الأركان العامة قراراً بترقية فارس إلى منصب كبير ضباط سلاح المشاة والمظلات، ومنحه رتبة عميد، في خلال ١١ شهر.

ولم تتفاجيء الوزيرة السابقة "شولاميت آلوني" من هذا القرار وقالت بالأمس: "هذا هو مجتمعنا. يغفرون للرجل أكثر من المرأة، وللضابط أكثر من المجرم. في الدولة التي يستطيع رجال القيادة العليا للجيش فرض حظر تجوال على مدينة كاملة، لكي يقوم الوزير "إيفي إيتام" بتفقدتها مع أصدقائه في الليل، أو بوضع كتاب تورا في قبر يوسف، لم أشعر بأى مفاجأة فيما حدث. في الجيش، الذي يقوم البلدوزر التابع له بهدم أكبر مصانع التغليف في غزة ويدمر أماكن عمل ألف مزارع، ويجعل المرأة تضع حملها على مفترق الطرق ويتسبب في موت هذا المولود، يستطيعون أن يغفروا لأي شخص ويرقونه. إن جيشنا هو جيش مجرم من رأسه وحتى إخمص قدميه".

♦ إنه بطل إسرائيلي:

يبارك الصحفى "رفيق حليبي"، الذي كان مدير قسم الأخبار بالقناة الأولى، والآن يشغل منصب رئيس تحرير وكالة الأنباء الإسرائيلية، هذه الترقية، ويقول حليبي: "إن هذا الشخص بطل إسرائيلي. إننى أذكر إحدى حواراتي مع شاؤول موفاز، عندما كان رئيساً للأركان، تحدثنا فيها عن عماد فارس. وحكى لى موفاز أنه زاره في غزة وطلب منه أن يحصل على إجازة، بعد

إن العقيد عماد فارس مقاتلاً شجاعاً، وله مآثر كثيرة خلال خدمته كقائد للواء "جفعاتي" في أشد الحروب ضراوة بقطاع غزة، لكنه يُعرف أيضاً بأنه إنسان حاد المزاج وعصبى، وهو ضابط تختلف بشأنه الآراء، ولا يفضل أى ولى أمر أن يخدم ابنه تحت قيادته.

كان فارس، الذي اعتاد في هذه الفترة الانضمام إلى مقاتليه فوق أسطح منازل رفح للملاحقة المخربين، كما اعتاد في هذه الفترة وصف جنوده بأنهم "تافهين وفاسدين ومطحونين". ولم يقدر المقاتل الذي تعلم في غزة إطلاق سقاطة الأمان في سلاحه، على إسكاته، حتى أن القضاة في المحكمة العسكرية قالوا إن "أقوال وتعبيرات المتهم تجاه جنوده أصبحت شيئاً طبيعياً".

لقد حدثت الوقائع التي اتهم بها العقيد عماد فارس - الذي مثله أثناء المحاكمة المحامى "آفي عميرام" - الواحدة تلو الأخرى. فقد تفوه بكلمات غير لائقة تجاه الضباط العاملين تحت قيادته على مدار فترة طويلة، كما وجه صفعة لسائقه أثناء قيادته للسيارة، وتشاجر مع رجال شرطة بسبب إيقافه السيارة في مكان غير مخصص للانتظار، ودخل في مشادة كلامية مع رجل شرطة بعد أن وصل إلى نهاية الشارع، وغير ذلك.

وقد أدان القضاة في حكمهم فارس بارتكاب جريمة "السلوك غير اللائق"، في أربعة بنود من البنود السبعة التي اتهم بها. ورغم الإدانة، إلا أن الحكم الذي صدر ضد فارس كان مخففاً نسبياً. فقد فضل القضاة رفض طلب المدعى العام بتجريمه من رتبته ووقعوا عليه عقوبة السجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، لمدة عامين، عن كل جريمة عنف ارتكبها، وكذلك توجيهه

ثلاثة أسابيع قضاها هناك، إلا أن فارس رفض ذلك، قائلاً إنه لن يفعل ذلك إلا إذا فعل آخر جندي من جنوده ذلك. عندما يصفون قائدا كهذا بأنه بلطجي في معاملته تجاه جنوده، فإن هذا يبدو أمراً مبالغاً فيه. كما أن هناك أمراً آخر ألا وهو كونه درزياً. فالجيش هو المكان الوحيد الذي يحصل فيه الدروز على كافة حقوقهم، وفارس هو رمز لجميع الجنود الدروز الذين يخدمون فيه، فهو يمثل قصة نجاح، وترقيته أمر عادل ومستحق.

أثناء محاكمة فارس حضر قيادات الجيش والمؤسسة العسكرية إلى المحكمة، للوقوف بجانبه، والإدلاء بالشهادة لصالحه. وقد حضر هذه الجلسة السكرتير العسكري لرئيس الوزراء اللواء "يوآف جيلانت"، ورئيس مجلس الأمن القومي اللواء (احتياط) "جيورا آيلاند"، ورئيس لواء العمليات الميدانية في الأركان العامة العميد "جادي شموني"، ولواء القيادة الجنوبية السابق "دورون الموج"، وقائد حرس الحدود اللواء "حسين فارس" وآخرون.

وقال اللواء "الموج" في شهادته: "إنه كان يدرب جنوده على التفوق" كما أكد على "معاملته التي تستحق الثناء". ووصف رئيس شعبة العمليات الميدانية في الأركان العامة اللواء "يسرائيل زيف"، فارس بأنه: "إنسان ذا قيم لا مثيل لها". وأضاف اللواء (احتياط) "آيلاند" أنه: "ضابط أكثر من ممتاز، وقام بكل ما قام به بصورة جيدة لا تستحق التقدير فقط، بل الإعجاب أيضاً".

❖ الضرر الذي ألحق بالجيش الإسرائيلي:

لقد وجه قضاة المحكمة العسكرية في قرارهم انتقاداً إلى القيم والأخلاق التي يتحلى بهما فارس. وجاء في هذا القرار: "في كل ما يتعلق بالسلوك غير اللائق، كلما كانت رتبة القائد ومكانته عالية جداً، كلما كان عليه أن يتصرف بدرجة رفيعة من القيم والأخلاق. وإذا كان من الممكن طلب المزيد من قائد كبير فإن هذا يعتمد على خبرته، وقدرته على استيعاب مبادئ النظام والمؤسسة العسكرية وواجبه أن يكون مثالاً للقيادة. وكلما خالف ضابط كبير النظام، كلما تضرر الجيش وتضررت صورته وثقة الجمهور فيه. إن سلوك المتهم، في جميع التهم التي أدين بها، كان ينطوي على سلوك لا يليق برتبته ومكانته العسكرية".

رغم ذلك، فضل القضاة في قرارهم، عدم جعل فارس كبش الفداء لردع الآخرين عن الإقدام على مثل هذا العمل. ويحسب لفارس أنه حتى الآن لم يظهر ضابط برتبته قام بالأعمال التي قام بها. وقال القضاة عن ذلك: "هذه الحالة، تعد سابقة غير معهودة، فهذا المتهم الذي يمثل أمامنا يستحق تخفيف عقوبته".

ورغم قرار القضاة بتخفيف العقوبة، التي ساعدت رئيس الأركان على ترقية فارس، هناك أشخاص داخل الجيش فضلوا التطرق إلى الانتقاد الذي وجهه القضاة بالتحديد. وقال بالأمس مصدر عسكري رفيع المستوى على دراية جيدة بالعقيد فارس: "إن فارس مقاتل ممتاز، لكنه غير جدير بهذا المنصب. يبدو أن هذا خطأ متكرر، ولا تتم معالجته على حدة. وهو مقاتل شجاع، دائماً يكون على أهبة الاستعداد، ويقوم بردود أفعال لا إرادية ولا يمكن إدراجه في مثل هذا المنصب. هناك عدد كاف من الجنود أصحاب القيم، الذين ليس لديهم هذا الرصيد السلبي، بوسعهم تولى هذه المهمة. لماذا كان لزاماً على رئيس الأركان أن يصمم على تعيينه؟ خاصة وأن الجيش لم يصل إلى نقطة اللامباليا، التي توجب تعيينه في هذا المنصب".

كما تطرق هذا المصدر إلى المخالفات السابقة التي أدين بها فارس، وتم كشف النقاب عنها خلال هذه المحاكمة. منها أن المحكمة العسكرية كانت قد أدانته عام ١٩٩١ لاستخدام السلاح بشكل غير مشروع، لاصطياد الحيوانات البرية التي يحظر صيدها. في حادثة أخرى في عام ١٩٩٧ أدين لتصرفه بعنف مع سائقه، بسبب تأخره عن مواعده. ورداً على هذا التأخير وجه فارس لكمة قوية إلى صدر سائقه مما أدى إلى كسر أحد ضلوعه.

كان العميد (احتياط) عضو الكنيست "إيفي إيتام"، الذي تأخرت ترقيته أثناء خدمته في الجيش الإسرائيلي، ممن يؤيدون فارس طيلة فترة محاكمته. وقال بالأمس: "إن حالتي كانت مختلفة تماماً. فلم يتم تقديمي للمحاكمة أبداً. بالنسبة لي فقد تم تأخير ترقيتي لأسباب سياسية، ولعدم سداد رأي رئيس الأركان والمؤسسة العسكرية. وأدى قرار رئيس الأركان بشأن فارس إلى تقديري ليعلون. وبدل هذا القرار الشجاع على ماهية صانعه. فهو يعرف جيداً كيفية عمل التوازن المطلوب بين العناصر المختلفة في قرارات الترقية. وبوجه عام بالنسبة للجيش، فإن الترقية للمناصب الكبيرة تسير وفقاً لأسس الصواب السياسي. وقد أثبت رئيس الأركان أنه ينفذ قراراته، التي من المتوقع أن يدفع ثمنها إعلامياً وأن تؤثر على شعبيته. إلا أنه يريد توصيل رسالة داخل الجيش بأن الترقية تعتمد على المهارة الحقيقية. كان فارس يخدم تحت قيادتي كقائد سرية ونائب قائد كتيبة، وقد جعلته يوقع على تأدية الخدمة الدائمة. إن الجيش يهني نفسه على الترقية المناسبة والعادلة لهذا الضابط الممتاز. وأنا أبارك بكل جوارحي هذه الترقية. وحسناً فعل رئيس الأركان باتخاذ مثل هذا القرار المحوري. لقد سعدت به كثيراً. وكنت أخشى من أن يلحق به القضاء ضرراً

بالغاً. فهو نموذج للضابط والجندي الباسل والإنسان الشريف".

◆ معارضة رئيس الأركان العامة:

يرى رئيس حركة ميريتس عضو الكنيست "يوسى ساريد" - الذى رفع دعوى فى الماضى أمام محكمة العدل العليا ضد ترقية إيتام - أنه فى حالة العقيد فارس يمكن عدم تقديمه للمحاكمة. وقال ساريد بالأمس: "إننى متفق فى رأى مع ما قاله اللواء (احتياط) جيورا آيلاند. فى رأى، لو كان هذا قائد لواء يهودي، لما كانوا سيقدمونه للمحاكمة. ولكن هذا القرار ينطوى على شئ غريب، فطالما أنهم قرروا تقديمه للمحاكمة وتمت إدانته، فما هو السبب الهام للإعلان بأنه سيتم ترقيته فور صدور أمر إدانته؟ لماذا لم يتم الانتظار حتى إنتهاء العام الذى حدده القضاة؟ فهذه تبدو كمعارضة من جانب رئيس الأركان لقرار المحكمة. ما هى بالضبط الرسالة التى أراد رئيس الأركان

إرسالها من خلال هذا القرار؟ فهذان ليسا جيشين مختلفين، بل جيش واحد. أليس هذا الجيش الذى يقوده رئيس الأركان هو الذى قدم فارس للمحاكمة، وهو نفسه الذى أسرع الآن بالإعلان عن ترقيته؟! هذا الأمر يبدو غريباً من جانبي".

لقد جاء فى الخطاب الذى بعث به إلى المحكمة من كان يتولى مؤخراً منصب نائب رئيس الأركان اللواء "جابى إشكنازي" أنه يرى: "أن المتهم استوعب دروس هذه الحوادث التى تمت محاكمته بسببها بشكل جيد". كما جاء فى شهادة اللواء "يسرائيل زيف" التى أدلى بها أمام هيئة المحكمة: "إننى أعتقد أنه كان يجب ترقيته، كما أننى أرى أنه استوعب هذا الدرس".

وقد تقبلت المحكمة ورئيس الأركان توصياتهما. هل أخطئوا؟ من يعرف فارس ويعرف سلوكياته جيداً سيقول إن الأيام فقط هى التى ستثبت ذلك.

أخوة القتال هى أقوى روابط الأخوة

معاريف ١٥ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: أمير بوخوفوت

والبيولوجية والذرية.

وتبدو هذه الأطر أيضاً غير كافية لبعض الفتيات، حيث يخبرنا الطبيب النفسى فى فترة التدريب، النقيب "بوريس ليخترمان"، أن إحدى المجندات طلبت الالتحاق بالخدمة فى وحدة الأركان العامة، كما يذكر "ليخترمان" أن نسبة التسرب من التدريبات الأخيرة صغيرة مقارنة بالأعوام السابقة.

◆ "لقد وعدنى والدى أن يحضر لى سيارة":

التحقت "زوهار حداد" من بيسان بالخدمة فى الجيش الإسرائيلى كسائقة فى القيادة الشمالية، لكنها لم تتأزل عن أحلامها. وتقول: "إننى أحلم بالخدمة كمقاتلة فى حرس الحدود وليس بإهدار الوقت. ليست لدى أية مشكلة فى الخدمة ثلاثة أعوام أخرى، المهم أن تكون فى حرس الحدود". وهناك سبب آخر جيد يدفع "زوهار" إلى النجاح فى التدريب، فهى تقول: "لقد وعدنى والدى بأن يحضر لى سيارة طراز (مازدا ٣) فى حال اجتيازى هذا التدريب". ولم تحظ "رينات دوفرشيفلي"، من الناصرة العليا، مقارنة بزوهار، بتأييد والديها. وتقول: "من جانبهم فإن أسوأ شئ هو التحاقى بالخدمة القتالية". إلا أن "رينات" لم تستسلم: "تحدثت مع والدى وقد بكت وهى تحدثنى فى الهاتف وقالت لى: "لا تفعل هذا بي". وأوضحت لها بأسلوب رقيق أننى سأصبح مقاتلة - وهذا كل ما فى الأمر".

هاجرت "رينا تكرر"، وهى مجندة وحيدة (25 عاماً)،

فى ظل الحرارة والرطوبة غير المحتملين بالجنوب فى فصل الصيف، يرتدين الزى العسكري الجديد وعليه رقم يدل على هويتهم، ويقف كل ثلاث منهن أمام ضابط الاختبار ويستمعن إلى تعليمات القائدة (ممنوع الحديث فى الهاتف الخلوى وقت العمل، ممنوع التدخين خارج المكان المخصص للتدخين، ممنوع الحديث مع الأولاد فى مركز التدريب، ممنوع تماماً التجول بملابس غير محتشمة). وبعد ذلك تم إطلاق إشارة البدء: بدء تدريب الفتيات المقاتلات لشهر أغسطس ٢٠٠٤.

فى كل عام يتم إجراء ثلاثة تدريبات للفتيات اللاتى يحملن بأن يصبحن مقاتلات، لكن تدريب شهر أغسطس، الأشد حرارة ورطوبة عن باقى التدريبات، يعتبر الأصعب. كانت قائدة التدريب، النقيب "إيلاه همروف - زيلبرمان"، قد عقدت قرانها منذ أسبوع فقط والآن تقضى "شهر العسل" مع المتدربات. وتقول إيلاه: "فضلاً عن أننا نقوم بدراستهن - فهن أيضاً يقمن بدراستنا. ونقرر فى نهاية التدريب ما إذا كن يصلحن للالتحاق بالخدمة القتالية أم لا".

لو كان الطرفان مهتمان بهذا الأمر، فمن المقرر أن تتوجه المقاتلة إلى قاعدة إطلاق صواريخ مضادة للطائرات أو إلى سلاح المدفعية، أو إلى وحدة فى حرس الحدود، أو إلى وحدة مدربي الكلاب "عوكتس"، أو إلى كتيبة "كركل" التى تقوم بمهام ميدانية أو إلى وحدة الحرب الكيماوية

بمفردها من الهند منذ عام. وتقول: "منذ أن كنت طفلة أبلغ من العمر ثمانية أعوام، كنت أحلم بأن أصبح مقاتلة. لقد ألحقوني بسلاح الاتصالات إلا أن هذا ليس ما أتمناه.. إنني أريد أن أصبح أفضل مقاتلة".

◆ لحظة الشعور بالانكسار:

بعد انتهاء عملية الاستيعاب والإعلام يُطلب من الفتيات أداء بعض التدريبات الرياضية. في الساعة التاسعة مساءً يجتازون اختبار "بر-أور" للقوى البدنية - تدريبات البطن، والضغط والركض لمسافة ٢ كم. وتقوم القائدات بتشجيعهن لحظة شعورهن بالانكسار، غير أن بعض الفتيات ينخرطن في البكاء.

ليس لدى الفتيات فترة للراحة. فالاستيقاظ في اليوم التالي يكون في الساعة الخامسة صباحاً. وبعد مرور نصف ساعة يجهزن أنفسهن وينزلن إلى الميدان، ويزحفن على الرمال. ولا يسمحن للأشواك والرمال أن تعوق مسيرتهن. وتقول النقيب "همروف": "هذه هي لحظة الانكسار. الآن حان وقت أصعب مرحلة في التدريب. هنا يدركن ما حققن من انجاز وعندئذ يتم فحص قدرتهن على القيادة".

لكن رحلة عذاب الفتيات لم تنته بعد. ففي نهاية التدريب الأول يُطلب من المجندات الركض على فترات متقطعة، وهن يحملن أكياس مملوءة بالرمال على ظهورهن، وإقامة سور يطلق عليه "هايست" (البيضة). وفضلاً عن الفتيات اللاتي يشدن من أزر بعضهن، هناك من يتهرين، مما يدفع القائدة إلى توبيخهن. وتطالب المجندة المستجدة مد فترة تنفيذ المهمة، ويقوم أعضاء

لجنة المتحنيين بتسجيل كل خطوة. وفي النهاية يكون على هذه اللجنة أن تقرر من تصلح لأن تكون مقاتلة ومن لا. ◆ أفضل من إعداد القهوة:

يمر الوقت وتوشك فترة التدريب على الانتهاء. وقد اجتمع أعضاء اللجنة للنقاش النهائي. وتشعر الفتيات بالسعادة لأنهن خلال بضعة أسابيع سيتعرفن على النتائج بعد المناقشات التي سيجريها القادة، والمستشارون، والطبيب النفسي.

وتتظر "شيرشارون" من "رامات جان" القرار وهي في حالة من التوتر. وتقول: "من الأفضل تصويب السلاح على المخرب وربما إطلاق النار عليه، عن البقاء في أحد المكاتب وإعداد القهوة، أليس كذلك؟.. إنني أتمنى أن تنقل سويًا رسالة إلى بقية الفتيات لكي لا يضيعن قدرتهن في الأعمال الكتابية".

وتقول "ليئان ايزيك" من "كريات - طفعون"، وهي إحدى القائدات البارزات في هذا التدريب: "في البداية اعتقدت أنني سأحضر لمجرد المشاهدة، وبعد ذلك سأوقع خطاب رفض لهذه المهمة، إلا أنني اليوم أدركت أنني سأصبح مقاتلة. صحيح أنني لن أتناول الطعام من يد أمي، حيث كان الأفضل دائماً، إلا أنني لست مستعدة لإعداد القهوة لأي رجل في الجيش الإسرائيلي".

وتقول "رينا تكرر": "لقد مرت علينا بالأمس ليلة عصيبة، بعدما اتصلن كل المتدربات بأمهاتهن، بينما كنت الوحيدة التي لم تشهد والدتها منذ وصولها إلى إسرائيل. لكنني أثق في قدرتي على اجتياز هذه الدورة التدريبية، وإذا لم يحدث ذلك، فإنني سأعود إلى منزلي".

وحدة فريدة

معاريف ١٩ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: أمير بوحوفوت

ساعات على الأكثر إلى أي موقع يحدث فيه تسرب لمواد خطيرة، لإنقاذ المصابين حتى ولو كانوا تحت الأنقاض.

ويقول العقيد "إفرايم موسكاتو" قائد الوحدة الجديدة: "إنهم جنود احتياط جديرين بالتقدير حيث أنهم تطوعوا للخدمة في الوحدة المنوط بها الاستعداد الدائم والعمل في فترات زمنية قصيرة".

وقد رفض موسكاتو الربط بين استعدادات قيادة الجبهة الداخلية لمواجهة التسرب الإشعاعي وتوزيع أقراص اليود وبين إقامة الوحدة الجديدة. وأشار إلى أن الوحدة ستقوم بتقديم المساعدات لوحدة طوارئ الشرطة وإطفاء الحريق وقت الحاجة.

أدت تهديدات صواريخ شهاب الإيرانية وصواريخ الكاتيوشا اللبنانية إلى دخول وحدات جديدة للخدمة في الجيش الإسرائيلي، حيث تحتفل قيادة الجبهة الداخلية اليوم ببدء العمل لوحدة احتياط خاصة بإخلاء المصابين من جراء وقوع حوادث تسرب لمواد خطيرة.

وستكون هذه الوحدة على أهبة الاستعداد على مدار الساعة وطوال العام لكي تتمكن وقت الحرب من الوصول إلى أي مكان في إسرائيل يتعرض فيه مصنع به مواد خطيرة للقصف أو يحدث به تسرب لهذه المواد. وسيزود أفراد الوحدة ببيزات خاصة موجودة بالفعل في قيادة الجبهة الداخلية، وسيصلون في غضون أربع

طقوس موت المقاتلين

معاريف ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: إيتاي آشور

"مراسم الدفن" .. هذا هو الاسم الذي يطلقه مقاتلو سرية هاحود (رأس الرمح) التابعة لكتيبة "حاروف" على المراسم، التي تقشعر لها الأبدان، التي يقومون بها قبل الخروج لتنفيذ أى عملية. تبدأ هذه المراسم بغناء أنشودة راحيل، حيث يقف الجنود على شكل نصف دائرة وينشدون معاً: "إلهي إلهي، الصمد الذي لا يموت...". ويقف منظم المراسم، بيثير ميموني، وهو قائد فصيلة المفرقات، في وسط الدائرة موجهاً وجهه نحو الجنود المشاركين في المراسم. وأثناء إنشادهم لهذه الأنشودة الجميلة، يتدخل ميموني منشداً: "فليذكر الرب أبنائه". ويلقى ميموني، الذي وهبه الرب صوت أجش، نظرة حادة على المقاتلين الذين يقفون أمامه ويبدأ في رثائهم وينهمر في البكاء عليهم. وبشكل ينم عن الجدية يذكر ميموني أسماء رفاقه الأحياء الواقفون أمامه الاسم تلو الآخر قائلاً: "لقد سقطوا في المعارك من أجل الدفاع عن الوطن". فليذكر شعب إسرائيل أبنائه وبناته، ويذكر أمير عزرا، الذي كان أحد سكان كريات ملاخي، وكان جندياً في فصيلة القناصة التابعة لسرية هاحود، المنبثقة عن كتيبة حاروف، الذي سقط في إحدى المعارك بمدينة نابلس. لقد كان شاباً يافعاً يبلغ من العمر ٢١ عاماً عندما وافته المنية. ويسمع عزرا كلمات ميموني وينفجر ضاحكاً، وكذلك يفعل الآخرون. ويفسر ميموني قيامهم بذلك قائلاً: "إن ذلك يجعلنا نتحرر من القيود النفسية قبل العمليات. ونحن نقوم بذلك من أجل الضحك".

كانت الحصيلة السنوية للحرب في جنوب لبنان هي مقتل ٢٢ جندياً على الأقل، الأمر الذي كان له شديد الوقع بالنسبة لإسرائيل. ففى خلال الأربع سنوات الأخيرة قتل ٢٩٥ جندياً، معظمهم سقطوا في المعارك، كما أصيب ١٩٧٠ جندياً آخرين، ومازال العد مستمر حتى الآن. فهل هناك من يتذكر منا ماذا كان اسم آخر جندي قتل في الانتفاضة، وأين أصابته الرصاصة الفلسطينية؟. ويتذكر المقاتلون، الذين فقدوا رفاقهم في السلاح، الجنود الذين كانوا في حاملة الجنود المدرعة التي انفجرت في حي الزيتون في غزة، والذين أطلقت عليهم النيران من قبل قناصة كانوا يتريصون في المربع صفر، الواقع في مخيم "رفح" للاجئين، كما يتذكرون أولئك الذين قتلوا خلال مصادمات مع مسلحين

فلسطينيين في القصبة بنابلس، أو الذين قتلوا في كمين نصبه المخربون عند "محور المصلين" الواقع بين كريات أربع والحرم الإبراهيمي، وكذلك من قتلوا في عين بيرود، ومفترق الطرقات، وحاجز عين عريق، وموقع أورحون، ومازالت القائمة طويلة.

وأى محاولة لفهم الطريقة التي يواجه بها المقاتلون هذا الواقع المرير، وكيف يتغلبون على الخوف، ويخرجون يومياً للقيام بعمليات في قلب جنين، أو لنصب أكملة في الأحياء الغربية لخان يونس، محكموم عليها بالفشل. حيث إن السريات المقاتلة تعتبر فئة تتسم بالكتمان، ومحاولة اختراق عالمهم - وغنى عن القول أن ذلك يكون عادة بواسطة الصحافة - هي محاولة لا طائل من ورائها.

وقد قمنا بزيارة بعض الجنود في مستوطنة نتساريم، وعلى مشارف رفح، وفي جنين ونابلس ورام الله. وقد كانت الإجابة الفطرية التي صدرت عن كافة المقاتلين: "إننا لا نخاف ولا نهاب أحد، بل على العكس، نبحث عن الإثارة". ولكنهم وافقوا تدريجياً على فتح كوة على عالم كامل من الطقوس، والعادات، والتعاويد، والكثير من الدعابة الثقيلة، التي تساعد على الصمود على الأقل من الناحية النفسية.

يتمركز مقاتلو كتيبة حاروف في مستوطنة "شفى شومرون" الواقعة شمالي نابلس. ولا تعد مراسم الدفن هي العرف الوحيد الذي يتبعونه لمواجهة الواقع، فقبل أى عملية يجتمع مقاتلو سرية هاحود، ليقص كل منهما على الآخر ما ينوي فعله في الإجازة القادمة. والهدف من هذه القصص واضح: وهو إذا ما سقط أحدهما قتيلاً أثناء المعركة يستطيع أصدقاؤه أن يقصوا على الصحفيين ما كان يريده ولكن المنية قد وافته قبل أن يتمكن من القيام بذلك.

وكل فرد من المقاتلين يحمل معه تعويذة تحفظه من ملاك الموت، كل حسب عقيدته، حيث نجد ميخائيل ميمان - جندي في فصيلة القناصة من ريشون لتسيون - يضع في حافظته تعويذة القديس "ميفينئيل"، وهذا يعطيه شعوراً بأن هناك من يحفظه، بينما دس أمير عزرا - الذي كان نجم مراسم الدفن - داخل بطاقة تحقيق الشخصية الخاص به، طابع صيني اقتناه له

شقيقه. ويقول أمير: "إنى لا أعرف من أين جاء بهذا الطابع بالضبط، ولكن كل ما أعرفه هو أنه عندما يكون فى جيبى، فإنه يحافظ على حياتي". وجندى آخر من يتسهار، مضجع تحت صورة كبيرة للحاخام ملوفيفيتش. وعلى الجانب الآخر من الغرفة يتباهى "أندريه بوخندر" من رحوفوت بوشمين على جسده، الأول على ذراعه وهو على هيئة تين، والثانى على بطنه وهو عبارة عن صورة ملاك، وهما - على حد اعتقاده - يوفران له الحماية من طلائق الفلسطينيين.

ويفسر ذلك ليران المسى من عسقلان - وهو جندى فى فصيلة المفرقات - قائلاً: "كل شخص حسب عقيدته". ومن أجل جلب الحظ قبل العمليات اعتاد المسى أن يطلى وجهه بألوان الحرب بشكل شبه روتيني، حيث يرسم خط رمادي، وخط أخضر وآخر أسود. ويقول المسى: "إذا ما كنت أشعر بالارتياح من شئ ما، فلماذا أتوقف عن فعله؟ وكيف لا يفكر المرء فيما سيحدث إذا لم يفعل ذلك.

♦ اختبار المضمد ومذبح الفصيلة:

"إن هذه آخر مطاردة سأقوم بها، وفى نهايتها سوف اختفى وتسيل دمائي فى المواجهة بين قذائفنا وبين صواريخ القسام".

يتسائل شاي كوتشيه أحد مقاتلى سرية هاحود وهو يجلس مع رفيقه فى الفصيلة بالقرب من مستوطنة موراج: "هل تعرف القول المأثور: الطلقة تطارد صاحبها؟ إن من يحرسوننا يقفون فى المواقع الهادئة، وليس فى المواقع الساخنة، لأنهم يريدون العودة إلى منازلهم سالمين".

ويقول عامى راهاف من كتسرين، وهو أحد مقاتلى فصيلة هاحود: "لقد كانوا فى المناطق الساخنة يطلقون علينا يومياً، أربع أو خمس قذائف على الأقل، مما كان يؤدى إلى إصابة اثنين أو ثلاثة يومياً من جراء القذف. وكنت أنا ضمن الذين يتعرضون لطلقات القناصة. ولا أعرف ما إذا كان رصاصهم ييحت عني، ولكن هذا ما كان يحدث لى فى كل مرة كنت أتولى فيها نوبة الحراسة".

لقد اعتاد أعضاء سرية هاحود التابعة للواء جفعاتي على أداء طقس إشعال السيجارة الأخيرة قبل القيام لتنفيذ العملية. كما أنهم يتلون جميعاً صلاة الطريق قبل الخروج لتنفيذ العملية. ويردد الآخرون قائلون بعدها "آمين". وأحياناً ما يقرأ أحد المقاتلين أو الضباط هذه الصلاة بصوت عال عبر شبكة الاتصال الداخلى، أو عبر جهاز الإرسال المعدل الخاص بالعربات المدرعة. وبوجه

عام يُستخدم هذا الجهاز لإخطار الفلسطينيين بأن يغادروا منازلهم. وهذه الصلاة تتلى من أجل الجميع، وهى تؤدى إلى توحيد صفوف الكتيبة وتشد من أزرها قبل أى عملية".

لقد ابتدع مقاتلو الكتيبة مذهبين للصلاة، من شأنهما أن يصبحا مؤشرا لهم قبل أى عملية لما إذا كانت العملية ستمر بسلام أم أن هناك فوضى ستحدث. وكان المذهب الأول هو "اختبار المضمد"، فقبل أى عملية يتعين على المضمد القيام بعملية سريعة لنقل الدم الى ذراع أحد الجنود، وإذا لم ينجح فى نقل الدم فى المرة الأولى فإن ذلك يجلب الحظ السيئ". أما المذهب الثانى فهو مذهب يتعلق بطقس ديني ذو طابع خاص تقوم به فصيلة "هاحود"، ففى فناء الفصيلة أقاموا مذبحاً، ويشمل هذا المذبح صورة كبيرة مرسوم عليها رمز الفصيلة، وهو فارس من العصور الوسطى يمتطى جواداً، ويتدلى من رأس الفارس ثلاثة أعلام: علم إسرائيل، والعلم البنفسجى الأبيض الخاص باللواء "جفعاتي"، وعلم السرية. وفى نصف المذبح انتصبت محرقة صغيرة وبجوارها برميل سولار، حيث اعتاد الجنود إطلاق عيارات نارية على برميل السولار.

وبعد إشعال النار يقف المقاتلون، وكل منهما يضع يديه على كتف الآخر، عند أحد جوانب "المذبح"، وفى الجانب الآخر من المذبح يقف أقدم مقاتلى السرية، ممسكاً فى يده معول. وفى هذه المرحلة يتعين عليه أن يفرز الجزء المدبب من المعول بضربة واحدة فى اللوحة الخشبية التى أحضروها لهذا الغرض. وعندما ينجح فى ذلك، يسود بين الجنود اعتقاد بأن هذه الليلة ستمر بهدوء.

♦ رقصة البوجو وحلقات الموت و"الله وأكبر":

لدى أعضاء كتيبة جولانى طقوس من لدنهم يقومون بها قبل الخروج للقتال. وخلافاً لما يفعله الجنود فى قطاع غزة الذين يخشون، على سبيل المثال، أن تلتقط لهم صورة قبل الخروج للعملية، فإن أعضاء السرية المعاونة ١٣ يستمتعون بتعرضهم للخطر. ويؤكد ذلك أشر طال، أحد مقاتلى السرية من ديمونا، ويحرص على وضع صورة فى جيب سترته قبل أى عملية، قائلاً: "إننا نتعمد التقاط صور لنا تحدياً للخطر، كى تصبح العملية أكثر إثارة، وإذا ما أسفرت العملية عن مقتلنا فسوف تنتشر فى الصحف آخر صورة التقطت لنا". وحيث إن الهدف من التصوير هو النشر بعد الموت، فإن الجنود يفكرون مسبقاً فى المشكلات الجرافيكية التى قد تواجه

مصورى الصحف. فعندما يقفون مثلاً لالتقاط صور جماعية أمام الكاميرا، يحرصون على ترك مسافات بينهم، بحيث لا يغطى أى منهم على الآخر، ويطلقون على ذلك فى كتيبة جولانى اسم "حلقة الموت". وهكذا، إذا أراد مصممو الجرافيك فى الصحف رسم دائرة حول رأس أحد الجنود الذين لقوا مصرعهم أثناء العملية، لن يخفوا وجه صديقه الذى كان يقف بجواره أثناء التقاط الصورة. وبعد التقاط الصور، يدخل الضابط لتلقي التعليمات الأخيرة، وفى ذلك الوقت اعتاد جنود السرية المعاونة ١٢ الوقوف فى ركن منعزل من المعسكر، بعيداً عن أعين القادة الذين يقومون بتسليم المعدات القتالية. ودائماً ما يحضرون إلى المكان جهاز مكبر صوت، ويضبط أحدهم على زر التشغيل، وتتشدد فرقة "فانك هاردكور" الإسرائيلية أغنية من التسعينيات هى "شاؤول المزارع"، ثم يبدأ مقاتلو السرية المعاونة فى رقص "البوجو"، وهى رقصة تقوم على تحركات إيقاعية وتدافع متبادل بين الراقصين، وهناك من يفعلون ذلك بقوة حتى يتصببوا عرقاً. ويرقص الجنود أصحاب الأقدمية وهم يحملون علم الأقدمية، الملون باللونين الأصفر والأخضر، الخاصين بلواء "جولانى"، ومكتوب على هذا العلم أسماء كل قدامى المقاتلين فى السرية منذ التسعينيات. ويحظر على الجنود الشباب رؤية الأسماء المكتوبة على العلم.

بعد انتهاء الرقصة يتم سحب "عصا السرعة"، وهى عبارة عن عكاز له رأس نسر على هيئة مقبض باب، ويرمز - على حد تعبير الجنود - إلى أنهم مثل هذا "الطائر المفترس" فى الانقضاض. ويسير أصحاب الأقدمية بين الجنود فى حركة تشبه المباركة ويقربون رأس النسر من وجوههم الشابة ويتسائلون بصوت كالزئير: "حتى متى؟!" ويحظر على الجنود الشباب النظر إلى رأس النسر، ولكنهم احتراماً لهيبة المقاتلين أصحاب الأقدمية، يردون بذكر موعد تسريح أصحاب الأقدمية من الجيش، الأمر الذى يبعث السعادة فى نفوسهم.

والمرحلة الأخيرة من هذا الطقس، هى رمى الحجارة على هدف العملية، حتى ولو كان لا يبعد عنهم سوى بعض الكيلومترات، وهم يرددون "الله وأكبر". ويقول الجنود "إن رمى الحجارة يعطينا الشعور بأننا لسنا أقل جنوناً من العرب". ويقول أحد أعضاء اللواء جولانى: "إن هذا الطقس يحرك من كل المشاعر، ويجعلك على استعداد للانقضاض فى أى وقت".

♦ فصيلة الهاوية ١٠١:

إن مراسم الدفن الخاصة بسرية "هاهود" التابعة لكتيبة حاروف، هى مجرد ألعاب صبيانية مقارنة بما يحدث فى فصيلة الهاون ١٠١. وقد أخبرنا بذلك مقاتلان أحدهما يدعى دولف بانو الملقب بـ "أبو الاحتلال" (لأنه يحب الحواجز حباً جماً) والثانى هو شلومى فرجون الملقب بـ "الغبى" (بسبب نظراته التى تتم عن الغباء عندما يبلغونه بأن هناك عملية).

كان قائد الفصيلة يصب جام غضبه على جنوده فى كل مرة كانوا يقصون لنا فيها عن "عادة ضابط المدينة". والمقصود هنا هو لعبة، تعد بمثابة مسرحية مرتجلة يمثلها الجنود بينهم وبين أنفسهم، تجسد أكثر اللحظات قسوة. وفى كل مرة يتم اختيار أسيرة أحد جنود الفصيلة لتصبح الضحية ومحور المسرحية.

يقوم أحد الجنود بدور ضابط المدينة، الذى يدق، تحت جناح الظلام، باب منزل أسيرة أحد جنود الفصيلة الذى لقى مصرعه. "من ذا الذى يدق الباب فى هذه الساعة المتأخرة من الليل؟.. ربما يكون أحد أصدقاء عومرى فى الجيش؟.. يتسائل الجندى الذى تم اختياره للقيام بدور والد الجندى المتوفى".

وبعد أن يبلغ ضابط المدينة الوالدين بهذا الخبر المشؤم، يبدأ الجندى الذى يقوم بدور الأم فى التصرف بشكل جنونى ثم ينهار. ويحضر الجندى الذى يقوم بدور والد القتيل، كوباً من الماء لزوجته ليهدئ من روعها. حينئذ ينفجر الجندى الذى يلعب دور شقيق الجندى القتيل، وتقوم قائمته ويثور على ضابط المدينة ويشعر فى ضربه. وبشكل عام يتم إجراء هذه الطقوس فى ناقلة الجنود المدرعة، وهم فى الطريق للقيام بعمليات فى نابلس. والفرض من قيامهم بذلك هو الضحك والمزاح.

ويوضح يوناتان الملقب بـ "أبو سبع عيون" (لأنه يمعن النظر فى كل شيء يلوح أمامه): "يصل الجنود فى مرحلة معينة إلى حالة من التبلد. فإذا بدأت تنفيذ الجدول الزمنى المجنون وشعرت بالخطورة، يجب عليك أن تتجاهل ذلك وأن تضحك. فهذا هو ما يتبقى لنا فى النهاية. وفى أول مرة شرعوا فيها فى التحدث بهذه الطريقة كنت مصدوماً، ولكننى أدركت بعد ذلك أننا إذا أخذنا الأمر بمحمل الجد، فمصيرنا هو الجنون".

♦ دون SMS:

يواجه جنود كتيبة شمشون الضغط الذى يسبق العمليات بطرق مختلفة. فقد اعتاد "عادى طال" من

ريشون لتسيون، وهو رقيب في فصيلة المفرقات، الخروج إلى العمليات، واضعاً في جيبه، تعويذة داخل كيس صغير بها صورة صديقته. ويقول: "لقد أرسل كيفين كوهين، الذي كان يخدم معنا في نفس الكتيبة رسالة (SMS) إلى صديقته قبل مقتله، وكتب فيها: "إنني أحببتك، وقاتلت من أجلك. ومنذ أن حدث ذلك، وأنا لا أرسل أي رسالة (SMS) إلى صديقتي قبل الخروج إلى العمليات. ولكنني أخذ فقط هذه التعويذة معي. وكل هذه الاعتقادات التافهة تساعد في التخفيف من حدة التوتر والضغط، وتهدئ الأعصاب. وقبل انفجار مدرعة لواء جفعاتي في حي الزيتون بأسبوع، ذلك الحادث الذي أسفر عن مقتل ستة جنود، صدرت لنا تعليمات بالتوغل في حي السجعية بالمدرعات. فطلبنا من قائدنا احضار أكياساً سوداء لجثثنا، وكل منا كان يفكر قبل ذلك في اختيار صديقه الذي سيرث معداته القتالية".

ويرفض شموئيل يسرائيل من هرتسليا، وهو رقيب في فصيلة الدورية، التقاط صور له قبل العمليات، حيث يقول: "إن ذلك يجلب الحظ السيء. ولذلك فإننا نسعى لعدم إشراك من تصادف يوم عيد ميلاده مع موعد العملية كي لا يخرج معنا". وقد اعتاد كافة الجنود، بما في ذلك العلمانيين، وضع سفر مزامير داوود في جيب الزى العسكري، أو في جيب البطاقة المعدنية التي يحملونها. كما توزع في كتيبة شمشون على الجنود كتيبات صغيرة بها مزامير داوود، وصور لجنود الكتيبة الذين أطفأت الانتفاضة شمعاً حياتهم. ولكن العلاقة بين الموتى والأحياء لا تتوقف عند هذا الحد، فقد أعد الجنود قمصان مطبوع عليها صور أصدقاءهم القتلى، وهي قمصان سواد يرتدونها تحت الزى العسكري الخاص بالعمليات. وقد تم اختيار اللون الأسود للمحافظة على قواعد العمليات الليلية، كما أنهم يرتدون قمصان بيضاء تحت الزى العسكري، عندما يعودون إلى منازلهم. ويفسر المقاتلون ذلك قائلين: "عندما نرتدي قمصان تحمل صور أصدقاءنا الذين قتلوا، ينتابنا الشعور بأنهم معنا، ويحرسوننا وهم في السماء". وقد اعتاد بعض الجنود الخروج إلى العمليات، ومعهم علم إسرائيل: "لأن العلم هو علامة النصر، وبمقدرونا أن نغزوه في أي مكان نحقق فيه النصر على الأعداء".

◆سائل الباتشولي الوقائي:

كل جندي قابله في الطريق أوصانا بأن نتحدث إلى جنود سرية المظلات المعاونة ٢٠٢ بسبب

"الباتشولي". والباتشولي هو العلامة المميزة لمقاتلي هذه السرية، وهو عبارة عن أبريق ذهبي صغير، معلق على وتد، اعتاد الجنود ارتدائه في أعناقهم. فما السبب في ذلك؟ هناك العديد من الأقاويل في هذا الصدد. ولكن وفقاً لأكثر الأساطير انتشاراً بين جنود السرية، بدأت قصة الباتشولي في لبنان في مطلع الثمانينيات. فقد اندلعت مواجهة عنيفة بين بعض مقاتلي هذه السرية، وجماعة من المخربين، واشتد وطيس القتال، حيث تمكن المقاتلون من قتلهم جميعاً، باستثناء واحد أصيب فقط. وعندما اقترب منه الجنود، اكتشفوا أن المخرب يرتدي إبريقاً ذهبياً في عنقه. فسألوه ما هذا، فأجابهم قائلاً إن هذا الإبريق له مقدرة خاصة، وهو الذي أنقذني من الموت. ووفقاً للقصاص الشائعة، فقد كان الإبريق ممثلاً بـ "سائل فرج صديقته". ومنذ ذلك الوقت، يحصل كل جندي ينضم إلى هذه السرية على باتشولي، ليحلب له الحظ. وبسبب لونه الذهبي، واحتراماً لقواعد العمليات الليلية، لا يرتدي الجنود الباتشولي إلا في القاعدة، أو عند خروجهم في إجازة.

وبالفعل عندما وصلنا إلى الطريق المؤدي إلى مستوطنة عطيرت شمالي رام الله، التي يتمركز فيها جنود السرية المعاونة ٢٠٢، شعرنا بأننا في أرض الباتشولي. فقد وضع المقاتلون عند الطريق الرئيسي لافتة كبيرة، وعليها صورة "الإبريق المقدس". وبجوار الإبريق، وفقاً لما قالوه لنا، رسم الجنود صورة "شخص ورع" - قالوا لنا أنه "الأب الروحي للسرية"، وأنه أقدم مقاتلي السرية - يحمل في يده "عصا الأقدمية". ومكتوب في الجزء السفلي من اللافتة: "هكذا يتزايد نسلكم كالنجوم التي في السماء". وقد بدت أرض المعسكر بأكملها وكأنها معبد للباتشولي، حيث يظهر الإبريق على عشرات اللافتات، وتنتشر التماثيل المنحوتة على شكله والمصنوعة من الأحجار الصفراء. ويوضح أحد الجنود: "إن هذه هي العلامة التي تميزنا. فعندما تخرج في إجازة، وفي طريقك إلى منزلك، يعرفك الناس، حتى أن هناك من ينادونني في الأتوبيس تعال يا باتشولي اجلس هنا". ورغم هذه الأساطير، يحمل كافة الجنود تقريباً باتشولي فارغ، حيث يقولون إن آخر من ملئ الباتشولي بسائل حقيقي، تم تسريحه بالفعل من الجيش.

كما يملأ البعض الإبريق بالعطر الذي تستخدمه صديقته. ويهمس أحد الجنود معلقاً: "ولكن الحقيقة، هي أن جميع من هنا ليس لديهم صديقة في الأساس".

الاقتصاد الإسرائيلي

المستثمرون خسروا ٣٧ مليار شيقل في شهر ونصف شهر

معاريف ٢٠٠٤/٨/١٢
بقلم: طال بامسون

ناحية أخرى.
سجلت شركة "تيفع" للأدوية في مؤشر "تل أبيب" خسارة بنسبة ١,٠٧٪ في حركة تداول كبيرة تقدر بـ ١٨٠ مليون شيقل. وقد انخفضت قيمة تداول شركة "تيفع" رغم الفجوة الإيجابية التي أصبحت بينها وبين "وول ستريت" حيث بلغت تلك الفجوة ٩,٠٪. وفي الأسابيع الأخيرة فقدت "تيفع" نحو ١٨٪ من قيمة تداولها أو ما يقدر بـ ٤ مليار دولار من قيمة تداولها في سوق الأسهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانخفاض قد طرأ، رغم النتائج الطيبة التي نشرتها شركة "تيفع"، ورغم أنها لم تغير تكهناتها بشأن حركة التداول في عام بأكمله.
كما سجلت أيضاً أسهم شركة "أجيس" انخفاضاً بمعدل ٩٧,٠٪ في حركة تداول تقدر بـ ٢٨ مليون شيقل، وفي أعقاب ذلك حذر مدير عام الشركة، موري أركين، من حدوث ذلك أثناء نشر البيانات المالية الخاصة بالربع الثاني من العام.
والأسهم البارزة الأخرى في هذا الأسبوع كانت: "العمال" حيث سجلت انخفاضاً بنسبة ١,٠٨٪ في حركة تداول تقدر بـ ٨٠ مليون شيقل. كما فقدت شركة "بيزق" ٥٨,٠٪ من قيمة تداولها، وشهدت شركة "كيل" هبوطاً مقداره ١,٥٩٪. وقد سجلت أسهم شركة "مختاشيم" أجن "انخفاضاً بلغ مقداره ٣,٠٧٪، في حين سجلت شركة "شيتراوس عيليت" ارتفاعاً بنسبة ١,٠٦٪ وكذلك ارتفعت أسهم شركة "جيفون إميغينج" بنسبة ١,٩٩٪.
وكما كان متوقعاً، يشعر نشطاء سوق المال بالقلق إزاء الانخفاض المتواصل في الأسعار، وسوف يسحب جمهور المستثمرون أموالهم من صناديق ائتمان الأسهم مما سيؤدي إلى مزيد من الانخفاضات. ووفقاً للتقديرات السائدة، بلغ حجم الاسترداد إلى الآن نحو ٢٥٠ مليون شيقل.

إن سوق الأسهم أخذ في التراجع بشكل سريع، حيث تراجعت بورصة "تل أبيب" بما يزيد عن ١٪، بالنسبة لحركة التداول في المدن. وانخفض مؤشر "تل أبيب ٢٥" بنسبة ٠,٧٦٪، ووصل حجم تداوله إلى ٥١٢ نقطة. كما تراجع مؤشر "تل أبيب" بنسبة ١,١٠٪ ووصل حجم تداوله إلى ٥٣٤ نقطة، وشهد انخفاضاً يقدر بـ ١١٪ خلال الشهر ونصف الشهر الماضيين، وقد خسر المستثمرون من جراء ذلك ما يقرب من ٣٧ مليار شيقل من قيمة حصتهم في الأسهم.

استمر مؤشر "تيل تيك" في الهبوط حيث سجل انخفاضاً بنسبة ٢,٠٩٪ وهو ما يعادل ٣٥٤ نقطة. وخلال الأسابيع الستة الماضية فقد مؤشر "تيل تيك" ١٥٪ من قيمته، في مقابل الهبوط الحاد في بورصة هانيسدك.

ملخص حركة تداول هذا الأسبوع: تراجع مؤشر "تل أبيب ٢٥" بنسبة ٣,١٪، فقداً مؤشر "تل أبيب ١٠٠" نسبة ٤,٦٪، تسجيل مؤشر تيل تيك انخفاضاً بنسبة ٧,٢٪.

تضخمت حركة التداول وبلغت ٩٥٢ مليون شيقل، رغم أن ذلك اليوم لم يشهد مضاربة في الأسعار بمؤشر "هامعوف". ويفسر خبراء السوق حركة التداول الكبيرة في البورصة بأن الجمهور العريض انتابه الفزع من معدل الانخفاضات، وانضم إلى بائعي الأسهم عن طريق صناديق الائتمان التي عانت اليوم من كثرة المتوجهين لاسترداد أموالهم.

استهلت بوصة هانيسدك يومها بانخفاض يقدر بـ ٦٣,٠٪ بعد أن وصلت نسبة الإغلاق فيها بالأمس إلى ١,٥٪ ووقفت عند ١٧٨٢ نقطة. والسبب الذي أدى إلى تراجع سوق الأسهم الأمريكي هو دمج أسعار النفط الضخمة من ناحية، وظهور نتائج أفرع التكنولوجيا من

وزير المالية وسبل تقليل معدلات الفقر

هاآرتس ٢٠٠٤/٨/١٥
بقلم: نيتسان كوهين

الفقر. ويتضح من البيانات التي أصدرها اليوم وزير المالية أن ٦٣٪ من الأسر المدرجة تحت خط الفقر لا عائل لها، في حين أن ١٦٪ فقط من هذه الأسر لديها عائل واحد، و٢٪ فقط لديها عائلان. وتوضح هذه البيانات أهمية خروج ربي الأسرة إلى العمل. إن الانتقال إلى ضريبة الدخل السلبية بدلا من مخصصات التأمين القومي، يعد أحد الاقتراحات التي يريد أن يطرحها نيتياهو. والهدف الذي يسعى نيتياهو إلى تحقيقه عن طريق ذلك، هو إقامة علاقة بين منح المخصصات (مثل مخصصات تأمين الدخل) وبين الخروج إلى العمل. فإذا كان العامل يحصل على أجر منخفض، وفي حاجة إلى إعانات تأمين الدخل، فإنه يحصل عليها عن طريق ضريبة الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الطريقة هي المعمول بها في بريطانيا في السنوات الأخيرة، وربما مازالت البيانات المتوافرة لدينا غير كافية للوقوف على مدى نجاعة تنفيذ نظام المدفوعات عن طريق ضريبة الدخل بدلا من جهاز التأمين القومي.

أعلن اليوم وزير المالية، بنيامين نتياهو، عن تشكيل لجنة لإيجاد سبل لتقليل معدلات الفقر في إسرائيل، وإيجاد حلول للمشكلات الضريبية المتعلقة بتشجيع الخروج للعمل، وعلى رأس تلك المشكلات ضريبة الدخل السلبية، وتكلفة الميزانية المرسودة لتطبيق القرارات وتحديد مدى قابليتها للتطبيق.

سيترأس اللجنة، التي ستقدم توصياتها خلال ثلاثة أشهر، مدير عام شعبة الضريبة الموحدة، إيتان روف. والعمل الأساسي لهذه اللجنة هو إيجاد حلول لتشجيع الخروج إلى العمل، أو مثلما يقول وزير المالية بنيامين نتياهو دائما، الانتقال من ثقافة المخصصات إلى ثقافة العمل. وبالفعل يعمل نيتياهو منذ عامين على تقليل معدلات الفقر، وتصعيب شروط الحصول على مخصصات البطالة، ومخصصات تأمين الدخل، فضلا عن تقليل الضرائب المباشرة المفروضة على الرواتب، بهدف دفع حركة العمل إلى الأمام.

تعيش في إسرائيل الآن ٣٠٠ أسرة تحت خط

تقصير دولة إسرائيل في مجال الطاقة

معاريف ٢٠٠٤ / ٨ / ٢٠
بقلم: ليثور بارون

المباشر لارتفاع أسعار الوقود والكهرباء على المستهلك الإسرائيلي سيبلغ أكثر من ١,٦ مليار شيقل، إذا افترضنا أن أسعار الوقود والكهرباء سترتفع بحوالي ١٠٪. لكن فعليا فإن الارتفاع أكثر من ذلك بكثير، فمنذ بداية هذا العام ارتفع سعر البنزين بأكثر من ٢٠٪، والكهرباء بأكثر من ٨٪، والفحم بأكثر من حوالي ٤٠٪ والسولار بحوالي ٣٠٪. وقد ظهر هذا الارتفاع في الأسعار، بالطبع، في مؤشر أسعار المستهلك، وهو ما تسبب في عرقلة النمو في المرافق الاقتصادية والإضرار بالتصدير.

وتفيد التقديرات أن متوسط الإنفاق الإضافي للأسرة يبلغ أكثر من ألف شيقل منذ بداية العام - ويبدو أن هذه مجرد بداية. كما سيضطّر المستهلك الإسرائيلي أن يبحث عن المزيد من النقود في جيبه قبيل موجة أخرى من الغلاء في أسعار الكهرباء، والمواصلات العامة والرحلات الجوية. هذا الأسبوع، على سبيل المثال، أعلنت شركة "العال" أنها تتوى رفع أسعار تذاكر الطيران بنسبة حوالي ٥٪ بسبب

ما هذا أربعون دولار للبرميل ٩٠ خمسين دولار ٩٠؟ فبعد فترة هدنة - بفضل فوز رئيس فنزويلا هوجو شافيز في الاستفتاء الشعبي (فنزويلا هي خامس الدول المنتجة للنفط في العالم) - قفزت أسعار النفط، محققة رقما قياسيا بلغ أكثر من ٤٧ دولار للبرميل.

وقد ارتفعت منذ مطلع هذا العام أسعار النفط بنسبة بلغت أكثر من ٤٠٪. ويخشى بعض المحللين من أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى تراجع النمو العالمي. ويستند هذا الخوف إلى أن هذا الارتفاع يمكن أن يتحول إلى تضخم مالي، ويؤدي إلى ارتفاع الفائدة في العالم. مما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار النفط سيؤثر بالطبع على الاقتصاد الإسرائيلي. فإسرائيل لا تمتلك موارد ذاتية للطاقة (باستثناء خزان الغاز الذي تم اكتشافه أمام أشكلون). وشأنها شأن اليابان، اضطرت إلى الاعتماد تماما على استيراد النفط أو الفحم من الخارج. ووفقا لتقدير شركة "بسجوت أوفك" للاستثمارات فإن التأثير

ارتفاع أسعار النفط. ويبدو أن عدد آخر من شركات الطيران سوف يحذو حذوها. وفي مطلع شهر سبتمبر القادم، من المتوقع أن ترتفع أسعار الوقود في إسرائيل بنسبة حوالى ٢٪. ومن المتوقع أن يصل سعر البنزين إلى أكثر من ٥,١٠ شيقل للتر والسولار بنسبة ٢٪ - ٤٪. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى ارتفاع تعريفة الكهرباء، بدءاً من منتصف شهر سبتمبر المقبل.

وعلى حد تقدير الاقتصادى وخبير الطاقة "دعاميت مور"، فإن المرافق الاقتصادية الإسرائيلية من المتوقع أن تدفع حوالى ٢,٥ مليار شيقل كزيادة في الإنفاق على استيراد الوقود في ٢٠٠٤ - وهو المبلغ المعادل لحوالى ٥,٠٪ من الإنتاج. ويعتقد مور أنه على المدى القصير ستظل أسعار النفط كما هي مرتفعة. ويقول عن ذلك: "هناك احتمال أن تواصل أسعار النفط الارتفاع، لكن على المدى البعيد ستزيد هذه الأسعار المرتفعة الحافز لدى الشركات المنتجة للنفط لزيادة العرض، وستشجع التحول إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة. وحينئذ، سيتراجع معدل الأسعار إلى حوالى ٢٠ دولار للبرميل".

♦ لا يحققون الأهداف:

لكن رغم ذلك، ورغم أن إسرائيل، كما سبق القول، لا تمتلك مصادر ذاتية للطاقة، فإن الحكومة الإسرائيلية تعمل في الأعوام الماضية ضد الاتجاه السائد في العالم وهو زيادة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة. كما أن الاستثمار في تنمية مصادر الطاقة البديلة له فائدة مزدوجة لإسرائيل فحوالى ٦٦٪ من إجمالى احتياطي النفط في العالم يوجد في الدول التى أغلبية سكانها من المسلمين، وهناك تخوف من أنه في وقت وقوع أزمة طاقة عالمية، ستجد إسرائيل صعوبة في استيراد النفط. ويتضح من الدراسة التى قامت بها صحيفة "معاريف"، أن إسرائيل - التى كانت في السابق رائدة في مجال تنمية مصادر الطاقة البديلة - تتراجع مكانتها بدرجة كبيرة مقارنة بمعظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة في إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (مثل الشمس، المياه، الرياح، القمامة العضوية، المجارى المائية وغيرهم).

في عام ٢٠٠٢، قررت الحكومة، وفقاً لاقتراح وزير البنية التحتية آنذاك أفيجدور ليبرمان، أنه حتى عام ٢٠٠٧ ستنتج إسرائيل ٢٠٪ على الأقل من الكهرباء التى يستخدمها المستهلكين من مصادر الطاقة البديلة. وكان هذا الاقتراح ينص على أنه حتى عام ٢٠١٦ سيرتفع معدل إنتاج الكهرباء من الطاقات البديلة إلى حوالى ٥٪. لكن حتى الآن - بعد مضى عامين ونصف العام على تحديد هذا الهدف الحكومى - يتضح أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف. وتفيد البيانات الصادرة عن وزارة البنية التحتية، أن إنتاج الكهرباء من الطاقات البديلة يمثل الآن أقل من ١,٠٪ من الإنتاج الفعلى في المرافق الاقتصادية. زد على

ذلك، أن الحكومة تكاد لا تشجع المستثمرين والمصانع اليوم لكى تتجه إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات البديلة أو الاستثمار في مشروعات ترشيد الطاقة.

تضم خطة تنمية المرافق الاقتصادية المنتجة للكهرباء مشروع إقامة توربينات هواء في "رامات سيرين" و"جلبوع" تبلغ قدرتها الإنتاجية حوالى ٦٠ ميجاوات. وفضلاً عن ذلك، فإن المشروع الرئيسى يتمثل في إقامة محطة توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، لإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في منطقة "أشليم" الواقعة بالنقب. ويبلغ حجم الاستثمار في هذا المشروع حوالى ٢٥٠ مليون دولار من أجل إقامة محطة ذات قدرة إنتاجية تبلغ حوالى ١٠٠ ميجاوات. وبعد خلافات في الرأى تم التوصل مؤخراً إلى اتفاق بين وزارتى المالية والبيئة، وبين شركة الكهرباء ومصصلحة الكهرباء بشأن هذا المشروع. وقد أوصت مصصلحة الكهرباء ووزارة البنية التحتية بتنفيذ هذا المشروع، لكن الوزارة ترغب الآن في عرقلة هذا المشروع بدعوى أنه يجب إعادة دراسة مدى نجاحه اقتصادياً. ويؤكد مسؤولون كبار في وزارة البيئة أنه ليس هناك أمل في أن تحقق الحكومة الهدف الذى حددته.

ويقول مدير قسم الاقتصاد في وزارة البيئة يارون أرنون: "إن ٢٪ من إنتاج الكهرباء يعتبر رقم هائل ولا يمكن تحقيقه، إلا إذا اجتمعوا على الفور لتنفيذ مشروع المحطة الشمسية في النقب. عندما قررت وزارة البنية التحتية عرض هذا الهدف على الحكومة للموافقة عليه، لم يأخذ أحد رأينا. ولو قاموا بذلك لقلنا لهم إنه من الأحرى عدم تحديد هدف لا يمكن تحقيقه".

وعلى حد قوله، فإن الشئ المؤسف في هذا الموضوع هو عدم القدرة في الأعوام الماضية على إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، في الوقت الذى حققت فيه كثير من دول العالم تقدماً كبيراً في هذا المجال. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت في الماضى رائدة في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. كما تم تصدير الخزانات التى تم تطويرها في إسرائيل في الخمسينيات إلى جميع أنحاء العالم تقريباً - وحينئذ أيضاً زعم الخبراء أن هذا المشروع ليس مجدياً من الناحية الاقتصادية.

♦ ما هو تقديرك للخسارة التى ستلحق بالمرافق الاقتصادية نتيجة عرقلة تطوير الطاقات المتجددة..؟

- يقول أرنون: "في تقديري أن المرافق الاقتصادية ستخسر مئات الملايين من الشواقل في العام. وبدلاً من أن نستثمر مبالغ ضخمة في استيراد الوقود، يجب تطوير مصادر للطاقة البديلة، وخاصة الطاقة الشمسية. وهذا يتطلب استثمار وتخطيط على المدى البعيد، لكن في مثل هذا الوضع الحالى لا يمكن التقدم في هذا المجال". وعلى حد قوله، فإن جميع دول العالم تستخدم الآن التكنولوجيا التى طورتها إسرائيل لإنتاج الكهرباء من

الطاقات البديلة، بينما إسرائيل لا تستخدمها. وأضاف: "إن الحكومات الألمانية، والأمريكية، والانجليزية واليابانية حددت أهدافاً مسبقة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بينما مازالت إسرائيل متأخرة في هذا المجال. في مثل هذا الوضع فإن مميزاتنا النسبية آخذة في الاختفاء، وإذا لم تستيقظ الحكومة، فإن هذا الوضع سيتفاقم".

♦ هناك إدعاء يفيد بأن الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة مكلف للغاية وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. - هذا الادعاء ببساطة غير صحيح. من الواضح أننا سنضطر دائماً إلى الاعتماد على الوقود والفحم والغاز والنفط، لكن التنمية لا يجب أن يتم تحديدها بناء على الأسعار فقط، بل على التفكير على المدى البعيد. وعلى هذا الأساس يجب على الحكومة أن تصدر قرارها. مع الأخذ في الاعتبار أن التكلفة ستوزع على جميع المستهلكين عن طريق تعريف الكهرباء، وستبلغ الزيادة بضعة أجورات. لكن الريح الذي سيعود على المرافق الاقتصادية من تقليل حجم تلوث الهواء ومن تخفيض الاعتماد على استيراد النفط سيكون كبير جداً.

♦ لقد أدركوا ذلك في العالم بالفعل:

وآين نحن بالنسبة للعالم؟.. في إنجلترا، على سبيل المثال، حددت الحكومة هدفاً وهو حوالي ٢٠٪ لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة حتى عام ٢٠١٥. وفي ألمانيا يأملون في تحقيق حوالي ١٠٪ حتى نهاية هذا العقد، وحوالي ١٥٪ في عام ٢٠١٥. وحددت الحكومة اليابانية هدفاً مماثلاً، وحتى الولايات المتحدة، في ظل إدارة بوش، حددت هدفاً وهو حوالي ١٠٪. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، صدق الكونجرس مؤخراً على لوائح تقضي بأن المستثمرين الذين يستثمرون أموالهم في مجال الطاقات المتجددة سيحصلون على امتيازات ضريبية تصل إلى حوالي ٣٠٪، حتى يمكن تحقيق معدل إنتاج يبلغ حوالي ١٧٪ من الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة حتى عام ٢٠١٥. ويمكن أن نتعلم مما يحدث في كل من ألمانيا واليابان، فهناك الضوء الشمسي يعادل حوالي ثلث الموجود في إسرائيل، في حين أن نسبة استغلال الكهرباء المنتجة من الطاقات الشمسية تفوق نسبة إنتاجها في إسرائيل بكثير. "في الأعوام الماضية تم إضاعة فرصة تاريخية في ظل الفقرة التي حدثت في هذا المجال في العالم. ولو لم تستيقظ الحكومة وتضع هذا الموضوع على رأس جدول أولوياتها، فستظل إسرائيل في المؤخرة. إن تطوير الطاقات البديلة له أهمية استراتيجية كبيرة لإسرائيل".

♦ مشروع الغاز مازال عالقاً:

إن إخفاق الحكومة في تطوير مصادر الطاقة البديلة لم يتوقف عند هذا الحد، وإذا كانت الطاقة الشمسية

حلاً غير واقعي على المدى القصير، فإن هناك حلاً ليس بيعيد يتمثل في الغاز الطبيعي، الذي من المفترض أن يحل محل استخدام الوقود سواء في إنتاج الكهرباء أو في الصناعة.

قبل أربعة أعوام تم اكتشاف كميات من الغاز الطبيعي أمام سواحل أشكلون تسد احتياجات المرافق الاقتصادية لمدة عشرة أعوام على الأقل (وهو ما ينطبق أيضاً على الفحم والنفط). وقد وقعت شركة الكهرباء على عقد مد الغاز إلى محطات توليد الطاقة مع مجموعة "يم تطيس". وفي شهر فبراير من هذا العام بدأت محطة الغاز في أشدود العمل باستخدام الغاز الطبيعي، وبمرور الوقت تم التخطيط لإقامة محطات جديدة. لكن رغم أن الغاز يوجد هناك بالفعل، إلا أن استخدامه معرقل، خاصة بسبب التقصير الحكومي في إنشاء شبكة لنقل الغاز الطبيعي. وما زال أنبوب الغاز الذي كان من المفترض أن يكون جاهزاً خلال عام ٢٠٠١، لم يعمل بعد على عكس التوقعات. ويصل هذا الأنبوب اليوم إلى أشدود فقط. وفي ٢٠٠٥ من المقرر أن يصل إلى منطقة "ريدينج" في تل أبيب ومنها إلى منطقة ساحل "دور" في شمال إسرائيل. ورغم ذلك، فمن الواضح أن الأنبوب لن يصل إلى مراكز الاستهلاك الأساسية في شمال إسرائيل وجنوبها قبل ٢٠٠٨، وهذا أيضاً شريطة ألا تكون هناك عقبات أخرى. وعلى حد قول "مور"، فإن خسارة المرافق الاقتصادية من عرقلة استخدام الغاز الطبيعي تقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار في العام.

في أعقاب فشل هذا المشروع، وافقت الحكومة على أن تقوم شركة الكهرباء بمد أنبوب غاز مائي من أشدود إلى ريدينج. ويقول الصناعيون، إن هذا القرار سيؤدي إلى عرقلة استخدام الغاز في المصانع في أنحاء إسرائيل، نظراً لأن التخطيط المحلي مجهز فقط لاستقبال أنبوب بري يمر عن طريق وسط البلاد. وكانت وزارة البنية التحتية قد أنشأت في العام الماضي شركة حكومية لنقل الغاز، تدعى "نتيفي للغاز الطبيعي"، بهدف تسريع إقامة أنبوب الغاز الطبيعي. وأعلنت شركة "نتيفي للغاز" عن عدد من المناقصات لإقامة الأجزاء البرية الأولى من أنبوب الغاز، لكن الشركة اصطدمت بمشاكل قضائية، ولم يتضح بعد موعد إقامة هذا الأنبوب.

على أية حال، يبدو أن الأعوام القليلة القادمة على أقل تقدير ستشهد استمرار ارتباط إسرائيل بتذبذب أسعار النفط العالمي. والمستفيدون الأساسيون من ذلك هم، بالطبع، أكبر شركات إنتاج النفط في العالم، مثل شركة "الشيخ" في السعودية والكويت، وباقي شركات النفط الكبيرة في العالم. إذن فكيف تواصل إسرائيل الارتباط بهذا التذبذب دون أن توفر بدائل.

ترجمات عبرية



ميزانية إسرائيل لعام ٢٠٠٥

أرقام مالية

بقلم: سيفر بلوتسكير
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/١٠

فوائد جمة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه يمكنه التبرع بمبلغ يتراوح بين نصف مليار ومليار شيقل من ميزانيته لصالح أهداف اجتماعية واضحة، خاصة في مجال التعليم، علماً بأن التصورات بشأن التهديدات المرتقبة لإسرائيل لا تحتم استثمار مبالغ ضخمة للتسلح وامتلاك معدات، خلال السنوات القادمة.

وفي مجال فرض الضرائب على رؤوس الأموال مقابل فرض الضرائب على المدخول من العمل: تقترح المالية، في إطار ميزانية عام ٢٠٠٥، جباية مبلغ مليار ونصف مليار شيقل أخرى من أجور عاملين، تحت عنوان "تصحيح الفبن". لكن فرض ١٥٪، فقط، على أرباح رؤوس الأموال يعتبر غنياً، ويمكن لرفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ أن يشكل بديلاً مناسباً لفرض الضرائب على الأجور.

◆ المتقاعدون مقابل المخصصات:

تقترح وزارة المالية إضافة بعض المال لمخصصات الشيخوخة التي تدفع للمسنين المعتمدين، وتقليص المخصصات التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للمتقاعدين المسنودين مادياً.

إنه اقتراح معقد ولا يوفر أي حل، خاصة وأن كل مخصصات الشيخوخة التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل تعتبر مخجلة، ذلك أن نسبة المخصصات منخفضة إلى حد المهانة، إذا ما قورنت بمتوسط الأجور. والمطلوب هنا إجراء تعديل يتألف من مركبين يكمل أحدهما الآخر: الأول، زيادة مخصصات الشيخوخة بعشرات النسب المئوية. والثاني، فرض ضريبة على المخصصات تماماً مثل أي مدخول آخر. وسيكون ذلك حلاً عادلاً.

صادقت الحكومة، في الأسبوع الماضي، على إطار ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥، والتي يصل حجمها إلى ٢٦٧ مليار شيقل، ولم يفهم أي من الوزراء الجالسين حول طاولة الحكومة، باستثناء وزير المالية، بنيامين نتياهو، ما يعنيه ذلك.

فبعد التصويت على هذا الإطار أصبح مقدساً، وكل اقتراح يتم تقديمه لإجراء تغيير في الميزانية، يواجه، فوراً، بسؤال حاسم من قبل وزير المالية: وأين تقترح إجراء تقليص؟ سيما أنه لا يمكن التفكير في خرق إطار الميزانية!.

والحقيقة هي أن نتياهو محقاً بنسبة مائة بالمائة، إذ يُحظر أن تتجاوز المصاريف المخططة في إطار الميزانية للعام ٢٠٠٥، نسبة ١٪ من المصاريف التي خططت لميزانية ٢٠٠٤. والحكومة لا تملك هنا أي درجة من الحرية، فقد بادرت بمحض إرادتها إلى سن قانون صارم متعدد السنوات، يحتم عليها كبح إطار الميزانية. فكيف ستبدو وما الذي سيحدث لمصادقيتها إذا ما أقدمت على خرق قانون رسمي خلال السنة الأولى لتفعيله؟.

إن الحفاظ على إطار ميزانية عام ٢٠٠٥ ليس مطروحاً للنقاش اليوم. فقد حُسم الأمر، إلا أن المسائل الخاضعة للنقاش هي البدائل المختلفة المطروحة في الإطار ذاته. من أين سيتم تقليص الميزانية، ولن يتم إعطاؤها؟.

في مجال الرفاء مقابل الأمن، مثلاً: توصى وزارة المالية بتقليص مبلغ ٥.١ مليار شيقل من ميزانية الأمن في عام ٢٠٠٥ (المالية ستغطي تكاليف فك الارتباط من خلال زيادة العجز في الميزانية). ورغم أن الجيش حقق

إقرار ميزانية عام ٢٠٠٥ بأغلبية كبيرة

بقلم: ديانا بحور-نير
وميراف كوهين
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/١٦

الماضية، شهدت جلسة الحكومة خلال مناقشة مشروع الميزانية، اتهامات وانتقادات شخصية متبادلة بين وزير المالية، بنيامين نتنياهو، والوزيرين أولمرت وموفاز، اللذين يقودان معارضة مشروع قانون الميزانية الذي قدمته المالية.

وقد بدأ نتنياهو كلمته أمام أعضاء الحكومة بهجوم شخصي على أولمرت وموفاز، حيث وصف أقوالهما المعارضة للميزانية بأنها "نار قواتنا ضد قواتنا"، حيث قال: "للأسف الشديد، يجلس هنا وزيران، أحدهما اجتماعي جداً والآخر تربوي جداً، يحاولان كسب تأييد شعبي بواسطة دعاية رخيصة وهدامة. في كل حرب هناك مأس بسبب إطلاق القوات النار بعضها على البعض الآخر خطأً. أما في هذه الحالة، فإننا بصدد نيران قواتنا التي يتم توجيهها مباشرة إلى ظهور الجميع. صحيح أن الهدف هو المساس بشخصياً، لكن النتيجة هي إيذاء اقتصاد إسرائيل ومصداقية الحكومة".

وقال وزير الدفاع، شأؤول موفاز، الذي كان أول من علق على خطة الميزانية من بين الوزراء، في رده على أقوال نتنياهو: "إنني مسؤول عن جهاز يفعل كل ما في وسعه من أجل الدفاع عن مواطني إسرائيل، وحتى لا يطلقوا النار عليك من الخلف. انتظر منك التراجع عن المقارنة التي أجريتها. إن الحديث بشكل مجازي عن إطلاق النار على الظهر (من الخلف) ليس في مكانه، ولا سيما أنه يقال أمام كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي. إنه تشبيه غير ملائم في موضوع غير ملائم وفي مكان غير ملائم".

♦ أولمرت لتنتياهو: تراجع عن أقوالك، لصالحك:

أما وزير الصناعة والتجارة والبنى التحتية والاتصالات، إيهود أولمرت، فقد رد على نتنياهو بالقول: "إنه لمن الغريب أن تأتي صيحات اليأس التي تتحدث عن إطلاق النار على الظهر من جانب من أطلق النار على ظهر الحكومة في الشأن السياسي، في حين كانت تخوض معركة سياسية أمنية حيوية وهامة في السنة الأخيرة. إن وزير المالية، وعلى نحو تقليدي، غير قادر على إجراء نقاش موضوعي حول سياسة المالية في الموضوعات التي تقرر مصير المجتمع في إسرائيل". وأضاف أولمرت يقول: "بدلاً من الرد على تعليقات موضوعية جدية تدعمها حقائق ومعطيات رقمية، يحاول وزير المالية عرض النقاش العام وكأنه نقاش

حقق وزير المالية، بنيامين نتنياهو، الليلة الماضية، انتصاراً شخصياً، بعد أن صادقت الحكومة، بأغلبية كبيرة، على مشروع ميزانية عام ٢٠٠٥. فقد أيد ١٧ وزيراً مشروع الميزانية، بينما عارضه ثلاثة وزراء فقط، هم وزير التجارة والصناعة والاتصالات، إيهود أولمرت، ووزير الداخلية، أفراهام بوراز، ووزير الزراعة، يسرائيل كاتس.

وانفق وزير المالية والدفاع خلال جلسة الحكومة الماراثونية، على تقليص ميزانية الأمن بمليار ونصف مليار شيقل، على أن يتم هذا التقليص على مدار عدة سنوات.

بعد ذلك، قررت الحكومة رفع نسبة التقليص في ميزانيات باقي الوزارات من ٤٪ إلى ٥٪، وذلك من أجل تمويل الزيادة في الميزانيات المخصصة لأهداف اجتماعية. كما تقرر، أيضاً، خفض الميزانيات الاحتياطية من ٤٪ إلى ٣٪ لضمان الالتزام بإطار الميزانية.

وفي ختام الجلسة قال رئيس الحكومة، آريئيل شارون: "لقد كانت عملية طويلة وصعبة. لم يشعر الجميع بالرضا، لكن هذا ما استطعنا تحقيقه. أريد أن نعمل معاً وألا نصل إلى وضع يبدأ فيه كل وزير بتقديم اقتراحات جديدة في إطار المداولات في الكنيست".

ومن أجل ضمان إقرار الميزانية، اضطر وزير المالية، بنيامين نتنياهو، إلى التنازل عن بعض ما تضمنه مشروع الميزانية الأصلي. فقد وافق نتنياهو، قبل بدء جلسة الحكومة صباح أمس، على زيادة حجم ميزانية الصحة بمبلغ ٢٣٠ مليون شيقل، كما وافق على التخلي عن خطته القاضية برفع رسوم التعليم الجامعي في العام الدراسي الوشيك.

وعلم أن وزارتي التربية والمالية توصلتا إلى اتفاق ينص على إضافة مبلغ ٧٠٠ مليون شيقل إلى ميزانية التربية، وذلك من أجل تطبيق التوصيات التي قدمتها "لجنة دُفرا" فيما يتعلق بإصلاح الجهاز التربوي.

علاوة على ذلك، يبدو أن هناك تقاهمات حول إلغاء التقلصات في مخصصات الشيخوخة لأولئك الذين يزيد دخلهم الشهري عن عشرة آلاف شيقل، كما سيتم أيضاً إلغاء رفع أجور السفر في المواصلات العامة لأبناء الشبيبة.

♦ تبادل اتهامات بين نتنياهو وموفاز وأولمرت:

قبل التصويت على الميزانية، بعد منتصف الليلة

شخصى بهدف منع أى احتمال لإجراء نقاش موضوعي". وأردف: "إن وزير المالية نتنياهو يواصل رعاية دولتين داخل إسرائيل: دولة الأغنياء الذين يتمتعون بكافة التجديدات فى مجال علم الصواريخ النارية الاقتصادية الخاص به، ودولة الفقراء الذين يزداد وضعهم سوءاً نتيجة لتلك السياسة عينها". وقال أولمرت لنتنياهو: "لا أتوقع منك أن تعتذر، لكن لصالحك، تراجع عن أقوالك". وعاد الوزير نتنياهو ليرد على اتهامات موفاز

وأولمرت، حيث قال: "فى الأسابيع الأخيرة، شهدنا تهجمات متواصلة من داخل الحكومة على سياسة الحكومة، وعلى موظفى وزارة المالية، وعلى أنا بصفة شخصية. إنه قصف لا ينقطع كل يوم إننى لم أردّ على مدى فترة طويلة، وقد فعلت ذلك اليوم. لا توجد لدى أى ادعاءات ضد جهاز الأمن والجيش الإسرائيلى، لا بل على العكس. فأنا أكن الاحترام والتقدير لهذا الجهاز بدءاً من رئيس هيئة الأركان عامة وحتى آخر جندي. إن أقوالى موجّهة إلى الوزراء".

المقاولون ضد الميزانية

معاريف ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: ليئور بارون

قد انخفض فى عام ٢٠٠٥ أيضاً، رغم تصريحات وزارة المالية.

وقال سيجف إن تخفيض معونات الإسكان، عن طريق إلغاء الاستحقاق للأزواج الشباب يخلق وضعاً لا يتيح إلا لأبناء الطبقات الغنية شراء وحدات سكنية. ويتضح من البيانات التى أصدرتها وزارة الإسكان أن الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٤ شهدت انخفاضاً بنسبة ١٥٪ تقريباً فى عدد الوحدات السكنية المباعة فى المناطق المحيطة بالمدن، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضى.

وتم فى الفترة من يناير إلى يوليو تسويق حوالى ٢٥٥٢ وحدة سكنية مقابل حوالى ٣٣٤٠ وحدة فى نفس الفترة من العام الماضى. ورغم التغير الإيجابى فى تسويق الوحدات السكنية فى وسط البلاد، فقد بلغت نسبة التغير السلبى فى التجمعات السكنية المحيطة حوالى ٢٤٪. ويقول خبراء الاقتصاد فى وزارة الإسكان أنه منذ إلغاء المنح والامتيازات الخاصة بالتجمعات السكنية المحيطة بالمدن، هناك حالة من عدم الاهتمام من جانب المقاولين ومشترى الوحدات السكنية فى عقد صفقات هناك. ويقولون فى الوزارة أنه يجب تقديم حوافز لتشجيع السكن فى المناطق المحيطة بالمدن.

شّن مدير عام اتحاد المقاولين - يهودا سيجف - هجوماً حاداً بالأمس ضد مشروع الميزانية الذى قدمته وزارة المالية. وقال سيجف عقب دراسة خبراء الاقتصاد التابعين للاتحاد لمشروع الميزانية: "إن ميزانية عام ٢٠٠٥ هى ميزانية سيئة لشعبة البناء، وسوف تؤدى إلى بقاء الشعبة فى مكانها دون تقدم. لا يوجد فى الميزانية أى خبر سار للشعبة، باستثناء التصريحات الدائمة عن الإصلاح فى إدارة عقارات إسرائيل والتصريحات الخاصة بزيادة الاستثمار فى المرافق".

وحسب قوله، هناك عدة إجراءات فى الميزانية تضر بشعبة البناء، منها اقتطاع ٥٪ من ميزانيات الدواوين، الأمر الذى سينسحب أيضاً على شعبة الاستثمار، والاقتطاع من معونات الإسكان عن طريق إلغاء المعونة عن المستحقين، وتخفيض دعم التطوير فى المناطق ذات الأولوية، وتحصيل أقساط التطوير مقدماً وتشغيل عمال أجنبى بواسطة أصحاب الامتيازات. وبالنسبة لميزانيات البنية التحتية، قال سيجف أن ميزانية الدولة للتطوير انخفضت بحوالى مليار شىقل، وذلك على عكس تصريحات وزارة المالية، حيث انخفضت بنسبة ٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وذلك استمراراً للانخفاض الذى شهده عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٢٪. وأكد سيجف أن إجمالى المبالغ المستثمرة فى البنية التحتية

ترجمات عبرية



إسرائيل وعلاقاتها الدولية والإقليمية

الأردن تحاول الفصل بين علاقاتها السياسية العلنية وعلاقاتها الأمنية والاقتصادية الخفية

بقلم: يوأف شتيرن
هاآرتس ٢٠٠٤/٨/٤

جمهوريةها حقيقة وجود تعاون اقتصادي واسع بين الدولتين. في خضم ذلك يوجد تصدير بضائع أردنية عبر الموانئ الإسرائيلية وتعاون صناعي أدى إلى ارتفاع هائل في الصادرات الأردنية للولايات المتحدة.

في إسرائيل يقولون مثلاً أن أي مسؤول كبير من الأردن لم يقوم بزيارة رسمية إلى إسرائيل منذ بدء انتفاضة الأقصى، في حين يقوم المصريون بزيارات أكثر في الوقت الذي يتوجب فيه أن تكون العلاقات مع الأردن أقل توتراً، يدعون في القدس.

في عمان ما زالوا يذكرون زيارة الملك عبد الله السرية لمزرعة شارون في شهر أبريل. لم يقف الأمر فقط عند تسريب الخبر وإنما قامت إسرائيل أيضاً بتصفية الشيخ أحمد ياسين بعد ذلك بعدة أيام. في العالم العربي انتشرت إشاعات بأن إسرائيل نسقت عملية الاغتيال مع الملك عبد الله. وزير الخارجية، مروان المعشر، قال الأسبوع الماضي انه لا يوجد قرار رسمي لمنع الوزراء من زيارة إسرائيل، ولكنه أوضح أنه لا ينوي زيارة القدس بدون مقابل.

عندما يتحدث المعشر عن المقابل فهو يقصد أن على إسرائيل أن تستجيب لمطلب إطلاق سراح عشرات السجناء الأردنيين الموجودين لديها القضية، وخصوصاً الأربعة الذين قتلوا جنديين في الأحداث التي جرت في شهر أكتوبر عام ١٩٩٠. في إسرائيل يحتجون ويقولون أن الأردن قد حول قضية السجناء إلى كل شيء. كيف يمكن تحويل مثل هذه القضية، التي يوجد لإسرائيل فيها حق كامل في أن تفعل ما تفعله، إلى أمر تقوم كل العلاقات عليه وتسقط... هؤلاء السجناء قتلوا جندياً وحكم عليهم بالسجن المؤبد.

في عمان يستغريون مثل هذا الجواب: مع حزب الله

إسرائيل غاضبة وترفض مواصلة لعب دور العشيقة السرية مع الأردن.. فقد نشر في صحيفة هاآرتس، في مطلع الأسبوع الحالي، خبر مفاده أن إسرائيل تحاول عرقلة عقد صفقة بيع صواريخ جو - جو من طراز "أمرام" الأمريكية للأردن، مما أثار عاصفة في عمان. هناك أطلقوا على التوجه الإسرائيلي سخافة لا منطقية والصحف الأردنية حفلت بالمقالات المستكبرة.

إن هذه القضية هي النموذج فقط لإشكالية العلاقات بين الدولتين الجارتين. السلام بين إسرائيل والأردن على الورق هو نموذج ناجح للعلاقات بين دول المنطقة، ولكن من تحت السطح - وأحياناً من فوقه - توجد لدى الجانبين ادعاءات كثيرة ضد بعضهما البعض.

وزير الخارجية الأردني، مروان المعشر، أوضح لـ "هاآرتس" يوم الخميس الماضي كيفية رؤية الأردن لجوانب علاقاتها المختلفة مع إسرائيل. "هناك فرق بين الحوار السياسي وبين الحوار الأمني أو الاقتصادي" قال المعشر. المعشر قصد أن العلاقات الأمنية والاقتصادية المتشعبة بين الدولتين تجري في الخفاء وأن الأردن ينجح في إخفائها بدرجة كبيرة، أما التنسيق السياسي فهو ظاهر للعيان. الصعوبة مفهومة: الأردن حرته مقيدة في إطار العلاقات مع إسرائيل بسبب صورتها السلبية في العالم العربي.

جهات سياسية في إسرائيل تبدي احتجاجها الكبير على هذا الفصل الذي تقوم به عمان. في إسرائيل لا يوجد قبول لهذا التمييز بين الجوانب المختلفة في العلاقات، وهم يعترضون قائلين أن الأردن يأخذ من العلاقات الجوانب المريحة له، وهذا ليس مقبولاً في إسرائيل حسب رأيهم.

أحد الادعاءات هو أن حكومة الأردن تخفي عن

يُبيحون التفاوض حول إطلاق سراح السجناء ويحظرونه مع الدولة الأكثر اعتدالا في الشرق الأوسط. يتساءل المسؤولون الأمريكيون الذين يفضلون التطرق لهذه المسألة الحساسة دون ذكر اسمهم. أما بالنسبة للثمن الذي سيدفعه الأردن مقابل إطلاق سراح السجناء فقد أبقاء المعشر غامضا، واكتفى بالرد على التساؤل حول إمكانية إعادة السفير بالقول إطلاق سراح السجناء سيحسن الأجواء بين الدولتين.

أحدى المسائل التي توجد بين الدولتين خلاف حولها هي الآثار المترتبة على خطة فك الارتباط. في الأردن يخشون أن يكون شارون عازماً على إخراج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة وفي الوقت نفسه ضم أجزاء واسعة من الضفة لإسرائيل بدون إعطاء الفلسطينيين دولة. الموقف الإسرائيلي غامض والوضع لا يحتمل المزيد من الالتباس، قال المعشر. كذلك فإن بناء الجدار الفاصل، حسب رأى المعشر، سيقضى على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يلزم الفلسطينيين بالهجرة إلى الأردن وهذا يشكل خطراً على أمنها القومي. ورغم أن الليكود تنازل عن فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، إلا أننا نرى أمورا أخرى على الأرض.

من يتابع العلاقات بين إسرائيل والأردن يجب أن يأخذ في الحسبان مكانة الأردن الإقليمية في نظر الدول العربية الأخرى. الأردن يعتبر الدولة العربية الأقرب للولايات المتحدة، الأمر الذي يشكل عقبة واضحة في العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية من جهة والأردن من جهة أخرى. إلى جانب ذلك اعتادت جارات الأردن اتهامها بتوزيع البضائع الإسرائيلية في أرجاء الوطن العربي رغم أن قوانين الدول العربية الأخرى تحظر ذلك.

الأمر بارز بصورة خاصة في السياق السوري. بين الدولتين توجد علاقات متوترة جدا. وزير الخارجية، مروان المعشر، رفض التطرق في المقابلة لكل سؤال طرح عليه في الموضوع السوري، وذلك لأنه لا يُعقل أن يدلى بتصريحات في قضية عربية حساسة إلى صحيفة إسرائيلية. ومع ذلك الديناميكية بين الدولتين واضحة جداً في السنوات الأخيرة. سوريا تسمح للجهات الإرهابية بالتسلل إلى الأردن حتى تنفذ فيها عمليات ضد أهداف أردنية أو عربية، وحتى تنفذ عمليات ضد إسرائيل أيضاً. الأردن يعبر عن غضبه ويسرب تفاصيل من التحقيقات التي جرت مع المشبوهين ويتهم سوريا بصورة غير مباشرة بمساعدة الإرهاب. سوريا من ناحيتها تتهم الأردن بتصدير البضائع الإسرائيلية إلى العالم العربي، هذا الاتهام الذي ينطوي على اتهام أقرب للخيانة. سائقو

الشاحنات الأردنية الخمسة كانوا ضحية لهذه الديناميكية - فقد اعتقلهم السوريون لعدة أسابيع ومن ثم أطلقوا سراحهم أمس الأول فقط.

في الأردن يتوقعون من إسرائيل أن تبدى تفهما للحساسيات العربية في الوقت الذي تطالب فيه إسرائيل الأردن بألا يلعب لعبة مزدوجة.

وزير الخارجية الأردني يؤكد أن الأردن يلعب دور الحلقة الرابطة بالنسبة لإسرائيل لأن الدول العربية الأخرى لا تشعر بالارتياح لبناء علاقة مع إسرائيل طالما ليس لها اتفاق سلام معها.

♦ أخيراً شعر عبد الله أنه ملك:

أحدى المهمات التي واجهها الملك عبد الله الأول بعد أن استلم العرش في مطلع العشرينيات، هي بناء دولة ذات هوية واضحة في الأردن. هذا الأمر لم يكن بسيطاً، ذلك لأن هذه الدولة لم تضم هوية قومية واحدة وإنما مجموعة عشائر عربية مشتتة ومدنا صغيرة.

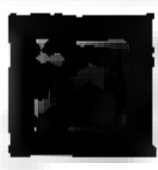
في عام ١٩٤٨ جاء إلى الأردن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين فيها. وفوق كل ذلك ذاع الادعاء السوري الغامض بأن الأردن هي في الواقع جزء من سوريا التاريخية. إلى جانب ذلك كانت هناك أيضاً قضية بصدد شرعية المملكة التي تقف على رأسها الأسرة الهاشمية القادمة من شبه الجزيرة العربية وتصببها على مملكة جديدة نسبياً نشأت في القرن العشرين.

الملك عبد الله الثاني وصل إلى الحكم في عام ١٩٩٩، بعد أن توجه والده الملك حسين ولياً للعرش قبل وفاته بأيام. المعلقون اعتقدوا أن حسين قد أراد لنجله الآخر حمزة أن يصبح ملكاً، ولذلك كان تتويج عبد الله مفاجئاً. وفور صعود الملك عبد الله للحكم أكد أنه يحافظ على مملكة أبيه، وصورة التي وزعت في أرجاء المملكة كانت صغيرة بالمقارنة مع صور والده. ولكن من يسافر اليوم إلى الأردن يرى صوراً أخرى تتزايد في الأشهر الأخيرة، في أحداها يبدو الملك عبد الله الثاني في مركز صورة تظهر فيها السلالة الهاشمية: الملك حسين، الملك طلال، الملك عبد الله الأول ووالده الشريف حسين. وإلى جانب ذلك تظهر صور عبد الله الثاني مع زوجته على لافتات الطرق مع أولادهما الثلاثة.

هذه الصورة هي تواصل لعملية تعزيز ثقة الملك عبد الله بنفسه، يقول آساف دافيد، المختص في الشؤون الأردنية من قسم الشرق الأوسط الحديث في الجامعة العبرية، "إنه يطرح نفسه أمام الجمهور كجزء مركزي في السلالة وليس فقط كإبن للملك حسين كما كان في البداية".

البحث عن السبط المفقود

يديعوت أحرونوت ١١ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: رامى حازوت وحاييم شيفي



تعلم اللغة العبرية.

رغم ذلك، تذكر مصادر داخل الحاخامية الكبرى أنه خلافاً لوضع يهود إثيوبيا أو أبناء سبط الفلاشمورا، فإنه في هذه الحالة ليس هناك ما يثبت تاريخ أبناء هذا السبط، مثل كتب الأنساب. وعلى حد أقوال تلك المصادر، فإن مزاعمهم تستند في الأساس إلى شهادات شيوخ الطائفة الذين يحكون أنهم شاهدوا أجداد أجدادهم وهم يعيشون في إطار نمط معيشي يهودي.

وبالأمس قال الحاخام "عمار": "يجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر شديد، وحتى لو اتضح في نهاية عملية التحقق من أصلهم وجود شك في كونهم يهود، حينئذ سيكون على الدولة أن تقدم لهم يد العون وتسجيل لطلبهم بالهجرة إلى إسرائيل والعيش على أرضها كيهود".

ورغم ذلك، أوضح الحاخام "عمار" أن هذا الأمر لم يتضح بعد، كما أنه سيستغرق وقت طويل حتى تتضح معالمه. فما زال يساوره شك كبير في أن يكونوا أبناء سبط "مناشيه" المفقود.

جدير بالذكر أن الأعوام الماضية قد شهدت هجرة حوالي ٨٠٠ من أبناء هذا السبط إلى إسرائيل، كما أنهم اجتازوا عملية تهويد متشددة فيها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم استيعابهم في عدد من التجمعات السكنية بمنطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وفي جوش قطيف، ويعيش معظمهم في إطار نمط معيشي ديني، ويعود الفضل في تهجيرهم لإسرائيل إلى نشاط جمعية "عميشاف".

وبالأمس، صرحت رئيسة لجنة الهجرة والاستيعاب بالكنيست، عضو الكنيست السيدة "كوليت أفيطال" أنها تعارض بشدة أي مبادرة جديدة لتهجير آلاف الهنود "من نسل سبط منشيه"، لأنهم يجلبونهم ويوطنونهم في المستوطنات مباشرة.

وعلى حد قول كوليت أفيطال، فإن يهوديتهم مشكوك فيها إلى حد كبير: "إنهم لا يجلبونهم لكي ينقذونهم، بل لكي يوطنونهم في التجمعات السكنية الواقعة خلف الخط الأخضر. ويرجع هذا الأمر إلى رغبة بعض الحاخامات في البحث عن مصدر رزق لهم وهذا من حقهم، إلا أن ذلك لا يوافق سياسة الحكومة".

يقيمون في شمال الهند، ويعيشون في نمط معيشي يهودي ويريدون الاعتراف بهم كيهود والسماح لهم بالهجرة إلى إسرائيل. حتى يومنا هذا لم يتم النظر في أقوالهم، لكن الأسبوع الماضي قام وفد من الحاخامية الكبرى بزيارة سبط "مناشيه" في الهند.

♦ الحاخام الرئيسي: حتى لو اتضح أن هناك شك في كونهم يهود، يجب على الدولة أن تجلبهم إلى إسرائيل:

قررت الحاخامية الكبرى النظر في طلبات بضعة آلاف من الهنود، يزعمون أنهم أبناء سبط "مناشيه" المفقود، ويريدون الاعتراف بهم كيهود وتهجيرهم إلى إسرائيل.

ويزعم أبناء هذا السبط، البالغ عددهم حوالي ٦٠٠٠ فرد، أنهم يهود منذ سنين طويلة - كما يطالبون بالهجرة إلى إسرائيل. وحتى وقتنا هذا قامت جهات غير رسمية بالنظر في طلباتهم، مثل جمعية "عميشاف". وفي أعقاب الطلب الذي تقدمت به جمعية "عميشاف" مؤخراً إلى الحاخام الرئيسي لإسرائيل "شلومو عمار"، قرر الحاخام إرسال وفد خاص إلى الهند للتأكد من صحة مزاعم أبناء هذا السبط.

وقد ضم هذا الوفد، الذي توجه منذ حوالي أسبوع إلى الهند، الحاخام "تسيون بوآرون" والحاخام "عميرام الحداد" من الحاخامية الكبرى وكذلك مدير عام جمعية "عميشاف" الحاخام "ميخائيل بروينر"، والحاخام "إلياهو بيرنبويم"، وهو أحد أعضاء الجمعية.

وقام هذا الوفد بزيارة مدينتي "ميزرام" و"منيبور" شمالي شرق الهند على الحدود مع "بورما"، التي يقيم فيهما آلاف من أبناء السبط. وبالأمس عاد أعضاء الوفد إلى إسرائيل.

وحكى الحاخام "بيرنبويم"، الذي يزور أبناء السبط للمرة الرابعة، أنه قد تأثر من أسلوب حياتهم. وقال عن ذلك: "لديهم حوالي ٢٠ أو ٣٠ معبد صغير يتوجهون إليه لأداء الصلاة في أيام السبت، وفي الأعياد وأحياناً خلال أيام الأسبوع. وهم يحرسون بشدة على تناول الطعام الحلال (الكاشير)، وإجراء الختان والتطهر من الحيض". وأضاف أن أبناء هذا السبط لديهم مركز يتلقى فيه أطفالهم دروس عن إسرائيل بالإضافة إلى

بدون تدابير

معاريف ٢٠٠٤/٨/١٤
بقلم: عامير رافوبورت

بشكل رسمي. لكن من يعربون عن أسفهم الشديد هم رجال الموساد المتقاعدون، الذين يقولون إنه لو كان ما تنشره وسائل الإعلام النيوزيلندية عن تطورات هذه القضية صحيح حقاً، فإن هذا يعتبر "خطأً مخجل من قبل مجموعة مبتدئين".

◆ غضب أصيل:

تذكر تلك المصادر أنه وفقاً لما يتم نشره، فإن عميلي الموساد الإسرائيلي لم يتم القبض عليهما أثناء تنفيذ عملية خطيرة، بل في المرحلة الأولى من عمل أي جاسوس وهي الذوبان في الدولة التي يزاول نشاطه بها. وتخبّرنا أمهات كتب التجسس، أن رجال الموساد وجواسيس التنظيمات الاستخباراتية الأخرى يعتادون تبني هوية محلية مستعارة، وقد أثبتت طريقة انتحال هوية المصاب بشلل في المخ جدواها في الماضي، بسبب الاحتمال الضئيل لخروج المصاب بشلل في المخ - الذي أنتحلت "هويته" - من دار الرعاية التي يُعالج فيها مطالباً باستخراج جواز سفر.

ووفقاً لما ورد في وسائل الإعلام النيوزيلندية، فإن "قرا" و"كلمان" قد دبرا "أوراق" كانت من المفترض أن تساعد "زئيف بركان" في استخراج جواز سفر خاص، في الوقت نفسه قام "بركان" بأخذ توقيع طبيب محلي في "أوكلاند" على الشهادة الطبية المطلوبة لاستخراج جواز سفر محلي. ولكي يتمكن من ذلك "اختلق" قصة للطبيب بأنه يجب أن يسافر إلى أستراليا للزواج هناك، إلا أن الاستثمارات التي وقع عليها الطبيب كانت تشمل بيانات الصبي المشلول وتم تقديمها إلى وزارة الداخلية النيوزيلندية مرفقاً بها صورة "بركان". وقبل فوات الآوان، تم التصريح بأن العملاء الإسرائيليين كانوا تحت المراقبة والتصنت الدائم من قبل قوات الأمن النيوزيلندية.

وأثناء المحاكمة اتضح أن "إيلي قرا" كان قد دخل نيوزيلندا خلال السنوات الماضية أكثر من عشرين مرة بحجة أنه صاحب مكتب سفريات باسم "ايسستورد باوند" في أستراليا، إلا أنه لم يتم العثور على مكتب سفريات يحمل هذا الاسم في أستراليا. ويحمل "بركان" أيضاً، الذي لا يزال مطلوب القبض عليه، وفقاً لما نشر، جوازي سفر أمريكي وكندي (قانونيين على ما يبدو)، وهو ما يوضح أن إسرائيل لم تتورط مع نيوزيلندا فقط، بل ومع أستراليا وكندا أيضاً. بالتوازي مع ذلك، فإن

اللبنانيون على قناعة بأن الموساد الإسرائيلي هو الذي قام باغتيال ناشط حزب الله "رياض علاوى" في انفجار ببيروت منذ شهر. كان من الواضح بالنسبة لحزب الله منذ اللحظة الأولى أن هذا الاغتيال عمل إسرائيلي، وسريعا ما بدأوا في الرد، فبعد ٢٤ ساعة من الحادث تم فتح النيران على موقع "نوريت" العسكري، مما أسفر عن مقتل المساعد أول "أفيشاى كوريسكي" والمساعد "إيتى إيلوز" بسبب التقصير.

إن عملية اغتيال علاوى لن تلحق أى ضرر بهذه المنظمة اللبنانية، بقدر ما سترسخ الاعتقاد السائد بأن الموساد لم يتخلص على مدار سبعة أعوام من سلسلة الأخطاء الخطيرة التي يرتكبها. وليس ذلك فقط: فقد خابت الآمال الكثيرة التي كانت معلقة على "ميثير داجان" عندما تولى منصب رئيس هذا الجهاز السرى منذ عام وتسعة أشهر. وتفيد المصادر الأمنية، أن المثلث الذي يتكون منه جهاز الاستخبارات الإسرائيلي هو شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، وجهاز الأمن العام (الشاباك) والموساد، وأن الأخير ظل متخلفاً تحت قيادة "ميثير داجان". وفي الوقت الذي حظى فيه كل من "الشاباك" و"أمان" بنصيب كبير في مجال مكافحة الإرهاب الفلسطيني، يعتقد مصدر - يعرف الموساد عن قرب - إن هذه الشعبة "تحتاج إلى تجديد جاد وعاجل"، كما أثبت إخفاقه الأخير في نيوزيلندا "وهو ما سيسبب ضرراً كبيراً".

ويدفع رجال وزارة الخارجية يومياً ثمن هذا الاخفاق في نيوزيلندا في الآونة الأخيرة. فهم مطالبون بتفسير ما قام به "إليشع قرا" (٥٠ عاماً) و"أوري كلمان" (٢٠ عاماً). وكان الإثنان قد ألقى القبض عليهما في نيوزيلندا في ٢٣ مارس الماضي، أثناء محاولتهما استخراج جوازات سفر مزيفة باسم صبي نيوزيلندي مصاب بشلل في المخ ويقيم في دار رعاية مغلقة. وقد تمكن إسرائيلي ثالث يدعى "زئيف بركان"، كان من المقرر أن يحصل على الجواز المزيف لاستخدامه، من الفرار في اللحظة الأخيرة من هذه الدولة.

ولم تقدم إسرائيل اعتذاراً لحكومة نيوزيلندا على هذا الأمر، حتى بعد أن حُكم على "قرا" و"كلمان" منذ حوالي أسبوعين بالسجن لمدة نصف عام لكل واحد منهما. واكتفى وزير الخارجية سيلفان شالوم بإبداء أسفه عن الحادث، غير أنه امتنع عن تحمل المسؤولية

مصادر سياسية ذكرت أنه فيما عدا الغضب النيوزيلندي الأصيل من إسرائيل، فإن كندا ونيوزيلندا لم تخلقا أزمة حقيقية في علاقاتهما معنا.

وقال هذا الأسبوع مصدر أمني، له باع طويل في القضايا الاستخباراتية، إن الاخفاق في نيوزيلندا أحدث ضرراً كبيراً بصورة الموساد وصدعاً كبيراً في الأسطورة المتهززة بالفعل، لأن هذه سلسلة مستمرة من التقصير غير المحتمل. صحيح أن تاريخ الموساد حافل بالأخطاء، وأنه من الواضح أن هناك عشرات العمليات الناجحة التي لا نسمع عنها أبداً، في مقابل كل خطأ يقع، لكن لا يمكن التغاضي عن أنه في الأعوام السبعة الماضية لم يرتبط اسم الموساد إلا بالأخطاء. وقد بدأ ذلك بمحاولة اغتيال خالد مشعل في ١٩٩٧ بالأردن، واستمر بالأخطاء التي أدت إلى إلقاء القبض على الإسرائيليين في قبرص وسويسرا بدعوى أنهم عملاء للموساد. والآن استمر هذا الأمر في نيوزيلندا.

ولعل الشئ الأخطر اليوم هو فشل الموساد في الحصول على معلومات استخباراتية عن العراق وليبيا، وكذلك فشله في تحقيق انجازات كبيرة على صعيد مكافحة الإرهاب الدولي لتنظيم القاعدة.

مما يذكر أن موقع الإنترنت الجديد الذي أنشأه الموساد مؤخراً على شعار المنظمة المقتبس من سفر الأمثال ("بدون تدابير سيسقط الشعب، أما الخلاص فبكثرة المستشارين")، وكذلك التعريف الرسمي للجهاز بأنه "جهاز الموساد للاستخبارات والمهام الخاصة مفوض من قبل دولة إسرائيل بجمع المعلومات، والأبحاث الاستخباراتية وتنفيذ العمليات السرية خارج حدود الدولة".

♦ استخبارات عبر التلفاز:

ينتظر الناس، فضلاً عن الشعارات التي يتم نشرها، من الموساد أن يحول دون دخول الدول في مواجهة مع إسرائيل وذلك من خلال منعها من التسلح بالسلاح النووي، أو على أقل تقدير التحذير من برامجها للتسلح النووي.

وبالنسبة لإيران، فإن إسرائيل هي الدولة الأولى التي حذرت من تسابق نظام الحكم في طهران لإنتاج القنبلة النووية خلال التسعينيات. لكن رغم أن محاولة إحباط إنتاج القنبلة الإيرانية كانت أهم الأمور بالنسبة لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي، فإن الموساد اكتشف، بفضل أجهزة التجسس الأجنبية، أن العالم الباكستاني د. عبد القدير خان أقام في إيران في الأعوام الماضية مشروعاً هاماً وقوياً لإنتاج اليورانيوم المخصب، المطلوب لإنتاج هذه القنبلة.

وقد فشل الموساد في نهاية التسعينيات في اكتشاف أنه بالتوازي مع المشروع الإيراني، فإن ليبيا كانت قريبة

جداً من إنتاج القنبلة الذرية، وهو ما يعد الأمر الأخطر. ويرجع الفضل في اكتشاف إسرائيل للخطة الليبية، أولاً وقبل كل شئ، إلى جهاز الاستخبارات البريطاني "إم.إيه ٦"، حيث قام عملاؤه بمتابعة مستمرة لنشاط د. خان، بما في ذلك سفره إلى ليبيا. وهكذا تم كشف النقاب عن حلم معمر القذافي الكبير. لقد دوى صوت إخفاق الموساد، عندما استيقظ رجاله ذات يوم وعلموا بالخبر الذي جاء من الولايات المتحدة ومن بريطانيا، بأن ليبيا توشك على صنع القنبلة النووية. وذلك رغم أنه في أواخر التسعينيات كان من الممكن الاطلاع - حتى في الصحف - على تقديرات لبرامج ليبيا النووية. في أعقاب ذلك طالبت مصادر سياسية الموساد "بالانتباه إلى ما يحدث هناك"، على حد قولهم، قبل قوات الأوان.

لكن ذلك أيضاً لم يمثل قمة التقصير، فقمة التقصير الحقيقية منذ بضعة أشهر عندما تفاجئ الموساد (هذه المرة عن طريق نشرات الأخبار) بأمر الاتصالات التي دارت بعيداً عن عينه بين نظام الحكم في ليبيا من جهة وبين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى، وأسفرت عن تخلي ليبيا طواعية عن برامجها النووية. ورغم أن هذه الاتصالات استغرقت ما لا يقل عن عام، إلا أن الموساد، رغم ذلك، لم يعرف أي شئ عنها.

وقد قال عضو الكنيست "يوفال شتاينتس"، رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست: "إن التقصير الذي حدث في القضية الليبية يعتبر أخطر التقصيرات الاستخباراتية في تاريخ دولة إسرائيل، وهو حتى أخطر من التقصير الذي وقع قبل حرب يوم الغفران". ورغم ذلك فقد أثنى على أنه في أعقاب القضية الليبية قام الموساد بعمل تحقيق داخلي انتهى مؤخراً. "لكن بوجه عام، والكلام مازال على لسانه، فإن الدولة في حاجة إلى موساد أقوى من الموساد الحالي".

وقد أكد مصدر له باع طويل في مجال الاستخبارات أن دور الموساد عشية الحرب على العراق كان "غير جيد". وأبسط دليل على ذلك هو أن الموساد، والد "سي.آي.إيه"، والد "إم - إيه ٦" وكذلك "أمان" كانوا يمدون بعضهم البعض بالمعلومات، وزعموا أن صدام حسين يمتلك قاذفتين و١٢ صاروخاً من طراز سكاد. لكننا كنا ننتظر نتائج أفضل بكثير من جانب الموساد تخالف التصور السابق على أساس القرب الجغرافي النسبي بين إسرائيل والعراق. وعلى هذا الأساس فإن الموساد كانت لديه سنوات كثيرة "لفك شفرة" قضية امتلاك صدام لصواريخ من طراز سكاد من عدمه، لكنه لم ينجح في ذلك.

كراهية أبدية في آخر بقاع العالم

بالتالى يكون خيرا لنيوزيلندا، ولو كانت "الموضة" جيدة للفرنسيين ولألمان، فهي لن تضر بالطبع، بالنيوزيلنديين. هكذا وصلت كراهية إسرائيل إلى آخر بقاع العالم على الكرة الأرضية، التي لم يتعلم سكانها، على ما يبدو، من استراليا، القوانين الأرضية وعلاقات الجوار مع الأقليات الصغيرة التي تعيش عليها، والتي معظمها من أصول آسيوية.

وهكذا تكون الدائرة قد اكتملت بوصول المعادة للسامية، المتمثلة في انتهاك حرمة القبور اليهودية، إلى نيوزيلندا التي عقدت العزم على محاكمة الموتى الإسرائيليين وفقا للعادات الحديثة في عصرنا هذا. وفي نفس الوقت تكون الفرصة مواتية لهدم وحرق أى معبد يهودي.

يعتبر حرق الأماكن المقدسة أخطر بكثير من انتهاك حرمة القبور وشواهد القبور، لأن هذا سيلحق الضرر بالأسفار المقدسة وكذلك بالأشخاص. وهذا ما يدل على أن كراهية اليهود في نيوزيلندا ضريت بجذورها في أعماق مختلف دوائر المجتمع المحلي.

إننا نأمل أن تتوصل السلطات النيوزلندية إلى المجرمين المسؤولين عن هذه الأعمال، وتقديمهم للمحاكمة.

كان المؤرخ شمعون دوفتوف، هو أول من أطلق على التاريخ اليهودي كراهية أبدية للشعب الخالد. والآن "تمكننا" من رؤية هذه الكراهية وهي تصل إلى آخر بقاع العالم، إلى نيوزيلندا.

هناك من يقولون أن حادثة المتهمين اليهود الإسرائيليين في نيوزيلندا هي السبب في ذلك. وإن كان ذلك صحيح، فإن هناك عداً لليهود مازال قائماً منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث، يتمثل في أن كل يهودي، أو فئة بعينها من اليهود، تقع على عاتقها مسؤولية ما يرتكبه الشعب اليهودي بأسره، وجميع تصرفاته، وأكاذيبه باختلاف أشكالها.

لقد ألقى على عاتق اليهود المسؤولية الجماعية عن الأموات والأحياء في الماضي وفي الحاضر. وبسبب الجرم الذي ارتكبه هذان اليهوديان تتم معاقبة الأموات، بانتهاك حرمة القبور وإضرار النار في المعبد المجاور. يبدو أن هناك من هم غير يهود يُسبب لهم اليهود الأموات الأرق. وهم يرون أنه لزاماً عليهم أن يطبقوا "العدل" مع كافة اليهود.

من المحتمل، أن يكونوا قد تعلموا في نيوزيلندا هذا العمل من أوروبا. فقد جاء المهاجرون من أوروبا أخيراً وأحضروا معهم أنماط معيشتهم. وما هو خير لأوروبا،

ثرثرة التهديدات الإيرانية

الإسرائيلية (صاروخ "حيثس" أمام صاروخ "سكاد") تهدف إلى ردعهم.

وقد تبادل الطرفان مؤخراً التهديدات. في البداية حذر الإيرانيون، من قدرة صواريخهم على الوصول إلى جميع الأراضي الإسرائيلية، كما هددوا بمحو إسرائيل من على وجه الأرض في حال ما إذا قامت بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. أما إسرائيل فلم تعلق على هذه السلسلة من التهديدات، إنما ينوي رئيس الوزراء استدعاء الأشخاص المعنيين بالشأن الإيراني، ونأمل أن يحذروهم من عدم الانسياق وراء ثرثرة التهديدات الإيرانية القادمة من طهران. وهو ما فشلت إسرائيل

لا يمر يوم تقريباً في الفترة الأخيرة دون أن تقوم شخصيات أمنية إيرانية بتهديد إسرائيل، فعندما قام الإيرانيون في الآونة الأخيرة بتجربة صاروخ "شهاب ٣"، حرصوا على أن يتم ذلك في ظل ضجة إعلامية كبيرة. وفي غضون ذلك، اتضح أن التجربة لم تكن ناجحة كما تم الإعلان.

وفي طهران زعموا أن الصاروخ يهدف إلى اعتراض صاروخ "حيثس" الإسرائيلي. ويعتبر هذا إدعاء غريب لأن صاروخ "حيثس" هو بطبيعته صاروخ دفاعي يعترض الصواريخ التي يمكن أن تكون من طراز "شهاب". وتدرك طهران، أن التجربة الأمريكية -

في تحقيقه في الماضي.

ماذا أثار حفيظة الإيرانيين؟ يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل حصلت على "الضوء الأخضر" من الولايات المتحدة للتخطيط لشن عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في حال فشل عمليات الردع الأخرى للحيلولة دون إنتاج الأسلحة النووية. وربما يرجع ذلك إلى تحذير كونداليزا رايس، بأن الولايات المتحدة ستعيد دراسة كافة الوسائل للحيلولة دون قيام إيران وكوريا الشمالية بإنتاج الأسلحة النووية.

ولو كان هذا هو سبب التهديدات ضد إسرائيل، فإن هذا يدل على أن إيران تشعر بالخوف، من أن تكونه عرضة أكثر للخطر في مرحلة تطوير أسلحتها النووية. وتعتبر محاولة التركيز على إسرائيل لإبعاد الأنظار عن قدرة الصاروخ "شهاب 3" الإيراني، للمرة الأولى، على الوصول إلى تركيا وكذلك معظم مدن وحقول النفط السعودية.

ومن الطبيعي أن يكون هناك تخوف من رد الفعل الإسرائيلي الآن. ورغم ذلك، فمن الواضح أن طهران قررت انتهاج أسلوب جريء جداً في مواجهة المجتمع الدولي بشأن التطوير النووي. وقد ظهر ذلك بعد فوز المحافظين في الانتخابات الإيرانية، كما زاد احساسهم بالأمان بعد ارتفاع أسعار النفط. وهم يقومون بكل ذلك اعتماداً على الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق. وفي الآونة الأخيرة ازداد تدخلهم في شؤون الجماعات الشيعية المتطرفة في العراق.

ووفقاً للتقدير الإيراني، فإن واشنطن لن تجرؤ

في فترة الانتخابات الأمريكية على فتح جبهة عسكرية جديدة. وعندما يتنامى إلى علمهم في طهران نية بوش لإعادة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق، فإن هذا في نظرهم يعتبر دليل على أن واشنطن لا تتوى الآن فتح جبهة حرب جديدة. ولذلك، تستعد طهران لتحمل بعض المخاطر. ويشير الانطباع السائد إلى أنها لا تخشى من التوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار أمر يدينها. ولو نجحوا في جرأتهم هذه، فإنهم سينعمون بفترة أخرى من التطوير النووي دون أي إزعاج. ووفقاً للأكاذيب التي يروجونها على مدار ١٨ عاماً، يمكن أن يكون نظام حكم آية الله في طهران على اعتقاد بأن الوقت يعمل في صالحهم فيما يتعلق بالشأن النووي.

وتمثل التهديدات ضد إسرائيل فصلاً واحداً من فصول الاستراتيجية الإيرانية. وبالنسبة لإسرائيل، فإن هذا ليس مجرد نضال يهدف إلى الحيلولة دون تملك نظام الحكم الديني المتطرف - الذي يدعو إلى القضاء على الدولة اليهودية - للأسلحة النووية. فهذا النظام، في المقابل، متورط في تمويل العمليات الإرهابية التي تستهدف إسرائيل وفي إقامة قاعدة كبيرة لإطلاق القنابل من جنوب لبنان عن طريق حزب الله.

واليوم فإن إسرائيل ليست بمفردها في هذه الساحة. فهي تعمل في نطاق جبهة دولية كبيرة، إن لم تكن متحدة، ضد نظام التسليح الإيراني النووي. لكن يجب أخذ هذا الوضع المعقد في الاعتبار، الذي يمكن أن تجد إسرائيل نفسها فيه تعمل بمفردها. ولذلك، يتعين عليها بناء قواتها وقدرتها الردعية الكاملة.

القارة العاجزة

بقلم: شلومو أفنيري
يديعوت أحرونوت ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٤

فى ضوء الجمود الذى يلف عملية السلام الإسرائيلى - الفلسطينى، وفى ضوء ما يواجهه رئيس الحكومة، أريئيل شارون، من مصاعب متزايدة تمنع تطبيق خطة الانفصال عن غزة، يعود ليعلو الادعاء القائل بأنه يتحتم على أوروبا تحمل دور مركزى أكبر فى قضايا المنطقة. وقد قيل أكثر من مرة هنا "إن الأمر لن ينجح بدون أوروبا". لكن هذا وهم مطلق، لسببين أساسيين:

أولاً، لا تملك أوروبا، ولن تملك فى المستقبل المنظور، سياسة خارجية موحدة. فالتمزق الأوروبى الداخلى فيما يتعلق بالمسألة العراقية، ينبهنا إلى مسألة أنه عندما يتحتم اتخاذ قرارات عسكرية وسياسية قاسية، تنقسم أوروبا بما يتفق مع مصالحها القومية التقليدية. ومن الواضح أن أوروبا تستصعب التصويت بالإجماع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الجدار الفاصل، لكن هذا هو مجرد إعراب عن موقف وليس سياسة. صحيح أنهم فى بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبى) يعتقدون أن امتلاك ورقة سياسية يعنى أن لديك سياسة محددة، لكن مثل هذا المفهوم هو مجرد هراء وأمنية عقيمة.

ثانياً، وهو سبب لا يقل أهمية عن الأول، لا تملك أوروبا المقدرة على تنفيذ وتطبيق سياسة ما. الأوروبيون لا يحبون تذكيرهم كيف منيوا بفشل ذريع فى يوغوسلافيا، عندما حدثت عمليات إبادة شعب أمام عيونهم، وخضعت مدينة، مثل سراييفو، لحصار وحشى خلال عامين تقريباً، تحت أنوفهم، دون أن يتمكنوا من القيام بأى شيء. إلا أن فشل أوروبا ما زال يرافقها يومياً. وعلى سبيل المثال، كان سياسة أوروبا يأملون، عشية انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبى، أن يتمكنوا

من توحيد الجزيرة إذا ما اقترحوا على الأطراف المتنازعة هناك، خطة لا يمكنهم رفضها. لكن خطة أنان (على اسم الأمين العام للأمم المتحدة)، مُنيت، عملياً، بفشل ذريع. صحيح أن الأوروبيين يصرون على أسنانهم إلا أنهم يفتقدون إلى حل فعال للمشكلة القبرصية. والأخطر من هذا، هو ما يحدث، حالياً، فى غرب السودان، فى إقليم دارفور: صحيح أن الأوروبيين يشجبون التطهير العرقى الذى تنفذه حكومة الخرطوم، بمساعدة الميليشيات العربية، بحق السكان الزنوج، من غير العرب، فى الإقليم. لكن، مرة أخرى، تحدث مذبحة ضد شعب بأكمله أمام عيون العالم دون أن تفعل أوروبا أى شيء. صحيح أن للفرنسيين عدة آلاف من الجنود فى العديد من دول أفريقيا الفرنكفونية، ويجيدون كيفية استخدام هؤلاء الجنود عندما يواجه أحد أنظمة الطغيان الأفريقية التى تحظى بدعم فرنسى، أى خطر. لكن معاذ الله أن ترضى فرنسا بتعريض حياة جنودها للخطر فى سبيل إنقاذ قرابة مليون زنجى فى السودان. من المناسب بكل أولئك المتمسكين بطرف القصبة المهشمة ويقولون أن "أوروبا وحدها تملك القدرة"، أن يعترفوا بالعجز الأوروبى. هناك إسرائيليون يعارضون التدخل الأوروبى فى منطقتنا بسبب ما يعتبرونه موقفاً مضاداً لإسرائيل. لكن هذا التوجه يعتبر متلونا وغير فعال. إن السبب الحقيقى الذى يمنع تدخل أوروبا فى منطقتنا أبسط من ذلك بكثير، وهو لأنها لا تملك القدرة على ذلك.

إن لأوروبا أهدافها السامية، تقاليداً ثقافياً العريقة، وكذلك رغبتها الحقيقية فى حل كل صراع بطرق السلام ومعارضة العنف، بعد حربين أنقذت فيهما أمريكا الأوروبيين من أنفسهم. لكن أوروبا لا تملك المقدرة على ترجمة كل هذه الأمور إلى عمل حقيقى.

المجتمع الإسرائيلي

شؤون اجتماعية ونصف

معاريف ٦ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: ساجيت فستمان

وفى سوق التأمين الجماعى ضد الأمراض، الذى كانت أسعار بوالص التأمين فيه منخفضة للغاية، حدث فى الأشهر الأخيرة انقلاباً هائلاً، قاده المشرف العام على التأمين آيال بن شالوش". ولكن الانقلابات تتكلف القناطير المقنطرة من الأموال، وتتطلب بطبيعة الحال، إحداث تغييرات مبالغ فيها. وقد كان السؤال الافتتاحي: هل حقق الجمهور أرباحاً من الإصلاحات التى تمت فى هذا المجال؟ وكانت الإجابة أن هذا يتعلق بالشخص الذى سيطرح عليه السؤال.

♦ ضرورة التواصل:

ليس هناك الكثير من الكلمات الطيبة لنقولها حول وضع سوق التأمين الجماعى، على الأقل خلال الشهور الماضية. فقد تدفقت عشرات آلاف من الشكاوى على المحاكم، والمجلس الإسرائيلى للمستهلك، والتأمين القومى، تقدم بها المؤمن عليهم الذين لا حول لهم ولا قوة. ومن المتعارف عليه أن بوالص التأمين توزع على ملايين الأشخاص عن طريق صناديق المرضى. ولكن لكون صناديق المرضى - كما يقضى القانون - لا تستطيع بيع خدمات التأمين، فإنه يتعين عليها التعامل مع شركات التأمين. هذا وقد اتضح أن عدداً من المؤمن عليهم انضموا إلى نظام البوالص دون أن يتم إبلاغهم بذلك. وفى حالات أخرى، لا تفحص صناديق المرضى الحالة الصحية للمؤمن عليه، وتكتفى بأن يكتب إقرار يفيد بحالته الصحية فقط، وفى حالة رفع دعوى على شركات التأمين فإنها تتصل من مسؤوليتها بإدعاء أن بعض المشكلات الصحية قد ظهرت على المدعى قبل التأمين عليه.

إن التأمين ضد الأمراض مماثل فى ماهيته للتأمين على السيارات، وفى غالبية الحالات يوقع المؤمن عليه،

خلال الأسابيع المقبلة - وكم يؤسفنى هذا - سيصبح العيش بكرامة أثناء فترة الشيخوخة فى إسرائيل باهظ الثمن، والسبب فى ذلك يرجع إلى زيادة تعريفات التأمين الشخصى والجماعى ضد الأمراض فى إسرائيل بنسبة تفوق عشرة بالمائة.

وعلى حد قول شولى برملى جرينبرج، والبروفيسور رويتال جروس - الخبير فى البحث التطبيقى فى مجال الشيخوخة - من معهد "بروكديال" فإنه فى مطلع ٢٠٠٤ كانت هناك أغلبية بين الجمهور فى إسرائيل (٥٦٪) مؤمن عليها ضد الأمراض بالنظام الجماعى عن طريق صناديق المرضى أو محل العمل. والأكثر أهمية من ذلك أن كلاهما وجد أن ١٨٪ من الجمهور المؤمن عليه ممن تتجاوز أعمارهم ٢٢ عاماً، يعلمون أنهم مؤمن عليهم ضد الأمراض ومع ذلك ينحون هذا الأمر جانباً. وهذا الأمر لا يثير الدهشة، فنحن لا نحب أن نشغل بالأمور المتعلقة بالتأمين خاصة عندما يتعلق الأمر بالتأمين ضد الأمراض، حيث إننا بشكل لا إرادى ننزع إلى التعتيم على هذا الموضوع. فمجرد التفكير فى أننا أو أحد أعزائنا سيصبح فى حاجة إلى مرافق دائم، أو إلى عناية طبية فى أحد أقسام الرعاية الاجتماعية، ليس بالشئ الذى يبعث على السعادة. ولكننى أقول إن دفن رؤوسنا فى الرمال، لن يحل أى مشكلة.

تتراوح تكلفة تشغيل مرافق دائم فى إسرائيل ما بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار شهرياً، بينما تتراوح تكلفة تلقى الرعاية فى أحد مراكز الرعاية الاجتماعية ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف شىقل شهرياً. إن المساعدة التى يقدمها التأمين القومى محدودة للغاية، حيث إنها مساعدة اجتماعية تمتد لبضعة ساعات فقط أسبوعياً، كما أن هذه الساعات تمنح وفقاً لمستوى دخول الأفراد.

على بوليصة مدتها ثلاث سنوات. وإذا ما حدث خلال هذه الفترة أى حادث يؤثر على صحته، ويتطلب حصوله على تعويض، يستطيع المؤمن عليه أن يستغل هذه البوليصة. وإذا لم يحدث شيء، يبقى المال المدفوع لدى شركة التأمين. ومع انتهاء فترة التأمين تقرر كل من شركة التأمين وصاحب البوليصة (صناديق المرضى) ما إذا كانا يريدان الاستمرار فى تأمين العميل بنفس الشروط أم لا. وغنى عن القول إنه كلما ارتفع سن المؤمن عليه وزادت إمكانية إصابته بأمراض، كلما أصبحت البوليصة أكثر غلاء، ويحتمل أيضاً أن ترفض شركة التأمين تجديد التأمين.

وفى مطلع هذا العام، أعلن النضال من أجل تغيير وضع سوق التأمين ضد الأمراض الجماعي، حيث أصدر المشرف العام على التأمين تعليمات جديدة لصناديق المرضى، ترمى إلى زيادة جودة وفعالية البوالص. على سبيل المثال، تم إلزام الصناديق وشركات التأمين بإدخال بند فى البوالص، يلزمها بدفع تعويض فى حالة إخفاق المؤمن عليه فى ثلاث اختبارات من بين الاختبارات الستة الخاصة بالأداء الوظيفي، وليس فى أربعة مثلما كان معمولاً به قبل ذلك. وفى المقابل ألزمت الصناديق بمنح تعويض للمؤمن عليه أيضاً بسبب "الانهك النفسي" مثلما فى حالة مريض الزهايمر.

وهناك بند آخر يهدف إلى إلزام شركات التأمين بإجراء فحوصات طبية للعميل قبل تسلمه البوليصة، وتقضى الشروط الجديدة بأنه بالنسبة للعميل حتى سن ٦٥ عاماً، تستطيع شركة التأمين رفض طلبه بسبب وضع صحى يسبق أول سنة للتأمين فقط، وفيما يتعلق بالعمل الذى فوق سن ٦٥ عاماً يقتصر ذلك على أول ستة أشهر من العام.

وهناك تغيير آخر يتعلق باستمرار الاحتفاظ بالبوليصة، حيث يعتقد المشرف العام على التأمين، أنه لا يمكن أن تقرر كل من شركة التأمين وصندوق المرضى أنهما لا يريدان الاستمرار فى تأمين إنسان لأسباب خاصة من لدنهم، بعد اجتيازه فترة تأمين مقدارها ثلاث سنوات. وبموجب ذلك، تقرر أنه بدءاً من الأول من شهر يوليو لن يتم بيع بوالص جماعية لا تكفل تأمين بعيد المدى. والحاصل الآن، هو أنه عندما تنتهى فترة التأمين، من حق المؤمن عليه شراء بوليصة من الشركة المؤمن عليه فيها، دون أن يكون للشركة الحق فى إجراء فحص جديد لحالته الصحية (أى أنها لا تستطيع الامتناع عن تأمينه). وصحيح أن هذه البوليصة باهظة الثمن، بشكل لا يتناسب إطلاقاً مع أسعار التأمين الجماعي، ولكن هذا على الأقل من شأنه المحافظة على التواصل التأميني.

كادت اللوائح الجديدة التى وضعها المشرف العام أن

تدخل حيز التنفيذ، ولكن الصندوق القومى للمرضى قام ببلورة بوليصة تأمين جديدة، حسب المواصفات المطلوبة.

وكان مدير عام هيئة الصحة العامة، زئيف فرميرند، الذى يؤمن الآن على أكبر عدد من عملاء صناديق المرضى (قراءة ٢ مليون شخص) هو أكثر من عارض بن شالوش واعترض طريق تنفيذ تلك اللوائح. ويحذر فرميرند من ارتفاع حاد فى أسعار سوق التأمين ضد الأمراض، حيث يقول "إن مسألة التأمين ضد الأمراض هى مسألة اجتماعية من الدرجة الأولى. ويحظر أن نتركها فى أيدي المشرف العام أو شركات التأمين، حيث إنهم لا يريدون أن يشمل الغطاء التأميني غالبية الجمهور. فمن جانبهم، فقط الأثرياء والأصحاء، هم الذين يحصلون على غطاء تأميني، مقابل دفعهم أقساط تأمين كبيرة للغاية، دون أن يكون هناك أى خطر على شركة التأمين".

ويهاجم فرميرند فى الأساس البند الذى يطالب بتواصل التأمين ضد الأمراض. وعلى حد قوله، سيدفع هذا البند شركات التأمين إلى رفع فوري للأقساط بنسبة ٧٠٪ لمن لم يبلغوا سن ٥٠ عاماً فأكثر، وستزيد التعريفة بنسبة ٩٠٪. ويقول: "من الواضح أن أقساط مقدارها ٩٠ - ١٠٠ شيقل شهرياً، ستحرم معظم المسنين من الاستمرار فى التمتع بتأمين فى المستقبل القريب".

♦ ليس هناك خيار آخر:

كما يهاجم عضو الكنيست حاييم أوران بشدة مساعي بن شالوش. ويعتقد أن بن شالوش هو مجرد لعبة فى أيدي وزارة المالية، وأنه وجد طريقة أخرى لإثقال الجمهور بالمزيد من الأعباء، خاصة قطاع المسنين. ومن جانبها، تدعم الصناديق القومية للمرضى تعليمات المشرف العام وتؤيدها. أى أنها قامت بالفعل بتنفيذ تعليماته على الأرض. وعلى حد قول إيريت شانيزك - كولمان نائبة مدير عام التسويق بالصندوق: "يجب الاعتراف بأن التأمين ضد الأمراض فى صناديق المرضى، كان فى الأساس مجرد مرحلة انتقالية، ومع مرور الوقت تدهورت أحوال هذا النوع من التأمين. حيث إن كل ما كان يريده المشرف العام هو فرض نظام موحد فى سوق التأمين".

♦ هذا صحيح، ولكن تكلفة ذلك كبيرة للغاية وت فوق قدرة المؤمن عليه على التحمل.

- شانيزك كولمان: "ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحاً. فلدينا فئات ارتفع قسط تأمينها الشهري من ٩ شيقل إلى ١٥ شيقل، ولكن هناك أيضاً فئات أخرى انخفض فيها قسط التأمين من ١٣٠ شيقل إلى ٩٩ شيقل.

♦ وفيما عدا ذلك، ما هو الخيار الآخر المتاح للمؤمن عليهم؟

- "إن الأفضل لهم حتى الآن هو الدفع لصناديق المرضى للحصول على تأمين أفضل من الانتقال إلى شركات التأمين الخاصة، التي دائماً ما تكون أغلى بكثير".

تقول بعض الدوائر ذات الصلة بهذا المجال أن معارضة هيئة الصحة العامة لا تقوم على خلفية اجتماعية مثلما تزعم الهيئة، إنما تحركها دوافع تسويقية. وفي أعقاب التعليمات التي أصدرها المشرف العام، سوف تضطر إدارة الصندوق إلى التعامل مع هيئة تحديد التعريفات - فمن كان في حاجة إلى كل هذا الصداق.

على أي حال، لا يسود مكتب المشرف العام الشعور بالراحة إزاء هذا النقد. ويقول يادين عنتيبي، نائب المشرف العام على التأمين: "إنني لا أنكر أن الخطوات التي تم اتخاذها قد أدت بالفعل إلى غلاء أسعار التأمين بنسبة عشرة بالمائة. ولكن البوليصة أصبحت جيدة، وغلاء الأسعار أمر لا بد منه".

إن النتيجة المحتملة، هي فقدان التأمين لأهميته بالنسبة لجمهور عريضة. "عندما نتحدث عن ارتفاع بنسبة تتجاوز عشرة بالمائة شهرياً، فإن هذا الأمر يؤثر الارتباك والمخاوف. إن التأمين نفسه غالي، وارتفاع يتجاوز نسبته عشرة بالمائة يُترجم فعلياً إلى ٢٠ أو ٣٠ شيقل شهرياً. وإننا لا نستخف بهذا المبلغ، خاصة أن المقصود هنا فئة المسنين أصحاب الدخل المنخفضة، ولكننا على يقين من أن التغيير في نوعية وجودة التأمين يستحق هذا المبلغ. وعلى أي حال، سنعمل في العام المقبل على إيجاد حلول تحقق اعتدالاً في مستوى

غلاء الأقساط".

♦ ارتفاع أسعار التأمين الشخصي أيضاً:

وماذا بالنسبة للتأمين الشخصي ضد الأمراض الذي توفره شركات التأمين الخاصة؟ إن المقصود هنا هو تأمين يوفر غطاءً تأمينياً لقاعدة عريضة من المؤمن عليهم. إن حجم الأقساط غالباً ما يكون ثابتاً، ومن يتوقف عن الدفع يستطيع استغلال المال الذي إدخره، إذا أصبح في حاجة لرعاية اجتماعية. ولذلك، فإن حجم العائد الشهري يتوقف على حجم الأقساط المدفوعة - والمعيار المتبع هو دفع تعويض مقداره نحو ٦٠٠٠ شيقل، مقابل قسط مقداره نحو ١٠٠ شيقل شهرياً.

من المتوقع أن يطرأ على هذا النوع من التأمين أيضاً ارتفاعاً في الأسعار بنسبة تتجاوز عشرة بالمائة، حيث إن الاعتقاد السائد هو تضاعف هذه الأسعار. والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار التأمين ضد الأمراض في مختلف أنحاء العالم كنتيجة لارتفاع معدل الأعمار. وحيث إن الشركات الإسرائيلية ترتبط بتعريفات شركات التأمين العالمية، فما من خيار آخر سوى رفع الأسعار بما يتماشى مع ذلك الاتجاه.

تشغل غالبية شركات التأمين في هذه الأيام بحساب التعريفات الجديدة. وقد تقدمت إحدى الشركات بالفعل بطلب إلى وزارة المالية لزيادة التعريفات، ومن البديهي الاعتقاد بأن الوزارة ستلبى هذا الطلب، حيث أن المقصود هنا هي إحدى الشركات الخاصة. والنتيجة هي أن قرابة ٦٠ ألف شخص مؤمن عليهم في إطار التأمين الشخصي ضد الأمراض، سيضطرون لدفع المزيد من الأموال لشركات التأمين للحصول على تأمين صحي في السنوات المقبلة.

الجامعة العبرية في المرتبة الـ ٩٤ من بين ٥٠٠ جامعة

يديعوت أحرونوت ٩/٨/٢٠٠٤
بقلم: موران زليكوفايتش

وتضم القائمة، أيضاً، جامعة تل أبيب ومعهد فايتسمان للأبحاث والعلوم، وقد تم ترتيبهما بين المرتبتين ١٠٢ و ١٥٢. أما معهد الهندسة التطبيقية "التخنيون"، في حيفا، فتم تدرجه بين الجامعات التي تم تدرجها بين المرتبتين ٢٥١ و ٣٠٠.

وتحتل المراتب الأربع الأولى في القائمة، أربع جامعات أمريكية، هي جامعة "هارفارد"، في بوسطن، والتي حققت علامة ١٠٠، تليها جامعة "ستانفورد" في

رغم الضوابط الاقتصادية والعجز المالي الذي تواجهه الجامعات الإسرائيلية، إلا أن بارقة أمل مازالت في آخر النفق، كما يبدو. فقد نشر معهد التعليم العالي في جامعة "شنغهاي جياو تونغ" في الصين، قائمة ضمت أسماء أفضل ٥٠٠ مؤسسة للتعليم العالي في العالم للعام ٢٠٠٣، يتبين منها أن الجامعة العبرية في القدس، وصلت إلى المرتبة الـ ٩٤، بحصولها على علامة ٢٦.٠٢.

سان فرانسيسكو، فالمعهد التكنولوجي ثم جامعة "بيركلي"، وكلاهما في كاليفورنيا. أما في القائمة الخاصة بترتيب الجامعات على مستوى القارة الآسيوية فقط، فقد حققت الجامعات الإسرائيلية مراتب متقدمة من بين ١٠٠ جامعة ضمنها القائمة. وقد وصلت الجامعة العبرية إلى المرتبة الثامنة، فيما تم تدريج جامعة تل أبيب بين المرتبتين ٩ و ١٧، ومعهد "التخنيون" بين المرتبتين ٢٧ و ٢٦. واحتلت جامعة طوكيو المرتبة الأولى على المستوى الآسيوي.

يشار إلى أن احتساب النقاط التي حصلت عليها كل جامعة تم بناء على خمسة مقاييس متساوية هي: أولاً، عدد الفائزين بجوائز نوبل في الفترة الممتدة بين ١٩١١ و ٢٠٠٢، في مجالات الفيزياء والكيمياء والطب والاقتصاد. ثانياً، عدد الأبحاث الشهيرة في ٢١ موضوعاً. ثالثاً، معدل المنشورات في موضوعات الطبيعة والعلوم بين سنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢. رابعاً، عدد المقالات التي نشرت وتم اقتباسها من مراجع الأبحاث العلمية والاجتماعية. خامساً، علامات الإنجازات الأكاديمية لكل كلية على حدة.

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/١٠
بقلم: نوريت فلتر

جديد في إسرائيل: ضريبة مواطنة

التجديد الإلكتروني وضع محطات إلكترونية يمكن للمواطنين استخدامها، بواسطة بطاقاتهم الذكية، لأداء مهام عديدة من بينها تغيير عناوينهم، دفع ضريبة القيمة المضافة، تسجيل الأولاد في المدارس وغير ذلك الكثير من المهام التي عادة ما يضطر المواطنون إلى الانتظار طويلاً من أجل تنفيذها في المكاتب الحكومية. كذلك سيصبح بإمكان الطبيب أن يطلع على ملف مريضه الطبي بواسطة البطاقة الذكية، كما يمكن للشرطة أن تستخدم البطاقة وتستمد بواسطتها معلومات عن معتقلين وما شابه.

الميزة الإضافية التي تتسم بها البطاقة الذكية هي أن تزيفها أصعب بكثير من تزيف البطاقات التي تحملها حالياً. وجاء عن وزارة الداخلية تعقيباً على "ضريبة الهوية" أنها تعارض بشدة هذا الاقتراح "لأنه من غير الممكن إرغام عائلات كثيرة الأولاد على إنفاق مئات الشواقل على إصدار بطاقات الهوية الجديدة". لكن وزارة المالية ترى بهذه الضريبة والغرامة التي ستفرض على من يضيعها بمثابة محفز من شأنه تقليص ظاهرة إضاعة بطاقات الهوية قدر الإمكان.

تطرح وزارة المالية الإسرائيلية، يوم الأحد المقبل، اقتراحاً يقضى بفرض رسوم بقيمة ٥٠ شيقل على إصدار بطاقة هوية جديدة، وغرامة قدرها ١٥٠ شيقل على من يضيع هويته.

ولا يدور الحديث عن بطاقات الهوية العادية (الزرقاء) التي يحملها المواطنون في إسرائيل، بل بطاقة الهوية الذكية التي ستبدأ وزارة الداخلية الإسرائيلية بإصدارها العام المقبل للمواطنين جميعاً. وتقدر تكاليف المشروع بنحو ٤٦ مليون شيقل. ويبدو أن فكرة فرض ضريبة على إصدار البطاقات الجديدة تهدف إلى تغطية المبلغ المذكور.

أما بطاقة الهوية الذكية فهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تظهر عليها جميع التفاصيل المطبوعة على بطاقات الهوية العادية من اسم ورقم الهوية وتاريخ الولادة وغير ذلك. وسوف تستخدم البطاقة الذكية كرخصة قيادة، أيضاً. أما التجديد الرئيسي في البطاقة الذكية فهو كونها مزودة برقاقة إلكترونية.

ويأتي إصدار البطاقات الذكية ضمن مشروع ميكنة وطني ضخم سيربط جميع الحاسبات في الوزارات المختلفة ويتيح تدفق المعلومات فيما بينها. وسيتيح هذا

معاريف ٢٠٠٤ / ٨ / ١١
بقلم: جيل حورف وإريك بندر

انخفاض في معدل الهجرة لإسرائيل

منذ بداية هذا العام، وصل لإسرائيل ٨٥٥٠ مهاجراً فقط، ويستدل من البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء أن ٥٢٪ من المهاجرين الذين وصلوا البلاد جاءوا من دول الكومنولث الجديد. وأن ٢٠٪ من إثيوبيا

من البيانات التي نشرها اليوم المكتب المركزي للإحصاء يتضح أنه في النصف الأول من هذا العام طرأ انخفاض بنسبة ٧٪ في عدد المهاجرين لإسرائيل مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

و٧٪ من فرنسا. هذا فضلاً عن ٢٠٠ مهاجر من الأرجنتين و١٧٠ من بريطانيا.

يقولون في المكتب المركزي للإحصاء أن الانخفاض الحاد يتضح من عدد مهاجري الأرجنتين الذي انخفض بنسبة ٥٨٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣.

رغم ذلك، يبدو أن دعوة رئيس الوزراء أريئيل شارون، ليهود فرنسا بالهجرة إلى إسرائيل، قد جنت ثمارها، حيث شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ في عدد مهاجري فرنسا مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣.

♦ القرارات الاقتصادية الصعبة لنتياهو تضر بالمهاجرين:

في نقاش دار داخل مكتب رئيس الوزراء مساء اليوم قالت رئيسة لجنة الاستيعاب بالكنيست كولينت أفيطال "أن الهجرة من روسيا شبه متوقفة في الآونة الأخيرة. وأضافت أفيطال: "في المقابل، فإن ٥٥٠٠٠ مهاجر عادوا إلى روسيا مؤخراً. والآن فإن عدد النازحين أكثر من المهاجرين".

وذكرت أفيطال أن أعضاء لجنة الاستيعاب كانوا قد قاموا بزيارة لروسيا منذ بضعة أشهر، وتحدثوا مع عدد من المهاجرين المحتملين الذين قالوا إنهم لا يبنون الهجرة لإسرائيل، لعدم توافر إمكانية الحصول على عمل أو سكن في إسرائيل. وقالت عضو الكنيست السيدة أفيطال إن القرارات الاقتصادية الصعبة الأخيرة التي أعلن عنها وزير المالية بنيامين نتياهو تضر بالمهاجرين، الذين يمثلون إحدى الطبقات السكانية الضعيفة.

كما حذرت وزيرة الاستيعاب "تسيبي ليفني" في هذا النقاش من أن آلاف المهاجرين الإثيوبيين من المتوقع أن يتم إلقاؤهم في الشارع في وقت قريب، لأن الحكومة توقفت عن منحهم قروضاً عقارية للحصول على سكن. وفي ختام هذا النقاش، أعلن رئيس الوزراء شارون أنه ينوي تأييد مشروع القانون المقدم من قبل أفيطال لإقامة شقق للإيجار. كما أعلن أنه سي طرح في النقاش القادم مشكلة الوضع القانوني لـ ٨٠٠٠٠ من أطفال المهاجرين، الذين لا تعترف بهم السلطات لكونهم غير يهود.

سلة للأقوياء

هاآرتس ١١/٨/٢٠٠٤
بقلم: تسفى بنطوايتش (♦)

الإنسان ومركز "أدفا"، وهي تعكس المساس بالضعفاء بسبب السلة الصحية الحالية غير المناسبة الناتجة عن التخفيض المستمر في مخصصاتها.

هـ.ع (٢٨ عاماً) مصاب بمرض الإيدز. وقد توقف أثناء علاجه عن الاستجابة للأدوية المختلفة التي يتلقاها. والفرصة الوحيدة الآن لمنع تدهور حالته، مما قد يؤدي إلى موته، هي منحه دواءً جديداً معروفاً جيداً في العالم اسمه fuseon. غير أن السلة الصحية الحالية لا تشمل هذا الدواء، وبناءً على ذلك فإن "كوبات هاحوليم" (صندوق المرضى) التابع له هـ.ع غير مستعد لتحمل تكلفة هذا الدواء.

ب.ق (٢٤ عاماً) مريض نفسى يعاني من نوبات نفسية متكررة. وتوقف عن الاستجابة للأدوية المتعارف عليها، ولذلك أوصاه الطبيب المعالج بتلقى دواء جديد، لا تشمله السلة الصحية، ويتكلف حوالى ٦٠٠ شيقل في الشهر. وليس في مقدور (ب.ق) تحمل تكلفة هذا الدواء، كما يرفض صندوق المرضى التابع له تحمل تكلفة هذا الدواء، وجدير بالذكر أن حالته قد تفاقمت.

(ز.ق)، متقاعد، أصيب منذ خمسة أعوام بمرض سرطان الأمعاء الغليظة. وفشلت عملية علاجه بطريقة العلاج الكيماوى مما أدى إلى تفاقم مرضه. والبديل

في الأسابيع القليلة ستقوم لجنة المالية التابعة للكنيست بمناقشة الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٥. وكما هو الحال في كل عام، فإن وزارة المالية تحاول تخفيض النفقات العامة وخاصة نفقات خدمات المواطن. وتمثل السلة الصحية الحكومية أحد البنود الأكثر تضرراً من سياسة التخفيضات. ومنذ عام ٢٠٠٠ حدث تخفيض مستمر وكبير في المخصصات السنوية المرصودة لتحديث السلة الصحية، حيث انخفض الزيادة في قيمة مخصصات السلة من ٢٨٠ مليون شيقل في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠ مليون شيقل فقط في عام ٢٠٠٤. وهو ما يعنى أن التخفيض المستمر في مخصصات السلة، يلحق الضرر بالفئات الضعيفة في المجتمع، لأنه كلما قلصت الخدمة الطبية العامة تمويلها للأدوية المتقدمة، كلما تضررت قدرة المواطنين، خاصة غير القادرين منهم، على تلقي خدمة صحية متقدمة ومتساوية. وهو ما يخالف روح قانون التأمين الصحي الحكومي الصادر عام ١٩٩٤، الذي قضى فيه المشرع بأن "التأمين الصحي الحكومي، وفقاً لهذا القانون، يقوم على مبادئ العدل، والمساواة والمساعدة المتبادلة". لقد تعرفنا على هذه الحالات التي نحن بصددتها الآن في إطار مشروع مشترك لجمعية أطباء لحقوق

الوحيد له هو دواء لا تشمله السلة الصحية ولا يمكن تصنيعه في إسرائيل. ولذا، فقد اضطر هذا المريض لاستيراد الدواء على نفقته الشخصية، وقد كلفه ذلك ٨٠٠٠٠ شيقل في الشهر. وليس بوسع الاستمرار في تحمل تكلفة هذا الدواء، ويرفض صندوق المرضى التابع له تحمل نفقة هذا العلاج نظراً لأن السلة الصحية لا تشمل هذا الدواء.

وتجسد هذه الحالات، التي تعتبر البداية فقط، الضائقة التي يعيشها المصابون بأمراض مختلفة، وخاصة الأمراض العضال، الذين ينتظرون ملاقات مصيرهم وهو الموت. وهؤلاء المرضى من الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية الفقيرة، والأشخاص غير المنتجين لكي يسدوا قيمة التأمين الصحي التكميلي، الذي يُخلصهم من قيود السلة الصحية. وتعتبر حالة (ب.ق) النموذج الصارخ لذلك، حيث إن الدواء الذي يحتاجه، والذي لا تشمله السلة، يتم منحه من خلال التأمين التكميلي.

وتقدر جميع الجهات الأمنية، في إسرائيل وفي العالم، حجم الزيادة السنوية في ميزانية السلة الصحية بـ ٢٪ (حوالي ٤٤٠ مليون شيقل سنوياً) لكي يمكن الحفاظ على سلة الخدمات الطبية بالقدر المناسب. وذلك، لكي يتم ادخال أدوية وتكنولوجيا طبية جديدة على السلة. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ تم وضع ميزانية

لتغطية تكاليف ٤٪ فقط من الأدوية والتكنولوجيا الجديدة التي تم اقتراح إدخالها على السلة. وكان مراقب الدولة قد وصف هذا الوضع جيداً في التقرير الصادر في مايو عام ٢٠٠٤ بشأن نشاط وزارة الصحة، حيث قال: "يعتبر تحديث سلة الخدمة الصحية، وطريقة عمل ذلك، عنصراً أساسياً في تشغيل السلة بشكل جيد وفي تطبيق أهداف القانون. لكن يتضح، مما ذكر آنفاً، أنه رغم مرور ثماني سنوات على سريان العمل بقانون التأمين الصحي الحكومي، إلا أن تحديث التكلفة الحقيقية للسلة لم تؤد إلى حل مشكلاتها".

وغنى عن القول، إن استمرار تخفيض مخصصات سلة الخدمات الصحية يلحق الضرر بكافة سكان إسرائيل وخاصة بالمرضى الفقراء. وفي الواقع، فإن سياسة حكومات إسرائيل المختلفة، وخاصة الحكومة الحالية، تتعارض وقانون التأمين الصحي الحكومي من جهة، والمعاهدة الدولية لحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي وقعت عليها إسرائيل من جهة أخرى. ويتعين علينا مطالبة الدولة بالوفاء بالتزاماتها بتوفير سلة خدمات متقدمة لكافة مواطنيها.

(♦) البروفيسور "بنطوايتش" هو عضو مجلس إدارة جمعية "أطباء لحقوق الإنسان".

قانون بين أسماك القرش

هاآرتس ١١ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم دانييل مورجانشتيرن (♦)

شخصاً من الوسطاء، وأصحاب المصالح، وحيثان الممتلكات غير المنقولة ومندوبيهم المحنكين - أقول إنه ليس هناك ما يسعدني من جراء هذه القانون. إن "قانون المحافظة على سلامة بيئة الشواطئ الصادر سنة ٢٠٠٤" لم يصدر عن أعضاء كنيست، بل عن ممثلين، لم يختارهم الجمهور، وهم ممثلو هيئة محلية - بلدية تل أبيب - التي قامت من تلقاء نفسها بالتعجيل بإعداد مشاريع عملاقة لبقية شواطئها المفتوحة. وقد دعمها محامون محنكون أمعنوا النظر في ما ستؤول إليه الأمور مع الأراضي الواقعة في منطقة "هاجوش هاجادول"، حيث استطاعوا التأكيد على الأمر الذي يحظر المساس "بحق الشراء الخاص" حتى ولو لم يكن ذلك في صالح قطاع كامل. فهل تذكرنا بالفعل نصيب المستثمرين والمقاولين؟ وإدارة الأراضي؟ ومندوبي المجالس القطرية؟ وأصدقاء الراحل يورام

"البحر للجميع" هذه هي الصرخة التي أطلقتها إحدى الصحف الأسبوع الماضي في عنوانها الرئيسي. وقد قام بصياغة العنوان الفرعي شخص من هواة التشديق بأبواق المعارك الضارية، على أقل تقدير، حيث قال: "بأغلبية ٢٨ صوتاً في مقابل صوت واحد صدق الكنيست بالأمس على قانون الشواطئ".

وبصفتي شخص تابع هذا القانون منذ طرحه على طاولة نقاش لجنة الداخلية وسلامة البيئة التي قام بتشكيلها الكنيست الرابع عشر بواسطة عضو الكنيست عوزي لينداو وخمسين عضو كنيست آخرين، مروراً بالعمل المقدس الذي قام به عضو الكنيست موشيه جافني، الذي أبحر بالسفينة في بحار الكنيست الخامس عشر المحفوفة بالعواصف، حتى وصوله إلى عضو الكنيست يوري شيترن الجسور الذي كثيراً ما جلس كالذئب المتوحش مع ما يتراوح بين ٦٠ و ٨٠

أوبركوفيتش في شركة الكهرباء، التي ستبقى محطات القوة التابعة لها في منطقة الشاطئ.. وأصحاب الفنادق الذين يطمعون في المناطق القريبة من الشواطئ.. وهيئة الموانئ.. ووزارة الدفاع التي تهدد بإخلاء قواعدها لمصالح عقارات شركات منيف..
ولكن في شهر يونيو، في ختام أعمال لجنة الداخلية وسلامة البيئة في مشروع القانون، اقترح وزير الداخلية أفراهام بوراز اقتراحاً عبثياً، وهو تشكيل لجنة لتطبيق القانون في إطار "المجلس القطري للتخطيط والبناء". وهو المجلس الذي فشل منذ سنوات عديدة في الحيلولة دون مخاطر وأهوال شواطئ إسرائيل، بدءاً من "شاطئ الأطفال" في نهاريا الذي تقشّى فيه الأسبستوس (معدن لا يحترق ولا يوصل الحرارة يكون على شكل خيوط تؤخذ منه أقمشة وأدوات غير قابلة للاشتعال)، مروراً بأبراج شاطئ الكرمل وأبراج خليج جفعات أولجا، وشواطئ ناتانيا الممتلئة بناطحات السحاب، وشواطئ جعش- شفييم التي تم خصصتها لمصالح أصحاب النفوذ والأموال، وشاطئ نوف - يم الذي تلوث، وتم هدم المنحدر الصخري الشاهق الذي كان هناك بواسطة شرطة الصناعات الجوية الإسرائيلية، ومرفأ سفن

هرتسليا، وحوض الدولفين في تل أبيب الذي يمتد حتى خط المياه، ومرفأ سفن أشدود والميناء اليوييل ومرفأ سفن أشكول.. الخ.

كان بوراز يريد لجنة تتألف من عشرة أعضاء، ولكن اللجنة الوزارية الخاصة بشؤون التشريع جعلت عدد أعضائها ١٧ عضواً، يكون معظمهم من نواب الوزراء، والهيئات المحلية وأصحاب المصالح المتعلقة بالعقارات، حيث يقوم وزير الداخلية بتعيين عشرة منهم، رغم أنه ليس الوزير المسؤول عن تنفيذ هذا القانون (فالوزيرة المسؤولة عن ذلك هي وزيرة سلامة البيئة يهوديت نيتوت).

وبصفتي أقف على هذا الموضوع عن كثب - حيث كنت في الثمانينيات نائب وزير المواصلات في لجنة مياه السواحل التي قامت في حينها بتعيين ستة أعضاء - فإنني أناشد وزير الداخلية أن يبذل قصارى جهده من أجل تحديد وتعيين أناس يتسمون بالنزاهة و كل ما يهمهم هو الحفاظ على سلامة شواطئ إسرائيل دون أي تساهل أو مصلحة خاصة. وإن كان يراودني الخوف من عدم استطاعة الوزير القيام بذلك إذا ما كان يرغب فعلاً في تحقيقه.

مغتصبون مجهولون

هاآرتس ١٢ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: عينات جورجي

الدولية. وهناك دعوة للقراء الذين يتصفحون هذا الموقع ويقرأون هذه القصة بأن يكتبوا ردودهم وينقلون رسالة إلى (أ).

وتتضمن قصة (أ) إلى سلسلة طويلة من القصص المروعة المنشورة في موقع "بمكوم". فهناك قصص لفتاة تعرضت للاستغلال الجنسي من قبل والدها، وبعد ذلك من قبل قائدتها في الجيش. وشاب صغير قام أحد البالغين باستغلاله جنسياً. وقد حافظ الشاب - الذي حصل على مبلغ نقدي مقابل ذلك - على هذا السر لفترة طويلة، بسبب الخجل والشعور بالذنب، حتى انهار وتوجه للحصول على مساعدة.

وكل من قرر أن ينشر قصته من هؤلاء الذين تضرروا، أقام لنفسه غرفة وهمية في الموقع الذي نشر فيه ما حدث له، والشعور الذي يراوده منذ ذلك الحين، وكيفية مواجهته لمشاعر الألم والخجل. "لقد فعلوا ذلك بعد أن قرروا رواية حكاياتهم. ونحن نعرف بعضهم والبعض الآخر لا نعرفه".

إن موقع بمكوم الذي تأسس في سنة ١٩٩٩، تم انشاؤه بمبادرة خاصة قام بها بعض الأشخاص الذين

عندما كانت (أ) في الخامسة عشرة من عمرها، قام بعض الشباب باغتصابها، كان من بينهم شاب ترافقه في ذلك الوقت، حيث عرضوا عليها توصيلها إلى المنزل، ولكن السائق انحرف عن الطريق وأوقف السيارة في مكان منعزل. وتحكى (أ): "عندئذ نزل من السيارة، وكذلك فعل أصدقائه أيضاً، وأمرني بالنزول وقال لي بشكل ينم عن عصبية زائدة، إنني لا أريد.. ثم جرتني من شعري وأدخلني إلى منزل مهجور، ثم ألقى بي على الأرض. وقد نظر إلى أصدقائه وارتسمت على شفاههم ابتسامة لن أنساها أبداً، ثم نزع عني سروالي، وكنت أصرخ كفى كفى إنني لا أريد ذلك". وتواصل (أ) قص عملية الاغتصاب التي نفذها فيها صديقها والتي قام بها أصدقائه فور انتهائه. وتكتب (أ) قائلة: "عندما انتهوا تركوني وحدي وأنا مهانة ومفجوعة في المنزل المهجور".

وبعد مرور عام على اغتصابها، قررت (أ) نشر قصتها، حيث تقص بالتفصيل ما حدث لها في هذه الليلة العصبية والصعوبات التي واجهتها في السنة التي تلت الاغتصاب على موقع (بمكوم) على شبكة الانترنت

تعرضوا لهذا البلاء فى حياتهم بطرق مختلفة. ويمثل هذا الموقع إطلالة على عالم الأشخاص الذين تعرضوا لإعتداء جنسي. ووفقاً للمعطيات الصادرة عن مُشغلي الموقع، فقد سجل الموقع نسبة مشاهدة تبلغ ٨٠٠ فرد يومياً. وهناك أيام يصل فيها عدد الأشخاص الذين يتصفحونه إلى نحو ١٥٠٠ فرد. كما يحتوى الموقع على تراجم لمقالات مهنية، ومعطيات احصائية، وباب قانونى منشور به القانون المتعلق بالاعتداء الجنسي، فضلاً عن قوائم للمنظمات التى تعمل على تقديم المساعدة للمتضررين، ومنتديات تشكلها جماعات وهمية للمساعدة الذاتية.

وتقول سوبول، التى تطوعت لخمس سنوات فى مركز متضرري الاعتداء الجنسي، إن فكرة انشاء الموقع تولدت لعدة أسباب: السبب الأول، هو ضرورة توفير معلومات صادقة باللغة العبرية لمن تعرض لاعتداء جنسي. والسبب الثانى، هو نقل رسالة مفادها أنهم ليسوا وحدهم، وأن هناك أناساً خاضوا نفس التجربة القاسية ويدركون جيداً صعوبة هذا الأمر. وعلى حد قولها، فإن هناك سبباً آخر، وهو حالة الصمت حيال الاعتداء الجنسي: "إن هذه الحالة تجعل الكثير من المتضررين يشعرون بأنهم وحدهم مع آلامهم، ولكنهم عن طريق المنتدى يشعرون بأمان فى الحديث عن ذلك مع أشخاص خاضوا نفس التجربة".

وتقول سوبول، إن شبكة الانترنت تتيح الوصول إلى المعلومات بشكل سري، حيث تقول: "إننى أتساءل كم من الأشخاص يدخلون إلى إحدى المكتبات أو محال بيع الكتب، ويطلبون كتاب عن آثار الاعتداء الجنسي. عن طريق موقعنا يستطيع الأشخاص أن يجلسوا أمام شاشة الحاسب، بالشكل الذى يشعرون فيه بسرية وخصوصية ما يفعلون، وأن يقرأوا المقالات المنشورة فيه، ويبدأوا فى إدراك ما حدث لهم". ويدير الموقع مع سوبول - التى بصدد الانتهاء من رسالة الماجستير فى علم النفس الاجتماعى - كل من دانيئيل (كاتب مسرحي) ودانيئيل (أخصائية اجتماعية)، ويعملون جميعاً بشكل تطوعي.

وأحدى المميزات الرئيسية التى يتميز بها الموقع عن مراكز المساعدة، هى التجهيل التام بشخصية الفرد الذى يسرد قصته. وتقول سوبول: "صحيح أن مراكز المساعدة تضمن السرية التامة، ولكن التوجه إليهم مقترن بالعرض على فريق المركز". وعلى حد قولها، فإن الكثيرين ممن يحتاجون إلى مساعدة لا يتوجهون إليهم لأنهم غير قادرين على الظهور بمثل هذا الشكل المخجل. وتضيف سوبول قائلة: "إن غالبية متصفحى الموقع يدخلون إليه من أجل القراءة فقط، وأغلبية صغيرة فقط هى التى تقوم بالكتابة. وفى الموقع تدار الكثير من المنتديات، من

بينها منتدى متضرري غشيان المحارم، ومنتدى الرجال والشباب الذين تعرضوا لاعتداء جنسي، ومنتدى أقارب وأصدقاء الأشخاص الذين تعرضوا لاعتداء جنسي، ومنتدى عام للمعتدى عليهم جنسياً.

وتوضح سوبول ضرورة معاملة الحالات المختلفة بطرق تتناسب وحجم الضرر. فهناك فرق بين الاعتداء مرة وبين الاعتداء الجنسي المتواصل، حيث تقول: "فى حالات غشيان المحارم، يفرض على الفتاة حظر تام أن تتلفظ بشيء عما يحدث لها لئلا يحد، ولذلك فالفتاة فى غالبية الأحوال تتحدث عندما تخرج من المنزل".

وتقول سوبول، إن جزءاً كبيراً ممن تدخلن إلى المنتدى العام هن من الفتيات والجنيات. ويمكن معرفة ذلك من الكلام الذى يكتبونه. وغالبية من يشاركون فى منتدى غشيان المحارم هن من النساء اللاتى تجاوزن سن الـ ٢٥ عاماً. كما تقول سوبول إن منتدى الرجال المتضررين كان نشطاً فى البداية ولكنه أصبح هادئاً الآن. وعلى حد قولها: "البعض ممن يدخلون إلى موقعنا أقاموا بينهم علاقات شخصية تتخطى نطاق المنتدى". ويواجه الرجال المتضررون مشكلة عويصة، حيث إن الاعتداء الجنسي يعرف فى مجتمعنا بأنه مشكلة خاصة بالنساء، حيث يتوقع من الرجل أن يكون قوياً، ويدافع عن نفسه تحت أى ظرف. وهذا يمنع الكثير من الرجال أن يقصوا ما حدث لهم، الأمر الذى يزيد من عزلتهم التى لا تقتصر على اعتزال المجتمع، بل إنها تمتد أيضاً إلى اعتزال المتضررين مثلهم.

وتدير المنتديات قدامى المشتركات فى الموقع، اللاتى تعرضن فيما مضى لاعتداء جنسي. وتقول سوبول إنهن يتشاورن فيما بينهن ومع طاقم الموقع فى منتدى خاص تمت إقامته لهذا الغرض وهو بمثابة وسيلة إرشادية. وتضيف: إن الموقع لا يدعى تقديم العلاج النفسى ولكنه يعمل وفقاً لمبادئ جماعات المساعدة الذاتية، وجماعات تقديم العون للأخوة لاجتياز مشكلاتهم: "إننا لا نعمل فى مكان مهنى يحصل على مقابل للعلاج الذى يعطيه للمتضرر، ولكننا نعرض مساعدتنا للأشخاص دون أى مقابل". وعلى حد قولها: إذا دخلت الموقع امرأة صادفت أشياء سيرها فى الشارع الرجل الذى اغتصبها: "وحتى لو كان حدث ذلك منذ وقت كبير، غنى عن القول إنه من المتوقع لها فى هذه الليلة أن تحلم بكوابيس، كما أنها ستجد صعوبة فى العودة إلى طبيعتها فى اليوم التالي. حينئذ تشارك هذه المرأة فى المنتدى، وتسرد قصتها، كما يسرد الآخرون الذين عاشوا تجربة مماثلة قصتهم، حتى يخففوا عليها آلام التجربة التى عاشتها".

وتقول سوبول، مع ذلك إذا دخلت المنتدى امرأة تعاني من ضائقة شديدة، فإن الأشخاص الآخرين الذين يرسلون الرسائل الإلكترونية ومعهم القوائم بإدارة

المنتدى يقومون بتشجيعها على التوجه لتلقى العلاج لدى أحد الأطباء المتخصصين أو التوجه لمراكز المساعدة. وفي كل مرة تنضم إلى المنتدى فتاة صغيرة تحكى عن تعرضها لاعتداء جنسى من قبل والدها أو أى شخص آخر مسؤول عنها، نقوم بتوجيهها إلى منظمة حماية الطفل، أو لجمعية الشباب المعرضين للخطر أو الضائقة. وعلى أية حال، فإن قانون "ضرورة الإخطار بأى جريمة" يلزم أى إنسان يعرف شيئاً عن أى حادث تتكبد بطفل صغير من قبل المسؤول عنه، بأن يبلغ الشرطة أو موظفى الشؤون الاجتماعية بذلك، وهذا ما يفعله شاغلو الموقع أيضاً.

إن الاشتراك فى الموقع، وفى المنتديات على وجه الخصوص، يحمل فى طياته بعض المخاطر أيضاً. فعلى سبيل المثال، تقول سوبول، إن الشخص أحياناً ما يكشف النقاب عن قصته دون أن يحاسب نفسه، بعد أن حافظ على سره لسنوات طويلة، وهو لا يدرك

خطورة الكلمات التى نشرها والتى ستظل مكتوبة ومعلنة. ومشكلة أخرى هى المدعون الذين يدخلون إلى المنتديات. "لقد صادفنا أناس اختلقوا قصصاً، وأقاموا اتصالاً مع المتضررين عبر الموقع، وقضوا ساعات معهم عن طريق المحادثات الهاتفية، والردشة عبر الانترنت، وفى النهاية تبين أنهم مدعون، وأنهم اختلقوا قصة الاعتداء عليهم، واستغلوا ضائقة المتضررين، وأحدثوا ضرراً بثقة هؤلاء فى الموقع".

وقد قرر مؤخراً مؤسسو الموقع أن يخطوا خطوة أخرى للأمام، وأقاموا "مكان على وجه الأرض" وهى عبارة عن جماعات دعم للأشخاص الذين تعرضوا لاعتداء جنسى، تركز على التداعيات بعيدة المدى التى قد تلقى بظلالها عليهم وطرق مواجهتها. وقد أقام موقع بمكوم أيضاً ورش عمل للحماية الذاتية، خصصت لمنح المتضررين السبل والوسائل التى يدافعون بها عن أنفسهم كي يحولون دون تعرضهم لاعتداء آخر.

الدعارة هى العبودية الحديثة

معاريف ٢٠٠٤/٨/١٦
بقلم: يانون كيدري

يحدث فى المزايدات العلنية مقابل ثمن معين، كما يتعرض للإهانة الشديدة مثل إجبارهن على التجرد من ملابسهن ليقوم المشترون المحتملون بفحصهن". ووصف الوزير "لابيد" الاتجار بالبشر بـ "العبودية الحديثة"، التى ترجع إلى الفقر وانعدام الخبرة والآمال الساذجة.

♦ "من الواضح أن العمل لم ينته بعد":

فى الأعوام الماضية، شددت سلطات الدولة طرق مكافحتها للاتجار بالبشر. وكان الهدف الرئيسى الذى حدده مفتش عام الشرطة فى عام ٢٠٠٤، هو مكافحة الجريمة المنظمة، بما فى ذلك الاتجار بالبشر. وفى إطار مجموعة من الخطوات الملموسة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، قامت إسرائيل بتشديد الرقابة على حدودها غير المتنازع عليها، مما أدى إلى تقليل نسبة تهريب البشر بـ ٢٠٪.

وتقوم هيئة تحسين وضع المرأة فى هذه الأيام بإعداد حملة لتوعية الجمهور بأضرار الاتجار بالبشر. وفضلاً عن ذلك، فإن وزارة الخارجية توشك الآن على الانتهاء من الحملة التى تقوم بها فى بلاد ضحايا الاتجار بالبشر، بهدف تحذير الضحايا المحتملين من المخاطر التى تنتظرهن حال دخولهن إسرائيل بشكل غير مشروع.

وفى ختام حديثه، قال وزير العدل: "مما لا شك فيه

كشف اليوم وزير العدل "يوسف لايبيد" النقاب عن الظروف الخطيرة الخاصة باستغلال النساء فى مجال الدعارة، وذلك بمناسبة الاحتفال بالعام الرابع لمكافحة الاتجار بالبشر. ويستدل من البيانات، أن ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ امرأة فى إسرائيل تعملن فى مجال الدعارة.

وغالبية العاهرات من الفتيات تكن فى سن ١٨ - ٣٥، كما يتم جلبهن إلى إسرائيل بشكل غير مشروع، وأغلبهن من دول الكومنولث الجديد (مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، بيلاروسيا وأوزبكستان).

جدير بالذكر أن هؤلاء العاهرات "اللاتى يتم جلبهن" يكن قد تعرضن لتجارب شخصية صعبة - بعضهن يكن يتامى، والبعض الآخر تعرضن للتحرش الجنسى من قبل أحد أفراد العائلة، أو بسبب الإهمال أو الاستغلال. وهؤلاء النساء لم يعملن بالدعارة فى بلادهن الأصلية ومعظمهن لا يعرفن أن سبب جلبهن إلى إسرائيل هو العمل فى هذا المجال، حيث يعدهن من يقوم بجلبهن بتوفير أعمال مشروعة لهن، وهكذا يقنعن بالسفر إلى إسرائيل.

ويعمل ضحايا الاتجار بالبشر فى ظل ظروف صعبة: العمل طيلة اليوم كله احتجاز جواز السفر، استخدام العنف، مقابل ضئيل نظير عملهن "واستعبادهن عن طريق الديون".

وقال الوزير لايبيد حول ذلك: "أحياناً يتم بيعهن كما

هو أنه حدث تقدم في مكافحة دولة إسرائيل للاتجار بالبشر"، لكنه أضاف: "من الواضح أن هذا العمل لم ينته بعد".

♦ تعرض أربع عاهرات للحرق في أحد النوادي:
هذا هو العام الرابع الذي يُحتفل فيه بيوم مكافحة الاتجار بالبشر. كانت أربع عاهرات قد تعرضت منذ

أربعة أعوام للموت حرقاً في إحدى الملاحى الليلية بتل أبيب، بعدما قام أحد رواد الملهى بإضرام النار فيه بدعوى أنه يتفد أوامر الرب. وفى أعقاب ذلك الحادث قررت مجموعة من المنظمات التطوعية الاحتفال بيوم مكافحة الاتجار بالبشر فى هذا التاريخ.

معاريف ١٦ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: جيل حوريف

عمال المجالس الدينية يعودون للإضراب

وبعد يوم من إعلان وزارة المالية عن الميزانية، عقد وزير الداخلية، أفراهام بوراز، مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه أنه خلال الاجتماع الذى سيعقد مع مسؤولى وزارة المالية تقرر أن الهيئة المحلية التى ستتحمل مسؤولية خطة الإصلاح التى تشمل إقالات غير مطلوبة بإجراء استقطاع آخر فى رواتب القوى العاملة بها.

ولكن فى أعقاب نشر الاستقطاعات المتوقعة فى ميزانية ٢٠٠٥ بالأمس، قرر مورزوفسكى أن يعلن عن نزاع العمل. ويقول مورزوفسكى: "إن مشروع الميزانية الجديدة يتطلب إقالة ٧٪ من العمال واستقطاعات من رواتب العمال الآخرين فى إطار خطة الإصلاح. علاوة على ذلك، يطالبوننا برفع الأقساط التى يدفعها العمال لصناديق المعاش". وعلى حد قول رئيس نقابة الموظفين، فإن البنود الواردة فى الميزانية، والتى تثير غضب الهستدروت أكثر من أى شئ، هى البنود المتعلقة بالاستقطاع من رواتب عمال التعليم الذى تصل نسبته إلى ١٣٪ والذى من المقرر تطبيقه اعتباراً من سبتمبر المقبل، والبند الخاص بتجديد دفع أقساط تشجيع النمو التى تبلغ نسبتها ما يتراوح بين ٥٪، ٦٪ من أجور عمال الهيئات، لمدة سنة أخرى.

وبعد اعتماد الميزانية بالأمس، وعد مسئولو المالية بإجراء مفاوضات مع النقابة بشأن الاستقطاعات المزمع فرضها على القطاع العام. ولكن على حد قول مورزوفسكى فإن المالية تريد التناقش معه فقط حول نوعية الاستقطاعات. وكأنهم يمنحون المحكوم عليه بالإعدام حرية اختبار الطريقة التى يريد أن يموت بها.

وإذا لم يكن ذلك كافياً، فمازال التهديد الذى صدر فى الأسبوع الماضى عن مركز السلطة المحلى بأنه لن يسمح ببداية السنة الدراسية الجديدة فى الهيئات المحلية، إذا لم يتم تحويل ربع مليار شىقل فوراً من أجل ميزانية التعليم فى هذه الهيئات.

منذ عشرة أيام تم التوصل الى اتفاق بين عمال المجالس الدينية واللجنة الوزارية للشؤون الدينية. وبموجب هذا الاتفاق يتم تحويل ٢٢ مليون شىقل كدفعة مبدئية من الرواتب خلال عشرة أيام. وقد كان من المقرر أن يعتبر المبلغ الذى تم وعد العمال به، حلاً جزئياً للأزمة التى يعانى منها نحو ٧٠٠٠ عاملاً عن طريق توفير رواتب ثلاثة أشهر من الأجور المتأخرة لمعظمهم.

ولكن المال لم يتم تحويله، وعلى إثر ذلك اجتمعت ظهر اليوم لجان العمال بالمجالس الدينية والهيئات المحلية فى مقر اللجنة التنفيذية للهستدروت بتل أبيب. وفى نهاية اللقاء أعلنت الهستدروت عن قيام العمال بإضراب على خلفية نزاع العمل القائم. ويقول شلومو شتيرن، المسؤول عن ملف المجالس المحلية فى الهستدروت: "يبدو أن وزارة المالية لا تفهم سوى لغة الإضراب".

♦ لا نلتمد على نتياهو:

وفى غضون ذلك أعلنت الهستدروت عن نزاع عمل، لتهديد الإعلان عن إضراب كافة الهيئات المحلية خلال أسبوعين، اعتباراً من الأول من سبتمبر المقبل. وعلى حد قول الهستدروت، فإن ما فعلته الحكومة لا يقتصر على عدم تحويلها رواتب عمال الهيئات التى لم تدفع أساساً، بل إن الميزانية الجديدة التى تعدها وزارة المالية تحمل استقطاعاً آخر من رواتب موظفى الحكومة.

هذا وقد أوقف رئيس نقابة الموظفين، ليئون مورزوفسكى، الأسبوع الماضى، المفاوضات مع مركز السلطة المحلية بشأن بلورة خطة إصلاح للهيئات فى أعقاب إعلان وزارة المالية عن الاستقطاعات من رواتب موظفى القطاع العام، فى إطار ميزانية ٢٠٠٥، الأمر الذى يستلزم فصل المزيد من العمال، بالإضافة إلى هؤلاء الذين من المتوقع إقالتهم فى إطار الخطط الإصلاحية.

هاآرتس ٢٠٠٤/٨/١٨
بقلم: حاييم بيئور ورالى ساعر

وزارات الحكومة أيضاً فى الطريق نحو إضراب عام

لحرمان السكان من صيانة البنى التحتية. ذكر مركز السلطة المحلية بالأمس أن السلطات المحلية ستطلب، من وزارة المالية مبلغ يتراوح ما بين ٢,٥ إلى ٣ مليارات شيقل، وقد تم تخفيض هذا المبلغ بالأمس ليصل إلى نحو ١,٩٥ مليار شيقل. وتعقيباً على ذلك، أعلن مركز السلطة المحلية أنه "تقرر تقديم مطالب الميزانية لوزارة المالية عن الأفرع الصغيرة فقط". وبما يتماشى مع قرار وزارة المالية، من المقرر أن تجتمع غداً قيادة مركز السلطة المحلية، وفى وقت لاحق سيعقد اجتماع طارئ لرؤساء الهيئات المحلية لاتخاذ قرار حول ما إذا كانوا سيتوقفون عن تقديم الخدمات المحلية للجمهور.

ولكن الهستدروت أعلنت من تلقاء نفسها عن عرقلة إجراءات العمل، الأمر الذى سيؤدى إلى التوقف عن تقديم الخدمات للسكان، بما فى ذلك خدمات النظافة، والخدمات التى تقدمها مكاتب الرفاه الإجتماعي. وقد أصدر بالأمس كل من رئيس مركز السلطة المحلية، عادى إدار، ورئيس المجالس الإقليمية، شموئيل ريقمان، تعليمات للسلطات المحلية لتنفيذ الاستقطاعات التى تقدر بـ ٢٢٠ مليون شيقل فوراً، التى فرضتها وزارتي المالية والتعليم فى بداية السنة المالية الحالية على: الإدارة التعليمية وخدمات النظافة، والسكرتارية، وفنيى العامل.

هذا، وستؤدى هذه الخطوة إلى إقالة ٢٢٠٠ عامل إدارى من عمال المدارس، أو استقطاع ١٣٪ من أجورهم، ولكن حتى الآن لم يدخل الاستقطاع المزمع حيز التنفيذ، حيث لم يكن ممكناً إقالة عمال فى منتصف السنة الدراسية الماضية. وقد أعلن مركز السلطة المحلية أيضاً عن تقديمه التماساً لمحكمة العدل العليا فى هذا الشأن. وقد بعث شلومو شاني، رئيس فرع النقابة المهنية للهستدروت، بخطاب إلى ننتياهو، كتب فيه: "بدلاً من الدخول فى مفاوضات حول التغييرات الهيكلية التى يريد وزير المالية إجرائها، وبدلاً من احترام الاتفاقيات التى أبرمت خلال السنوات الماضية مع الهستدروت، تفضل وزارة المالية العنف، وتتبع طريقة تحديد الهدف وإطلاق النار عليه".

أعلنت بالأمس نقابة موظفى الدولة، التى تشمل ٥٠ ألف عامل فى وزارات الحكومة، عن وجود نزاع عمل. ففي نهاية فترة نقاهة استمرت أسبوعين، من المقرر، بدءاً من الخامس من شهر سبتمبر، أن تقوم وزارات الحكومة بإضراب إلى أجل غير مسمى.

صرح بالأمس، عوفير عيناى، رئيس نقابة موظفى الدولة، أن القرار قد اتخذ "إزاء عريضة وزير المالية، بنيامين نتياهو، الذى كل ما يهدف إليه هو امتحان حقوق العمال، فى القطاع العام بوجه عام وفى ديوان الموظفين على وجه الخصوص".

وعلى حد قوله، فإن ميزانية الدولة للعام المقبل ستشمل استقطاعات لا يستطيع أى عامل أن يتحملها. وفى الأيام المقبلة، من المقرر أن تعلن بقية نقابات القطاع العام أيضاً عن ذلك، ومن بينها نقابة المهندسين، ونقابة الممرضات، ونقابة الأعمال الهندسية، ونقابة العاملين فى الشؤون القانونية، التابعة لديوان الموظفين والأخصائيين الاجتماعيين، وسوف يدخل نزاع العمل حيز التنفيذ فى الأول من سبتمبر المقبل، وسيؤدى إلى عرقلة اجراءات العمل فى المدارس، فى مطلع السنة الدراسية الجديدة حتى اذا لم ينضم المدرسون إلى هذا الإضراب العام. ومع ذلك، لن يتأثر جهاز التعليم الخاص من جراء الإضراب.

وقد تقابل رؤساء الهيئات المحلية صباح أمس مع مدير عام وزارة المالية، يوسى بيخير، وعرضوا عليه مطالب ميزانية رؤساء الهيئات المحلية. ومن أجل إتاحة بدء السنة الدراسية الجديدة خلال أسبوعين، يطالب مركز السلطة المحلية بتحويل ٢٥٠ مليون شيقل فوراً - ٢٠٠ مليون شيقل لترميم مؤسسات التعليم، والـ ٥٠ مليوناً الأخرى لتلافى الأضرار الأمنية.

علاوة على ذلك، يطالب رؤساء مركز السلطة المحلية بمبلغ مقداره ١,٧ مليار شيقل لدفع علاوات ومنح الموازنة الجديدة، وما يقرب من ٧٠٠ مليون شيقل لشعبة التطوير، التى تساعد رؤساء الهيئات المحلية فى تطوير البنى التحتية. ولم تشمل الميزانية الحالية فرع التطوير التابع لوزارة الداخلية التى ستجد نفسها مضطرة لتحمل تكلفة التطوير من ميزانيتها، أو

تحسن فى الرياضيات وتراجع فى اللغة الإنجليزية

♦ متوسط الدرجات فى الاختبارات:

مازالت نتائج التلاميذ فى إسرائيل متدنية. وبالأمر تم إعلان نتائج امتحانات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية، لعام ٢٠٠٤. ومقارنة بالعام الدراسى ٢٠٠٢، فإن هناك بالفعل ارتفاع ملحوظ فى جميع الفصول والقطاعات فى متوسط درجات مواد الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا. وبالتوازي مع ذلك، حدث انخفاض فى معدل نجاح تلاميذ الصف الثامن فى اللغة الإنجليزية للقطاعين: فى القطاع اليهودى طراً انخفاض بنسبة ٧٪ فى عدد التلاميذ الذين اجتازوا امتحانات اللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٤، وفى القطاع غير اليهودى طراً انخفاض بنسبة ١٢٪.

وحتى المواد التى شهدت ارتفاعاً فى النتائج فقد ظلت درجاتها منخفضة: متوسط الدرجات فى الرياضيات ٦٠ درجة لتلاميذ الصف الثامن فى القطاع اليهودى، على سبيل المثال، أو متوسط درجات ٤٤ درجة لتلاميذ الصف الثامن فى القطاع غير اليهودى. وقد أعربت وزيرة التعليم عن رضائها من تحسن الدرجات. وبالتوازي مع ذلك، أعلنت وزيرة التعليم أنها ستعقد اجتماعاً مع الفريق المتخصص فى مكتبها، لتحري أسباب انخفاض بعض الدرجات.

هذا هو العام الثالث على التوالى الذى تجرى فيها اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية، وهذه هى المرة الثانية التى تجرى فيها هذه الاختبارات فى نفس المدارس (يتم إجراء اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية كل عام فى نصف جديد من المدارس الإسرائيلية).

ويؤدى استكمال الاختبارات فى كافة المدارس إلى إجراء مقارنة دقيقة جداً بين بيانات عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٢. وعلاوة على النتائج التى تحقق فى المواد، فإن هناك أشياء أخرى يتم فحصها أثناء اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية، بواسطة استطلاعات تجرى بين التلاميذ، والمدرسين والمديرين، مثل المناخ السائد فى المدرسة، وجدول أولويات الإدارة، والعنف وغيرها. ولا تبعت هذه البيانات أيضاً على التفاؤل. فعلى سبيل المثال، أعرب هذا العام أيضاً خمس تلاميذ المدارس الأساسية عن خوفهم من الذهاب إلى المدرسة بسبب العنف السائد هناك، كما شكى ٤٠٪ من تلاميذ المراحل التعليمية المتوسطة من قيام المدرسين بإهانتهم

والحاق الأذى بهم. وهو ما لم يتحسن منذ عام ٢٠٠٢. وعلى حد قول مديرة شعبة القياس والتقدير فى وزارة التعليم، د. جيلى شيليد، فإن هذه الاختبارات من شأنها أن تمكن المديرين وطاقم التدريس فى المدارس، من تقدير سير العمل التربوى الذى تم خلال العام الدراسى. لكن اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية تعتبر أيضاً جزءاً من الاتجاه - الذى ظهر من خلال التوصيات المؤقتة لتقرير لجنة "دُفرات" - الهادف إلى تحقيق انجازات أكبر داخل جهاز التعليم وتوجيه هذه الانجازات.

لقد كشف الاستطلاع الذى أجري فى إطار اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية بين مديري المدارس، والذى تناول أهم شئ فى إدارة المدارس، أن أهم شئ بالنسبة لـ ٨٠٪ من مديري المدارس الأساسية هو تحقيق الانجازات. وأن حوالى ٢٠٪ من مديري المدارس الأساسية، لمجرد المقارنة، يرون أن أهم شئ هو منع العنف، كما يرى أقل من ٢٠٪ منهم أن أهم شئ هو تقليص الفجوات.

لكن يبدو أن سبب اهتمام عدد قليل من المديرين بتقليص الفجوات لا يرجع إلى اختفائها، فالفجوة بين المدارس المجهزة وغير المجهزة فى القطاع اليهودى مازالت كبيرة جداً: حيث بلغ متوسط درجات تلاميذ الصفين الخامس والثامن فى المدارس الفنية ٧٤ درجة فى مقابل ٦٦ درجة فى الصف الخامس و٥٦ درجة فى الصف الثامن فى المدارس الفقيرة. وتتسع هذه الفجوة فى الصف الثامن بين المدارس المجهزة وغير المجهزة. كما أن هناك فجوات كبيرة جداً فى النتائج بين المدارس الفنية والمدارس الفقيرة بين تلاميذ الصف الثامن الذين يدرسون فى المراحل التعليمية المتوسطة، مقارنة بتلاميذ الصف الثامن فى المدارس الأساسية.

وقد لوحظ حدوث تحسن نسبى على درجات التلاميذ فى القطاع العربى للعام ٢٠٠٢، وكذلك فى الصفين الخامس والثامن، وفى جميع المواد عدا درجات اللغة الإنجليزية للصف الثامن. ومع ذلك، فإن الدرجات مازالت منخفضة جداً. ويتراوح متوسط الدرجات فى الصف الخامس بين "مرض" و"غير مرض" (٥٤ - ٧٥). كما لم يجتاز نصف التلاميذ فى القطاع العربى اختبارات اللغة (العربية)، والعلوم والرياضيات. وفى الصف الثامن رسب فى اختبارات الرياضيات ٦٥٪ من

تلاميذ القطاع العربي.

وكان العالم الرئيسى السابق لوزارة التعليم البروفيسور دافيد نفو، قد قال فى السابق أن الاهتمام الكبير بنتائج اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية، سيؤدى إلى تهميش جميع العناصر التى لا يمكن قياسها فى جهاز التعليم. وتتمثل هذه العناصر فى المواد التى لم تشملها اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية، بالإضافة إلى بعض الصفات مثل القدرة التحليلية والإبداعية، وأخيراً القيم الدراسية.

وتعتبر البيانات التى تشير إلى أن ٨٠٪ من مديري المدارس الأساسية يعتقدون أن تحقيق الانجازات هو

أهم شئ، وهى النسبة التى زادت بشكل معقول فى عام ٢٠٠٢، دليلاً قاطعاً على ذلك. وستؤدى حقيقة أن إختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية قد أجريت فى جميع المدارس، وليس فى عينة تمثليهم، إلى جعل هذه الاختبارات بمثابة سوط يلهب طاقم التدريس فى المدرسة، ويلزمه بالقيام بتحسين سريع للنتائج، على حساب إهمال مجالات أخرى. وفى العام القادم ستضاف إلى هذه الاختبارات التى ستجرى فى شهر ديسمبر، اختبارات فى التراث، والحركة الصهيونية والديموقراطية فى الصف الثامن لكافة القطاعات. أما فى الصف الثانى فسيتم إجراء اختبار لتحديد القدرة على القراءة.

هاآرتس ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: رالى ساعر

تكلفة زواج المواطنين الروس: ٣٠ ألف شقل ضمان بنكى

غير قانونيين فى إسرائيل، ومن مواطنى دول العالم الثالث ودول الاتحاد السوفيتى السابق". وعلى حد قول بيلر- الذى يُصير فى حديثه على التأكيد على أن هذا يعد تمييزاً - فإن "استغلال وزير الداخلية، وهو من حزب شينوى، حقيقة أنه لا يوجد زواج مدنى فى إسرائيل ليفرق بين الأزواج، يعد فضيحة".

ويقول رابينوفيتش: "لو منعوا فى أى دولة فى العالم دخول اليهود بسبب ديانتهم لثارت عاصفة عالمية بأن ما يحدث معاد للسامية".

ويتساءل رابينوفيتش: "ما الذى يدعو بوراز أثناء تولي منصبه لإلحاق الضرر بنا، بينما عندما كان ناتان شيرانسكى وزيراً للداخلية (فى الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٠) لم تكن هناك حاجة إلى الضمان البنكى للعيش فى إسرائيل مع زوجة من دول الاتحاد السوفيتى السابق؟". وقد أكدت المستشارة الإعلامية لشيرانسكى أنه "أثناء عمله كوزير للداخلية ألغى الضمان البنكى لمنع التمييز بين من لديهم القدرة المادية على دفعها وغير القادرين".

عندما يحب إسرائيلى أو إسرائيلية أجنبى غير يهوداً فإنهم يتزوجون ويرغبون فى العيش فى إسرائيل، ولكن وزارة الداخلية لا تمنح المواطن الأجنبى الإقامة فى إسرائيل على الفور، ولكن تتأكد أولاً من جدية الزواج. وعلى الزوجين أن يخضعا لاختبار يقوم به موظفو مكتب الإدارة السكانية ويسمى "اختبار زواج" لإثبات أنهم متزوجين بالفعل. فعليهم تقديم قائمة طويلة من الأوراق، التى تشمل فيما بينها، شهادة زواج من

يقول الدكتور شأؤول (سابلى) رابينوفيتش، البالغ من العمر ٥٤ عاماً والذى يعمل فيزيائى فى كلية الهندسة بجامعة تل أبيب: "تزوجت منذ حوالى ستة أشهر، ولا أستطيع استكمال الزواج. لا أستطيع حماية زوجتى التى يكون حديثها معى كل مرة دامعاً، ولا أستطيع اصطحابها إلى المنزل. أشعر بالخجل من أنه فى دولة متحضرة مثل إسرائيل يقومون بالفرقة بين الأشخاص على أساس أصلهم. دولتى تسمح لنفسها بالتعامل مع الأبرياء مثل المجرمين. أنا مطالب بأن أودع فى البنك ضمان بنكى لأن زوجتى تعد فى نظر الدولة عنصراً محل شك".

وكان رابينوفيتش، الذى يسكن فى تل أبيب وهاجر إلى إسرائيل من الاتحاد السوفيتى السابق منذ ٢٥ عاماً، قد تعرف على زوجته جلينا بولومسكيخ - التى تعمل كيميائية وتحمل شهادة الماجستير من جامعة سانت بطرسبرج فى روسيا - عبر الإنترنت، والآن تطالبه وزارة الداخلية بإيداع ضمان يصل إلى ٣٠ ألف شقل حتى تسمح الوزارة باعتبارها مقيمة فى إسرائيل.

وتبرر وزارة الداخلية الشرط المالى الذى وضعته أمام الحياة الزوجية المشتركة فى إسرائيل بين زوجين مختلطين، برغبتها فى التأكد من "صدق ومشروعية الزواج". ولكن المحامى "عوديد بيلر" من رابطة حقوق المواطن يقول: "لا تطلب وزارة الداخلية إيداع ضمان بنكى من مواطنى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية. ويتم طلب الضمان من مواطنى الدول التى تشك الوزارة فى أنهم قد يصيرون عمالاً أجنبى

الخارج وشهادة حسن سلوك الزوج الأجنبي (لإثبات أنه ليس له ماضٍ جنائي في دولته)، وإثبات بأن المواطن الأجنبي لم يسبق له الزواج، وخطاب يصف فيه الزوجان ظروف تعارفهما وزواجهما وصور مشتركة لهم قبل الزواج.

ويُفترض أنه بعد تقديم هذه المستندات الكثيرة التي تشير إلى أن هذا ليس زواجاً صورياً، أن تقوم وزارة الداخلية بمنح الزوج الأجنبي تأشيرة دخول للسماح للأسرة الجديدة بالعيش في إسرائيل. ولكن هذا ليس ما يحدث، ففي العام الماضي شددت وزارة الداخلية سياستها تجاه مواطني الدول الأجنبية المتزوجين من إسرائيليين. هذا على الرغم من أن الوزارة يرأسها وزير من حزب شينوي، كان قد أخذ على عاتقه النضال من أجل الزواج المدني. ويضع مكتب الإدارة السكانية العراقي أمام الزوج الأجنبي إذا كان من دولة من غير الدول الغربية كشرط للحصول الزوج على تأشيرة الدخول إلى إسرائيل، وعلى المواطن الإسرائيلي أن يودع ضماناً بنكياً يصل إلى ٢٠ ألف شيقل في البنك حتى تسمح وزارة الداخلية للمواطن الأجنبي بالإقامة في إسرائيل.

ويشغل نائب وزير الداخلية "فيكتور برايلوفسكي" منصب ممثل مصالح "الصوت الروسي" عن حزب شينوي. وتوجه راينوفيتش إلى عضو الكنيست برايلوفسكي بطلب أن يتنازلوا له عن تقديم الضمان البنكي. وتلقى - منذ عدة أيام - خطاباً يحمل شعار وزارة الداخلية في خدمتك من عاموس أربيل مدير

مكتب الإدارة السكانية في تل أبيب يخبره فيه، أنه بدون إيداع الضمان البنكي لن تحصل زوجته على تأشيرة الدخول لإسرائيل.

وأشار أربيل إلى أنه "بما أن هذا زواج حقيقي وتم كما هو مطلوب فلن يكون هناك معنى للضمان ولا يوجد خوف من إيداعه".

ويتضح من رد وزارة الداخلية أن طلب الضمان البنكي بمبلغ ٢٠ ألف شيقل من راينوفيتش كشرط لحصول زوجته على تأشيرة الدخول يأتي نتيجة لأسلوب تعارفهما عن طريق الإنترنت وليس شرطاً ضرورياً، الأمر الذي يؤكد التمييز الذي أشير إليه. وأشارت المتحدث باسم الوزارة "طوفا إيلنسون" إلى أنه "في الحالات التي يتم فيها التعرف في فترة قصيرة قبل الزواج مثلما حدث في هذه الحالة، تطلب وزارة الداخلية التأكد من صحة الزواج. وعندما يتم التأكد، يتم التصديق على طلب الإقامة ويتم إعادة الضمان. وإذا ما تم رفض طلب الأجنبي الحصول على التأشيرة بعد مغادرته البلاد يتم استرداد الضمان". وقد أعلن مكتب بوراز أن "إيداع الضمان البنكي يخفف من ظروف معيشة الأزواج المختلطين ويسمح للزوجين بدخول إسرائيل سوياً، وهو ما لم يكن يحدث في السابق. قبل تطبيق نظام الضمان كان الأسلوب الذي ينتهجه وزير الداخلية السابق "إيلي يشاي" يجعل الزوج الأجنبي ينتظر خارج إسرائيل، لمدة شهور حتى يتم التأكد من الطلب الذي تم تقديمه في إسرائيل".

الانتقال بسهولة

معاريف ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: درور مرمور

الطريق - سنستعرض هنا عشرات الألفام التي تتواجد في الطريق، وطرق إبطالها قبل أن تتفجر مما يجعل الانتقال أكثر سهولة.

♦ يجب أن يتحمل الساكن الأول ديونه:

ليس من المهم أن تكونوا قد اشتريتم الشقة الجديدة من المقاول أو أنه كان هناك من يسكنها من قبل، ولكن يجب أن تتأكدوا من أنكم اشتريتم الشقة دون ديون أو قضايا سابقة.

عندما يكون الحديث عن شقق جديدة، يجب أن يُظهر لكم المقاول قبل دخول الشقة نموذج ٤ من المجلس المحلي - الذي يشمل تصديق من قيادة الجبهة الداخلية والإطفاء وشركة الكهرباء - وكذلك تصديق معهد المواصفات القياسية والمكاتب المختلفة في البلدية، الذي

أغلب الأسر في إسرائيل تقضي حالياً إجازة نهاية الصيف. ولكن في المقابل آلاف الأسر الأخرى تختار التزهة تحديداً بين عدد غير محدود من الصناديق في شققهم.

وفي كل عام، يصل "فصل الانتقال" في شهر أغسطس إلى ذروته، حيث تنتقل الأسر إلى شقة جديدة. وبخلاف التأثير النفسي، هناك أيضاً الصداق الشديد الذي يصاحب الانتقال. صحيح أن القرار بشأن المكان الذي يجب الانتقال إليه وكيف يمكن توفير المال كان سيصبح أكثر إرهاقاً، ولكن الانتقال نفسه يتحول إلى القشة التي تقسم ظهر الكثير من الأزواج.

وفي معرض الحديث عن الانتقال إلى شقة جديدة - سواء كانت شقة الأحلام أو مجرد شقة أخرى في

يثبت أن المقاول التزم بجميع الشروط المطلوبة ولم يقم بمخالفة تصاريح البناء التي حصل عليها.

ويجب الالتزام أكثر بالحرص في شقة قديمة (حتى قبل تسليم الدفعة الأخيرة!)، حيث يجب التأكد من أن أصحاب الشقة السابقين سيأخذوا معهم القروض التي حصلوا عليها من أجل شراء الشقة، وكذلك كل الالتزامات والتعديلات التي يجب إجراؤها في الشقة لصالح السكان الجدد. وذلك لن تضر استشارة أحد من اتحاد الملاك للتأكد من أن أصحاب الشقة القدامى لم تعد لديهم التزامات ولم يتركوا للسكان أي ديون.

♦ ادخروا قليل من الأموال للأثاث:

أظهر استطلاع أجراه مؤخراً بنك أدنيم على مشترى الشقق الفخمة والمنازل الخاصة أنه بالإضافة إلى تكلفة شراء الشقة، فإن أغلب السكان يقومون بصرف مبلغ آخر - يتراوح بين ٢٠ ألف و ٩٠ ألف دولار - على "لوازم المنزل الجديد" وتصلح نظام التكييف والصرف على الحديقة وغيرها. أيضاً إذا كنتم قادرين على أن تحلموا بإنفاق مثل هذا المبلغ، يجب أن نذكر أن أكثر الشقق بساطة - وحتى تلك التي حرص المقاول أو صاحب الشقة السابق على أن يتركوا بها الكثير من التحسينات - لا تكون مفروشة بالكامل ولا يوجد بها نجف أو شبابيك وغيرها من تفاصيل يمكن أن تكلفكم آلاف أو عشرات الآلاف من الشيكلات.

ويحدث كثيراً أن يجد الأزواج الذين وضعوا كل مالهم في شراء الشقة، أنفسهم بدون مال، وعندما يملون من الجلوس على الأرض الباردة يضطرون للتوجه إلى البنك للحصول على قرض جديد. وبالتأكيد يكون هذا القرض أكثر ارتفاعاً من ذلك الذي حصلوا عليه لشراء الشقة. ولهذا من الأفضل بشكل عام الحصول على قرض كبير لشراء الشقة أو ادخار القليل من المال من أجل أفضل سجادة تجدونها وترغبون في شرائها من أجل غرفة الطعام.

♦ لا توقعوا قبل أن تتأكدوا:

التأثر بكون الشقة الجديدة مجهزة والتسرع في الحصول على المفاتيح قد يؤدي بكثير من الأزواج إلى التوقيع على العديد من العقود التي تطالبهم بأن يؤكدوا فيها أنه ليس هناك ما يأخذونه على صاحب الشقة. وكقاعدة عامة، حتى لو قمتم بالحصول على توقيع صاحب الشقة بأنه حصل على المبلغ كاملاً لا يُشترط أن تسارعوا إلى التوقيع على رضائكم عن الشقة. المال هو المال، حيث يمكن أن تظهر في الشقة جميع المفاجآت غير السارة. على أي حال، لا توقعوا على أي التزام غير التأكيد على الحصول على مفاتيح الشقة.

♦ يجب حل المشاكل قبل الانتقال:

يناشد دليل مشترى الشقق الذي تصدره وزارة

الإسكان، المشترين الالتزام بأن يتم تقديم عقد الشقة في نظام، "بعد إطلاع الوزارة بوقت كاف". وجدير بالذكر أن البائع سيفعل دائماً ما في وسعه لإظهار أن بضاعته لا عيب فيها وإخفاء العيوب قدر الإمكان. وتوصي وزارة الإسكان المشترى بأن يهتم بغسل الأرضية وتنظيف الأدوات الصحية قبيل نقل الملكية حتى يمكن اكتشاف العيوب غير الظاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من احتفاظكم بالحق في مطالبة المقاول بإصلاح العيوب الشديدة - مثل شبكة الأنابيب والشقوق والرطوبة وما شابه - لمدة تصل إلى سبع سنوات، إلا أنه يجب أن نذكر أن هذه العيوب تؤدي إلى الشعور بالملل المضاعف عندما تتم الإقامة في الشقة. وبهذا، فإن أي عيب سيتم اكتشافه وإصلاحه قبيل الانتقال سيوفر عليكم العديد من المشاكل في المستقبل.

♦ لا تأخذوا المفاتيح قبل نقل الملكية:

على الرغم من جميع الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة، إلا أن مئات الآلاف من الشقق في إسرائيل مازالت غير مسجلة في مكتب تسجيل العقارات. وإذا ما انضمتم رغماً عنكم للإحصائية احرصوا على الحصول على التزام خطي من شركة البناء بشأن استكمال إجراءات التسجيل.

على أي حال، سواء كان الأمر يتعلق بشركة عقارية مازالت تحتفظ بالعقود لديها أو أن العقود في مكتب تسجيل العقارات في إسرائيل، فلا تتخذوا بالحصول على المفاتيح قبل أن تنتهوا من تسجيل ملكية الشقق سواء كانت قديمة أو جديدة.

♦ لا تنتظروا القيام بالتجديدات:

يزداد عدد الأشخاص - على ضوء التوجه الآخذ في الازدياد للانتقال إلى شقة كانت مسكونة من قبل - الذين يهتمون أو مضطرون لأن يجروا تعديلات في شقتهم الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، الكثير منهم يفضلون إجراء التعديلات بعد الانتقال عندما يتوفر لهم القليل من المال.

♦ حتى بعد الانتقال احتفظوا برقم هاتف البائع:

حتى بعد الحصول على المفاتيح - سواء كانت الشقة جديدة أم قديمة - يمكن أن تصبحوا في حاجة للاتصال بالبائع. فقد تحتاجون إلى الاستفسار عن اتحاد الملاك، أو عيوب جديدة اكتشفتوها في الشقة أو الكهربائية القريبة.

وقد يفضل البائع الذي حصل على أمواله بأكملها منحكم رقم هاتفه المحمول (الذي يتغير كل عام) أو رقم عمله (حيث سيحاول اختصار الحديث). ولكن يجب الإصرار على الحصول على رقم هاتفه في منزله الجديد، فهذا سيفيدكم كثيراً.

لماذا أنتم عزاب...؟ بسبب الاحتلال

هاتسوفيه ٢٠ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: ديتسا جونين



مصدر كل المشاكل والصعوبات.

♦ كم "تالي فحيمه" توجد بيننا:

منذ أسبوعين تقريبا اعتقل الشاباك فتاة إسرائيلية يهودية معجبة للغاية بزكريا الزبيدي، قائد كتائب شهداء الأقصى في مدينة جنين، والذي خطط للعديد من العمليات التخريبية، وتم في الآونة الأخيرة منع عملية تخريبية خطط لها، وكان ثمن ذلك هو إصابة ثلاثة من جنود حرس الحدود بإصابات بالغة، وهم الجنود الثلاثة الذين نجحوا في اعتقال المخرب.

ولكن "تالي" اليهودية خبأت هذا المخرب ودافعت عنه بجسدها خوفا من أن يعتقله الجيش أو - لا قدر الله - أن يقتله.

وقد قرأت التقرير الذي تناول تالي فحيمه كما رأيتها في التليفزيون، ووجدتها لم تخف وجهها بأي شيء، كما يفعل الكثير من المعتقلين، بل على العكس وجدتتها تسير مرفوعة الرأس وفخورة، وواثقة بنفسها وبعدالة طريقها وأفعالها.

ولا أنكر أن تالي هذه قد أثارت غضبي، فكيف يحدث أن تدافع فتاة إسرائيلية يهودية بجسدها عن رئيس عصابة المخربين؟

وبافتراض أن تالي شخصية غريبة الأطوار، وما إلى ذلك من أوصاف، إلا أن التقرير الذي نشره موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" على الإنترنت أثار القراء ودفعهم إلى إرسال تعليقات عليه، وأعرب عدد كبير منهم عن غضبهم مثلي، ولكن كان هناك عدد لا بأس به من الردود تعاطفت للغاية مع أفعالها، وأثنوا عليها داعين إياها إلى "مواصلة طريقها" و"متمنين" أن يكون هناك الكثيرين مثلها، أي أن تالي ليست وحدها، فلديها جمهور من المشجعين بيننا.

تشهد صحيفتنا في الأسابيع الأخيرة اهتمام واسعا بقضية العزاب والعازيات في وسطنا الديني، ومنذ أسبوعين وصل إلى هيئة التحرير خطابا يتناول هذا الموضوع توضح كاتبته فيه سبب تزايد الشباب غير المتزوجين في وسطنا الديني. وسوف أعرض عليكم الخطاب كما هو:

"كامرأة علمانية، فإنني أقرأ دائما صحيفتكم، وصادفت قضية العزوبة في وسطكم. وللأسف، فإنني مضطرة للقول بأن أحد أسباب هذه القضية هو الاحتلال والمستوطنات، بسبب أنكم استثمرتم كل طاقتكم في الاستيطان غير القانوني على أراض فلسطينية، تم احتلالها في عام ١٩٦٧، وأهملت العزاب والعازيات في وسطكم ولم تعتنوا بهم بالشكل المناسب. كما أن العنف تزايد في وسطكم وأصبح النموذج الذي يحتذى به هو نموذج الرجل المسيطر، وليس نموذج الرجل المثقف المهذب، كما كان قبل عام ١٩٦٧".

وذكرت الكاتبة اسمها ورقم هاتفها الجوال، وكان لدي فضول زائد في أن أتحدث مع هذه السيدة، لكي أعرف عليها بشكل أفضل، ولكي نسهب في الحديث عن هذا الموضوع، ولكن اتضح أن الرقم الذي ذكرته غير موجود في الخدمة وأن اسمها غير موجود في دليل الهاتف.

وعلى أية حال، فحتى لو كان اسمها ورقم هاتفها غير صحيح، إلا أنها عبّرت عن رأيها بوضوح. وصحيح أن ادعاءها هذا غير منطقي ويمكن دحضه على الفور بالإشارة إلى العدد الكبير الذي لا يحصى، من العزاب والعازيات بين العلمانيين، الذين لا يتزوجون لأنهم يعيشون معا بدون زواج، إلا أن هذا ما يميز ادعاءات معارضي الاستيطان الذين يرون أن الاحتلال هو

هاآرتس ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: دافيد ووتر

أكثر من ثلث القتلى في حوادث الطرق كانوا على طرق المدن

الأبحاث في إدارة المرور بالشرطة - هو المسؤول عن تجميع البيانات. ونستطيع أن نستقي من حاسب شفرتسمان أى معلومة تخطر على البال. وعند الانتهاء من تجميع البيانات والإحصاءات في النصف من هذا العام (من يناير وحتى نهاية يونيو)، اتضح أن هناك ارتفاع في عدد الحوادث "الخطيرة" التي أسفرت عن وقوع قتلى أو مصابين بإصابات بالغة مقارنة بعام ٢٠٠٣. ولذلك، أعدت إدارة المرور ملفاً خاصاً بكل سلطة من السلطات المحلية - البالغ عددها أربعين سلطة - لكي تقوم بتحويل هذه البيانات المتراكمة إلى قسم مكافحة الطرق الموجود في أغلب السلطات.

يتضح من تحليل هذه البيانات أن هناك تغيراً كبيراً في طبيعة الحوادث الخطيرة في كل سلطة من السلطات المحلية، ولذلك فلا بد أن يكون الاهتمام بكل سلطة على حدة، لتمكينها هي والضباط ومهندسي المرور التابعين للشرطة المحلية من معالجة هذه الحوادث، ففي "بنى براك" على سبيل المثال نجد أن أكثر الضحايا من الأطفال، في حين أنهم العجائز في القدس، أما في تل أبيب فإن معظم القتلى لقوا مصرعهم في حوادث تصادم عند مفارق الطرق. ويتيح تحليل النتائج لكل سلطة محلية معرفة الأيام والساعات التي تقع فيها الحوادث الخطيرة، وكذلك معرفة مفارق الطرق والشوارع التي بها مشاكل.

وعند قراءة هذه البيانات، يجب أن نفرق بشكل واضح بين بيانات الحوادث العامة، والحوادث الخطيرة، وعدد القتلى. فقد سجلت كريات موتسكين على سبيل المثال - ارتفاعاً بنسبة ٩٢٪ في عدد الحوادث التي وقعت داخلها بين النصف الأول من عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤. ولكن الأمر لا يتعدى بضع عشرات من الحوادث، كما أنها كلها لم تسفر عن وقوع قتلى. أما الوضع في حيفا فيبدو أكثر خطورة، حيث طرأ ارتفاع بنسبة ٢٩٪ في عدد الحوادث الإجمالي، كما طرأت زيادة في عدد الحوادث الخطيرة، علاوة على تضاعف عدد القتلى تقريباً من جراء هذه الحوادث.

والوضع في القدس أكثر سوءاً حيث سجل هناك ارتفاعاً بنسبة ٢٪ في عدد الحوادث الإجمالي، مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣، ولكن هناك ارتفاعاً ملموساً في عدد الحوادث الخطيرة، كما تضاعف عدد القتلى بثلاثة أضعاف مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٣.

عندما نتأمل البيانات الإحصائية، ترسم أمامنا صورة عابسة جداً للموت في حوادث الطرق، وخاصة الطرق الحضرية، وتزداد كآبة هذه البيانات عند مقارنتها بإحصاءات عام ٢٠٠٢: حيث قتل في الفترة من يناير وحتى نهاية يوليو من هذا العام ٢١٢ شخصاً، بزيادة ١٦٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ولقى خلال هذه الفترة - سبعة أشهر - ١٩٥ شخصاً مصرعهم على الطرق التي تربط بين المدن، مقابل ١٧٢ في عام ٢٠٠٢. كما لقي ١١٧ شخصاً مصرعهم داخل طرق المدن، في مقابل ٨٠ شخصاً في عام ٢٠٠٢. أى أن أكثر من ثلث القتلى في هذه الفترة لقوا مصرعهم على الطرق الحضرية، من بينهم ٦٦ شخصاً من المشاة، أى أكثر من ٥٠٪ من إجمالي القتلى.

ويقوم الناطق بلسان إدارة المرور في الشرطة بإبلاغ الصحفيين ومعدّي التحقيقات التلفزيونية وأصحاب مواقع الإنترنت المستقلة بالأرقام المحدثّة لقتلى حوادث الطرق منذ بداية العام، في كل مرة يتصلون فيها لمعرفة آخر الأرقام. يقول اللواء دورون بن إيمو: "هناك من يتصلون كل يوم باستمرار، فقد أصبح تعقب عدد القتلى شأن قومي، وتقوم الشرطة بذكر آخر الأرقام. وأتمنى ألا يكونوا معتنقين أن الشرطة بمفردها قادرة على إيجاد الحل".

ووفقاً لآخر الإحصاءات التي ذكرها الناطق بلسان شرطة المرور يوم السبت الماضي، فقد بلغ عدد القتلى السنوي ٣٤٩ شخصاً، مقابل ٣٠٦ في الفترة ذاتها من العام الماضي. والحوادث التي تحظى بتغطية إعلامية هي الحوادث "التقليدية" التي تنتج عن اصطدام سيارات أو عن الانحراف عن الطريق نتيجة للسرعة العالية على الطرق التي تربط بين المدن. وهي الحوادث التي تؤدي إلى إثارة نقاش عاصف بين خبراء المواصلات حول مدى كفاءة الطرق، وازدحام الحركة وسلوكيات السائق الإسرائيلي. وفي المقابل، فإن الحوادث الدامية التي تقع داخل المدن - على الطرق التي تخضع لمسؤولية المجالس المحلية - لا تحظى بنفس الاهتمام الإعلامي أو الجماهيري، فخبير دهس عجوز وهو يعبر الطريق في مدينة صغيرة، ستجده في الغالب منزويًا في الصفحات الأخيرة من الصحيفة أو سيذكر بشكل عابر في نشرات الأخبار.

لواء الشرطة حازاي شفرتسمان - رئيس قسم

مشروع التغذية مسؤولية الدولة

هاتسوفيه ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: رابى يحيئيل فسرمان



تدعو إسرائيل يهود العالم وتحفزهم على الهجرة إليها في الوقت يتبادر فيه إلى الراهن سؤال: من سيهاجر إلى دولة غير قادرة على توفير الغذاء لأطفالها الجوع؟.

يطرح في هذه الآونة مشروع قرار في الكنيست، يقضى بتوفير وجبة يومية للطلاب، الأمر الذي يعنى تغذية ما يقرب من مائتي ألف طفل في رياض الأطفال والمدارس من بين ما يزيد على نصف مليون طفل يعيشون تحت خط الفقر.

وهذا المشروع جيد وهام: فمن واجب الدولة أن تهتم بتغذية الطفل، فهو أمر من واجبات الدولة الأساسية نحو مواطنيها. ولكن رغم أن هذا القرار سيتكلف تطبيقه سنوياً، حسبما ذكر، حوالي ١٨٠ مليون شيقل، إلا أن رئيس الحكومة قد أمر وزارة المالية بتمويل هذا المشروع الهام بـ ٥٠ مليون شيقل فقط، ومن المقرر أن تتولى المجالس المحلية - التي تعاني أساساً من أزمة مالية - تمويل جزء من المبلغ المتبقى، بينما سيلعب أولياء الأمور دوراً شرفياً... ولكن السؤال هو

من أين سيأتى بقية التمويل؟. وقد ورد بين ثنيات المشروع الإجابة على هذا السؤال: بواسطة صندوق التغذية التابع للمؤسسة التعليمية والمخول له تلقى التبرعات والمنح من أى شخص لكى يتمكن الصندوق من تحقيق أهدافه. ولكى أكون أكثر دقة فإن هذا الجزء المتبقى سيمول عن طريق جمعية "راشي"، التى يتزعمها الحاخام شلومو يتسحاق، والتى تجمع التبرعات من خارج البلاد.

ولكن هل بات من الصعب أن نجد في ميزانية الدولة مبلغ يكفى لتمويل مشروع مهم كهذا حتى تضطر لأن نمد أيدينا للشحاذة من نيويورك أو شيكاغو؟. إن دولة إسرائيل تدعو يهود العالم وتحفزهم على الهجرة إليها، ما هذه المفارقة لدولة تمتد يدها لتلقى التبرعات لإطعام أطفالها الجوع، وأى رسالة ستصل إلى الجاليات اليهودية في الشتات؟. ومن سيهاجر إلى دولة غير قادرة على إطعام أطفالها الجوع؟. إن طلب المساعدات من يهود العالم لتطوير الدولة وانعاشها أمر هام وجيد، لكن مشروع تغذية أطفال جوع، هو واجب ومسؤولية الدولة تجاه جنود المستقبل.



المجتمع الحريدي في إسرائيل

بين القدسية والتهاون

هاآرتس ٢٠٠٤/٨/٥
بقلم: تمار روتم

أن يدفع هذا البديل، المتمثل في الحصول على درجة أكاديمية أو تأهيل مهني، كثير من الشباب لهجر الشييفوت والكوليم (مدارس دينية).

وبعد هذا الانجاز الكبير، وخاصة بعدما قام الحاخام "يهودا ليف شتاينمان"، المسؤول عن فتح أبواب التعليم العالي أمام الحريديم، بالانسحاب من هذا المجال، طرأ انخفاض حاد في عدد المقيدين بالمركز.

ورغم أنهم يتحدثون في المركز الحريدي عن الانتعاش، إلا أن قسم التعليم الحريدي لم يجذب حتى الآن أعداد كبيرة. ومازال هناك انقسام في الرأي حول ما إذا كان هذا بداية انقلاب أم انطلاق، أو أن هذه ظاهرة محدودة. ولهذا السبب بالتحديد، نتطلع إلى معرفة من هم الشباب متخذي هذه الخطوة الجريئة والإشكالية في المجتمع الحريدي، الذين يقررون الذهاب لدراسة مهنة، أو الحصول على درجة أكاديمية. ماذا كانت الاعتبارات التي دفعتهم إلى اختيار هذا المسار: هل هي ضرورة برامجية للحصول على الرزق؟ هل يواجهون صراعا مستمرا مع بيئتهم الحريدية، وهل نجحوا في اختيارهم بالاندماج في المجتمع المدني العملي؟

إن البحث الذي أعده "يوحاي حقاق"، تحت عنوان "بين القدسية والتهاون، رجال حريديم يحترفون المهن"، والذي سيتم نشره في الأيام القليلة القادمة في معهد فلورسهايمر، يحاول لأول مرة الإجابة على بعض هذه الأسئلة. ويقوم هذا البحث على رسالة الدكتوراه التي يعدها "حقاق" هذه الأيام في قسم الخدمة الاجتماعية بالجامعة العبرية وموضوعها الهويات الرجولية في المجتمع الحريدي.

لقد مكث "حقاق" لمدة عام (من سبتمبر ٢٠٠٠ حتى

يخرج مواطن "بنى باراك" الذي يقصد مركز التأهيل المهني الحريدي بالمدينة في رحلة رمزية. فبعد أن يصل إلى الطريق الرئيسي للمدينة، الذي يحمل اسم رابي "عكيفا" مثال الإخلاص للتوراة في التقاليد اليهودية، يتعين عليه عبور طريق جابوتسكي الذي يعج بالحركة، والذي يمثل الجانب الدنيوي في الوعي الحريدي. ويدخل الانسان الذي يجتاز هذه الحدود الواقعية والعقلية، إلى عالم آخر. هناك، في أطراف المدينة، بين المخازن ومتاجر الأدوات الكهربائية، يمكن الآن عمل كل ما يصل إلى حد الشرعية في المجتمع الحريدي، كما يمكن الاستمتاع بثقافة الاستهلاك وقضاء أوقات الفراغ - مثل التزهر والشراء من مركز أيلون التجاري - شريطة أن تتم مثل هذه الأنشطة بعيدا عن عيون الحريديم.

يدل الموقع الاستراتيجي لأفرع مركز التأهيل في "بنى باراك"، والقدس، وأشدود أو في المدن الجديدة مثل "موديعين" و"بيتار عيليت"، على النظرة المزدوجة المستمرة تجاههم من جانب المجتمع الحريدي. فهذه الأفرع تقع في المراكز التجارية أو في المتاجر، التي لا تقع تحت سلطة المتدينين. وتبدو هذه الأفرع سهلة الوصول حتى عندما تكون غير واضحة، لمن يرغب في تلقي الخدمة التي تقدمها ويصطدم، مثل غالبية الحريديم، بالمواصلات العامة والفصول الدراسية العادية.

كان مركز التأهيل المهني الحريدي قد افتتح في عام ١٩٩٦، بموافقة الحاخامات، ومنذ عام ١٩٩٩ تشرف عليه لجنة روحية. ولكن بمرور الوقت أثار الانفتاح الذي كان يرمز إليه هذا المركز غضب المتعصبين في المجتمع الحريدي. فقد خشى هؤلاء من

سبتمبر ٢٠٠١) فى قسم طلبة الهندسة الصناعية وإدارة أنظمة المعلومات بمركز التأهيل المهنى الحريدى بالقدس. وشاهد العلاقات التى تربط بين هؤلاء الطلاب، كما أجرى حوارات معهم حول آرائهم، وتوقعاتهم وموقفهم من التثقيف والعمل. وعلى حد قول حقائق، فإن هذا البحث، شمل كثير من الرجال الحريديم الذين يتواجدون فى مكان ما بين دراسة التوراة والخروج إلى العمل. كما يقول أن التثقيف والعمل لهما دور هام فى المجتمع الإسرائيلي، والمركز الحريدى هو المكان المناسب لفحص التغييرات التى تطرأ على نظرة المجتمع الحريدى بأسره إلى العصر الحديث وكذلك إلى الأسرلة.

ويبدو أن هذا المركز الحريدى الذى يعتبر المؤسسة الوحيدة التى تهتم بأعداد كبيرة من الشباب المتدين - الذين يحصلون جميعاً فيه على منح دراسية - يعكس بشكل واقعى جدا الأقسام الاجتماعية الموجودة بالكلية الأخرى، خاصة تلك التى فتحت مسارات جديدة لاستيعاب الجمهور الحريدى. كما تستقبل هذه الكليات الجمهور ميسور الحال إلى حد كبير، وفى أغلب الأحيان جمهور العاملين أيضاً، الذين يدفعون رسوم دراسية مرتفعة.

وما يثير الجدل هو أن المركز الحريدى يحافظ على النظام الطبقي فى المجتمع الحريدى وعلى علاقات القوى بين التيارات المختلفة، كما يُخلد مكانة الصفوة الليتوانية الإشكنازية. وخلال فترة البحث كان هناك عدد من الشباب العزاب فى العشرينيات من العمر يدرسون بالمركز. معظمهم من خريجي "اليشيفوت" الليتوانية، إشكنازيين وسفاردى على حد سواء، وبضعة منهم كانوا من الجمهور الحسيدي. كما كان مجلس الإدارة وأصحاب الصلاحية الروحية ليتوانيين.

ويعزو "حقاق" ارتفاع عدد الليتوانيين فى المركز إلى أن عملية دمج الليتوانيين فى حياة الجماعة أسهل بكثير من الحسيديين. صحيح أن الخروج إلى العمل فى نظر الحسيديين يعتبر أمر مشروع إلى حد كبير، إلا أنه يتم فى الإطار الاجتماعى المغلق. وعلى حد قوله، فإن اللباس الحسيدي، مقارنة باللباس الليتوانى، يقيد بشكل كبير الاندماج فى بيئة العمل العلمانية. ويذكر "حقاق" أن الحاخام "يحقثيل بوجل"، الذى كان يتولى منصب مدير مركز التأهيل وقت إعداد البحث (استقال من هذا المنصب منذ حوالى عام)، قال إنه حاول إدخال معايير متساوية، وأنه أثناء عملية الفرز ستم الموافقة على المتقدمين وفقاً للقدرات، وليس للأصل، أو الطائفة أو النسب العائلى.

ويقول "حقاق" إن غالبية الطلاب لا ينحدرون من الأصل الليتوانى، بل من الأفرع الليتوانية الثانوية. لكن

النموذج الذى نشأوا على أساسه هو دراسة علوم "التوراة". فعلى سبيل المثال، يورد لنا ما قاله شاب شرقى (٢٩ عاماً)، وهو أب لثلاثة أطفال، تعلم فى مدرسة سفاردية: "عندما تعلمت فى المدرسة الدينية غرسوا فىنا قيمة أن الإنسان يجب أن يعكف على الدراسة طيلة الوقت... وعندما كنت أشاهد زملائي الإشكنازيين، كان يتضح لى أنهم مجرد دارسين... ومررت بى فترة كنت أشاهد فيها إنسان يرتدى قبعة وبدلة، وكانوا يقولون لى إن هذا مهندس، وهذا موظف، فأصابت بصدمة شديدة. فالأشخاص الذين يبدو مظهرهم كمظهر شباب "اليشيفاه" هم موظفون... حينئذ اعتقدت أننا كنا غير مدركين لما يحدث حولنا، فالسفاردى لا يفكرون فى هذه الاحتمالات".

لقد تناول "حقاق" فى بحثه الصدام الثقافى والعقل بين القيمة الروحية لدراسة التوراة، التى يقوم عليها المجتمع الحريدى، والمتمثلة فى الاكتفاء بالقليل وبين جهاز التعليم العالى وعالم العمل الحديث الهادفين إلى إنتاج منتجات واقعية وملموسة. كما درس اندماج الحريديم فى عالم قيمى مختلف عما تربوا عليه.

وقد أوضحت العلاقة بين مصطلح الوقت وبين تنظيم اليوم الفجوات القائمة بين وجهات نظر الطلاب الحريديم. ويقول "حقاق" أنه فى إطار العمل تكون هناك أهمية للأهداف الواقعية التى يجب تحقيقها على فترات زمنية متقطعة، إلا أن الطلاب الحريديم لا ينظمون يومهم.

وبالنسبة لمحتويات المواد التعليمية بالمركز، فقد أصيب "حقاق" بدهشة لوجود علاقة هشة تجمع بينها: كنت أتوقع أن يعارضوا هذه المحتويات بشدة، إلا أنها كانت معارضة تكاد لا تذكر. وفى المقابل، اكتشف وجود تشابه بين النظرة إلى بذل الجهد والنجاح، والنظرة إلى النموذج الرأسمالى، حيث قال الطلاب الحريديم: "إن النجاح فى الدراسة مرتبط بجهد الفرد - كلما تبذل جهداً أكبر تحقق نجاح أكبر".

ويوجز "حقاق" كلامه قائلاً: "مما لا شك فيه أنه كلما انضم أشخاص جدد إلى دائرة التعليم، كلما قل خوف الشباب الحريدى الذى يمشى الآن فى عالم التوراة". وهو غير متأكد مما إذا كان هذا انقلاب أم لا، لأن الطلاب لديهم تطلعات كبيرة إلا أنها تصطدم بواقع البطالة والركود.

ويرى "حقاق" أنه، على أى حال، فإن مؤسسات، مثل مركز التأهيل المهنى الحريدى، يجب أن تبذل كل ما فى وسعها لتقليص الفجوات الفكرية والثقافية، بواسطة مجموعة من المواد الدراسية التى تتناول تعريف المفاهيم الغائبة عن عقول الطلاب الحريديم مثل المنافسة، وتنظيم الوقت والانجازات الواقعية.

◆ "التغيير قادم":

لقد قام مركز التأهيل المهني الحردي حتى يومنا هذا بتأهيل أكثر من ٢٠٠٠ رجل وامرأة حريدية في مجالات هامة، مثل الإلكترونيات، الهندسة إدارة الأعمال، المحاسبة، الكهرباء وغيرها. ويقول "د. أفراهام بوس" رئيس المركز، إن هذا مجرد تقدير، لأن كثير من الدارسين في المركز يغادرونه قبل انتهاء دراساتهم، ومن المحتمل أن تكون أعداد الطلاب المغادرين كبيرة جدا.

يعمل "د. بوس" مجاميا في نيويورك ويحافظ على تأدية الفرائض، إلا أنه لا يصف نفسه بالحردي، ويعتبر من مؤسسي مركز التأهيل المهني الحردي. وسوف يظل في إسرائيل إلى أن يجدوا مديرا عام جديدا للمركز، بعدما قدم الحاخام يحزقئيل بوجل، الذي كان يشغل منصب المدير منذ افتتاح المركز، استقالته منذ حوالي عام، ولم يجدوا له بديل مناسب حتى الآن. وعلى حد قوله، فإنه في مطلع التسعينيات.

قام هو والبروفيسور "تسفي فينبرجر" رئيس معهد "ليف"، بالتفكير في الحاق الحرديم بإطار من التعليم العالي، وأجرا مفاوضات مع عدد من الحرديم بهدف الحصول على موافقة الحاخام "شاخ". وجدير بالذكر أنه أول من قام بتمويل المركز.

ويتوقع د. بوس ارتفاع عدد الحرديم في قسم التعليم العالي. ويقول: "إن التغيير قادم". ففي العام الماضي، على حد قوله، درس حوالي ١٠٠٠ شخص في مركز التأهيل، ويتوقع أن يزيد هذا العدد في العام القادم. لم تصل هذه الفترة إلى أفضل فترات المركز التي وصل عدد الدارسين فيها إلى ١٤٠٠ دارس، لكن يوجد اليوم جمهور كبير يهتم بالدراسة، كما نلمس تنافس قوى بين مختلف المؤسسات. ومن المنتظر في العام القادم أن يعرضوا في الكلية الأكاديمية بمركز التأهيل المهني مسارات أكاديمية جديدة في الإشراف الأكاديمي على جامعتي حيفا وبن جوريون.

معاريف ١٧ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: عامير رافوبورت

إذا لم يخدموا فلن يحصلوا على الحقوق الأساسية

الاعتبار أيضاً الشباب العربي، فإن حوالي نصف من هم في سن الثامنة عشر تقريباً في الدولة لا يلتحقون بالخدمة في الجيش الإسرائيلي.

ولكن تدرس إمكانية استبدال الخدمة العسكرية بخدمة وطنية، قامت لجنة "عفري" بعقد عشرات الجلسات. وبجانب تحليل التجربة التي قامت بها على مدار العامين الماضيين، وفي إطار هذه التجربة، تطوع لتأدية الخدمة الوطنية حوالي ٣٠٠ شاب من بينهم، وللمرة الأولى، شباب من الوسطين الحردي والعربي.

◆ يحطمون القواعد:

ورغم أن اللجنة لم تنته من عملها بعد، إلا أنها حددت بعض التوصيات المؤقتة، وقدمتها إلى موفاز وشارون. وفي حال تنفيذ توصيات هذه اللجنة، فمن المتوقع أن تحطم - وللمرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل - القواعد التي تنص على أن الحرديم والعرب غير ملزمين بتأدية الخدمة بوجه عام، كما ستربط بين الخدمة الوطنية أو العسكرية وبين الحقوق التي تمنحها الدولة لمواطنيها.

وتتضمن توصيات لجنة "عفري" المؤقتة، مثل أي شيء في الجيش الإسرائيلي، إلى ثلاثة أقسام: أولاً، بالنسبة لتجنيد العرب: ذكرت اللجنة أنه ليس

في الآونة الأخيرة أوصت لجنة برئاسة اللواء (احتياط) دافيد عفري، رئيس الوزراء آريئيل شارون بأن يلزم العرب والحرديم بتأدية خدمة وطنية، وأن يجند أن من لن يؤدي هذه الخدمة، لن يحصل على الحقوق الأساسية مثل مخصصات الأطفال، والقروض العقارية ذات الضمانات الحكومية، وتخصيص الأراضي من قبل إدارة أراضي إسرائيل وامتيازات أخرى.

يعتبر وزير الدفاع شاول موفاز صاحب قرار تعيين لجنة عفري، كما جاء ذلك لأول مرة في صحيفة معاريف، منذ نصف عام. وقد تم تكليف هذه اللجنة بدراسة إمكانية توسيع دائرة الخدمة الوطنية كبديل للخدمة العسكرية، لخدمة المهتمين بتأدية هذه الخدمة، وكذلك من لا يرغب الجيش الإسرائيلي في إلحاقه بالخدمة لاعتبارات تتعلق بالزيادة في القوى البشرية. وكان من أسباب إقامة اللجنة تراجع الحافز لدى الشباب للالتحاق بالخدمة في الجيش. في هذا العام على سبيل المثال، التحق بالخدمة في الجيش ٧٧٪ فقط من اليهود والدروز في سن الـ ١٨، و ٦٠٪ فقط أنهاوا فترة خدمتهم (٩٪ حصلوا على الإعفاء لعدم رغبتهم في الانشغال بأمور غير التوراة و ١٤٪ لا يلتحقون بالخدمة لأسباب صحية وغيرها). ولو أخذنا في

هناك ما يحول دون التحاق العرب بالخدمة الوطنية، وعلى حد تقديرها فإن بعضهم لديه القدرة على تأديتها في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه، كتقديم المساعدة في العيادات، وفي مراكز الشباب والثقافة والرياضة وما شابه ذلك. ولكي تخفف العبء الملقى على عاتق العرب، اقترحت اللجنة تغيير اسم الخدمة من الخدمة الوطنية إلى الخدمة المدنية.

ثانياً، بالنسبة لتجنيد الحريديم: لم تتراجع لجنة "عفري" أمام حساسية هذه المسألة من الناحية السياسية، وأوصت بالزام الحريديم أيضاً بتأدية الخدمة الوطنية. لكن اللجنة ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، وذكرت أنه بدون الحريديم فإنه لن تكون هناك فائدة من تطبيق أى خدمة وطنية. وقالوا في اللجنة: "إذا لم يؤديوا خدمة وطنية، إذن فليس هناك بوجه عام فائدة من الحديث عن إيجاد خدمة تحل محل الخدمة في الجيش الإسرائيلي". واستند تقديرهم في هذه النقطة أيضاً إلى أن بعض الحريديم باستطاعتهم تأدية هذه الخدمة في إطار مجتمعهم.

ثالثاً، وبالنسبة لمن لن يتجند بوجه عام: في هذه الحالة أصدرت اللجنة توصية حادة للغاية، وهي خاصة بالتأكد بالعرب والحريديم الذين يصعب إلحاقهم بالخدمة. فقد أوصت بمنع حصول من لن يؤدي الخدمة في الجيش الإسرائيلي أو في خدمة وطنية على الحقوق المختلفة. ونظراً لأن اللجنة لم تنه عملها بعد، فإنه لم يتم الإعلان حتى الآن عن التوصيات الخاصة بهذه الحقوق التي لن تمنح لهؤلاء الذين يتهربون من الخدمة، لكن لا يمكن أن نستبعد أن تكون التوصية الرئيسية هي سلب حقهم في الحصول على

مخصصات الأطفال. وترى اللجنة، أنه بهذه الطريقة فقط يمكن تشجيع العرب والحريديم على الالتحاق بالخدمة في الجيش أو الخدمة الوطنية.

♦ **بتواضع:**

ما زالت لجنة "عفري" تزاوّل عملها، لكن "بتواضع"، وذلك نظراً لأن شارون وموفاز أيضاً يدركان القدرة التفجيرية السياسية والاجتماعية لهذه التوصيات. أضف إلى ذلك، أنه بناء على المفاوضات الائتلافية الدائرة الآن فيما يتعلق بإمكانية ضم الأحزاب الحريدية للائتلاف الحكومي، فقد أمر شارون بعدم اتخاذ أى خطوات جديدة تتفلق بإلحاق الحريديم بخدمة وطنية أو بالخدمة في الجيش الإسرائيلي.

صحيح أن اللجنة ستواصل تحديد توصياتها ودراسة الأبعاد القانونية المتعلقة بها، لكن شارون كان قد ذكر أنهم، قبل نشر التوصيات النهائية، سيحاولون في الليكود الوصول إلى تسوية مع الحريديم في هذا الصدد، كجزء من المفاوضات التي تديرها الوزارة تسيبي ليفني باسم الحزب.

لكن الحريديم ليسوا بمفردهم، فتوصيات اللجنة من شأنها أن تخلق ائتلاف من نوع آخر بينهم وبين خصمهم التقليدي حزب شينوي، الذي من المحتمل أن يعارض هذه التوصيات لأسباب مغايرة تماماً: تومي لايد ورفاقه سيطالبون بتجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي وليس في الخدمة الوطنية فقط. وإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً معارضة الأحزاب العربية، فيبدو أنه حتى في حال تبني شارون توصيات اللجنة، فإن الطريق إلى تأدية خدمة إلزامية عامة في دولة إسرائيل مازال بعيداً جداً.

١٤١,٥ مليون شيقل للحريديم

معاريف ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: يهودا جولان

وتخصص هذه الأموال التي خصل عليها الحريديم للنشيفوت (المدارس الدينية) والمؤسسات التعليمية التوراتية، ونصف هذا المبلغ (٧٠ مليون شيقل) مخصص للجهاز التعليمي المستقل الخاص بحركة "اجتودات إسرائيل".

وكما هو الحال دائماً، فإن هناك مكسب وخسارة. فمعظم هذا المبلغ الذي خصل عليه الحريديم تم خصمه من الميزانية الحالية لوزارة التعليم - ١٠٠ مليون شيقل تم خصمها من خدمات مساعدة التلميذ، و ٣٠ مليون شيقل من ميزانية التعليم الخاص، و ١٠ مليون شيقل

رغم أنه لم تتضح بعد ماهية التشكيل الحكومي الجديد، إلا أنه بدعم من الائتلاف قامت لجنة المالية بتحويل مبلغ ١٤١,٥ مليون شيقل إلى الحريديم من ميزانية وزارة التعليم.

مع بدء المفاوضات الائتلافية، تم طرح هذا الاقتراح على هذه اللجنة - واليوم تم التصديق عليه بشكل رسمي. وفي غضون ذلك، لم يتم تحويل الـ ١٠٠ مليون شيقل الأخرى التي كان من المقرر أن يحصل عليها الحريديم من وزارة الإسكان، بسبب عدم حضور ممثل وزارة المالية هذه الجلسة.

من ميزانية تعليم الأقليات، وهناك مليون أخرى تم تخفيضها من ميزانية تأمين المدارس.

وفي نقاش ساخن، طلب ممثل حزب شينوى عضو الكنيست إيهود رتسابى إعادة التصويت على هذا الاقتراح، لكن بعد مرور حوالى خمس دقائق صوت أعضاء اللجنة مرة أخرى وتمت الموافقة على تحويل هذا المبلغ بالكامل. وحينها شعر رتسابى بالغضب من هذا القرار. وقال: "إن هذا المبلغ من شأنه أن يمهّد طريق انضمام الأحزاب الحريدية إلى الائتلاف الحكومي. إن ما حدث اليوم هو مجرد تمهيد لما سيحول فى "القريب" للحريديم فى حال انضمامهم إلى الحكومة".

وقد ربط عضو الكنيست حايم أورو (عن حزب ياحد) هذا القرار بالائتلاف الذى يتم الاعداد لتكوينه.

وأوضح: "هذه هى الأشياء البسيطة التى تمنح للحريديم قبيل التغييرات التى ستطرا على الائتلاف. فى البداية حلوا وزارة الأديان وما لم يكن صالحا هناك حولوه إلى وزارة التعليم. ويبدو أن توزيع الأموال هذه المرة أيضا مجرد بداية تمهيدا لانضمام الحريديم إلى الحكومة".

وقد وجه عضو الكنيست أوفير بينيس (عن حزب العمل) أصابع الاتهام إلى وزير المالية بنيامين نتياهو. وقال عنه: "إنه يدفع رشاوى إلى الأحزاب الحريدية حتى تؤيد الميزانية العامة للدولة. ولكى يضمن تصويت الحريديم لصالح هذه الميزانية، يقوم نتياهو بالتخلي عن الاقتصاد الإسرائيلي. إن وزير المالية كثيرا ما يتحدث عن اعتبارات موضوعية لكن ما يتضح الآن أنه مستعد للمساومة من أجل المصالح السياسية البحتة".

ارتفاع نسبة الحاجة إلى العمل فى القطاع الحريدى

معاريف ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: طال بامسون

وتطرق الاستطلاع أيضا إلى أى مدى دفعت الاقتطاعات من إعانات الأطفال - فى رأى من شملهم الاستطلاع - الطائفة الحريدية إلى البحث عن مصدر دخل آخر. وأجاب ٦١٪ بأن الاقتطاع من إعانات الأطفال دفع بشكل كبير القطاع الحريدى إلى البحث عن مصدر دخل آخر، ولكن أشار ٧٧٪ منهم إلى أن احتمال عمل الجمهور الحريدى فى منطقة سكنهم يتراوح بين كونه ضئيل وضئيل للغاية.

وقالت المحامية "ليلاخ نحاميا" نائب مدير عام هيئة المشروعات: "لا شك أن تقليص إعانات الأطفال قد زاد من الدافع إلى العمل. ولكن عندما لا يتم الاهتمام بتشجيع العمل وخلق فرص عمل جديدة سيظل هؤلاء الأشخاص داخل دائرة الفقر".

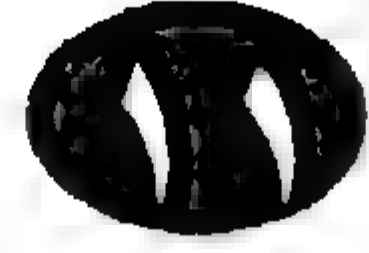
وقال الدكتور "شموئيل روزنمان" رئيس هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن "نتائج الاستطلاع تؤكد المؤشرات التى تحدثنا عنها منذ وقت طويل بأن القطاع الحريدى يشهد طفرة فى سوق العمل. ولا شك أنه لو كان لديهم إمكانيات عمل أخرى لكان عدد العاملين أكبر. سنواصل جهودنا فى هيئة المشروعات الصغيرة لدعم مواطنى القطاع الحريدى لأن تكون لهم مشروعاتهم وأن يصبحوا مستثمرين مستقلين".

يشير استطلاع أجراه معهد "ساميت" لصالح هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن هناك ارتفاع فى نسبة الحاجة إلى العمل لدى الحريديم (المتدينين) فى أعقاب تقليص إعانات الأطفال. وشمل الاستطلاع ٣٠٠ رجل وسيدة يشكلون عينة للطائفة الحريدية.

ويتضح من نتائج الاستطلاع أن ما يقرب من نصف من شملهم الاستطلاع لا يعملون، و ٣٠٪ فقط يعملون كل الوقت والباقي يعملون نصف الوقت. وتتساوى نسبة النساء اللاتى يعملن كل الوقت مع نسبة الرجال، ولكن ترتفع نسبة النساء اللاتى يعملن نصف الوقت عن نسبة الرجال. وكذلك يتضح، أنه كلما ارتفع السن ازداد ارتفاع نسبة العاملين طول الوقت.

كما تناول الاستطلاع الحاجة للعمل ومجالات العمل التى يفضلها هذا القطاع، حيث أظهر أن ٤٥٪ ممن شملهم الاستطلاع من الذين لا يعملون، أظهروا اهتماما بالعمل بينما ترتفع نسبة النساء اللاتى تهتم بالعمل بالمقارنة بنسبة الرجال. ويرى من شملهم الاستطلاع أن أكثر مجالات العمل التى يهتم القطاع الحريدى بالعمل بها هو مجال الخدمات العامة مثل: التربية، والصحة، والعمل الاجتماعى، وكذلك العمل فى مجال الحاسبات والتكنولوجيا المتقدمة.

ترجمات عبرية



أزمة المياه في إسرائيل

هاآرتس ١٠ / ٨ / ٢٠٠٤
بقلم: عميرام كوهين

■ الإنفاق الإضافي بسبب غلاء المياه: مليار شقل سنويا

الزراعة في إسرائيل. وعلى حد قول المزارعين، فإن وزارة المالية تواصل تجاهلها لتوصيات لجنة البروفسور فيرمان - لجنة عامة تضم مجموعة خبراء شكلها في عام ٢٠٠٢ رئيس الوزراء أريئيل شارون لتقوم بفحص أثمان مياه الزراعة - التي أوصت أن يظل ثمن مياه الزراعة هو شقل واحد للمتر المكعب. وبنوى المزارعون، الذين يتمتعون بتأييد وزير الزراعة يسرائيل كاتس، محاولة إرساء توصيات لجنة فيرمان في التحقيقات، وبالتالي سيتمنعون وزارة المالية من رفع رسوم مياه الزراعة بواسطة قانون التسويات.

وعلى حد قول المزارعين، فإنه منذ عام ٢٠٠٠ ارتفع ثمن مياه الزراعة بحوالي ٣٠٪، ووصل ثمنها اليوم إلى ١,١٥ شقل للمتر المكعب (الثن المعادل) - وهو الثمن الذي يرتفع عن الثمن الذي أوصت به لجنة فيرمان. كما يقول المزارعون أن اقتراح وزارة المالية يضر بمفوضية المياه التي تبذل جهدا لإقناع المزارعين بالحصول على المياه المنقاة بدرجة أقل بدلا من المياه المنقاة بدرجة عالية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يضر بمشروعات إعادة ضخ المياه التي تنقل المياه المنقاة من السلطات المحلية إلى المزارعين. ويقدر ثمن المياه في مشروعات إعادة ضخ المياه - التي أنفق على إقامتها ١٣٠ مليون شقل في الأعوام الأربعة الماضية - بـ ٥٦ أجورا للمتر المكعب. وعلى حد قول المزارعين، فإن رفع ثمن المياه بـ ٢٠ أجورا سيؤدي إلى توقف العمل في هذه المشروعات، كما سيؤدي إلى إلغاء عقود شراء المياه المنقاة بدرجة أقل والتي وقع عليها المزارعون.

ولا يتأثرون في وزارة المالية من أقوال المزارعين، بل ويعملون على تقليل تأثير وزير الزراعة في تحديد أثمان مياه الزراعة.

مع ذلك، وعلى ضوء تجربة الماضي، هناك شك كبير في الموافقة على اقتراحات وزارة المالية بصيغتها الحالية لرفع رسوم المياه.

في هذا العام، مثل كل عام، شكّل ارتفاع ثمن المياه عنصرا هاما في ميزانية ٢٠٠٥، حيث اقترحت وزارة المالية رفع رسوم المياه لجميع القطاعات بـ ٦٠ أجورا للمتر المكعب في الأعوام الثلاثة القادمة، أي ٢٠ أجورا عن كل عام.

ويستدل من الإحصاء الذي أجرته وحدة المياه في اتحاد مزارعي إسرائيل، أنه في حال ما إذا تم التصديق على هذا الاقتراح في الكنيست، فإن الإنفاق الشامل للمياه في مجالات الزراعة، والصناعة والقطاع المنزلي سيرتفع بـ ١,١٠٥ مليار شقل في العام بدءا من عام ٢٠٠٧. كما يشير هذا الإحصاء إلى أن المزارعين سيدفعون زيادة تقدر بـ ٤٩٥ مليون شقل في العام، وسيدفع القطاعان المنزلي والصناعي ٥٢٠ مليون شقل في العام.

وستدفع السلطات المحلية، التي تدفع اليوم لشركة "مكوروبت" ٢,٠٥ شقل للمتر المكعب من المياه للأغراض المنزلية، ٢,٦٥ شقل في عام ٢٠٠٧ للمتر المكعب، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٢٤٪. ومن المتوقع أن تقوم هذه السلطات بفرض هذه التكاليف الإضافية على مستهلكي المياه.

وفضلا عن زيادة ثمن مياه الشرب، ترغب وزارة المالية في رفع ثمن مياه الري المنقاة. ووفقا لاقتراح وزارة المالية، سيتم رفع ثمن المياه المنقاة بدرجة عالية بـ ٢٠ أجورا للمتر المكعب (٢٦,٦٪)، والمياه المنقاة بدرجة أقل بـ ٢٠ أجورا للمتر المكعب (٣٦٪). وستطبق زيادة رسوم المياه المنقاة مع بداية عام ٢٠٠٥. كما تقترح وزارة المالية زيادة ثمن المياه التي يحصل عليها المستهلكون من مشروعات المياه التي يقيمها المزارعون بـ ٦٠ أجورا للمتر المكعب.

وكما هو متوقع، فإن المزارعين يعارضون هذه الاقتراحات التي تقدمها وزارة المالية. وجاء في البيان الذي نشره بالأمس اتحاد مزارعي إسرائيل أنه "إذا تم تطبيق خطة وزارة المالية - معاذ الله - سيكون هناك سبب كاف لتشكيل لجنة تحقيق لتحري أسباب القضاء على مجال

ارتفاع أسعار المياه بنسبة ۱۵ أجورا للمتر المكعب

عدد كبير من المزارعين لاستغلال المياه العذبة في الري، وهو ما ينطبق على استغلال مياه الصرف التي تمت معالجتها. والسبب في ذلك هو قلة هذا النوع من المياه في المنطقة الشمالية، بسبب القيود التي تضعها مفوضية المياه على استخدام مياه الصرف التي تمت معالجتها في حوض اختزان المياه ببحيرة طبريا. وأكد بليير أن: "هذا القرار الذي لا يأخذ في الحسبان غلاء أسعار مياه الري الزراعي في الأعوام الماضية، سيؤدي إلى تحويل منشآت آلاف الدونمات من الأراضي الخضراء، إلى أراضي جرداء".

تشير البيانات التي أعلنها "يورام تماري" المسؤول عن حقبة المياه في نقابة مزارعي إسرائيل، إلى أن أسعار المياه العذبة المستخدمة في الزراعة سترتفع من ۱۲۷ شيقل إلى ۱۴۲ شيقل للمتر المكعب - وهو ارتفاع يقدر بحوالي ۱۲٪. ومع ذلك، فإن متوسط السعر الجديد سيكون أقل بكثير، لأن المزارعين لا يستغلون حصص المياه كلها في مجال الزراعة.

وتجدر الإشارة إلى أن السعر الجديد للمياه المستخدمة في مجال الصناعة سيصبح ۲۱۵ شيقل للمتر المكعب، وسيصبح السعر الجديد للمياه الخاصة بالسلطات المحلية ۲۲۱ شيقل للمتر المكعب. وكنتيجة لغلاء أسعار المياه ستحصل السلطات المحلية على زيادة في الإنفاق تقدر بـ ۹۷ مليون شيقل في العام وستحصل وزارة الصناعة على ۱۳۵ مليون شيقل في العام.

انتصار المزارعين والسلطات المحلية:

- اقتراح وزارة المالية: زيادة الإنفاق في مجال الزراعة بـ ۴۹۵ مليون شيقل.

- قرار الحكومة: تقليل الإنفاق إلى ۱۰۰ مليون شيقل.

- ارتفاع أسعار المياه العذبة المستخدمة في الزراعة بنسبة حوالي ۱۲٪.

- بسبب نظام الحصص فإن الغلاء الفعلي سيكون قليل جدا.

- زيادة نفقات السلطات المحلية بـ ۹۷ مليون شيقل في العام.

وافقت الحكومة على الطلب المقدم من جانب وزير الزراعة "يسرائيل كاتس" والسلطات المحلية، وقامت بتخفيض ارتفاع أسعار المياه، المنصوص عليه في قانون التسويات لميزانية عام ۲۰۰۵.

وكانت الحكومة قد وافقت في مطلع هذا الأسبوع على اقتراح معدل يقضي برفع أسعار المياه العذبة لكافة القطاعات بنسبة ۱۵ أجورا للمتر المكعب في بداية عام ۲۰۰۵ - من ۱۲۷ شيقل إلى ۱۴۲ شيقل للمتر المكعب - بدلا من ۶۰ أجورا للمتر المكعب لمدة ثلاثة أعوام، مثلما ورد في طلب وزارة المالية. كما تقرر إلغاء طلب وزارة المالية برفع أسعار المياه المستخدمة في مجال الزراعة: مياه الصرف التي تمت معالجتها والمياه المالحة.

وتفيد الدراسة التي أجرتها مديرة القسم الاقتصادي بنقابة مزارعي إسرائيل "راخيل بورشك"، بأن تخفيض أسعار المياه من شأنه أن يؤدي إلى تقليل النفقات الإضافية في مجال الزراعة - من ۴۹۵ مليون شيقل سنويا (بدءا من عام ۲۰۰۷) إلى ۱۰۰ مليون شيقل سنويا.

لقد بلغ متوسط الحجم السنوي لاستخدام المياه العذبة ۱۴۰ مليون متر مكعب في الأعوام الماضية، في مقابل حوالي مليار متر مكعب في العقد الماضي. ويبلغ حجم استخدام المياه العذبة للاحتياجات المنزلية حوالي ۶۵ مليون متر مكعب في العام.

ويستدل من البيانات التي نشرتها "بورشك" أن أكبر ضرر سيقع على عائق المزارعين في هضبة الجولان، والجليل، وغور الأردن والجليل الغربي، حيث سيرتفع معدل إنفاقهم على المياه بـ ۵۰ مليون شيقل في العام. وسيرتفع معدل إنفاق مزارعي الوسط على المياه بحوالي ۲۴ مليون شيقل في العام ومزارعي النقب بـ ۱۱ مليون شيقل في العام، بينما سيرتفع معدل إنفاق مزارعي غور الأردن على المياه بـ ۴ ملايين شيقل في العام.

وقد قال مدير عام نقابة مزارعي إسرائيل "يوسنا بليير" إن هذا قرار صعب لعدم وجود بديل آخر أمام

ترجمات عبرية

١٢

حوارات

حوار مع رئيس هيئة الأركان "موشيه يعلون":

أجرى المقابلة: يارون لوندون
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/١٣

الإرهاب يتغذى من التحريض من طهران مروراً بدمشق وببيروت

القتال، حيث لم تكن هناك أية أفكار سياسية، سألوني سؤالاً محدداً جداً كان على النحو التالي: لماذا لا توصي المستوى السياسي بإخلاء مستوطنة معزولة حتى يمكن توفير القوات...؟، المقصودة بالسؤال طبعاً من السؤال كانت مستوطنة نتساريم. زدي كان أننى أرى أن إخلاءنا لنتساريم سيعطى دفعة لأشعة الإرهاب، ويبدو أننى سأضطر فى هذه الحالة لتخصيص أكثر من فرقة عسكرية لإصلاح الضرر الناجم عما سيبدو فراراً فى ظل إطلاق النار. هذا الجواب كان منحنياً فى حينه، ولكن المعارضين لفك الارتباط استخدموا عباراتى هذه بطريقة غير ملائمة وبشكل يزعج الجيش فى السياسة، الأمر الذى أسغى جاهداً لإبعاد الجيش عنه.

♦ ولكن ما هو موقفك من تأثير فك الارتباط على التطورات فى أرض المعركة...؟

- قلت رأينى فى الأطر والمناظر التى يتوجب فيها التعبير عنه، ولكن ذلك كان قبل صدور القرار. وبعد أن صدر عن المستوى السياسى أصبح من واجبى أن الأثم موقفى مع الوضع.

♦ ما الذى يمكنك من أن تعبر لنا عن رأيك قبل صدور القرار...؟

- لقد عبرت دائماً عما يستطيعه الجيش وما يتوجب عليه القيام به حتى يقلص من حجم الأضرار. أنا لست محللاً أكاديمياً أو صحفياً وإنما أعرف كيف أترجم القرارات السياسية إلى أنماط عمل عسكرية. ولا يمكن من ذلك إخراج عنوان صحفى يقول أن رئيس هيئة الأركان يؤيد فك الارتباط أو يعارضه. عبرت عن رأيى مع اشتراطات وتحفظات.

قال رئيس هيئة الأركان موشيه يعلون أن الجيش الإسرائيلى يضرب قدرات الإرهابيين بنجاح، مستدركاً ولكن الإرهاب يتغذى من التخريض والتربية، فإذا كان الأطفال فى سن الثالثة يرضعون الكراهية وأبناء الرابعة عشرة مستعدين للانتحار، فإن الحديث عن نهاية الإرهاب يكون أمراً أشبه ببراميل المياه. كما أن هناك منظومة أخرى تغذى الإرهاب وجذورها تبدأ من طهران مروراً بدمشق وببيروت... يتوجب معالجة هذه المنظومة سياسياً وعسكرياً أيضاً.

وقال عن لبنان وسوريا: من لبنان لا يطلقون الصواريخ (يقصد حزب الله) فقد وجدوا ساحة أخرى للتخريك فيها وهى الساحة الفلسطينية. وأضاف نحن نقدر أن الجيش السورى يدرك ضعفه فى التصادم وجهاً لوجه، ولكننى لا أستطيع استبعاد سيناريو يبدأ فيه التصعيد فى الشنافة اللبنانية ليصل الأمر إلى حرب بين الجيوش. مختصراً الكلام، أننا بحاجة إلى جيش رادع، وهذا هو جوابى على قضية المليارات المظلومة لمتزانية الدفاع.

♦ لنص الحوار:

♦ سيد يعلون، هل لنا مقولتك بأن فك الارتباط

عن غزة سيؤثر ريثاخ الإرهاب...؟

- لم أقل شيئاً كهذا.

♦ لم تقل...؟

- أنا لم أقل شيئاً كهذا بصدد فك الارتباط... إن هذا جزءاً من سبلحية الجدل الجماهيرى القائم.

♦ أتمنى فرصة سانحة لتقويم الوضع...؟

- قبل عامين تقريباً فى مؤتمر هرتسليا، إبان ذروة

♦ الكثيرون يسألون مثلاً عن المدة الزمنية المطلوبة التي ستتطلبها هذه الخطوة، فما هو ردك؟

- لو كنت متأكداً من أنهم سينقلون أقوالى بصورة دقيقة لما كنت أخفى ذلك، ولكنى أخشى أن يستخدموا أقوالى كسلاح بيد عناصر مصلحية. يتبين لى فى ممرات عديدة، وللأسف، أن أقوالى أمام المنابر والأطر تنقل بطريقة مشوهة. أنا أقول كلمة للصحافة فأقرأ فى اليوم التالى عنوانا يقول: رئيس هيئة الأركان يقول: انتصرتنا...!، ولذلك أفضل أن أتوخى الحيطة والحذر.

♦ ما المفزى الأمنى لفك الارتباط...؟ هل يعتبر ذلك جيداً لنا أم أننا نكرر أخطاء أوصلو؟

- هذه مسألة معقدة جداً، لأن الأمر يرتبط بحسم مسائل من قبيل مستقبل الدولة وحدودها وتركيباتها الديموجرافية وما إلى ذلك من مسائل أمتنع عن التطرق إليها. وعلى ذلك لم أقل أنه يكفى قرار داخلى إسرائيلى فى هذه القضية لأن هناك طرفاً ثانياً لم يعترف حسب تقديرى بحق إسرائيل فى الوجود كدولة يهودية، لم يفعل ذلك لا فى أوصلو ولا فى أى مفترق آخر حتى اليوم. أنا أقول ذلك جهاراً وفقاً لواجبى ومن وجهة نظرى المهنية رغم أننى أعرف أن هذه المسألة فى محور الجدل السياسى. وحسب فهمى أن هذا هو تفسير للمواجهة التى اندلعت فى عام ٢٠٠٠، فبينما طوّل الفلسطينيون بحسم مسألة حل الدولتين الذى يفترض أن يكون نهاية الصراع، تملص عرفات من ذلك من خلال شن الحرب (المقصود انتفاضة الأقصى).

♦ وإذا كان عليك أن تحكم على فك الارتباط حسب المنفعة العسكرية فقط فأى تقدير موقف ستقدمه للمستوى السياسى؟

- أقول مرة أخرى أن هذا ليس تقدير موقف بسيط لأن الوضع شائك، كما أن فك الارتباط يحدث من خلال عدة أشكال وطرق.

♦ ما الذى يتوجب عمله حتى تزداد الاحتمالات...؟

- انظر، من الناحية العسكرية يعتبر ضرب الإرهاب بكل الطرق صحيحاً وهذا ما نفعله بصورة طيبة اليوم. من المهم جداً أن يكون الإرهاب فى وضع يطلب فيه وقف إطلاق النار قبل كل خطوة سياسية نقدم عليها.

♦ وهل نحن نقرب من هذا الوضع حسب رأيك...؟

- نحن نضرب قدرات الإرهابيين بنجاح، ولكن الإرهاب يتغذى من التحريض والتربية، فإذا كان الأطفال فى سن الثالثة يرضعون الكراهية وأبناء الرابعة عشرة مستعدين للانتحار، فإن الحديث عن نهاية الإرهاب يكون أمراً أشبه ببراميل المياه. كما أن هناك منظومة أخرى تغذى الإرهاب وجذورها تبدأ من طهران مروراً بدمشق وبيروت... ويتوجب معالجة هذه المنظومة سياسياً وعسكرياً أيضاً.

♦ إذا كنت محقاً فى قولك بأن الفلسطينيين لم يغيروا أيديولوجيتهم التصفية وإذا لم تكرر الدول العظمى ما فعلته فى العراق مع إيران، فهذا يعنى أن أمام الإرهاب الفلسطينى مستقبل كبير، أليس كذلك...؟

- قبل كل شيء، أنا لست متأكداً من أن احتياطات الإرهاب تتزايد وتتنامى. قبل سنة من الآن شاهدنا حيرة الفلسطينيين وتساؤلاتهم حول جدواه، وهذا هو جوهر الصراع الدائر فى الأسابيع الأخيرة بين أنصار الإصلاحات وبين المعارضين له. الصراع نابع من نجاحنا فى دفع أطراف كثيرة فى الجانب الفلسطينى الى الإدراك بأن الإرهاب ليس ناجحاً. صحيح أن لديهم أيضاً من يفكرون فى أن الجانب الإسرائيلى سينهار فى نهاية المطاف، وهؤلاء اعتقدوا فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ أننا سننكسر خلال عدة أسابيع، إلا أن أملهم خاب لذلك يجب أن نرى ذلك كصراع طويل دائر هنا، ذلك لأننا موجودون على الحدود بين العالم الحر والعالم الإسلامى الذى يغذى الإرهاب العالمى. هذا الصراع يتم بقيادة الدولة الأعظم التى تسعى لإيقاف تصدير الأيديولوجية الوهابية من السعودية ودمقرطة الدول العربية. هذه مجريات للمدى البعيد ولا تنتهى باستخدام القوة العسكرية فى العراق وأفغانستان.

♦♦ ٢٠٠ مخرب على مخارج نابلس؛

♦ هل صحيح أنه لم يرق لك مستوى الدعم القليل الذى قدمناه لأبو مازن...؟

- من يقرأ موقفى جيداً يدرك أن جوهر المسؤولية عن سقوطه يقع على كاهل عرفات.

♦ ورغم ذلك هل كان بإمكاننا أن نفعل لأجله أكثر ولم نفعل...؟

- أنا اعتقدت أنه ممثل أصيل للرؤية القائلة بأن الإرهاب ليس ناجحاً، وهذا كان موقف المستوى السياسى الذى قرر مساعدته ولكن التطبيق كان مشوباً بالجدل، ولم يُقبل رأيي.

♦ حول ماذا دارت الجدالات...؟

- بعضه كان على المستوى الأمنى: هل من الصحيح فتح الوضع أكثر وإعطاء أبو مازن المزيد من الصلاحيات وعلى أى وتيرة. أنا وجهت انتقاداتى فى الأطر الملائمة للطريقة فتسرب جزء منها للصحافة، هذا كل ما فى الأمر... وقد قلت رأيي فى ذلك.

♦ هل صحيح أن رأيك لم يُقبل وتسببت فى إضاعة العملية...؟

- أنا لا أعتقد أننا كنا اللاعب المركزى، فهناك على الأقل شريكان اثنان من ضمنهما الولايات المتحدة، إلا أن المسؤولية تقع فى الأساس على كاهل المجتمع الفلسطينى الذى لم يحسم بعد الى أين يتوجه. إن الصراع داخل المجتمع الفلسطينى، فى تقديرى، سيزداد

حدة في الأشهر القليلة القادمة.

♦ الى أي مدى من التصعيد؟..

- ما حدث في الشهر الأخير هو نموذج صغير لما سيحدث في المستقبل. وتقديرى أن الصراع سيتضمن مصادمات داخل المجتمع الفلسطيني ذاته.

♦ على ماذا تركز في قولك هذا؟..

أعتقد أن المبادرة الإسرائيلية تحت عنوان فك الارتباط قد سرعت من مجريات الأحداث، ذلك لأن كل اللاعبين بدأوا يفكرون في اليوم التالي للانسحاب ويُعدون لمكانتهم وقوتهم. هذا الصراع في ذروته الآن بين كل هذه الأطراف. حماس والأطراف المحافظة في السلطة سيحاولون طبعاً إظهار الوضع وكأنه فرار إسرائيلي في ظل الرصاص. أما الإصلاحيون فيريدون أن يتم فك الارتباط من خلال التفاهم معنا لكي يُسجل في رصيدهم. لذلك تعتبر هذه المواجهة في ذروتها وستزداد حدة مع اقتراب موعد التنفيذ الفعلي.

♦ من الذي ستكون له الغلبة؟..

- هذا الأمر يعتمد قبل كل شيء على حماس، وكذلك أيضاً على نجاحاتنا في إحباط الإرهاب، وهنا سأرجعك للجواب السابق الذي قلته لك: علينا أن نضعف الإرهابيين.

♦ ولكن تكتيك مكافحة الإرهاب يتسبب في آلام كثيرة للسكان المدنيين، وهذا يؤجج الإرهاب في حد ذاته. فهل من الصحيح أن نهدم بيت حانون؟..

- لكل خطوة عسكرية ثمن، بما في ذلك حتى إصابة المخربين. صحيح أن القتل يتسبب في الكراهية، والحوادث تتسبب في المرارة. ولكن لتحل لي هذه المعضلة: منذ بداية السنة اعتقلت الحواجز حوالي ٢٠٠ مخرب على مخارج نابلس. فهل يتوجب علينا إزالة الحاجز وان نوقف مكافحة الإرهاب؟.. إن قضية المنفعة والجدوى يجب أن تطرح دائماً بلا توقف. وهكذا تقرر اقتلاع بيارات بيت حانون. والدليل على ما أقول أننا لم نتوغل في غزة أكثر من ذلك رغم أنني لا أستطيع أن أضمن لك ألا نفعل ذلك في المستقبل إذا أصبح إطلاق صواريخ القسام مسألة لا تطاق.

♦ هل أجدي نفعاً ما يطلق عليه الضغط على

السكان المدنيين؟..

- لقد رأينا رد فعل سكان بيت حانون الذين يحولون دون إطلاق صواريخ القسام مؤخراً. الكاريكاتير الذي وزع مؤخراً من خلال المنشورات التي وزعناها في القطاع هو رسم كاريكاتيري فلسطيني تظهر فيه حماس وهي تطلق القسام من بيت حانون الى سديروت، إلا أن هذا الصاروخ يعود ويضرب بيت حانون نفسها. هذا الرسم يعبر عن مطلب السكان بأن توقف حماس إطلاق صواريخ القسام، ولذلك انتقل

الرماء الى جباليا.

♦ والآن طبعاً ستمارس الضغط على جباليا؟..

- هذا ما حدث في رفح، حيث أصبح سكانها غير معنيين بتهديب الوسائل القتالية.

♦ ما هو مدى حدة استفزازات حزب الله الذي

يدفعنا لاستخدام هذا التكتيك في لبنان أيضاً؟..

- من لبنان لا يطلقون الصواريخ، لأن هناك منظومة أكثر استقراراً مما كان في الماضي نتيجة للردع الإسرائيلي تجاه لبنان وسوريا وحزب الله. هم وجدوا ساحة أخرى للتحرك فيها وهي الساحة الفلسطينية. كلنا سمعنا تصريحات حسن نصر الله، إثر الانفجار الذي قتل أحد كبار مسؤوليه، حيث اعترف بأن هذا الشخص كان مسؤولاً عن تفعيل الإرهاب في الساحة الفلسطينية. نحن موجودون الآن في واقع تقوم فيه الدول السيادية، سوريا ولبنان، باستضافة قيادات الإرهاب التي تنشط ضدنا أحياناً، حيث نضع أيدينا على هذه الصلة ونجبي منهم ثمناً من جراء ذلك. في الفترة الأخيرة هاجمنا أيضاً أهدافاً في لبنان وفي سوريا بعد أن حذرناهم من تفعيل الإرهاب في الساحة الفلسطينية من عواصمهم.

♦ هل تؤكد بذلك أننا صقينا ذلك الشخص؟..

- اتهمونا بذلك، ولكننا لا نقوم بمثل هذه الأعمال.

♦ لماذا لا نضايق الأسد من خلال العملاء مثلاً

تفعل السي.آي.إيه؟..

- ولماذا تعتقد أننا لا نفعل ذلك.

♦ لأنني لا أرى حافلات تفجر بالقرب من قصر

الأسد؟..

- هناك طرق أكثر لطفاً وليس بالضرورة استخدام التفجيرات.

♦ عملاء الإرهاب التابعون للأسد:

♦ لماذا يزداد عدد صواريخ حزب الله المنصوبة كلما

اقترب الحسم بصدد الميزانية؟..

- ليس هناك أمر كهذا إطلاقاً. هيا بنا نتحقق من خارطة التهديدات الماثلة أمامنا. الاستراتيجيون يتبأون بأنه ليس من المتوقع اندلاع حرب على شاكلة الحروب السابقة حيث تصادمت قوات ميدانية هائلة. نحن سنكافح الإرهاب ونواجه تهديدات أسلحة الدمار الشامل ولكننا لا نستطيع القيام بأشياء كثيرة في مواجهة هذا السلاح.

♦ هذه الساحة خاصة بالدول العظمى؟..

- واقع إسرائيل الاستراتيجي أفضل من السابق لعدم وجود تحالف عربي، ولأننا راكمت قدرات متطورة، بينما يستصعب جيراننا تحمل نفقات الأمن. هناك أيضاً أهمية للاتفاقات المعقودة مع الأردن ومصر وللقضاء المؤقت ربما على التهديد العراقي. من الناحية

الثانية تسعى إيران لحيازة قدرات نووية. وأنا أقترح ألا نعتد على الآخرين فقط في هذه القضية مثل باقي القضايا. على سبيل المثال، التهديد النووي في العراق أقلق العالم كله، ومع ذلك كانت هناك أطراف في العالم الحر ساعدت في بناء مقاعل هناك.

عليك أن تتخيل بينك وبين نفسك ماذا كان سيحدث لو اندلعت الحرب بينما كان لدى العراق قدرات نووية. إسرائيل هي التي قامت بإزالة هذا التهديد، والتهديد النووي ليس مجرد تهديد مباشر بالقصف: إذا كانت لإيران قدرات نووية فسيصرف الشرق الأوسط بطريقة أخرى. الدول المعتدلة ستكون أكثر تطرفاً والدول المستعدة للتوصل إلى اتفاقات معنا قد تغير سياساتها وتمارس ضدنا الإرهاب أو الوسائل الأخرى تحت المظلة الإيرانية.

أيضاً بالنسبة لتهديد الحرب التقليدية فما زلنا نتحدث عن شرق أوسط مسلح. الحفاظ على الاتفاقات التي وقعنا عليها يتطلب منا أن نكون مسلحين لأن هذه الدول أيضاً تتسلح بسلاح غربي متطور.

◆ مصر ٩٠٠

- نعم. ليست لدينا حرب معها، ولكن إذا بدت إسرائيل في صورة ضعيفة فليس من المؤكد أن تبقى الاتفاقات قائمة. الشرق الأوسط حافل بالانعطافات، ومن المحظور علينا أن نكون بدون قوة. نحن نقدر أن الجيش السوري يدرك ضعفه في التصادم وجها لوجه، ولكن لديه ٤٠٠٠ دبابة ومئات الطائرات والصواريخ التي تغطي كل دولة إسرائيل، فضلاً عن قدرات كيميائية. صحيح أنهم الآن يفضلون استخدام عملاء الإرهاب ضدنا، إلا أنني لا أستطيع استبعاد سيناريو يبدأ فيه التصعيد في الساحة اللبنانية ليصل إلى حالة حرب بين الجيوش. خلاصة القول، أننا بحاجة إلى جيش رادع، وهذا هو جوابي على قضية المليارات المطلوبة لميزانية الدفاع.

◆ من هذا المنطق هل تعتبر هضبة الجولان ضرورية لنا الآن أيضاً ٩٠٠ وإذا لم تكن كذلك هل يمكن أن نتوصل إلى اتفاق مع سوريا بثمن ملائم ٩٠٠

- إن جيش الدفاع سيعرف كيف يدافع عن كل حدود دولة إسرائيل أياً كانت.

◆ هل أنت مستعد لأن تكون أكثر جراءة في جوابك ٩٠٠

إذا سألتني بصورة نظرية هل يمكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا توجد به توازنات، فسأرد عليك حينئذ أن من الممكن التوصل إلى اتفاق من خلال التنازل عن هضبة الجولان بمنظور الاحتياجات العسكرية.

◆ نسبة المجندين في الجيش تنقلص. قطاعات واسعة معفية من الخدمة والتجنيد في قطاعات شبابية

أخرى مجرد خيار. أقلية صغيرة فقط تخدم في الاحتياط في القوات الميدانية.. هناك شعور بأن السذج فقط هم الذين يؤدون دورهم ٩٠٠

- قبل كل شيء هناك قضية الحاجة: ما هو حجم الجيش الذي نحتاجه. الجواب هو أننا سنحتاج لفترة طويلة قادمة إلى جيش من مئات الآلاف لأن لدى السوريين جيش دائم يبلغ نصف مليون شخص، ونفس العدد يوجد أيضاً لدى الدول الأخرى في المنطقة. فهل تستطيع دولة إسرائيل أن تملك جيشاً ٩٠٠ أنا أعتقد أن الجواب هو لا، ولذلك لا بد من الجيش الإلزامي الذي يستجيب للتحديات الأمنية في الحاضر ويعد جيشاً احتياطياً كبيراً للحالات الطارئة.



تعليق على الحوار مع بوجي يعلون

هاآرتس ١٦ / ٨ / ٢٠٠٤

بقلم: زئيف شيف

يعلون يتحدى المستوى السياسي

عندما أعلن الرئيس السوري بشار الأسد في يناير ٢٠٠٤ أنه مستعد لاستئناف المحادثات مع إسرائيل، توجه وزير الخارجية سيلفان شالوم إلى رئيس الوزراء واقترح عليه ألا يرفض اقتراح الأسد. وكان رد رئيس الوزراء هو: أعرف ما هو الثمن ٩٠٠ إنه يريد هضبة الجولان، وأنا غير مستعد لدفع هذا الثمن.

واعتقدوا في الجيش الإسرائيلي مثلما اعتقد وزير الخارجية. هكذا اعتقد رئيس الأركان موشيه يعلون، ورئيس شعبة الاستخبارات أهارون زئيفي فركش، اللذان ساورتهما الشكوك في مدى جدية اقتراح الأسد. فهما يعلمان أن الإيرانيين يمارسون ضغطاً على الأسد حتى لا يدير مفاوضات مع إسرائيل. ولكن قادة الجيش الإسرائيلي يعتقدون أنه إذا تبين أن الأسد جاد في اقتراحه، فسيكون ذلك شيء جيد، أما إذا اتضح أن الأمر لا يعدو كونه مناورة تهدف إلى التخلص من الضغوط الأمريكية التي تتعرض لها سوريا، فيجب أن يتم الكشف عن ذلك. كما يسود بين صفوف الجيش الإسرائيلي الرأي الذي جاء في مذكرات بيل كليتوت ودينيس روس، حيث يقول الأخير أن إسرائيل هي المسؤولة بشكل كبير عن فشل المحادثات مع السوريين في فندق "شبردز تاون" وأنه كان من الممكن التوصل إلى تسوية مع الأسد الأب.

وفي نهاية الأسبوع الماضي قام يعلون بخطوة أخرى، أثارت اهتمام العالم العربي، حيث قال يعلون في حديث مع صحيفة "يديعوت أحرونوت" إنه إذا قرر المستوى السياسي التوصل إلى تسوية سلمية مع سوريا يتم في إطارها التنازل عن هضبة الجولان، فسيكون بمقدور الجيش الإسرائيلي أن يدافع عن إسرائيل بدون الجولان

أيضاً. ولكن هذه التصريحات تخالف ما قيل لشمعون بيريس عندما كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع عام ١٩٩٥، عندما قال الجيش الإسرائيلي أنه إذا اندلعت معركة مع سوريا دون أن تكون الجولان تحت سيطرة إسرائيل، فسنجد أنفسنا نخوض حرباً قاسية في الجليل، أو بعبارة أخرى، كانت هذه توصية غير مباشرة بعدم التخلي عن هضبة الجولان.

وفي تعليقه على تصريحات يعلون، قال وزير الإسكان السابق آفي إيتام - الذي يعد من أشهر من استوطنوا في هضبة الجولان - إن يعلون "رجل واهم". فالمقارنة بين تصريحات يعلون الأخيرة وبين موقف الجيش الإسرائيلي من خطة فك الارتباط - عندما تم اتهامه بمحاولة نسف الخطة - توضح عدم وجود أي شبه بين كلتا الحالتين.

وكان الجيش الإسرائيلي قد زعم حينها أن المستوى السياسي قام بعرض الخطة على الأميركيين دون أن يكلف نفسه بعرضها على الجيش أولاً، فقد قام رئيس مكتب شارون دوف فايسجلاس بزيارة واشنطن، وصحبه المستشار السياسي شالوم تورجمان (وليس كما قيل حينئذ أن الذي رافق فايسجلاس هو رئيس مجلس الأمن

القومي جيورا آيلاند، وحقيقة الأمر أن مجلس الأمن القومي كان لا يعرف أي شئ أيضاً). ولم يتم عرض خطة فك الارتباط على المستوى الأمني - سواء رئيس الأركان أو آيلاند - إلا بعد عودة الوفد الإسرائيلي من واشنطن. ولكن الوضع بالنسبة لسوريا مختلف هذه المرة، حيث أن رئيس الأركان هو الذي يحفز المستوى السياسي على إدارة مفاوضات والتوصل إلى تسوية مع السوريين. ويقول رئيس الأركان: "إن القرار يرجع إلى المستوى السياسي وليس إلى الجيش. ولكن عندما نتحدث عن ثمن السلام مع السوريين، فإن الجيش الإسرائيلي يقول إنه قادر على إيجاد حل عسكري للتنازل عن الجولان".

وبذلك يضع يعلون المستوى السياسي في تحد كبير. لقد سبق أن تراجع رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق إيهود باراك - والذي شغل أيضاً منصب رئيس الأركان - عن فعل ذلك أثناء المحادثات مع سوريا. وفي المقابل، فإن إسحاق رابين - الذي كان أيضاً رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع ورئيساً للأركان - كان مستعداً لتبني هذا الاقتراح، ولكن السوريين هم الذين تراجعوا. ويبدو أن يعلون يتصحب بالعودة إلى الخط الذي كان يسير عليه إسحاق رابين.

حوار مع إيزي بوروفيتش

صاحب النصيب الأكبر من أسهم شركة "العال للطيران"

معاريف، ١٢/٨/٢٠٠٤
بقلم: عامي إيتنجر

شريكه أيضاً في شركة أركيع - بهذا القرار. واجتمع في الظهيرة بعمال شركة أركيع ليلفهم بمغزى القرار، وفي المساء تمكن من السفر إلى إيلات لإبلاغ عمال شركته في منطقة الجنوب بآخر المستجدات.

وبمقتضى قرار مسؤول الحجز على الأعمال التجارية، تستطيع شركة كنافيم بدءاً من ١٧ ديسمبر المقبل، استخدام الإمكانيات المتاحة لها وزيادة حصتها في شركة العال من ٢٢٪ إلى ٥٢٪. والشرط الوحيد لذلك هو بيع شركة أركيع. وغنى عن القول إن الأخوين بوروفيتش كانا يفضلان التخلي عن الجزء الثاني من الصفقة، ولكنهما لم يتضررا من القرار كما أنهما يعتقدان أن ذلك سيكون لصالح كافة الأطراف، بما في ذلك شركة أركيع.

♦ القيمة غير واضحة:

سافر دادى بوروفيتش إلى الخارج في مطلع هذا

صباح يوم الأحد، جلس "إيزي بوروفيتش" في مكتبه وهو في غاية الارتباك منتظراً قرار مسؤول الحجز على الأعمال التجارية، بشأن طلبه بأن يكون له النصيب الأكبر في أسهم شركة العال. وفي الغرفة المجاورة جلس جميع أعضاء مجلس إدارة شركة "أركيع" منتظرين صدور القرار على أحر من الجمر. وبعد الساعة الثامنة بقليل، جاء جرس الهاتف يحمل النبوءة المنتظرة، وهي أن الصفقة تم اعتمادها، وأن شركة "كنافيم" التي يمتلكها بوروفيتش تستطيع السيطرة على العال، ولكن بشرط واحد، هو أن تبيع الخدمات والنشاطات الجوية التي تقدمها شركة "أركيع".

صحيح أن بوروفيتش قد شعر بارتياح كبير، ولكنه لم يخف المشاعر العنيفة التي انتابته بسبب ضرورة قيامه بوداع الشركة التي ترأسها على مدار الـ ٢٥ عاماً الماضية، أسرع بوروفيتش في إبلاغ شقيقه داي وهو

الأسبوع، بينما وافق شقيقه التوأم يسرائيل المعروف باسم إيزي - وهو بروفيسور في علوم الحاسبات وإدارة الأعمال على الحديث مع "عساقيم" (ملحق الصفقات والأعمال التجارية في صحيفة معاريف)، تقريباً حول كل شيء، عدا الأمور التي لم يكن بمقدوره التصريح بها الآن، أو الأمور التي سيعلمها على حد قوله - فقط عندما يصبح رئيساً لشركة العال.

♦ ما قيمة الخدمات الجوية التي كانت تقدمها شركة أركيع والتي يجب عليكم بيعها الآن؟

- "لأن مسؤول الحجز على الأعمال التجارية هو الذي قرر بيع الخدمات الجوية، فإن القيمة لا تزال غير واضحة. وقد قمنا بتأليف طاقم خاص، تحت إشراف البروفيسور يتسحاق سوارى، ليقوم بتقدير قيمة كل الخدمات والنشاطات الجوية لشركة أركيع".

"ويجب أن نفرق بين ذلك وبين أى من عمليات تقدير القيمة العادية، حيث يجب هنا أن يتم فحص النشاطات المختلفة للشركة. وعموماً، فإن تقدير قيمة الشركة يتم وفقاً لفطائنها الخارجي، حيث ننظر إلى الدخول، والأرباح، ورأس المال المستقل، والمعايير المالية الأخرى، أى أننا نتناول الشركة بكل ما فيها. وفي الوضع الذي نحن بصدده الآن، فإن ما يطلبه مسؤول الحجز هو بيع النشاطات الجوية لعنصر ثالث. علماً بأن شركة أركيع، تعمل في مجالات أخرى، بالإضافة إلى نشاطاتها الجوية، مثل المجالات الأمنية، وتأجير الطائرات وتقديم خدمات أرضية أخرى للمسافرين.

"يجب أن تقدر قيمة كل النشاطات التي تقوم بها كل فروع شركة أركيع، وهى أركيع ليسينج، وأركيع انترناشونال، وكنافى أركيع، QAS إسرائيل (شركة تقديم الخدمات للمسافرين)، وسيكيلاين (شركة طيران في نيجيريا)، وإذاعة البحر الأحمر في إيلات، وأركيع كليك (للحجز عبر الانترنت) وجولدستار تورز (شركة في بريطانيا). وبعد ذلك يجب إخراج النشاطات غير الجوية من الحساب، وهى أركيع ليسينج، QAS إسرائيل، وإذاعة البحر الأحمر في إيلات .. عندئذ فقط سيصبح من الممكن إدراك القيمة".

♦ هل تقدر أيضاً قيمة الشراكة والشركات الأخرى التي تمتلكها شركة كناقيم؟

- "بالطبع، لأنها حسبما قال مسؤول الحجز، تعد جزءاً من النشاطات الجوية لشركة كناقيم. والمقصود بالشراكة هنا هى الشراكة مع شركة "إستالينز"، والشراكة في المحطة النهائية للبضائع بمطار بن جوريون، والشراكة مع "طل ليموزين" في ملكية شركة صيانة الطائرات والخدمات الجوية، وفي ملكية شركة أركيع ترافيل (شركة ألمانية)".

♦ إذن، أصبح من الواجب الآن ترك شركة أركيع..

- "كان واضحاً لكل من يعمل في مجالنا هذا أن مسؤول الحجز لن يسمح بربط النشاطات الجوية لأركيع بنشاطات العال. ولا يمكننا أن ننسى، أننا كنا نعلن طوال السنوات الماضية أن شركة أركيع تعتبر منافساً قوياً لشركة العال، ولذلك، فإن أى إنسان عاقل بمقدوره أن يدرك أنه يجب علينا الآن ترك شركة أركيع. وهذا الأمر يؤثر فينا كثيراً".

♦ هل هناك أشخاص آخرون معنيون بهذا الأمر؟

- "لقد توجه إلينا بعض الأشخاص، ولكنهم لم يكونوا جادين في حديثهم، حيث كان هذا أقرب ما يكون إلى حديث السمر يوم الجمعة".

♦ ألن يلحق بشركة أركيع ضرراً من جراء بيعها لأشخاص آخرين؟

- "أنا وأخى دادي، نؤمن بفائدة التجديد. فتغيير أصحاب الأسهم في الشركة أمر مطلوب وجيد بالنسبة لأى تنظيم. وهذه العملية لصالح كل من شركتى أركيع والعال، حيث إنها عملية تجديد في كلتا الشركتين. كما أن شركة أركيع تمتلك بنية أساسية راسخة من التجهيزات والقوة العاملة، الأمر الذي سيمكنها من الاستمرار والعمل في مجال الصناعة الجوية".

♦ ما الذى يدفع شركة كناقيم للاهتمام بالسيطرة على العال، حتى لو كان ثمن ذلك هو التنازل عن أركيع؟

- "عندما اشترى أخى دادي شركة أركيع، كانت شركة طيران صغيرة للغاية، ولم تكن تعمل إلا في مجال الرحلات الجوية الداخلية. وقد أصبحت الآن شركة كبيرة ذات ثقل مهني ومالي، وأصبحت أقدامها راسخة في سوق الطيران الدولي. ولكن في ظل تركيبة الصناعة الجوية في إسرائيل، لا تستطيع أركيع أن تتفوق على العال. ولذلك، فمن البديهي أن نرتقى من المدرسة الثانوية إلى الجامعة، في المجال الذي أعرفه جيداً أنا وأخى دادي، وندخل العال كي نجعلها أفضل بكثير".

"إن هذه المسيرة فعلاً كإتمام المرحلة الثانوية، التي أمضيناها أنا وأخى على مدار سنوات طويلة في شركة أركيع، حيث درسنا فيها السوق المحلي والدولي جيداً. وفي كل من أركيع والعال بنية تحتية ممتازة. والشخص الذى سيدبر أركيع بعدنا سيضطر إلى توسيع رقعة بنيتها التحتية، مثلما ننوى نحن أن نفعل مع العال".

♦ هل سيبقى المدير العام في منصبه؟ وما الذى سيحدث عندما تتمكنوا من استخدام الإمكانيات المتاحة لكم في العال؟

- "في أقرب فرصة، سوف نستخدم الإمكانيات المتاحة لنا ونجعل حصتنا في أسهم العال تصل إلى ما

يزيد عن ٥٢٪. ووفقاً للوائح المعمول بها في شركة العال، فإن أصحاب أكبر عدد من الأسهم يختارون كل أعضاء مجلس الإدارة، ولهم الحق في استبعاد المديرين الخارجيين. وأعتقد أنه قبل حلول ديسمبر القادم سيتم عقد اجتماع عام لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، ثم يختار المجلس أحد أعضائه ليتولى رئاسته".

♦ ما هو المنصب الذي ستتولاه في العال؟

- إنني لا أعرف في هذه المرحلة ما هو المنصب الذي سأتولاه، ولكن كل ما أعرفه أنه لن يكون في مكتب الرئيس في طابق الإدارة العليا، لأنني أعتقد أنه من الخطأ أن يجلس مديراً عاماً ورئيساً في نفس المكان، حيث يحظر وجود اثنين من أصحاب المناصب العليا في طابق واحد. فهذا يزعم كل منهما وكذلك يزعم الأشخاص الذين يترددون على مكاتبهم، حيث إنهم لن يعرفوا من الذي سيلقون السلام عليه أولاً، وهل يدخلون مكتب الأول أم الثاني".

♦ هل سيبقى عاموس شابيرا مديراً عاماً لشركة العال؟

- "بالطبع. فأنا أعتقد أن عاموس يدير العمل جيداً. والنتائج هي التي تتحدث. وأعتقد أنه من منطلق عملي في الصناعة الجوية في إسرائيل وفي العالم، وبحكم الخبرة التي حصلت عليها في مجال الطيران والسياحة، فإن الإسهامات التي سأقدمها إلى العال ستكون من الشركة وإليها. وأعتقد أنني وعاموس يكمل كل منا الآخر. وهناك شيء واحد مشترك بيننا وهو أن كل منا يتعمق جيداً في دراسة كل شيء".

♦ بصفتك مديراً ذا نفوذ كبير للغاية، ألن يؤدي ذلك إلى مصادمات مع شابيرا؟

- "إن ما يحدث داخل أي منظمة، مثل الذي يحدث في أي أسرة، حيث كثيراً ما يحدث خصام. ولكن يجب أن نعرف كيف نتعايش مع هذا الخصام. وقد قال الراحل حوتيني الذي كان طبيباً نفسياً: إذا ما كان هناك زوجان لا يتناحran أبداً، فإن هذا معناه أن هناك خلافاً في شبكة العلاقات بينهما. وفي السنوات الأخيرة عرفت الكثير عن عاموس، وأعتقد أنه عرفني جيداً هو أيضاً، ولذلك فأنا واثق أننا معا سندفع بدفة الشركة إلى الأمام. وأنا أمثل مجموعة مستثمرين قاموا باستثمار القناطير المقنطرة من المال في شركة العال، ولذلك فإن هدفي هو تحسين وتطوير شركة العال، ولكونها شركة عالمية، فسوف اضطر إلى الإنشغال كثيراً بالسوق الدولية".

♦ كرئيس لشركة العال، هل ستستخدم أيضاً

منظمي العمل، في منافسة الشركات الأجنبية مثلما يحدث مع الرحلات التابعة للشركات الأوروبية؟

- "دائماً ما يجب العمل مع أشخاص ينظمون العمل. فهكذا تعمل شركات الطيران الدولية. ولكن كل شركة، بما في ذلك العال، يجب أن تكيف نفسها مع متغيرات الظروف، وأن تصبح قوية وغير مرتبطة بالمساعدات التي يقدمها منظمو العمل، وأن تكون قادرة على المنافسة مع مختلف شركات العالم وحدها. وهذا الأمر ليس يسيراً، ولكن العال تمتلك الأدوات التي تؤهلها للدخول في سوق المنافسة حامية الوطيس. علاوة على ذلك، سوف نضطر لإدخال نشاطات أخرى لشركة العال، مثل إقامة معهد لفحص طائرات الشركات الأجنبية، لندخل عن طريقه في منافسة الصناعات الجوية، لأن العال تمتلك قوة عاملة ممتازة، وبنية تكنولوجية متطورة. وأنا وأخي لدينا الكثير من العلاقات والاتصالات مع مختلف دول العالم، وهذا الأمر مطلوب لجلب طائرات الشركات الأجنبية إلى العال من أجل الصيانة والتطوير. كما يجب الإسراع في تطوير نقل البضائع عن طريق شركة العال، فهذا المجال يشهد نمواً في العالم بمعدل ٧٪ - ٨٪ سنوياً".

♦ وماذا بالنسبة للسياحة؟

- "يجب أن تقتحم العال مجال السياحة بشكل أكثر قوة، حيث إن هذا معناه تعاون مع الشركات التي تنظم الرحلات وشركات جوية أخرى. وتقوم الصناعة الجوية بشكل كبير على رحلات السياحة وليس فقط على رحلات رجال الأعمال. ولذلك سنتسم بالمرونة وسوف نعرف كيف نتوصل إلى طريقة التنسيق السليمة بين فروع الطيران، من خلال بذل جهود مضيئة كي نعيد لشركة العال رجال الأعمال الذين تركوها، وأصبحوا يتعاملون مع شركات أخرى".

♦ وماذا بالنسبة للرحلات الجوية يوم السبت؟

- "يجب أن نتعمق في دراسة هذا الموضوع. بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن الأفواج السياحية الأوروبية تخرج للاستجمام في أيام السبت، وإذا ما كانت إسرائيل تريد جلب الأوروبيين إليها، يجب عليها إيجاد الحل المطلوب كي يأتون إلى إسرائيل عن طريق شركة العال وقتما يشاءون".

♦ هل هناك إقالات محتملة؟ وهل ستشغلون

شركة خاصة في العال لتأجير الطائرات؟

- "سوف تواصل كناقيم عملها في مجال تأجير الطائرات في العال أيضاً، وهذا الأمر سيكون شيئاً طبيعياً حيث ستصبح العال شريكة في هذا العمل. والحقيقة هي أن أكثر من ٤٧٪ من الطائرات عاملة الآن في سائر أنحاء العالم، هي طائرات مؤجرة، في حين أن الأسطول الجوي العامل في العال بأكمله ملكاً للشركة". هذا وتنافس الآن شركة أركيع مع العال في مجال

الرحلات الجوية المنظمة".

♦ ما الذي سيحدث عندما تكون رئيساً لشركة

العال ٩٠٠

- "ستستمر شركتي أركيع ويسرا - إير في المنافسة للحصول على المزيد من الرحلات الجوية المنظمة، ولكن الذي سيحدد ذلك هو قرار الحكومة في هذا الشأن، القائل بأن العال ستستمر في العمل كشركة النقل المعلنه لدولة إسرائيل في الخطوط النظامية التي تشغلها الآن. وقد أدت هذه السياسة إلى فرض قيود على حرية شركتي أركيع ويسرا - إير في الحصول على رحلات جوية نظامية أخرى، واستمدت هذه السياسة قوتها من محكمة العدل العليا، بعد رفضها للإلتماس الذي قدمته شركتي أركيع ويسرا - إير، والذي من المقرر أن يعاد النظر فيه فقط إذا تجاوزت حركة الركاب في مطار بن جوريون ٧٠١٠ مليون راكب سنوياً، وقد سجلت العال هذه السياسة في كشوفاتها، ولذلك فإن أي تغيير يطرأ على هذا النظام، سيعتبر خروجاً على القانون".

♦ هل يخاف منك عمال العال ٩٠٠

- "أعتقد أن العمال تمتلك عمالاً ممتازين ومهنيين. وأعتقد أن العمال سيرون أن وجودنا في الشركة سيؤدي فقط إلى تطويرها وتحسين أداها، لأننا نتوى أن نزيد دخول الأفراد. فهذه الشركة ستزدهر، ولذلك فليس هناك ما يدعو إلى قلق العمال".

♦ هل من المحتمل أن تقرر تحسين أداء الشركة عن

طريق إقالة بعض العمال ٩٠٠

- "إن هدف الشركة هو تحقيق أرباح. والربح يأتي عن طريق إجراء حساب رياضي في غاية البساطة: الدخل - النفقات = الربح، وهناك طريقتان لتحقيق ذلك: إما أن نقوم بتقليل النفقات، أو نزيد الدخل. ولأننا قررنا أن نؤكد على زيادة الدخل، فمن البديهي أن ثمة عاملاً لن يصيبه أي ضرر".

♦ كيف سيبدو الطيران الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥

عندما تصبح رئيساً لشركة العال ٩٠٠

- "سوف تعمل هنا ثلاث شركات طيران إسرائيلية وهي العال، وأركيع ويسرا - إير. وأتمنى أن يكون هناك تعاون بين الشركات الثلاث في إطار القانون واللوائح، ليصبح الطيران الإسرائيلي في حالة تؤهله للمنافسة في السوق العالمي، وهذا في صالح عملائنا".

♦ ألن يؤدي مثل هذا التعاون إلى رفع أسعار

الرحلات الجوية، مثلما كان يحدث فيما مضى ٩٠٠

- "يعمل في إسرائيل ما يقرب من ١٠٠ شركة طيران في مجال الرحلات الجوية الدولية. والعال هي لاعب واحد، يجب عليه أن ينافس كل هذا الفريق. ولذلك، إذا ما كنا نريد أن يكون لإسرائيل فرع طيران قوي، يجب أن نسمح لكل الشركات الإسرائيلية بالتنافس مع الشركات الأجنبية، وهذا التنافس سيؤدي إلى انخفاض الأسعار أيضاً".

حوار مع جولان تسييل المستشار الإسرائيلي الخاص لحاكم ولاية نيوجيرسي الذي يدعى أن حاكم الولاية حاول التحرش به جنسياً.

هاآرتس ٢٠٠٤/٨/١٨

بقلم: حاييم هندوركر

أسهل شيء هو الهروب، لكنني ملزم بكشف كل شيء دون خجل

يوم ١٥ نوفمبر القادم.

ومنذ أن تم كشف النقاب عن هذه القضية، تقوم وسائل الإعلام بنشر معلومات تفيد بأن لافي وتسييل يحاولان ابتزاز الحاكم. وقد نفى لافي وتسييل هذه المعلومات، غير أن الشيء الحقيقي الذي لا يمكن نفيه هو أن منظومة الحاكم الإعلامية تعمل بشكل أفضل من منظومتها. وفي تلك الأثناء، على الأقل، وفقاً للواقع، فإن الحاكم ورجاله يحرزون تقدماً في مجموع النقاط - كثير من النقاط، حيث يسيطر على الجمهور انطباع قوي بأن الحاكم تم ابتزازه.

هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها وسائل الإعلام الأمريكية بهجوم تسييل. فقد سبق أن هاجمته بعدما تولى منصب مستشار "مكجريفي" لشؤون الأمن الداخلي. كما

في الثواني الأولى من الحوار ظهرت ملامح الغضب على وجه "جولان تسييل"، الإسرائيلي الجنسية الذي يدعي أن حاكم ولاية نيوجيرسي حاول التحرش به جنسياً، وبعبارة رفض ذلك قام بإقالته من منصبه مستشاره الخاص. وقد وجد "تسييل" صعوبة في الحديث بعدما أصبح فجأة أحد الضيوف المطلوب إجراء حوار معهم في وسائل الإعلام الأمريكية، وأحياناً كان يبدو أنه يوشك على الانفجار في البكاء.

وينوي محامي "تسييل"، إيلان لافي، رفع دعوى قضائية بسبب التحرش الجنسي، وهو على ما يبدو ما دفع الحاكم "جيمس مكجريفي" إلى الاعتراف يوم الخميس بأنه شخص شاذ، كما قدم استقالته. وستسري هذه الاستقالة بدءاً من

أفادت التحريات التي أجريت عنه، بأنه ليس لديه الخبرة الكافية لتولى هذا المنصب. وتم وصف العلاقة بين الحاكم الأمريكي والمستشار الإسرائيلي آنذاك، بأنها علاقة عفنة. في أول حديث معه - وجها لوجه - بعدما كشف النقاب عن هذه القضية، قبل عودته بالأمس إلى منزل والديه في إسرائيل، قال تسييل لصحيفة "هآرتس" إن هذه أصعب فترة يمر بها في حياته. ويقول عن ذلك: "إنني أشعر بألم شديد، واحباط وخوف من جهة. ولكن من جهة أخرى، فإن كشف النقاب عن هذا الموضوع هو على حدة هذا الأمر. فعندما تتعرض للتحرش الجنسي، لا يمكن أن تتسنى ذلك، أو أن تهرب منه. فهو بمثابة فوهة سوداء تجذبك نحوها ولا يمكنك الخروج منها. وأدركت أنني ملزم بمواجهة هذه المشكلة، خاصة لأن هذا شخص ذو مكانة كبيرة".

ويقول تسييل: "إنني أعيش الآن في حصار. كما أن وسائل الإعلام تبحث عني، إلا أنني ألتقى دعماً من عدد كبير من الأصدقاء والأشخاص - رجال ونساء - سبق أن تعرضوا مثلي لتحرش جنسي. والرسالة التي أريد نقلها إليهم فحواها أنه يحظر عليهم الاستسلام، أو العيش في ظل انكار التعرض للتحرش الجنسي".

♦ "تم تقليمي على أنني شخصية هزلية"

كان تسييل ومكجريفى قد تقابلا في عام ١٩٩٩، أثناء زيارة قام بها بعض عمد المدن وعدد من السياسيين من ولاية نيوجيرسى لمدينة "ريشون لتسيون"، وكان تسييل آنذاك المتحدث باسم مجلس بلدية "ريشون لتسيون"، وكان مكجريفى، عمدة مدينة ودبريدج. وعلى حد قول تسييل، فإن مكجريفى أعجب به لأنه كان على دراية جيدة بما يحدث في السياسة الأمريكية، وأنه عرض عليه العمل لديه في الحملة الانتخابية على منصب الحاكم. واعتقد تسييل آنذاك أن الحظ قد ابتسم له. فقد بدأ له مكجريفى شخص ذا كاريزما، ودود، موضوعي ولديه خبرة واسعة.

ويحكى تسييل عن ذلك قائلاً: "لقد سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقابلت هناك مع مكجريفى. بعد بضعة أشهر، في عام ٢٠٠٠، توجهت إلى نيوجيرسى للمشاركة في الحملة الانتخابية وعملت في نصف مهمة حيث كنت المسؤول عن العلاقة مع اليهود المحليين". وفضلاً عن ذلك، فقد عمل تسييل لدى تشارلي كوشنر، وهو يهودي يعمل في مجال البناء.

ويقول تسييل: "عندما انتهت الحملة الانتخابية، اعتقدت أنني سأواصل العمل في القطاع الخاص، إلا أن مكجريفى عرض على العمل معه. فقد انبهر بوجهة نظري الاستراتيجية الإعلامية، وعرض على منصب في قسم الإعلام، وهذا هو مكاني الطبيعي. لكن بسبب المعارضة الداخلية في القسم لم أحصل على هذا المنصب. وحينئذ عرض على أن أصبح مساعده في بعض المجالات: تنظيم العلاقات مع الجالية اليهودية، والعلاقات الخارجية

والعلاقات بالسلطات المعنية بالأمن الداخلي".

❖ لقد تعرضت للانتقاد لأنك أصبحت مستشار مكجريفى لشؤون الأمن الداخلي، كما طرحت علامات استفهام كثيرة حول كونك إسرائيلي، حيث قيل إنك لا تملك القدرات المناسبة لتولى هذا المنصب.

- "لم أكن، بأي حال من الأحوال، مفوضاً من قبل الحاكم عن الأمن الداخلي. فقد كنت مسؤولاً عن العلاقات بين مكتب الحاكم ومكتب المدعى العام، وكذلك مكتب الأمن الداخلي. على سبيل المثال، عندما كان بعض الأشخاص يريدون لقاء، كنت أرتب هذه اللقاءات. ولم أشارك في الجلسات السرية، ولم أحصل على وثائق سرية. وكانت هناك امرأة في مكتب المدعى العام تدعى "كاتي بليكر"، وهي المسؤولة عن مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي. عندما تقابلت معها قلت لها بصراحة: "إنني لست خبيراً. إن وظيفتي هي أن أجعل حياتك أسهل بكثير. وهذا ماقلته أيضاً للمدعى العام ونائبه.. كان هذا بعد أحداث ١١ سبتمبر. فقد شاهدت برجي التجارة وهما يتهاوان، وهو ما أغضبني بشدة. وكان الأمريكيون يشعرون بالارتباك والإحباط، كما اتضح أنه يجب تغيير الأمور بشكل فوري. وفي هذه الفترة كنت أستطيع التمييز بين مختلف أشكال الأخطاء في المجال الأمني، وهي الأخطاء التي يستطيع أي إسرائيلي، حتى لو كان برتبة رقيب، أن يتعرف عليها. وحينئذ، بسبب قلقي الصادق، قمت بلفت نظر المسؤولين. وفي الفترة التي سبقت تولي الحاكم الجديد اتضح وجود ضرورة لإشراك مستشارين أجانب، على سبيل المثال، بريطانيين وإسرائيليين وكانت لدى نية حقيقية للمساعدة في جلب خبراء إسرائيليين يساعدون في فك طلاسم هذه القضية. وقد تمكنا بالفعل من إحضار مستشارين إسرائيليين".

❖ لقد حصلت على راتب مرتفع جداً بلغ ١١٠ آلاف دولار في العام.

- "لقد منحني الحاكم درجة مستشار، وهذا هو راتب هذا المنصب. وقد عملت في المجال الاستراتيجي المتعلق بإقامة مشروعات معينة. كما عملت في مجال العلاقات العامة. وكنت على اتصال بأشخاص في مجالات مختلفة - فيما عدا وسائل الإعلام".

❖ ورغم كل ذلك تم تقليمك على أنك مستشار للشؤون الأمنية. وقد جاء في صحيفة "هآرتس" أنك بالفت في وصف قدراتك العسكرية في سيرتك الذاتية.

- "عندما اطلعت على رخصة القيادة في نيوجيرسى واكتشفت أنها عبارة عن قصاصة من الورق، قلت للمعنيين بالأمر إنه يمكن تزييفها بسهولة، واستبدلها ببطاقة أفضل بكثير. ولا يتطلب ذلك أن تكون خبيراً في الشؤون العسكرية حتى تكتشفه. وقد انبهر الحاكم بذلك وأخبر الصحفيون بأمر الشاب الإسرائيلي الذي قدم له هذه النصيحة. وهو ما أثار على الفور فضول وسائل الإعلام للتعرف على هذا

الموضوع عن قرب. وبدأ الصحفيون في الاستفسار. وطلب منى الحاكم أن أكتب له بخط اليد تفاصيل خبرتي العسكرية. فكتبت له على ورقة بعض النقاط. على سبيل المثال، أنتى كنت ضابطاً فى سلاح البحرية، بالإضافة إلى كل الأمور العامة التى يجتازها أى ضابط فى الجيش الإسرائيلى، مثل التدريبات فى سلاح الحرب الكيماوية والبيولوجية والذرية والتدريبات الأساسية. ولم أكتب هذه الوثيقة على غرار السيرة الذاتية، لكنها - وبطريق الخطأ - بدت هكذا بالنسبة لوسائل الإعلام. وحتى اليوم أجد صعوبة فى معرفة من المسؤول عن اشاعة قصة كونى خبيراً أمنياً. وتكون لدى انطباع بأننى المسؤول عن الأمن الداخلى بالفعل. وحينئذ، عندما قاموا بالتحري عن كونى خبيراً فى مجالى الأمن الداخلى والإرهاب، فإن النتيجة التى توصلوا إليها، بالطبع، هى لا. كان باستطاعتى المساعدة فى تقوية العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية، إلا أن خبرتى فى هذا المجال كانت محدودة جداً. وكان الحاكم على علم بذلك".

وقد دفع الإعلان عن "عدم خبرة مستشار الأمن الإسرائيلى" بعض الشخصيات العامة والإعلامية إلى الضغط لنقل "تسييل" من منصبه. كما أعلنت جهات أمنية فى الولايات المتحدة - مثل جهاز ال.إف.بى.آي - أنها لن تسلمه أى وثائق سرية. ويقول تسييل: "كنت مستعداً بالفعل لاجتياز فحص أمنى. فلم يكن لدى ما أخفيه. لكنهم فى النهاية لم يقوموا بذلك. وقد انصاع الحاكم لهذا الضغط، وقرر إقالته من منصب المنسق الأمنى".

وبعد ذلك، ذكرت وسائل الإعلام أن تسييل تولى منصب جديد، وهو مستشار شؤون الجالية اليهودية، وبذلك يكون قد حافظ على راتبه المرتفع. ويقول عن ذلك: "لم أحصل على منصب جديد. فقد بقيت فى نفس منصبى القديم ولكن دون الاشتغال بالقضايا الأمنية. وقد طلبت من قسم المتحدثين بلسان مكتب الحاكم مراراً وتكراراً السماح لى بالحديث مع الصحفيين لتوضيح الأمر لهم، إلا أنهم رفضوا ذلك. واكتشفت أننى أصبحت وحيداً، ومهمشاً. وقد سبب لى ذلك ضرراً بالغاً. فقد كانت هذه محاولة لتشويه سمعتى. وشاهدت حياتى المهنية التى بنيتها بعد عمل شاق، وهى تتهارأ أمام عيني. فقد جعلونى ملاحاً بدلاً من ضابط فى سلاح البحرية. وهناك شخص ما وجد كتاب الأغانى الذى كنت قد ألفته وطبعته بنفسى وأنا فى السادسة عشر من العمر، وفجأة جعلونى شاعراً. لقد تم تقديمى فى صورة شخصية هزلية على أننى ملاح وشاعر وليس كرجل متخصص. فأصبحت بالإحباط، وتحدثت مع الحاكم، لكنه لم يولى ذلك أهمية كبيرة".

♦ "لأنقذ حياتى":

ويحاول لافى منع تسييل من الحديث عن التوقييت الدقيق لبداية أعمال التحرش الجنسى. ولذلك، فإن تسييل على استعداد لأن يقول إنها حدثت فقط "عندما تولى

مكجريفى منصبه". وعلى حد قوله فإن هذا كان تحرشاً بدنياً وكلامياً. ويقول: "جدير بالذكر، أن كل شئ قد حدث عندما تمت مهاجمتى فى وسائل الإعلام وحينها كنت فريسة سهلة من جهة، ولأن مصيرى كان فى يد الحاكم، بما فى ذلك مكان العمل وتصاريح الهجرة من جهة أخرى. وقد اكتشفت أننى أصبحت فى وضع حرج. وشعرت بخوف شديد، ولكنى حاولت ممارسة حياتى الطبيعية بالذهاب إلى العمل والتفكير فى أن شيئاً لم يكن".

♦ لقد كانت أقوال مكجريفى تعطى انطباعاً بوجود علاقة حب بينكما.

- "لم تكن بيننا أى علاقة من هذا النوع".

يؤكد تسييل أنه خلال فترة عملهما المشترك لم يشعر "ولو للحظة واحدة" أن مكجريفى كان معجباً به جنسياً. ويقول عن ذلك: "لقد تحدثنا عن الفتيات. وعلمت أنه متزوج. وأن زوجته توشك على الإنجاب. ولم يكن هناك سبب يدفعنى إلى الاحساس بأنه معجباً بى.. كم كنت ساذجاً للغاية".

فى صيف ٢٠٠٢، قدم تسييل استقالته من هذه الوظيفة. ويوضح أن الحاكم هو الذى قام بإقالته. ويقول عن ذلك: "لقد دعانى الحاكم وأخبرنى بوجود انتقاد شديد من الجمهور، وأن هذا غير ملائم وأنه من الأفضل أن أنهى عملي. فشعرت أن حلمى قد ضاع أدراج الرياح. فالشخص الذى كان من المفترض أن يدافع عنى قد تخلى عني. وقد استغل خوفى وحالتى وأقالنى. وأنا متأكد من أن الدافع وراء ذلك هو خوفه من اكتشاف موضوع التحرش الجنسى فى النهاية".

"بعدما تمت إقالته عملت فى أماكن عمل أخرى. وفى كل مرة كنت ألقى التهديدات. تمثلت فى وضع خطابات تهديد على سيارتى وعلى باب منزلى، فضلاً عن مكالمات هاتفية، فأدركت أنهم يلاحقوننى. والآن، فأنا على قناعة بأنهم كانوا يحاولون بذل الجهود فى الخفاء من أجل أن أظل تحت سيطرتهم وأن يدفعونى إلى مغادرة الولايات المتحدة. وأصببت بحالة إحباط. كما شعرت بالآلام بدنية. وقال لى الأطباء الذين أجروا الكشف على أننى لا أعانى من أى مشكلة بدنية وأن هذا مجرد ضغط نفسي، وحاولت لقاء الحاكم حتى أشركه فيما يحدث لى، لكنه رفض".

♦ لماذا قررت التوجه إلى القضاء..؟

- "لقد سيطر على إحساسى بأننى يجب أن أنقذ حياتى. فأنا لا أومن بالاستسلام. كان من الأسهل على أن أعد حقيبتى وأهرب، لكن حينئذ كنت سأظل أتألم إلى الأبد. إنه لشئ يبعث على الخوف أن تحكى مثل هذه القصة أمام دولة بأكملها وأن يعرف الجميع قصتك، لكن إذا كنت أريد العودة إلى حياتى الطبيعية، فيجب على أن أحكى كل شئ دون حرج، حتى لو كان ذلك يتعلق بشخصية قوية".

ترجمات عبرية



استطلاعات

بقلم:
إفرايم يعر وتمر هيرمان
- هاآرتس ٢٠٠٤/٨/١٠

مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٤ (٥):

وبالنسبة للمفاوضات الائتلافية، فلا يوجد تشكيل ائتلافي يحظى بأفضلية كبيرة، إلا أن الاحتمالين الأكثر قبولاً هما ائتلاف يضم الليكود وشينوى والعمل أو الليكود والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية. ويعتقد نصف من شملهم الاستطلاع أنه يجب على حزب العمل الانضمام إلى الحكومة لكي يدفع خطة فك الارتباط قدماً، حتى وإن اضطر الحزب إلى التنازل عن حقه في انتقاد سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمعركة الانتخابية في الولايات المتحدة، تعتقد الأغلبية أن جورج بوش أفضل بالفعل لإسرائيل من جون كيري، ولكن الأغلبية تعتقد أيضاً أنه يجب على شارون ألا يؤيد بوش علنياً.

وفيما يلي المعطيات الأساسية لمقياس السلام، الذي أجري بين يومي الأحد والثلاثاء، ١-٢ أغسطس:
♦ خطة فك الارتباط:

نسبة المؤيدين أو المؤيدين جداً لخطة فك الارتباط أحادية الجانب بلغت حوالي ٦٠٪، مقابل ٢٤٪ معارضين (والنسبة المتبقية ليس لديها رأى واضح في هذا الشأن). وهو ما يعنى حدوث انخفاض مقارنة بشهر يونيو- الذى حظيت فيه الخطة بنسبة ٦٦٪ مؤيدين، وشهر مايو (٦٥٪). كما تحظى الخطة بأغلبية ساحقة بين ناخبي حزب العمل (٨٩٪)، وشينوى (٨٦٪) وميريتس (٨٢٪)، وتحظى بأغلبية أقل بين ناخبي الليكود (٥٥٪ مؤيدين و ٤٠٪ معارضين)، وشاس (٥٢٪ مقابل ٤٧٪)، أما بين ناخبي المفدال والاتحاد القومى

انخفض التأييد الذى تحظى به خطة فك الارتباط قليلاً هذا الشهر، إلا أنها لازالت تحظى بتأييد أغلبية ملحوظة من الجمهور اليهودى - الإسرائيلى. وتعتقد الأغلبية أنه لا يجب أن تغير إسرائيل خططها بسبب حالة عدم الاستقرار التى تسود قطاع غزة واهتزاز مكانة السلطة الفلسطينية. بل إن هناك من يعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تسرع فى تنفيذ الخطة إزاء حالة عدم الاستقرار التى تسود السلطة الفلسطينية. وهناك أقلية تعتقد أنه يجب تعليق خطة فك الارتباط أو إلغائها نظراً للتطورات التى يشهدها قطاع غزة.

بالنسبة للسؤال الأساسى حول الخروج من المناطق، فإن الأغلبية تتحازز إلى المعسكر المؤيد للانسحاب. ورغم ذلك، فعندما طلب منهم تقييم قدرة التسويق السياسى لكل من المعسكرين، رأى أغلبية من شملهم الاستطلاع أن معارضى الانسحاب يقومون بعمل أفضل. ومن ناحية أخرى، تعتقد الأغلبية الساحقة أنه لن يكون لمسيرة السلسلة البشرية التى نظمها المستوطنون أى تأثير على متخذى القرارات أو على الرأى العام.

وكما كان الحال فى الشهر الماضى، تؤيد أغلبية ملحوظة تدخل مصر لتهدة الأوضاع فى غزة، مع العلم بأن أمر كهذا سيعزز من مكانتها فى إدارة الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى. ورغم ذلك، فإن الجمهور منقسم حول ما إذا كان المصريون يمكن أن يصبحوا "وسيطاً نزيهاً" فى الصراع أم لا.

فتوجد أغلبية ملحوظة من المعارضين (٨٤٪ و ٧٠٪ بالترتيب).

لم تؤثر التطورات التي يشهدها قطاع غزة على تأييد خطة فك الارتباط، حيث يعتقد ٤٢٪ أنه لا يجب أن يؤثر عدم الاستقرار واهتزاز وضع السلطة الفلسطينية على سياسة الحكومة في مسألة فك الارتباط، بل إن ٢٤٪ يعتقدون أنه في ظل الوضع الذي يسود قطاع غزة حالياً، يجب على إسرائيل أن تخرج من القطاع بأسرع وقت ممكن.

ويعتقد ١٦٪ فقط أنه يجب على إسرائيل أن تؤجل تنفيذ الخطة إلى أن يستقر الوضع، ويعتقد ١٠٪ أنه يجب على إسرائيل حالياً إلغاء هذه الخطة نهائياً. سألنا: إذا ما كان هناك أساس للمزاعم التي تقول أن إسرائيل ساعدت عن عمد في زعزعة الوضع في القطاع لكي تساعد المقربين منها من الفلسطينيين في السيطرة على القطاع قبل أن تفرض حماس سيطرتها عليها، فوجدنا أن أغلبية كبيرة - ٦٩٪ - لا تصدق أن إسرائيل قامت بهذه الخطوة، في مقابل ١٩٪ يصدقون أن إسرائيل كان لها يد في هذا الأمر.

وفي أعقاب التقارير التي تتحدث عن تدخل مصر لمحاولة تهدئة الأوضاع في القطاع، سألنا إذا ما كان من المرغوب أن تستخدم مصر تأثيرها، وبالتالي تعزز من مكانتها في مفاوضات تسوية الصراع، فأجاب ٦٠٪ بأنهم يؤيدون التدخل المصري في مقابل ٢٣٪ أعربوا عن معارضتهم. وكان ٦٦٪ قد أعربوا عن تأييدهم للتدخل المصري في استفتاء الشهر الماضي في حين عارضه ٢٦٪، ولكننا حينها لم نشر إلى انعكاسات هذا التدخل على تعزيز مكانة مصر. كما أن الجمهور الإسرائيلي في إسرائيل منقسم حول ما إذا كانت مصر قادرة على لعب دور "الوسيط النزيه" في الصراع: ٤٦,٥٪ يعتقدون أو متأكدون من أنها صالحة للعب هذا الدور، و ٤٨٪ يعتقدون أو متأكدون أنها لا تستطيع ذلك. ورغم ذلك، فإن المصريين يحظون بثقة تفوق الثقة في الأمم المتحدة والدول الأوروبية مثل فرنسا، وألمانيا وإنجلترا، كما اتضح ذلك في الشهر الماضي.

وعقب تفاقم الاحتجاج الذي يقوم به المستوطنون، تحرينا عن المعسكر الذي يحظى بتأييد أكثر - وهل هو المعسكر الذي يدعى أنه محظور التنازل عن أراضى من أرض إسرائيل لاعتبارات تاريخية، أو دينية أو أمنية، أم أنه المعسكر الذي يدعى أن التنازل عن بعض الأراضى هو الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ويعتقد معظم من شملهم الاستطلاع - ٥١٪ - أن التنازل عن المناطق أكثر عدلاً، إذا كان ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام. ويعتقد ٣٧٪ أن معارضى الانسحاب على حق. و ٨٪ يعتقدون أنه يجب التنازل عن

جزء من المناطق فقط. أما الأحزاب التي يعارض معظم ناخبها التنازل عن أراضى فهي: الاتحاد القومى (٨٠٪)، المفدال (٧٩٪)، شاس (٥٩٪) والليكود (٥٠٪). وفي المقابل، فإن أغلبية ناخبى ميريتس (٩٦٪)، العمل (٨٥٪) وشينوى (٨٠٪) يؤيدون الانسحاب.

ورغم أن الأغلبية تؤيد الانسحاب، إلا أن ٥٠٪ من الجمهور اليهودى يعتقدون أن معارضى الانسحاب يروجون لموقفهم بشكل أفضل. ويعتقد ٢٦٪ فقط أن الدعاية التي يقوم بها مؤيدو الانسحاب هي الأفضل. ومع ذلك، تعتقد أغلبية الجمهور أنه ليس لهذه الدعاية أى تأثير في سياسة الحكومة.

ويعتقد ٧٨٪ أن مسيرة السلسلة البشرية التي خرجت من جوش قطيف إلى حائط المبكى في القدس سيكون لها تأثير ضئيل أو معدوم على سياسة الحكومة، رغم مشاركة حوالى ١٣٠ ألف شخص في هذه المسيرة. ويعتقد ١٦٪ فقط أن السلسلة البشرية سيكون لها تأثير كبير أو كبير جداً على سياسة الحكومة. كما أن تأثيرها على الرأى العام يعد ضئيلاً، حيث أعرب ٧١٪ عن اعتقادهم بأنها لن تؤثر مطلقاً على الرأى العام، أو أن تأثيرها سيكون محدوداً للغاية. وأعرب ٢١٪ عن اعتقادهم بأنه سيكون لها تأثير كبير أو كبير جداً. أما فيما يتعلق بتأثير عمليات الاحتجاج عموماً، يسود الاعتقاد بين ناخبى جميع الأحزاب - دون علاقة بموقفهم إزاء موضوع مستقبل المناطق - بأنه يجب أن تؤدي الاحتجاجات المدنية إلى التأثير على متخذى القرارات فى الشؤون الخارجية والأمنية، وذلك ما يعتقد ٥٧٪ من الجمهور، فى حين يعتقد ٣٧٪ أنه لا يجب أن يؤدي الاحتجاج العام إلى التأثير على القرارات.

وبالنسبة للتشكيل الائتلافى، لا يوجد تفضيل واضح من جانب الجمهور، ولكن هناك تشكيلين يحظيان بتأييد كبير نسبياً: الأول هو ائتلاف يضم الليكود - شينوى - العمل (٢٥٪). والثانى هو ائتلاف يضم الليكود، والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية (٢٤٪). ويفضل ١٨٪ ممن شملهم الاستطلاع ائتلاًفاً واسعاً يضم جميع الأحزاب اليهودية - الصهيونية، ويحظى التشكيل الائتلافى السابق بتأييد ١٢٪. ويفضل ٧٪ ائتلاًفاً ضيقاً يضم حزبى الليكود والعمل فقط. أما بين ناخبى الليكود فهناك تشكيلان يحظيان بنفس التأييد، وهما ائتلاف يضم الليكود والأحزاب الدينية والأحزاب اليمينية، أو ائتلاف يضم جميع الأحزاب الصهيونية. وقد حظى ائتلاف يضم الليكود وشينوى والعمل بتأييد قليل بين ناخبى الليكود، ولكن هذا الائتلاف هو الأفضل لدى ناخبى ميريتس، وشينوى والعمل.

هل يجب على حزب العمل أن ينضم إلى حكومة

شارون لكي يدفع خطة فك الارتباط قدماً، حتى وإن كان ذلك يعني تنازل الحزب عن حقه في انتقاد سياسة الحكومة، أم يجب على الحزب تأييد الخطة من الخارج؟ اتضح أن الجمهور منقسم أيضاً حول هذه المسألة، حيث يعتقد ٤٣٪ أنه يجب على حزب العمل التخلي عن نقده في مجالات الاقتصاد والمجتمع من أجل دفع خطة فك الارتباط، بينما يعتقد ٤٤٪ أنه يجب على الحزب الاكتفاء بتأييد الحكومة في عمليات التصويت المتعلقة بفك الارتباط. ورغم ذلك، يعتقد ٦١،٥٪ أن ضم حزب العمل إلى الحكومة سيعزز المصالح السياسية لشارون (ويعتقد ٢٩٪ أن هذا الأمر لن يفيد - أما النسبة المتبقية فليس لديها رأي). ٥٨،٥٪ على ثقة بأن هذه الخطوة ستعزز مصالح شارون (يعتقد ٣١٪ أن هذا الأمر يتعارض مع المصالح القومية، أما النسبة المتبقية فليس لديها موقف). وإزاء التطورات على الساحة السياسية الأمريكية قبيل الانتخابات، سألنا عن المرشح الأفضل من وجهة النظر الإسرائيلية، فحظي جورج بوش بأغلبية، حيث يعتقد ٤٩٪ من الجمهور اليهودي - الإسرائيلي أنه أفضل لإسرائيل من جون كيري الديمقراطي الذي

حظي بـ ١٨٪ فقط. ويعتقد ٧٪ أن كليهما أفضل لإسرائيل، و٢٪ يعتقدون أن كليهما ليسا أفضل لإسرائيل.

ورغم ذلك، يعتقد ٥٢٪ أنه يجب على شارون الإمساك عن تأييد بوش علنياً، مقابل ٣٣٪ يعتقدون أنه ليس هناك ما يمنع من أن يفعل شارون ذلك (١٥٪ لا يعرفون).

♦ مقياس أوصلو لهذا الشهر كان (٣٠،٦ - ٣٤،٨ للعينة اليهودية) ومقياس المفاوضات كان (٤٧،٨ - ٥٠،٥ للعينة اليهودية).

مشروع مقياس السلام أجرى في مركز تامي شتاينميتس لأبحاث السلام التابع لجامعة تل أبيب، برئاسة البروفيسور إفرايم يعر والبروفيسور تمر هيرمان. معهد ب. ي. كوهين بجامعة تل أبيب هو الذي قام بإجراء الاستطلاعات بواسطة الهاتف، في الفترة من ١ إلى ٣ أغسطس عام ٢٠٠٤، وشملت ٥٧٧ شخصاً يمثلون الفئات العمرية البالغة من اليهود والعرب في إسرائيل (بما في ذلك الضفة الغربية وغزة والكيوتسات). نسبة الخطأ في العينة حوالي ٤،٥٪.

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٤/٨/٢

استطلاع يديعوت (*): ٨١٪ من الإسرائيليين راضون عن حياتهم

ويشعر من لم ينهوا التعليم المدرسي أو غير المتعلمين على الإطلاق برضاء أقل عن حياتهم (٧٨٪ منهم راضون) مقارنة بالحاصلين على شهادة البجروت (التوجيهي) (٨٣٪)، ومن حصل على شهادة ما بعد مرحلة الدراسة الثانوية (٨١٪) أو شهادة أكاديمية (٨٧٪).

وتبدأ ٩٠٪ من العائلات التي يزيد فيها الراتب الإجمالي لشخص واحد عن الأربعة آلاف شيقل، شهرياً، الرضا عن حياتها، مقارنة بـ ٧٣٪ من العائلات التي يقل فيها الدخل الإجمالي لشخص واحد عن الألفي شيقل.

♦ لقادمون الجدد راضون بشكل أقل عن عملهم:

تشير نتائج الاستطلاع، أيضاً، إلى أن ٤٨٪ من المواطنين البالغين في إسرائيل راضون عن وضعهم الاقتصادي، كما في عام ٢٠٠٢. كذلك يقدر ٢٩٪ أن وضعهم الاقتصادي سيتحسن خلال السنوات القليلة المقبلة، مقارنة بـ ٣٧٪ يظنون أن وضعهم الاقتصادي لن يتغير و٢٤٪ يظنون أن وضعهم الاقتصادي سيزداد

بيئت نتائج استطلاع، نشرت نتائجه، ظهر أمس وتجريه دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل سنوياً، أن معظم الإسرائيليين راضون عن حياتهم.

وتظهر نتائج الاستطلاع، التي تتطرق إلى عام ٢٠٠٣، أن ٨١٪ من المواطنين البالغين في إسرائيل يشعرون بالرضا عن حياتهم، في حين بلغت هذه النسبة ٨٣٪ في عام ٢٠٠٢. كما أعرب ٥٢٪ من الإسرائيليين عن تفاؤلهم من المستقبل وعبروا عن اعتقادهم بأن حياتهم ستتحسن خلال السنوات القادمة. وقد بلغت نسبة هؤلاء خلال عام ٢٠٠٢ (٥٣٪).

كما بيّن البحث أن الشعور بالرضا لدى الشباب أعلى منه عند البالغين، إذ أعرب ٨٨٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٢٤ عاماً عن رضاهم عن حياتهم، بينما بلغت نسبة الراضين عن حياتهم من بين من تبلغ أعمارهم ٤٥-٦٤ عاماً ٧٩٪. وتبلغ هذه النسبة ٧٧٪ لدى من تجاوزت أعمارهم الـ ٧٥ عاماً.

ويشعر العزاب (٨٣٪ منهم) والمتزوجون (٨٤٪) برضا عن حياتهم أكثر من المطلقين (٦٣٪) والأرامل (٦٨٪).

سوءاً.

وأعرب ٨٣٪ من العاملين عن رضائهم عن عملهم. وتصل نسبة من يشعرون بالرضا تجاه عملهم بين المواطنين اليهود إلى ٨٤٪ وبين العرب إلى ٧٦٪. ويقل رضا القادمين الجدد (من قدموا إلى إسرائيل خلال التسعينيات وما بعد ذلك) عن حياتهم

مقارنة بالمواطنين اليهود الذين ولدوا في إسرائيل.

(♦) جرى الاستطلاع خلال يناير - ديسمبر من عام ٢٠٠٢، وتم في إطاره استطلاع آراء نحو ٧٢٠٠ شخص تبلغ أعمارهم الـ ٢٠ عاماً فما فوق، من جميع أنحاء إسرائيل، ويمثلون أربعة ملايين مواطن في هذه الأعمار.

رواتب ٥٠٪ من المواطنين لا تغطي مصروفاتهم

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٨/٩
بقلم: تمار برازيلي

لعلاج الأسنان، لكن نحو ٤٥٪ منهم تنازلوا عن الذهاب إلى طبيب أسنان بسبب وضعهم الاقتصادي. وفي هذه الفئة، أيضاً، تزيد نسبة العرب (٦٤٪) عن اليهود (٤٢٪).

وحسب المعطيات، لا يشترك ٣٠٪ ممن تجاوزت أعمارهم العشرين عاماً في إسرائيل في تأمين الصحة المكمل (نحو مليون شخص)، وقد تنازل عنه ٥٠٪ منهم لأسباب اقتصادية.

♦ توفير في المصاريف على الملابس والأحذية:

لم يقدم ٥٤٪ من المواطنين خلال العام الأخير على شراء ملابس أو أحذية لأسباب مادية: ٦١٪ بين النساء و٤٦٪ بين الرجال.

وقام نحو ٣٢٪ من البالغين في إسرائيل في السنة الأخيرة بتدخين سيجارة واحدة على الأقل. وقال ٢٧٪ منهم إنهم توقفوا عن شراء السجائر بسبب أوضاعهم الاقتصادية. وتتراوح أعمار ٣٥٪ من هؤلاء بين ٢٠ و ٢٤ عاماً، وتراوح نسبة من تجاوزت أعمارهم الـ ٤٥ سنة، بين ١٥٪ إلى ٢٤٪.

♦ ١٤٪ يشعرون أنهم فقراء:

قال ٤٨٪ من المستطلعة آراؤهم إنهم كانوا يشعرون بالرضى تجاه وضعهم المادي خلال عام ٢٠٠٣، كما في عام ٢٠٠٢. وتبلغ هذه النسبة بين المولودين في إسرائيل ٥١٪، وبين المهاجرين القادمين إلى إسرائيل ٥٥٪، مقارنة بنسبة متدنية نسبياً بين القادمين الجدد بلغت ٢٩٪.

وشعر ١٤٪ خلال السنة الأخيرة أنهم فقراء، وقد شعر بذلك ٢١٪ من القادمين الجدد، و ١٢٪ من المولودين في إسرائيل. وشعر بذلك ١٦,٥٪ من المتدينين و ١١٪ من العلمانيين.

تفيد معطيات جديدة تنشر في ظل خطة التقشف الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ والتي عرضها وزير المالية، أمس، بأن ٤٦٪ من المواطنين البالغين في إسرائيل لا يتمكنون من تغطية جميع مصروفاتهم اليومية، مقارنة بـ ٤٧٪ في عام ٢٠٠٢.

وتتجلى الضائقة الاقتصادية التي يعيشها جزء كبير من المواطنين في إسرائيل من خلال معطيات الاستطلاع الجديد، إذ تفيد المعطيات بأن ١٤٪ تنازلوا خلال السنة الأخيرة عن شراء مواد غذائية لأسباب مادية. وتنازل ٢٩٪ من العاطلين عن الطعام، و ٢٠٪ من المواطنين العرب، مقارنة بـ ١٢٪ من المواطنين اليهود.

كما أقدم ٢٨٪ من المواطنين على الاقتصاد في مصروفاتهم، خلال السنة الأخيرة، من خلال الامتناع عن تشغيل أجهزة التدفئة أو التبريد في بيوتهم. وبلغت نسبة المواطنين العرب في هذه الفئة ٥٠٪ مقابل ٣٦٪ من اليهود، و ٥٤٪ من القادمين الجدد (بعد عام ١٩٩٠)، مقارنة بـ ٣٢٪ ممن ولدوا في إسرائيل. كما قطعت خطوط الهاتف أو الكهرباء خلال السنة الأخيرة عن ١٤٪ ممن تجاوزت أعمارهم العشرين عاماً.

♦ التنازل عن خدمات الصحة:

اضطر ١٦٪ ممن احتاجوا إلى أدوية، أو صاهم الطبيب بتناولها، إلى التنازل عن اقتناء الأدوية اللازمة لهم جراء الصعوبات المادية (نحو نصف مليون شخص). ويربح ١٩٪ من بين هؤلاء حتى أربعة آلاف شيقل في الشهر (الدولار يساوي ٩٤,٩ شيقل تقريباً)، فيما يتلقى ٣٪ منهم، فقط، رواتب تزيد عن ٧ آلاف شيقل. كذلك يتبين من المعطيات أن ٦٥٪ من المواطنين (ممن تجاوزت أعمارهم العشرين عاماً) كانوا بحاجة



شخصية العدد

الأديب الإسرائيلي "موشيه شامير"

يديعوت أحرونوت ٢٢/٨/٢٠٠٤
بقلم: ميراف يوديلوفيتش

مؤسس الحركة اليمينية الفاعلة من أجل أرض إسرائيل الكاملة. كان عضواً في الكنيست بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١، ممثلاً لليكود. وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام مع مصر، استقال من الحزب وكان من مؤسسي حركة "هتحياء".

من مؤلفاته: "حتى إيلات" - (١٩٥٠)، "ذهب في الحقول" - (١٩٤٧)، "واحد صفر لصالحنا" (١٩٥١)، "صنيع يداه" (١٩٥١)، "لأنك عارياً" (١٩٥٩)، "الحدود" (١٩٦٦)، "حمامة من ساحة غريبة" (١٩٧٥)، "حتى النهاية" (١٩٩١)، "راؤوبين هيخت، أسطورة حياة" (١٩٩٤). كما نشر مجموعة شعرية بعنوان "تقريباً" في عام ١٩٩١، إضافة إلى مؤلفات أخرى. وكان كتاب "يائير" هو آخر نتاج لشامير، وقد نشر عام ٢٠٠١، وهو رواية بيوجرافية تسرد حياة قائد الـ "ليحي" ومؤسسها، "أبراهام شتيرن".

توفي في إسرائيل، مساء أمس (الجمعة)، الأديب الإسرائيلي، موشيه شامير، عن عمر يناهز ٨٣ عاماً. وقد توفي شامير في "أحوزات ريشونيم" في ريشون لتسيون، التي نقل إليها، مؤخراً، بعد علاج في مستشفى "ايخيلوف" في تل أبيب.

ولد شامير في مدينة صيد عام ١٩٢١، ونشأ في مدينة تل أبيب. كان عضواً في حركة "هاشومير هاتسعير"، وعضو كيبوتس "مشممار هعيمق" عام (١٩٤٤-١٩٤٦). عمل محرراً لصحف ("عال هحوماه" - فوق السور) و("يلكوط هريعيم" - حقيبة الأصدقاء). وبين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٠، كان محرراً للمجلة العسكرية ("بمحانية" - في المعسكر) التي كان مؤسساً لها. كما قام بتحرير ملاحق أدبية في صحيفتي "عل همشممار" و"معاريف".

كان شامير ناشطاً في حزب "مابام"، حتى حرب الأيام الستة، حيث غير توجّهه السياسي وكان من



شارون ضد الليكود: الخلفيات والتوقعات

سعيد عكاشة

رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية المناهضة للتمييز

من استغلال شعبيته المرتفعة في الشارع لإحداث تغيير جوهري في توجهات الحزب السياسية بل وربما في جوهر الأيدولوجية ذاتها.

◆ الليكود وشارون .. علاقة ملتبسة:

عرف شارون طيلة تاريخه بأن رجل عسكري من الطراز الأول، ولم يكن دخوله المعتزك السياسي بناءً على خبرات سياسية أو قناعات أيديولوجية مستقرة رغم كونه كان من أوائل المبادرين لتأسيس حزب الليكود في عام ١٩٧٣، إذ جاءت مبادرته تلك رداً على ما كان يعتزل داخل إسرائيل قبل أشهر قليلة من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حول احتمالات قبول إسرائيل لحل وسط إقليمي يقضي بالتنازل عن أجزاء كبيرة من الأراضي التي تم احتلالها في يونيو عام ١٩٦٧ مقابل السلام مع العرب، وكرجل يسيطر عليه الهاجس الأمني إلى حد الهوس، سعى شارون لتكتيل أحزاب اليمين التي انفرط عقدها عام ١٩٧٠ في كتلة واحدة لمنع حدوث هذا الاحتمال، وازداد اقتناع شارون بأهمية خطوة تكتيل اليمين في جبهة واحدة بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتي مهدت لمصادات فض الاشتباك بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، والتي قادت بالفعل لتخلي إسرائيل عن بعض المناطق داخل سيناء والجولان، ورغم فوز شارون بمقعد في الكنيست عن حزب الليكود في ديسمبر عام ١٩٧٣، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يعمل بين عامي ١٩٧٥، ١٩٧٦ مستشاراً أمنياً

شكل رفض حزب الليكود - الشهر الماضي - لمقترح أرييل شارون (رئيس الحزب ورئيس الوزراء) بضم حزب العمل إلى الائتلاف الحاكم الهزيمة الثالثة له منذ أن صوت مركز الحزب (يتكون من ٢٧٠٠ عضواً) في مايو عام ٢٠٠٢ على قرار كان شارون قد قدمه ويقضي بعدم التصويت على رفض إقامة دولة فلسطينية والذي كان اقتراحاً قدمته الكتلة المعارضة داخل الحزب بقيادة منافس شارون الرئيسي بنيامين ناتانياهو، وفي ذلك الوقت أعرب ٥٩٪ من أعضاء مركز الحزب عن رفض اقتراح شارون وتمير اقتراح ناتانياهو بمنع إقامة دولة فلسطينية مقابل ٤١٪ أيدوا وجهة نظر شارون.

وجاءت الهزيمة الثانية في مايو الماضي حينما رفض ٥٩,٥٪ من منتسبي الحزب (البالغ عددهم قرابة ٢٠٠ ألف عضو لم يصوت منهم سوى نصفهم تقريباً) خطة شارون للانفصال الأحادي الجانب مقابل ٢٩,٧٪ فقط أيدوا الخطة التي كان شارون قد روج لها منذ فبراير الماضي. أما الهزيمة الثالثة والتي أعرب فيها أغلبية أعضاء مركز الحزب عن رفضهم ضم حزب العمل للائتلاف فقد وقعت في الثامن عشر من شهر أغسطس الماضي لتفتح الطريق أمام التساؤلات التي أثارت على استحياء في السابق حول مستقبل العلاقة بين شارون وحزبه في ظل توقعات بعجز شارون عن التغلب على المعارضة القوية التي يقودها كان من بنيامين ناتانياهو وزير المالية وسلفان شالوم وزير الخارجية (كلا على انفراد) لمنع شارون

لأسحق رابين ومن بعده شيمعون بيريس اللذين تناوبا على رئاسة الوزراء منذ يونيو عام ١٩٧٤ وحتى فوز الليكود بالانتخابات العامة التي جرت في مايو عام ١٩٧٧، رغم كون حزب العمل كان وما يزال المنافس الرئيسي لحزب الليكود على أصوات الناخبين. الأهم من ذلك أن شارون ترك حزب الليكود قبل أشهر قليلة من انتخابات عام ١٩٧٧ ليشكل حزباً مستقلاً باسم شلومو تسيون ونجح في الفوز بمقعدين في الكنيست الذي تشكل في أعقاب انتخابات ١٩٧٧، ولكنه أدرك سريعاً أن حزبه لن يعطيه الفرصة لتحقيق طموحه السياسي بالوصول إلى منصب وزير الدفاع الذي ظل يحلم به بعد خروجه من الخدمة العسكرية عام ١٩٧٣ على أمل أن يعوضه حصوله على هذا المنصب عن شعوره بالفضب نتيجة عدم وصوله أثناء خدمته العسكرية إلى منصب رئيس الأركان. ومن ثم عاد شارون بعد ذلك ليسترضي زعيم الليكود آنذاك (مناحم بيجن) لقبول دمج حزب شلومو تسيون مع الليكود مرة ثانية، ولم يتمكن شارون من الحصول على منصب وزير الدفاع الذي حلم به إلا في الوزارة الثانية التي شكلها مناحم بيجن في عام ١٩٨١، وأدت تجاوزه في حرب لبنان (عملية سلام الجليل عام ١٩٨٢) إلى الإطاحة به من منصبه، ولإدراكه أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إنهاء حياته السياسية بادر إلى الالتصاق بحركات الاستيطان المتشددة حتى يبقى على وجوده في الساحة الحزبية باعتباره نصير المستوطنين رغم أنه كان العنصر الذي رجح كفة قرار إخلاء مستعمرة ياميت في سيناء والتي كان رفض مناحم بيجن إخلائها يهدد بعدم توقيع معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩.

تبين مسيرة شارون إذن أنه كان برجماتياً إلى أبعد الحدود وأن هدف البقاء في الساحة السياسية كان دائماً على رأس أولوياته وليس شعاراته التي كان يرددتها مثل أن "فلسطين هي الأردن"، أو "لا لإزالة أي مستوطنة حتى لو كانت معزولة" أو "لا للدولة الفلسطينية"، بل أن بعض الكتاب الإسرائيليين كانوا دائماً ما ينظرون بريبة إلى ادعاءات شارون بانتمائه إلى اليمين تاريخياً فعلى سبيل المثال كتب "إيتان هابر" في ידיعوت أحرنوت ٢٧/٥/٢٠٠٣ معلقاً على المعركة الدائرة بين شارون ومعارضيه داخل الليكود بعد إعلانته (أي شارون) قبوله خطة خارطة الطريق، قائلاً "إن شارون مابايانكي" في أعماقه - إشارة إلى عضويته في شبابه في حزب الماباي العنمالي الاشتراكي الذي حكم إسرائيل منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ - وسيلاحظ المؤرخون في المستقبل بأن الليكود - الذي ينتمي إلى الحركة الإصلاحية "بيتار"، وإلى

حركة "إتسل"، وحركة حيروت - تنازل عملياً عن الفكرة الأيديولوجية الوحيدة التي وقفت وراء إقامته: أي فكرة أرض إسرائيل الكاملة، لقد تحرك الليكود باتجاه المركز، بل أن رئيسه تحرك قليلاً نحو اليسار" تبين رؤية "إيتان هابر" هنا كيف ينظر البعض إلى مواقف شارون السياسية التي تبدو أنها متعارضة بوضوح مع المنطلقات الأيديولوجية لليمين الإسرائيلي الذي يرفض أي انسحاب أو تفكيك للمستوطنات، وهي رؤية تؤكد النهج البرجماتي لشارون والمدعوم بتاريخه الشخصي الخالي من انتماء أيديولوجي حقيقي. ولكن هل يقود هذا النهج البرجماتي شارون إلى الخلاص من المأزق الذي وجد نفسه فيه والمتمثل في محاولة التوفيق بين متناقضات صعبة تتجسد في ضغوط دولية وإقليمية لاستئناف مسيرة السلام، وبين طموحه الشخصي في البقاء حتى آخر يوم في حياته في المعتزك السياسي والذي تتهدده صيحات الفضب والمطالبة بالإقصاء من داخل حزبه ومن بين المنتمين لمعسكر المستوطنين المؤيدين بالأحزاب القومية والدينية المتشددة، إلى جانب رغبة منافسيه من أمثال سلفان شالوم (وزير الخارجية) وبنيامين ناتانياهو (وزير المالية) للإطاحة به من زعامة الحزب.

♦ إلى أين سيتجه شارون:

من المؤكد أن شارون سيتذكر درس إيهود باراك الذي تولى رئاسة الوزراء في الفترة من منتصف عام ١٩٩٩ وحتى مطلع عام ٢٠٠١، كان باراك قد استهل عهده بانتصار كبير على منافسه عن حزب الليكود (بنيامين ناتانياهو آنذاك) وهو نفس ما حققه شارون ضد باراك نفسه في انتخابات مارس ٢٠٠١ وضد عميرام متسناح في انتخابات يناير ٢٠٠٣، كما أن باراك تمكن من إخراج الجيش من جنوب لبنان انصياعاً للإرادة الشعبية وهو موقف قريب مما يحاول أن يفعله شارون حالياً بالاستجابة لرغبة الشارع الإسرائيلي في الانفصال عن الفلسطينيين بإقامة السور العازل والانسحاب من غزة.

ومثلما راهن "إيهود باراك" على التأييد الشعبي الجارف الذي حظى به منذ صعوده إلى منصبه كرئيس للوزراء، لكي يكون عامل اتزان أو حتى ترجيح له في مواجهة معارضيه خططه سواء في معسكر المعارضة أو معسكر الصقور داخل حزبه (حزب العمل)، وثبت بعد ذلك أنه كان رهاناً فاشلاً، حيث تفكك ائتلافه الحاكم قبل أن يتوجه لكامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠ للتفاوض مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بعد حملة قادها بنفسه عن تقديم إسرائيل لتنازلات غير مسبوقة من أجل السلام دون أن يفصح لأعضاء حزبه وتكتله الائتلافي عن كنهة هذا العرض .. مثلما حدث.

ذلك لباراك، فإن شارون مدفوعاً بشعبيته الكبيرة في الشارع الإسرائيلي حالياً، بادر إلى تحدى حزبه وحلفائه في معسكر اليمين القومي والديني عدة مرات حتى انتهى الأمر بخروج بعض الأحزاب الشريكة في الائتلاف وتصويت حزبه (الليكود) ضد خطة الفصل الأحادي الجانب وضد ضم حزب العمل للائتلاف) وهو ما ينذر شارون بالمصير ذاته الذي لاقاه باراك منذ سنوات قليلة.

والأمر المؤكد أن شارون لا يريد أن ينتهي النهاية التي وصل إليها باراك والذي فقد بشكل شبه نهائي فرصته في العودة إلى الحياة السياسية مجدداً رغم كونه أصغر من شارون بقرابة عشرين عاماً، ولا يريد شارون البالغ من العمر ٧٦ عاماً حالياً أن ينهي حياته السياسية بفشل ذريع ليس فقط على مستوى المواجهة مع الفلسطينيين ولكن في علاقته مع اليمين الإسرائيلي بجناحيه المتشدد والمعتدل.

لأجل ذلك ليس أمام شارون سوى أحد خيارين: الأول: أن يراهن على القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء بالموافقة على خطة الفصل المعدلة والتي قسمت إلى مراحل، بحيث يمضى قدماً في الحصول على موافقة المجلس على المرحلة الأولى من الخطة، وبذلك يخرج الصقور في الليكود الذين رفضوا خطته الأصلية ورفضوا ضم حزب العمل إلى الائتلاف ولكنهم في الوقت نفسه كانوا قد وافقوا على تمرير خطة الفصل المعدلة، حيث سيتسبب ذلك في وضعهم في موقف حرج داخل الحزب أمام المتشددين الذي اكتوى شارون من قبل بنارهم.

ومن شأن تبني شارون لهذا النهج أن يضيف إليه قوة أكبر في الشارع الإسرائيلي ولدى الإدارة الأمريكية المتعطشة لتحقيق أى إنجاز على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية طمعاً في كسب ود جماعات الضبط المهتمة بالسلام في الشرق الأوسط فضلاً عن الرأي العام الأمريكي الذي يريد أن يرى بلاده تسهم في صنع السلام في منطقة ما من العالم حتى تمحو الصورة السيئة التي تشكلت بعد ورطة العراق.

في نفس الوقت لن يعنى تمرير المرحلة الأولى من خطة الفصل التزام إسرائيل بالانسحاب الفوري والتفكيك السريع لبعض المستوطنات وبالتالي سيتجنب المستوطنون الدخول في مواجهة فورية مع شارون على أمل أن تؤدي تداعيات أخرى إلى وقف تنفيذ الخطة كما حدث في اتفاقات أخرى لم يتم تنفيذها بسبب تعقيدات الاشتباكات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة وغزة.

السيناريو أو الخيار الثاني هو خيار "اللامعقول"

أى أن ينقض شارون على الصقور في حزبه ويواصل معركته للإسراع بالخروج من غزة حتى لو اقتضى الأمر الانشقاق على الليكود ذاته، وقد سبق للصحفي الإسرائيلي "سيما كدمون" أن لمح لمثل هذا الاحتمال في مقال قديم في ידיعوت أحرنوت ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٢ حيث قال "يمكن لشارون أن يكون ديجول - أى مثل الزعيم الفرنسي الراحل الذي أخرج فرنسا من الجزائر - فيقيم حزب "مركز" ويضم القوى الأخرى إليه مستغلاً ما يحظى به من دعم اليوم في ميريتس والعمل وشينوى وكذلك بين أوساط اليمين المعتدل في الليكود، هذا الأمر سيوفر له خياراً سياسياً يمكنه من دخول التاريخ".

قد يبدو هذا السيناريو خيالياً تماماً ولكن تظل هناك احتمالات ضئيلة لحدوثه خاصة إذا ما سحب حزب العمل مظلة الحماية التي وعد بتوفيرها لشارون المدعوم حالياً بـ ٥٩ نائباً فقط بالكنسيت ويحتاج لحزب العمل لمنع سقوط حكومته عند أى تصويت بالثقة عليها، فإذا ما قرر حزب العمل السعى لانتخابات مبكرة فقد يسقط حكومة شارون حتى لو اتخذت قراراً بتمرير خطة الفصل في مرحلتها الأولى بحجة أن تقسيم الخطة إلى مراحل لا يخدم أمن إسرائيل ولا قضية السلام، في حينها لن يستطيع شارون أن يكسب أمام منافسيه في الليكود إذا ما أصر على التمسك بتفكيك المستوطنات والخروج من غزة بشكل أحادي الجانب، وقد يخسر أمام ناتانياهو أو شالوم في الانتخابات التي ستجرى على رئاسة الحزب قبل إجراء الانتخابات العامة في البلاد، وعندها لن يكون أمام شارون إلا تجميع الجناح المعتدل في الليكود مع أعضاء شينوى المستعدين للانقلاب على "تومى لبيد" زعيم الحزب الحالي لتأسيس حزب مركز جديد يقوده شارون الذي تبدو فرص فوزه برئاسة الوزراء غير مستبعدة إذا ما بقى حزب العمل عند تمثيله الحالي في الانتخابات المقبلة حيث يمكن لحزب المركز المعدل برئاسة شارون أن يتجاوز هذا التمثيل الهزيل (١٩ مقعداً حالياً لحزب العمل) ليصبح الحزب الأول في إسرائيل فيما يكون حزب الليكود الأصلي قد تقلص إلى تمثيل مقارب لحزب العمل أو أدنى منه.

هذا الاحتمال كما ذكرنا يبدو ضعيفاً جداً ولا معقول في إطار حركة الأحزاب الإسرائيلية التي لا تعرف مثل هذه الانقلابات المفاجئة ولكن يبقى غير مستبعد في إطار شخصية شارون الحادة في تقلباتها والبعيدة نسبياً عن التشدد الأيديولوجي المعروف في أوساط اليمين الإسرائيلي الحالي.

القمع الثقافي لليهود السفاراديين

أحمد الشحات هيكل

مدرس مساعد بقسم اللغات الشرقية ، كلية الآداب - جامعة المنوفية

◆ مقدمة:

ما إن بزغت شمس القرن العشرين إلا وترافقت معها هجرات يهودية سوداء. هذا، وقد جاءت تلك الطوائف اليهودية إلى فلسطين وهي تحمل بين جنباتها مفاهيماً اجتماعية متباينة، ومكونات ثقافية شديدة المحلية، ومعتقدات دينية متناقضة، لدرجة أن كل طائفة يمكن أن تشكل جماعة يهودية قائمة بذاتها منفصلة عن باقي الطوائف اليهودية الأخرى (١).

ونظراً لأن المجتمع الإسرائيلي، هو مجتمع مهاجرين فقد كان لابد، بطبيعة الحال، من حدوث صدام بين الجماعات المهاجرة إليه. وكان التقاء كل من الثقافة اليهودية الشرقية بالثقافة الغربية السائدة داخل المجتمع الإسرائيلي، أحد أبرز معالم هذا "الصدام الثقافي".

وبمجرد أن بدأت موجات الهجرة الجماعية لليهود السفاراديين في التدفق على إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، إلا وبدأت معها المؤسسات الإسرائيلية ذات السيطرة الإشكنازية في ممارسة عمليات التذويب القهري، والإجبار الثقافي في محاولة مستميتة منهم لنزعهم (أي السفاردين) من هويتهم اليهودية الشرقية، وسلخهم عن ماضيهم، وبذلك حكمت بالموت على الهوية الثقافية اليهودية السفارادية ذات الطابع الشرقي، ورأت أنه يجب التخلص منها، وأن تحل محلها الهوية الإسرائيلية الجديدة ذات الطابع العلماني الغربي.

وتمارس السلطات الإسرائيلية سياسة الاضطهاد "الثقافي" ضد اليهود السفاراديين: ليس في المناهج الدراسية فحسب وإنما في جميع نواحي الحياة؛ مثل:

الإذاعة الصوتية والإذاعة المرئية والأدب والمسرح... إلخ. وتصور هذه الوسائل الإعلامية اليهود السفاراديين كأنهم "بدائيون"، لا يملكون أية سمات حضارية عدا الفلكلور الخاص بهم، وتحاول طمس هويتهم الشرقية؛ سعياً نحو فرض الثقافة الإشكنازية ذات الطابع الغربي لخلق التراث الشرقي عن اليهود السفاراديين، ولدفعهم قسراً نحو مسيرة التحديث، وذلك على غرار ما فعله اليهود خلال فترة الهسكalah (٢) من اللجوء إلى تمثيل النموذج الأوروبي الغربي والتخلي عن الطابع اليهودي المفرق في تدينه وعزله لأنه يذكرهم بصورة اليهودي البائس الذليل في حوارى الجيتو الكئيب (٣).

وقد قامت عملية القمع الثقافي والتذويب القهري تجاه اليهود السفاراديين على محورين رئيسيين:

المحور الأول: مسح الهوية الثقافية لليهود السفاراديين، بدفعهم طوعاً أو كرهاً للتخلي عن هويتهم اليهودية الشرقية ونبت عاداتهم وكرهية تقاليدهم المتوارثة ونسيان جذورهم الثقافية.

المحور الثاني: إعادة التشكيل القسري للهوية السفارادية، وفيها يتربى اليهودي السفارادي بمختلف وسائل الترغيب والترهيب على تبني النمط الإشكنازي العلماني.

◆ **المحور الأول: مسح الهوية الثقافية لليهود السفاراديين:**

اتخذ مشروع تحديث يهود الشرق أشكالاً عديدة، مثل: الفصل بين الأسر، وتحقير الزعماء التقليديين، وتشتيت الجماعات، والعزل في المسكن، ومحو التعليم والإعلام

لتاريخ اليهود العرب والسفاراديم وثقافتهم وهويتهم. لكن عملية التحديث هذه، هي تعبير مخفف للدلالة على فك نسيج الثقافة السفارادية، التي تعاملت معها المؤسسات الإسرائيلية على أساس أنها ثقافات قادمة من مجتمعات بدائية ومتخلفة.

وقد استخدمت المؤسسة الإشكنازية الحاكمة العديد من الوسائل القمعية الثقافية لسلخ اليهودى السفارادى عن تراثه وعالمه، وإجباره على تبني أنماط ثقافية علمانية غربية، ومن أبرز هذه الوسائل:

١. تزيف التاريخ: كانت عملية فرض الثقافة العلمانية الشتاتية في حاجة ماسة إلى قطع كل الروابط التي تشد المهاجرين السفاراديم لماضيهم، وسلخهم عن ثقافتهم وهويتهم؛ حتى يكون من السهل خلق مسوخ بشرية على غرار الشخصية الإشكنازية وبذلك يتحقق انصهارهم في المجتمع الجديد.

ويعترف الكاتب "أرييه إيليايف" بهذا الخطأ الفادح قائلاً: "لقد فصلنا اليهود الشرقيين - وخاصة الجيل الشاب منهم - عن ماضيهم وأصولهم ومجدهم، وقمنا بتلقينهم (كما فعلنا مع أبنائنا نحن) بأن كل شيء قد بدأ في أوروبا الشرقية: النظرية اليهودية والصهيونية والفكر الطليعى والاستقرار في فلسطين، وروينا لهم أن الجمال والشعر والثقافة والاستمرارية كانت قد وجدت هناك عند آباء زملائهم الصغار وأمهاتهم وأجدادهم من الإشكنازيم. وبما أن كل شيء قد وجد هناك فهذا يعنى أنه لم يحدث أى شيء عند آبائهم هم. وبذلك توصلنا بسرعة إلى أسطورة "أمية" و"تخلف" اليهود الشرقيين "فقد نزلوا للتو من على أشجارهم وخرجوا من كهوفهم".

وتهدف هذه المحاولة من جانب المجتمع الإسرائيلي، لإلصاق كل ما هو وحشى وبربرى وبدائى باليهود السفاراديم، لترسيخ الإحساس بالدونية في نفوسهم، باعتبار أنهم يقفون في أدنى درجات الرقى الثقافي، وهو ما يؤدي بدوره لدفعهم لكرهية ونبذ هويتهم الثقافية والتبرم من أية رابطة تجذبهم نحو هذا الماضى أو بمعنى آخر دفعهم لكرهية الذات.

والى جانب التعمد الواضح لإبعاد اليهود السفاراديم عن تراثهم وتاريخهم، كان هناك تعمد مواز لشدهم للثقافة والتاريخ الإشكنازى الغربى من جانب آخر، وذلك عن طريق نقل التجارب المريرة التي عاشها يهود شرق أوروبا ومشاعرهم النفسية المعقدة إلى هؤلاء المهاجرين السفاراديم الجدد، خاصة تجربة اليهود مع النازى.

وعلى الجانب الآخر، كان هناك صمت مطبق حول كل ما يتعلق بتراث وتاريخ اليهود السفاراديم. ويذكر الأديب الإسرائيلي من أصل سفارادى "جبرائيل بن سمحون" (٤): "إنه عندما كان تلميذاً في المدرسة لم يتعلم أى شيء عن تراثه. ويقول: "لقد أبادوك وقضوا على هويتك الثقافية، لا

حق لك في الوجود - في نظرهم. إن الموسيقى والبرامج الثقافية التي تذيعها وسائل الإعلام الإسرائيلية - كلها غريبة بالنسبة لى ولأغلبية اليهود العرب".

٢. التمييز الثقافي: تعاني الطوائف اليهودية السفارادية من إشكاليات التمييز الطائفى داخل المجتمع الإسرائيلي، ويعد التمييز الثقافي أحد ألوان هذا التمييز، هذا بالإضافة إلى الإنكار الصريح بأن هذه الجماعات لديها عناصر ثقافة أصيلة أو حتى قدرة على خلق إبداعات ثقافية راقية، وخير دليل على هذا التمييز الثقافى هو ما يعاني منه الأدباء من أبناء الطوائف اليهودية السفارادية من تمييز حاد ضدهم على مختلف الأصعدة.

وجاء على لسان أحدهم، وهو "فنجاس كوهين كجان" رسام من أصل سفارادى معبراً عن هذا التمييز بقوله: "توجد هنا ثقافتان، طبقتان يوجد هنا قاهر ومقهور توغل التمييز بين القاهر والمقهور إلى عالم الثقافة. وهناك من يتحدثون عن "أدب شرقي". ماذا يعنى ذلك؟ يعنى أنه يوجد سيد ويوجد عبد. هذا هو شتاتي. إننى أشعر بأننى مبعّد منعزل عن كل الثقافات".

وقد نشأ عن التهميش الثقافى الذى تنتهجه الدوائر الأدبية الإشكنازية نوع من الانغلاق الثقافى المتبادل والجهل بثقافة الآخر؛ لأنها لا تسمح لهذا الطرف بتقديم أدبه وثقافته.

وكان لطفيان الطابع الإشكنازى على كافة الأنماط الحياتية أن شعر اليهود الشرقيون بشيء من الغربة ليس عن المجتمع الإسرائيلى فحسب، بل أيضاً عن ثقافتهم وهويتهم الشرقية. فيقول الأديب "جبرائيل بن سمحون": "عندما أسمع مثلاً مزيعين في التلفاز من ذوى اللهجة الشرقية اشعر بالغربة. ورغم أن ٦٠٪ من سكان إسرائيل من أصحاب اللهجة الشرقية، لكن عندما يسمعون لهجة شرقية في التلفاز يشعرون بنوع من الفظاظة. وبهذا الشكل أسدلوا الستار بين أى واقع فنى أو مسرحى وبين السكان غير الغربيين".

٣. تحطيم الأطر الأسرية: أدت سياسة "بوتقة الصهر"، الساعية لتذويب كل الفروق وعناصر الاختلاف بين الجماعات المهاجرة، إلى تحطيم "الإطار العائلي" وهو الدعامة الرئيسة التي يقوم عليها المجتمع اليهودى السفارادى. ويتفكك هذا الإطار حدث شرخاً لا يمكن رآه وكان أحد أبرز الأخطاء التي ارتكبتها الإشكناز تجاه الطوائف اليهودية السفارادية.

وقد اعترف الكاتب الإسرائيلى "أرييه إيليايف" بهذا قائلاً: "كان أحد أخطائنا الأكثر خطورة هو قيامنا "بتفتيت" الأسرة الكبيرة وتهجمنا على التقاليد الأبوية التي يتبعها اليهود الشرقيون.. ربما كانت ستتفتت من تلقاء نفسها، فمن المؤكد تقريباً أن إطار العائلة الأبوية الكبيرة لم يكن ليستطيع الصمود أمام ضغوط واقع الحياة الإسرائيلية.

لكننا نحن الإشكنازيم عمدنا إلى تسريع هذا الانهيار بدلاً من كبجه، فأبعدنا الجد والأب، وجعلنا منهما حالة اجتماعية بدلاً من أن نعتمد على البنية الموجودة ونستخدمها كنوع من واقية الصدمات... فبدلاً من أن نعتمد على الأجداد في الأسرة قمنا بتقسيم الأسرة الكبيرة إلى عشرات النوى الصغيرة وسرعان ما أصبحنا نرى الشيوخ والطاعنين في السن، وقد غدوا عمالاً تعساء يقومون بالأعمال التي كان قد رفضها الجميع".

لكن السؤال هنا، هل نجح الإشكناز عن طريق وسائل القمع الثقافي في مسح الهوية الشرقية المميزة لليهود السفاراديم وتحويل الشخصية الإسرائيلية ذات الأصول السفارادية من الارتباط بمكونات تراثهم الثقافي ذي الطابع الشرقي إلى الارتباط بالثقافة الغربية ذات السمات العلمانية؟ من المرجح أن النجاح كان نسبياً، لكن هناك الكثير من الآثار السلبية تراكمت مع هذه التجربة المريرة.

♦ المحور الثاني: إعادة التشكيل القسري للهوية السفارادية

كانت الرغبة غير العادية من أغلب اليهود "الإشكنازيم" في نسيان ماضيهم، والتخلص منه هي التي أدت، من جهة، إلى نبذهم لليهود "السفاراديم"، كما أدت، من جهة أخرى، إلى التحول الخطير عن تقاليدهم الأصلية وثقافتهم القديمة. وتكاد تتفق معظم التحليلات السيكولوجية التي كتبت بأقلام يهودية، على أن اليهود "الإشكنازيم" لا يزالون عن وعي أو عن غير وعي، يخجلون من ماضيهم، ولكي يقنعوا أنفسهم بأنهم أصبحوا الآن من الجنس الأبيض الفاتح، تسيطر عليهم حاجات ملحة لإبداء الازدراء للعناصر التي تتشابه معتقداتها وعاداتها مع معتقدات وعادات أجدادهم. ومن هنا، فإنهم يشعرون بنزعة قاهرة للاستخفاف باليهود السفاراديم والعرب على حد سواء لإرضاء كبريائهم.

وحرصاً منهم على صيغ المجتمع بالصيغة الغربية العلمانية كان لابد من إعادة تشكيل الشخصية السفارادية. وجاءت عملية تغيير الهوية المميزة لليهود السفارادى على مرحلتين:

أ. تغيير السمات الخارجية المادية للهوية اليهودية السفارادية: مثل تغيير الملابس الشرقية المميزة للطوائف اليهودية السفارادية، وكذلك تغيير الأسماء.

ويشير العهد القديم (٥) في أكثر من موضع إلى عادة تغيير الأسماء، حيث تغير اسم "أفرايم" إلى "أفراهام" (التكوين ١٧: ٥)، وزوجته "ساراي" إلى "سارة" (التكوين ١٧: ١٥)، ويعقوب إلى "يسرائيل" (التكوين ٣٥: ١٠) وارتبطت عملية التغيير هذه في الثقافة اليهودية القديمة بتجديد عهد الرب مع الآباء بمنحهم الأرض ومباركة النسل عهداً أبدياً لهم ولمن يخرج من صلبهم.

وسارت الحركة الصهيونية على هذا النهج وشرعت

في تغيير أسماء المهاجرين إلى فلسطين ومنحهم أسماء ذات رنين وأصول عبرية أصيلة بدلاً من أسمائهم الشتاتية التي تذكرهم بالشتات وحياة الجيتو في محاولة منهم لتجديد فكرة العهد. وخضع زعماء الحركة الصهيونية لهذا المبدأ فأصبح "دافيد جرين" يسمى "دافيد بن جوريون"، و"موشيه شرتوك" يسمى "موشيه شاريت"، وتحول اسم "ليفى شكولنيك" إلى "ليفى أشكول" و"يتسحاق شمشليبتس" إلى "يتسحاق بن تسفي". ولذا كان لابد على المهاجرين السفاراديم أن يمروا بمرحلة التحول هذه طوعاً أو كرهاً، حيث تحول "زايش" إلى "زهر"، و"أرمند" إلى "بر جيورا"، و"إيزاك" إلى "يتسحاق" و"يعيش" إلى "إيرز"؛ كوسيلة لخلق مجتمع عبري جديد على أرض فلسطين ليست له أية علاقة بالماضي اليهودي في الشتات.

ب. تغيير السمات الداخلية الروحية للهوية اليهودية السفارادية: تتميز هذه المرحلة بأنها الأكثر قسوة وإيلاماً لنفسية اليهود السفارادى، وتشتمل على خطوتين: الأولى، فصله عن جذوره الروحانية بدفعه لكرهية صورة اليهود السفارادى الممتلئة في الأب والأم والجد، والثانية، تشويه كل ذكرياته الجميلة عن موطنه الأصلي.

تسعى الخطوة الأولى إلى قطع كل أواصر الاتصال الوجداني والعاطفي التي تشد اليهود السفارادى لعالمه الشرقى وتخليصه من كل رواسب الماضي. والسبيل الوحيد لتحقيق هذا المأرب، هو إجباره على كراهية الآباء السفاراديم، فهم رمز لكل الموروثات الثقافية من عادات وتقاليد ومعتقدات اكتسبها اليهود السفارادى من مجتمعه الشرقى وأصطحبها معه لأرض إقامته الجديدة. وتزرع هذه الكراهية في شخصية اليهود السفارادى منذ طفولته، بما يتعلمه في المدرسة ويعايشه داخل المجتمع ويشاهده في وسائل الإعلام: من أن آباءهم رمز للتخلف والبدائية والهمجية، وأن عاداتهم وتراثهم الثقافى محط سخرية واستهزاء.

ورغم ما تحمله هذه الخطوة من عنف ووحشية إلا أنها لم تكن آخر المطاف، فمرحلة التغيير لم تتم بعد وعملية نزع اليهود السفارادى من عالمه القديم ومن هويته الشرقية ما زالت تقتصصها خطوة أخرى، وهي تشويه صورة جنة عدن الراسخة في عقلية اليهود السفارادى. ويقصد بجنة عدن، الوطن الأم الذى نشأ فيه اليهود السفارادى.

وهنا تنتهى مرحلتا التغيير ويكون اليهود السفارادى متأهباً للاندماج داخل المجتمع الجديد، بعد أن سلب منه كل شئ وأصبح إنساناً خاوياً مشوشاً بلا إرادة.

ويعد الكيبوتس (٦) أحد القلاع الحصينة التي تمت داخل أسوارها عملية إعادة التشكيل القسرى للهوية السفارادية، خاصة الأطفال منهم، الذين أخذوا من آباءهم مع الوعد بالمحافظة على دينهم، لكن تم إرسالهم، خاصة من كانوا يعتنقون الكيباه (طائفة الرأس التي يضعها

المتدينون اليهود) منهم، إلى كيبوتسات "الحارس الفتي" (٧) وهي قصة الكثير من الشباب، من مهاجري اليمن، والمغرب، وإيران، والعراق وغيرهم ممن كان يغلب عليهم الطابع الديني، حيث تم إرسالهم إلى كيبوتسات "الحارس الفتي" وغيرها لتخليصهم من هذا الطابع الديني ليحل محله الطابع العلماني.

♦ النتائج:

أحدثت عملية النزاع القهري للهوية الثقافية اليهودية السفارادية بمحوريها آثاراً سلبية على الشخصية اليهودية السفارادية، اختلفت من فرد لآخر ومن طائفة لأخرى، لكنها انعكست بالتالي على المجتمع الإسرائيلي، ومنها:

١. كراهية الذات: نتيجة لما يعانيه اليهود السفاراديين داخل المجتمع الإسرائيلي من تفرقة وتمييز؛ نما لدى بعضهم نوع من كراهية الذات والتصلب من الأصول السفارادية إلى حد دفعهم إلى تعمد تناسي أية رابطة تربطهم بثقافتهم السفارادية؛ لأنهم يعتقدون أنها هي السبب لما يحدث لهم من تمييز.

وشرح الكاتب الإسرائيلي "دوريس بن سيمون" هذا الموقف قائلاً: "إن هذا الإنكار للأصالة الشرقية يمكن أن يصل إلى حد الازدراء والاحتقار عند الأجيال الصاعدة، يمكن أن يصل إلى حد التكر الطوعي لبلدان المنشأ، إلى حد احتقار الذات، إلى حد العبودية".

فقد تكشف لهم فجأة أن ثقافتهم اليهودية الشرقية شكلت حاجزاً بينهم وبين المجتمع الجديد، فهي تشير الاحتقار والعداء، كما أن حاملي هذه الثقافة يوصفون بأنهم أقل شأنًا وغرباء على المجتمع الجديد، فظهر لديهم ما عرف باسم "أزمة الهوية" وهي الثمرة الطبيعية لهذا التمييز الطائفي والقمع الثقافي.

ولا يتحمل اليهود السفاراديين ذنب هذا الاضطراب في الهوية، بل يتحمل المجتمع الإسرائيلي القدر الكبير من الذنب؛ فهو الذي زرع بداخله جرثومة الكراهية لذاته، ولهويته ولجذوره. وهو الذي غرس بداخله أن مجرد الاقتراب منها سوف يجذبه معها إلى أسفل حيث الحضيض، والدونية والتفرقة.

وفي الاتجاه المعاكس حيث يحاولون التشبع لحد الإغراق في الثقافة الإشكنازية ومحاولة التشبه بالإشكناز والاندماج في حياتهم. وعلى ذلك، يسير بالتوازي مع كراهية الذات والفرار من الإطار الثقافي الشرقي، الرغبة العارمة في الارتقاء في أحضان كل ما هو إشكنازي، لأنها إحدى الوسائل الفعالة للحراك الاجتماعي والثقافي في هذا المجتمع. لدرجة أن بعض اليهود السفاراديين ينظرون لأنفسهم على أنهم ينتمون للثقافة الإشكنازية ويكرهون بشدة، حتى أكثر من الإشكناز أنفسهم، أي شيء يتعلق بثقافتهم السفارادية الشرقية.

للتشبه بالإشكناز، إلا أن المجتمع الإسرائيلي - الذي سعى لسلخ اليهود السفاراديين عن هويته - مازال يتعامل مع أبناء الطوائف اليهودية السفارادية على أساس جذورهم الشرقية "المتخلفة" و"البداية".

وقد كان من الطبيعي، أمام التمييز الطائفي، بمختلف جوانبه، المتبع ضد السفاراديين داخل إسرائيل، أن يصمدوا ويقاوموا وينفروا من محاولة التشبه بالآخر؛ لكنهم آثروا السلامة. ورغم هذا، لم يتمكنوا من أن يكونوا إشكنازيًا بسبب نظرة المجتمع لهم، كما لم يتمكنوا من العودة لجذورهم السفارادية ويحولوا كراهية الذات إلى رغبة في التمسك بجذورهم السفارادية.

٢. الانفصال عن ثقافة المنزل أو الازدواجية الثقافية:

عندما لم تحظ الشخصية اليهودية السفارادية بثقافتها المميزة بأي قدر من الاحترام والتقدير وعوملت بشيء من الدونية والاستهزاء وأصبحت مرادفة للتخلف والرجعية؛ شرع الكثير من الشباب اليهودي السفارادي، في تبني بعض الأنماط السائدة داخل المجتمع؛ هرباً من هذه النظرة الدونية لهويته وثقافته ونتيجة للضغوط الرهيبة التي مورست ضده، خاصة داخل "الكيبوتس".

وبناء على هذا، حدث نوع من الانفصال الثقافي بين ثقافة الآباء "ثقافة المنزل - ثقافة الوطن الأصلي" وبين الثقافة التي اضطر إلى تبنيها رغماً عنه ليساير المجتمع. أو بمعنى آخر، أصبحت لديه ازدواجية ثقافية، فهو مجبر أن يواصل في المنزل ما تربي عليه من أنماط ثقافية في الاحتفالات والصلاة ومراعاة الوصايا الدينية، ومن جانب آخر، عليه أن يتخلى عن شخصيته اليهودية السفارادية ويتقمص الشخصية الإسرائيلية العلمانية عندما يترك المنزل.

وإذا كان الشاعر اليهودي الكبير "يهودا ليف جوردين" (١٨٩٢-١٨٣٠) قد أطلق مقولته الشهيرة: "عليك أن تكون يهودياً في بيتك وإنساناً خارج بيتك" داعياً اليهود للاندماج في المجتمعات الأوروبية، فإن هذا الشاعر مازال يطبق مع اليهود السفاراديين داخل إسرائيل حتى هذه اللحظة، لكن مع إحداث بعض التغيرات ليتمشى مع الوضع الجديد؛ فعليك أن تكون يهودياً سفارادياً في بيتك وإسرائيلياً علمانياً خارج بيتك" وتحولت إسرائيل إلى جيتو كبير بكل ملامحه التي اتسم بها في فترة الانتقال التوربية في القرن التاسع عشر.

وهناك الكثير من النماذج الواقعية تؤكد هذه الحقيقة، فيذكر بنحاس كوهين جان: "أقمنا في كريات بياك في عزلة ثقافية. فهي مستوطنة لمهاجري ألمانيا في المنزل حافظنا على ثقافتنا، وفي الخارج كانت هذه "إسرائيل"، حيث تخلينا عن ذاتنا. وحينئذ شعرت: باختلاف واضح بين ثقافتين. فواصل والدائ أسلوب اليهودي الشتاتي: أن تكون بشخصيتك الحقيقة الأصلية في بيتك، لكن قريباً للثقافة

المسيطرة عند خروجك".

وهكذا، تمثلت أحد مظاهر عملية اندماج اليهود السفاراديم في الثقافة الغربية في إسرائيل، في الخجل من عادات الطائفة ومن مكونات ثقافتها، ومحاولة تقليد ما هو متبع وشائع في إسرائيل. فمثلاً يتعلم الأولاد العادات الإشكنازية، ويخجلون من التحدث عن العادات المختلفة التي يتبعونها في المنزل.

كما أدى الرفض لثقافة الآباء "المنزل" لحدوث ظواهر سلبية مختلفة. مثل الإحساس بالدونية أمام الثقافة "الأعلى"، وهي ثقافة يهود أوروبا. ولم تعد الفروق الثقافية تقتصر على العادات فقط، ولم تعد قاصرة على الظهور في المدارس فحسب، بل ظهرت في مجالات متعددة، تجعل أى إنسان من أصل شرقي يشعر بأنه غريب.

ولهذا، أصبح اليهودي السفارادي يكتنفه إحساس مزدوج بالغربة: غربة تجاه مجتمعه الإسرائيلي، وغربة أخرى تجاه هويته وثقافته الشرقية. وهكذا تصارعت داخل الشخصية اليهودية السفارادية العديد من المشاعر والأمراض الشتاتية كان من المستحيل أن تصيبها لولا سياسة التمييز التي تمارسها ضدها الدوائر الإشكنازية المختلفة.

٣. أزمة البحث عن الذات: أدت هذه الضغوط التي تعرض لها اليهودي السفارادي، خاصة داخل "الكيبوتس" إلى فقدانه لذاته، ولهويته ولماضييه، وإحساسه بالتمزق النفسي والازدواج الثقافي، وسيطرة مشاعر الحزن والألم وخيبة الأمل من هذا الواقع المرير؛ مما دفعه للبحث عن الذات المفقودة بالقيام برحلات عبر الزمان لاستعادة ذكريات الماضي الجميل التي نعموا فيها بالأمان على أرض وطنهم الأم، وبرحلات أخرى عبر المكان بالقيام برحلات لزيارة بلد المنشأ واستعادة الذكريات على أرض الواقع، لعلها تسببهم الحاضر الإسرائيلي المرير.

وهذا ما قام به "شلومو بن عامى (٨)"، الذي تحدث عن رحلاته إلى طنجة قائلاً: "إنتي مجنون بهذه المدينة. عدت إليها، أول مرة، سنة ١٩٨٤م ودرستها من جديد وعشقتها مجدداً، وأعتقد أنتى تواصلت حسياً من جديد مع طنجة في محاولة لفهم نفسي... وكان مهماً بالنسبة لى أن أفهم كيف وصلت إلى المكان الذي أنا فيه، وكيف وصلت إلى ما أنا عليه أو إلى ما أردت أن أكون عليه، وظننت أن الجواب عن هذه الأسئلة غير موجود في بلدة أوفاكيم أو في كريات شمونة، إنما في طنجة... لهذا كله أكرر العودة إلى هنا، وأفعل ذلك نظراً إلى أن طنجة توضح لى ما فى أعماقى وتفسره. إنها تسوى تناقضاتي...".

٤. التأكيد على الهوية السفارادية: لم يقف معظم اليهود السفاراديم، مكتوفى الأيدي تجاه الممارسات الإشكنازية، بل حرصوا على التأكيد على هويتهم. فاليهودي المصري أو العراقي عندما كان يعيش في

وطنه كان يطلق عليه اسم يهودي، وبالتالي كانت يهوديته جزءاً من شعوره بالذات، ولكنه عندما ذهب إلى إسرائيل أطلقوا عليه هناك اسم المصري أو العراقي، وبالتالي أصبحت عراقيته أو مصريته جزءاً من إحساسه بذاته ويهوديته، وهذا جعله يحرص على الاحتفاظ بالعلاقات الاجتماعية والثقافية مع اليهود الآخرين الذين أتوا من مصر أو العراق، بينما فقدت اليهودية دورها كأداة للتماسك الاجتماعي، أو على حد قول الكاتب اليهودي فينجرود: "إذا كان هؤلاء المهاجرون يهوداً في المغرب، فإنهم أصبحوا في إسرائيل سفاراديم".

ومن ذلك يتضح، أن المجتمع الإسرائيلي هو الذى دفع أبناء الطوائف الشرقية للتأكيد على الأصول الإثنية، ودفعهم لوضع هويتهم الإثنية الخاصة ("سفارادي" أو "عراقي" أو "مصري" "مغربي") كقيمة عليا عن الإسرائيلية. فاليهود المغاربة أو العراقيون ينظرون إلى أنفسهم أولاً على أنهم يهود مغاربة أو عراقيون ثم بعد ذلك على أنهم إسرائيليون، بينما الإشكناز ينظرون إلى أنفسهم على أنهم إسرائيليون أولاً ثم يهود بعد ذلك.

ووسيلة أخرى أتبعها اليهود السفاراديم كرد فعل على الممارسات الإشكنازية تجاههم، هى الحفاظ على صلات وطيدة بالوطن الأم وارتباط وثيق بمجتمعهم السابق، وكانت وسائلهم للحفاظ على هذه العلاقة: التأكيد على استمرارية بعض العادات والسلوكيات المميزة للطائفة اليهودية السفارادية التي أصبحت تحظى بشعبية كبيرة فى أوساط التجمعات اليهودية السفارادية المهاجرة (مثل الاحتفال ببعض الأعياد اليهودية السفارادية شديدة المحلية مثل عيد السهرانا الكردي (٩)، وعيد الميمونة المغربي (١٠)، وزيارة قبور الصديقين (١١)، والموسيقى السفارادية وبعض الأكلات السفارادية كالكسكس المغربي (١٢).

❖ خاتمة:

لقد أحدث السعى الدؤوب لتحقيق الادعاء الصهيوني بأن إسرائيل هى "بوتقة صهر" للجماعات اليهودية المهاجرة إليها حيث تذوب فيها كل الفروق والاختلافات، أثراً عكسية أثرت بالسلب داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة على اليهود السفاراديم. وأصبحوا مثل المسوخ بلا ملامح، بعد تجريدهم من سماتهم اليهودية الشرقية الداخلية منها والخارجية، وإجبارهم على تبني ثقافة غربية لا تعبر عنهم ولا تتوافق مع طبيعتهم. وأخذت تلازمهم بعض المشاعر التي لازمت اليهودي الجيتوى من الإحساس بالغربة، والشتات، والدونية، وكراهية الذات واحتقار البيئة التي نشأ فيها والتفوق من العادات والتقاليد التي ترى عليها لما تحمله من جهل وخنوع.

كأنما كان لزاماً على اليهودي السفارادي في إسرائيل أن يمر بجميع المراحل التي مر بها اليهودي الجيتوى في شرق أوروبا، ويحس بجميع المشاعر المؤلمة التي لازمتها.

ويكره هويته كما كرهها، وأن تكون علاقته سلبية بماضيه والبلد التي احتضنته تماماً مثل اليهودي الجيتوي، وهنا فقط يمكن استيعابهم وقبولهم داخل المجتمع الإسرائيلي.

وبعد كل هذا، يتضح أن المجتمع الإسرائيلي لم يكن بأي حال من الأحوال بوتقة صهر كور هيتوخ كما كانت تتشد الصهيونية، بل تحول المجتمع الإسرائيلي إلى بوتقة قهر كور كيبوخ ثقافي واجتماعي خاصة لليهود السفاراديم. نتج عنها قوالب بشرية جامدة، ربما تكون متشابهة في الملامح الخارجية والأنماط الحياتية لكنها داخلياً ممزقة مشتتة. ومن هنا نشأ جيل من اليهود السفاراديم يعاني من الخواء النفسي والاغتراب والازدواج الثقافي.

الهوامش:

١. فهناك "اليهود الإشكناز - يهود الغرب" ويضم هؤلاء يهود إنجلترا وألمانيا وفرنسا وبولندا والاتحاد السوفيتي... إلخ، وهناك "اليهود السفاراديم - يهود الشرق" ويضم هؤلاء العديد من الطوائف اليهودية المتأينة، مثل: يهود أفريقيا وخاصة من شمال إفريقيا ومؤخراً يهود أثيوبيا "يهود الفلاشا"، ويهود بعض الدول الآسيوية مثل إيران وتركيا والهند، وكذلك بعض الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، خاصة يهود أسبانيا وجنوب فرنسا واليونان. ومن المقطوع بصحته أن "اليهود الإشكناز" هم أصحاب اليد العليا في إسرائيل في مختلف النواحي؛ ولذلك يعاني "اليهود السفاراديم" - رغم كثرتهم العددية - من التمييز الطائفي والاضطهاد الثقافي.

٢. الهسكالاه: الثقافة أو التنوير، نشأت في ألمانيا في القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت تعمل على إصلاح الحياة اليهودية ورفع المستوى الثقافي بهدف دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية التي عاشوا فيها رافعة شعار الأديب اليهودي "يهودا ليف جوردون": "كن يهودياً في بيتك وإنساناً خارجه". لكن بسبب معارضة الأوساط الدينية اليهودية والمذابح التي نفذت ضد يهود روسيا عام ١٨٨١، فشلت توجهات أنصار الهسكالاه وبدأت تظهر في الأفق الرغبة في العودة للثقافة اليهودية ومن ثم برزت حركة "حيفات صهيون - محبة صهيون"، والتي كانت الإرهاصات الأولى للحركة الصهيونية.

٣. الجيتو: الحى اليهودي في أوروبا، وكان من المعتاد أن يحاط هذا الحى بأسوار عالية لحماية اليهود.

٤. جبرائيل بن سمحون: يعمل حالياً أستاذاً في قسم المسرح وقسم السينما والتلفزيون بكلية الفنون جامعة تل أبيب. ومن أبرز أعماله مسرحية "بوزميما" ١٩٨٣، ومسرحية "الطريق إلى القدس رحلة سفينة المهاجرين يهودا هليفي" ١٩٨٨.

٥. العهد القديم: الكتاب المقدس لليهود، ويتكون من

ثلاث أقسام: التوراة، والأنبياء، والمكتوبات. ويطلق عليه اسم التوراة من باب إطلاق اسم الجزء على الكل ولأهمية التوراة ونسبتها لموسى عليه السلام - وفقاً لزعهم. ويسمى في العبرية باسم التاناخ اختصاراً لأقسامه الثلاث.

٦. الكيبوتس: وهو خلية استيطانية مبنية على أسس تعاونية اشتراكية في جميع مجالات الإنتاج والاستهلاك والتعليم والثقافة حيث لا توجد فيها ملكية فردية.

٧. الحارس الفتي: وبالعبرية تسمى هشومير هتسعير، منظمة صهيونية تكونت في عام ١٩١٦، باتحاد حركة الكشافة "هشومير - الحارس" ومجموعات من حركة "تسعيري تسيون - فتية صهيون".

٨. شلومو بن عامي: أحد قادة حزب العمل من اليهود الشرقيين، شغل في حكومة باراك عدة مناصب وزارية منها وزير الأمن العام ثم. القائم بمنصب وزير الخارجية. وهو أستاذ للتاريخ، وقد تولى من قبل منصب عميد كلية التاريخ في جامعة رامات أفيف.

٩. عيد السهرانا الكردي: عيد خاص بالطائفة اليهودية الكردية في إسرائيل، ويحتفل به خلال أيام عيد المظال في شهر تشرين في الخريف.

١٠. عيد اليمونة المغربي: عيد خاص بالطائفة اليهودية المغربية في إسرائيل، يحتفل به عقب عيد الفصح في الربيع.

١١. زيارة قبور الصديقين: انتشرت هذه الظاهرة في أوساط اليهود المتدينين في إسرائيل خاصة بين اليهود السفاراديم. والصديق مصطلح خاص بالمعتقدات اليهودية، وله نفس النطق في العبرية "تساديق" ويسبق اسمه لقب "ربي" أي أستاذ. وهو شخص يتمتع بخصال روحانية خاصة تؤهله لأن يقوم بدور "الرسول" أو "الوسيط"، بين العوالم العليا والعوالم السفلى (بين الخالق والمخلوقات)، وقوة "الصديق" هي قوة هائلة فهو يمتلك قدرات إعجازية سواء في حياته أو بعد مماته، ومكانته تفوق مكانة الملائكة، ولا يمارس تأثيره عن طريق دراسة التوراة، بل عن طريق إيمانه وتأمله الصوفي. ويطلق على "الصديق" الآن في إسرائيل لقب "الأدمور"، وهو اختصاراً للكلمات العبرية التي ترجمتها: "سيدنا، وأستاذنا ومعلمنا".

١٢. الكسكس: يتكون الكسكس من القمح المجروش والماء وينضج على صلصلة خضراوات مع اللحم. وهناك أنواع عديدة من الكسكس وأكثر هذه الأنواع شهرة هو الكسكس الحلو الذي يوضع فيه اللوز والزبيب، والجزر والبصل المسكر. وتحولت أكلة الكسكس المغربية من مجرد أكلة مقصورة على الطائفة اليهودية المغربية داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أكلة شعبية مشهورة، حتى إنها أصبحت مدرجة على قائمة الطعام الرئيسة في الجيش.

القضية الفلسطينية ما بين الإصلاح وصراع السلطة

عبير ياسين

باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

كانت مرتبطة بمناصب وصراع على الأدوار فإن "لعبة" الكراسى الموسيقية كفيلة بتهدئة الأوضاع عبر تغيير بعض المواقع واستحضار بعض الأسماء ولكنها أن استطاعت أن تخفى الأزمة تحت السطح لفترة من الوقت فأنها لن تحول دون نشوبها في مكان آخر ولحظة زمنية أخرى، وأن استطاعت أن تحقق "الشكل" الظاهري الهادئ فأنها لن تستطيع أن تحقق الرضاء لفترة طويلة الأجل بما يهدد الصالح الفلسطيني ككل. فكيف يمكن فهم التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وحقيقة ارتباطها بالإصلاح؟ وأين يكمن الخلل الأساسي وكيف يمكن مواجهته؟ هذه الأسئلة وغيرها هي محور هذا الموضوع.

♦ الأزمة الراهنة: ما الذي حدث؟

تزامنت أحداث الانفلات الأمني مع عدة أحداث أخرى متفرقة شهدتها الساحة الفلسطينية. وسبق تعرض قائد شرطة قطاع غزة اللواء غازي الجبالي لعملية اختطاف في مخيم البريج استمرت لعدة ساعات والتي مهدت لسلسلة من التجاوزات الأمنية مثل عملية إعدام علني لأحد المشتبه فيهم بالعمل لحساب المخابرات الإسرائيلية. وتشابه كلا الحدثين في مجموعة من السمات المشتركة شديدة الأهمية ولعل أهمها أن من قام بهذه العمليات هي فصائل مسلحة تابعة لحركة فتح التي يرأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حيث نفذت كتائب الأقصى، لجناح العسكري لحركة فتح عملية الإعدام العلني وقامت كتائب شهداء

مع حديث يصعد ويخفت عن الإصلاح ظلت الأوضاع الفلسطينية كما هي في الظاهر وأكثر تدهورا في الواقع ليصل المشهد إلى ذروته في يوليو ٢٠٠٤ عندما اندلعت مجموعة من الأحداث أطلق عليها حالة الانفلات الأمني لتدشن شكل آخر من أشكال إثارة الحديث عن الإصلاح الفلسطيني. وأصبحت القضية الفلسطينية رهينة بالتطور الداخلي بصورة أكثر وضوحا من قبل، وللمرة الأولى منذ تشكيل السلطة الفلسطينية تثار قضية الإصلاح بهذا الشكل العلني ومن قبل الجميع خاصة وأن مجمل التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية والتي بدأت بصورة واضحة منذ أحداث الانفلات الأمني في غزة مثلت نقطة تحول للحديث عن الشأن الفلسطيني الداخلي وعدم إمكانية استمرار الأوضاع الراهنة.

وعندما نقف ونتأمل المشهد والأحداث المرتبطة به نجد أن الكثير من المساوئ وقعت بما يؤكد على ضرورة الإصلاح. ولكن يبقى السؤال هل ما شهدته الأراضي الفلسطينية والسجلات الداخلية في السلطة وفتح هي خطوة نحو الإصلاح الفعلي؟ أم أنها مجرد تعبير عن أزمة أخرى تتعلق بالصراع على السلطة أكثر من كونها صراع من أجل النزاهة والقضية الفلسطينية؟ وتتبع أهمية هذه الأسئلة من ارتباطها بالمستقبل فإذا كانت الأهداف الفعلية لهذه العمليات والأحداث التي وقعت تخص الإصلاح والقضية الفلسطينية فإن الخطوات القادمة ستكون إيجابية وسترتبط بإصلاح فعلي. أما إذا

جنين بعملية الاختطاف. كما أن هذه الأحداث مهدت لاستيلاء الفصائل العسكرية على ملفات سياسية يفترض أنها تقع في أيدي السلطة الفلسطينية ممثلة في ملقى العملاء أو المتعاونين في الحالة الأولى، والفساد في الحالة الثانية. إلى جانب ارتباط العمليات بالعلنية في التنفيذ فالاغتيال تم في الساحة العامة لبلدة قباطية قرب جنين شمال الضفة الغربية وفي وضع النهار ولعناصر بوجه عارى من الكتائب، أما الاختطاف فتم أيضا في وضع النهار وتم اصطحاب المختطف لمكان معروف هو منزل قائد كتائب شهداء جنين في مخيم البريج الذي توجهت إليه قوات الأمن الفلسطينية دون أن تستطيع دخوله بسبب الخوف من أنصار قائد كتائب شهداء جنين الذي يعد المخيم مقره الأساسي. أما العنصر الرابع والأكثر إثارة للاهتمام فهو عملية التشابه ذو الأثر السلبي لهذه العمليات مع ما يحدث في العراق فلا يمكن إلا أن نقارن أو يقارن الغرب تحديداً بين عملية الإعدام العلني كما حدثت وعمليات الإعدام التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في العراق، ولا يمكن أيضا أن نتجاوز عن التشابه بين عملية الاختطاف لتحقيق مطلب سياسي عن عمليات اختطاف الرهائن التي تشهدها العراق حتى وإن اختلفت الأسباب بارتدائها ثوب وطني.

وأصبح السؤال لصالح من تقوم فصائل فلسطينية بعمليات غير محسوبة يتعدى أثرها مجرد عدم الإفادة إلى حد الإضرار بالقضية الفلسطينية وخاصة بإضافة عملية تل أبيب التي قامت بها كتائب شهداء الأقصى أيضا قبل ساعة من اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي لمناقشة قرار محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار والتي استغلها شارون كفرصة للتنديد بقرار المحكمة. كما تثار مجموعة من الملاحظات الهامة وهي: أن هذه التجاوزات وما تلاها حدثت من قبل فصائل تابعة لمنظمة فتح ومثلت تعبير واضح عن فشل السلطة في القيام بواجباتها، وبالتالي في حين تسعى الفصائل إلى تدشين قيامها بدور في مواجهة القضايا الداخلية الأكثر إلحاحا وخاصة قضيتي العملاء والفساد وعدم الاقتصار على دورها في المقاومة ومواجهة الاحتلال، فإن السلطة تبدو عاجزة ليس فقط في مواجهة الخارج ولكن في مواجهة الداخل بصفة عامة والداخل المحسوب عليها بصفة خاصة.

وإن كان هذا الفشل تم إرجاعه إلى مسئولية الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قدرة السلطة على ضبط الأوضاع الأمنية فإنه بالمقابل يشير لقدرة الفصائل وحرية حركتها وما تتمتع به من تأييد شعبي يتضح أنها

سعت إلى التعبير عنه، ولذلك لجأت الفصائل إلى أسلوب العلن في الحالتين وكأنها تحتكم إلى الجماهير في استفتاء شعبي حول المقاومة. كما أن طبيعة الظروف التي حدثت فيها العمليات مجتمعة بما في ذلك عمليات الاختطاف اللاحقة والسيطرة على مؤسسات تخضع للسلطة الفلسطينية.. أكدت على وجود هدف سياسي سعت فصائل فتح إلى تحقيقه كمكسب خاص وكأنها تؤكد وجودها وفاعليتها في مقابل السلطة أو في مقابل فتح ذات التوجه السلمي، وهو أمر ارتبط في جزء منه بطبيعة الأزمة الداخلية لفتح ما بين الكتائب والسلطة بعد اتهام كتائب شهداء الأقصى لفتح بعدم مراعاة أوضاعها وسعى عرفات إلى ضم كوادر الكتائب إلى القوات الأمنية الفلسطينية ورفض الكتائب لذلك باعتبارها رشوة سياسية ومساومة على الدور.

وفي نفس الوقت الذي يعبر الحدث عن استخدام سياسي لتأكيد دور الفصائل التابعة لفتح تحديداً فإن هذا لا يعنى غياب الرئيس عرفات عن الصورة حيث يبقى ممسكا بخيوط الدور السياسي السلمي والمقاوم عبر رئاسته لفتح وللسلطة، ولهذا وفي حين رفضت كتائب شهداء جنين الإفراج عن اللواء غازي الجبالي إلا بعد تأكيد عرفات شخصيا على شروطهم الخاصة باستقالة اللواء غازي من رئاسة جهاز الشرطة وقيامه بإعادة ملايين من الدولارات (٢٦ مليون دولار) التي اعتبروا أنه اختلسها وهي المطالب التي قبلها عرفات، واعتبرت كتائب شهداء جنين أنها "تهدف إلى محاربة الفساد والمفسدين" في السلطة الفلسطينية.. فتزامن هذه العملية جاد مع شن حركة فتح لحملة ضد ممثل الأمين العام لارسن بسبب انتقاده للفساد في السلطة الفلسطينية يؤكد على أنها في النهاية حملة انتقائية. والأخطر من ذلك عدم استبعاد وجود أهداف جزئية خاصة وضيقة كما ظهر في بعض التصريحات حول عملية الاختطاف والتي أشارت إلى أن محمود نشبت قائد كتائب شهداء جنين كان قد طلب الانضمام إلى لجان المقاوم الشعبية في جهاز الشرطة وأن عدم حدوث هذا هو سبب العملية ورغم إمكانية التشكيك في هذا الهدف إلا أن ما تزامن مع عملية اختطاف العقيد خالد أبو العلا مدير التنسيق العسكري في المنطقة الجنوبية من القطاع والتي وقعت بعد عدة ساعات من اختطاف اللواء غازي والتي قام بها عناصر من الشرطة الفلسطينية بسبب طردهم من مناصبهم أمور على الأقل وإن استبعدنا التنسيق تبقى مقلقة بشكل أساسي فيما يخص المقاومة الفلسطينية.

وبهذا يمكن القول بوجود تجاوز للقضية داخل الواقع

الفلسطيني نفسه، وأن الجميع يسرق القضية الفلسطينية من أصولها الأساسية ليتفرع بها إلى عمليات تصفية أو تأكيد على أدوار وأحقية في مناصب، وتبقى الضحية واحدة دوماً وهي القضية الفلسطينية. فكيف نتوقع أن نصل لحل ما لم نحصل على دعم دولي لعدالة القضية، وكيف نحصل على هذا الدعم دون أن نصلح الداخل الفلسطيني، وكيف نصلح الداخل الفلسطيني ما دمنا لا نعترف بالعيوب القائمة في الداخل لمجرد أن الخارج أثارها وتحدث عنها. والأهم كيف نؤكد على عدالة القضية إذا كنا نتجاوز بها عن كل الأسس الشرعية التي ظلت هي حجر الزاوية التي يستند إليها الخطاب العربي في الحديث عن المقاومة الفلسطينية، ومدى مشروعيتها..

❖ صعود وأفول الحديث عن الإصلاح:

رغم قدم خطاب الإصلاح الفلسطيني إلا أنه ظل متوارياً ويثار على استحياء في الداخل أو من قبل بعض الأصوات الخارجية. وعادة ما كان يتم التشكيك في دوافع كل من يثير الحديث عن الإصلاح وفساد السلطة باعتباره خائن أو عميل ويتم ربطه بإسرائيل أو الولايات المتحدة.. والحجة التي كان يتم الاستناد عليها دوماً أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة وأنه من غير المبرر أن نترك الحديث عن الاحتلال لنحدث عن أي قضية داخلية أخرى. ومع انتفاضة الأقصى أصبحت قضية الإصلاح مطلب دولي وأمريكي تحديداً خاصة بعد أن ربط شارون موقفه من العودة للمفاوضات بعملية إصلاح السلطة التي اعتبرها فاسدة ومتواطئة مع "الإرهاب" ورفض المفاوضات معها وطالب بالإصلاح. وتحول الموقف خطوة أخرى للأمام في خطاب الرئيس الأمريكي بوش الذي ألقاه في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ حول السلام في الشرق الأوسط والذي تبني فيه خطاب الإصلاح واشترط مجموعة من الإجراءات التي ينبغي على الفلسطينيين القيام بها لتنفيذ خطة خريطة الطريق وخاصة تعيين رئيس للوزراء..

ويعد المطلب الخاص بتعيين رئيس للوزراء وما دار في التجربة الأولى لتدشين هذا المنصب في تطور النظام السياسي الفلسطيني نقطة هامة كونها توضح الكثير من عوامل الخلل القائمة، وتبرز مسائل تحتاج إلى إصلاح في هذه المنظومة، كما أنها تثير مساوئ ارتباط الإصلاح رغم أنه مطلوب داخلياً بالنظر إليه كأمر مطلوب ومفروض خارجياً بما يحوله لمسألة مكروهة ويضع العديد من القيود أمامها في حين أنه يفترض التمييز بين الحاجة فشئ وهو الإصلاح في هذه الحالة وكونه مطلوب أو مرغوب خارجياً. ولأهمية هذه

المرحلة نشير إلى أبرز السلبيات التي ظهرت ولا زالت مستمرة في المشهد الفلسطيني الحالي.

ونجد أبتداً أنه فيما يخص الداخل الفلسطيني كانت هناك الكثير من المطالب للإصلاح بما في ذلك داخل حركة فتح خاصة من الأجيال الشابة التي طالبت بالديمقراطية والشفافية والإصلاحات الدستورية والإدارية، كما وجهت الكثير من الانتقادات لفكرة شخصه السلطة وتركز الحياة السياسية كلها حول شخص واحد هو الرئيس عرفات.. ولذلك وفي ظل تصاعد المطالب الداخلية وبروز الضغوط الأمريكية من أجل الإصلاح وافق الحرس القديم على تعيين أبو مازن رئيساً للوزراء ولكن هذا التغيير ولأنه جاء من الخارج إلى جانب أنه لم يكن استجابة كاملة لمطالب القيادات الناشئة التي كانت تطالب بتعيين مروان البرغوثي لهذا المنصب بالإضافة إلى أن موافقة الرئيس عرفات نفسه ومؤيديه جاءت كتوع من المرونة في مواجهة الضغوط فإن ما حدث هو أن الحرس القديم سعى إلى التغيير ولكنه تغيير محسوب لم يعنى التحول الكامل للتغيير المطلوب بقدر ما يعنى التحرك على نفس الخط رغبة في تغيير الأوجه مع السيطرة على كافة الأمور بشكل فعلى وهو الوضع الذي حمل بذور الاختلاف والصراع سواء من قبل الأشخاص أو المؤسسات المسيطرة فاشتترطت اللجنة المركزية لحركة فتح التي تعتبر قيادة الحزب الحاكم عندما استحدث منصب رئيس الوزراء أن يكون المرشح للمنصب عضواً في اللجنة المركزية وهو جزء من المشكلة التي برزت عندما قدم أبو مازن استقالته من اللجنة المركزية بما اعتبر استقالة من الحكومة.

كما أن موافقة الرئيس عرفات على تعيين أبو مازن مثلت فرصة لدفع عملية التسوية واستعادة ثقة الشعب الفلسطيني مرة أخرى في النهج التفاوضي السلمي مع تسويق صورة عالمية عن استعداد للإصلاح وهو نفسه النهج الذي ما زال متبع كما حدث في حديث عرفات عن الإصلاح الذي ألقاه يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٤ والذي لم يتجاوز صيغة موجهة للخارج وللتسويق الإعلامي دون وجود إجراءات محددة لإصلاح فعلى حتى أن رؤيته للأحداث كما عبر عنها في اجتماع مع مجموعة من المجلس التشريعي بعد ذلك تبنت وجهة نظر أن ما يحدث محاولة لانتزاع سلطاته وبهذا فموافقة عرفات على تعيين أبو مازن أو أي طرف آخر يشعر بأنه ينافس في السلطات لا يعنى بالنسبة له ضرورة توفيق هذا الشخص فيما هو مطلوب منه لأن الفشل في هذه الحالة يحمل نتائج أفضل لعرفات وفرصة لتأكيد أنه لا

نجاح بدون دوره هو في لعبة السلطة. ولذلك مثلت قضية الصلاحيات منذ إقامة منصب رئيس وزراء نقطة خلاف جوهرية فعرفات يسعى للتأكيد على أنه ما يزال ممسكا بالقرار الشرعي وصاحب النفوذ الأكثر فاعلية في تمرير الصيغ المطروحة أو تعطيلها، ورئيس الوزراء يسعى لإظهار نفسه كفاعل له دور وليس مجرد بديل عن عرفات أو أداة من أدواته. وهذه الرؤى نفسها ومع استمرار سيطرتها على صورة النظام السياسي الفلسطيني تعنى ترسخ عوامل الخلل من قراءة الأحداث وتطورها إلى وضع سبل التعامل معها.

وبالإضافة للصلاحيات فإن أحد المشاكل التي ظهرت واضحة في هذه المرحلة تمثلت في تشكيل الحكومة نفسها والتي كادت تكون حكومة فتحوية صافية لولا مشاركة حزب الشعب وبعض المستقلين بما طرح التساؤل حول التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني وأنه على الرغم من الموقف الذي تواجهه القضية الفلسطينية وبدلاً من تمثيل الأطراف الفلسطينية اتجهت الحكومة إلى تقييد وتضييق قاعدتها مما أثار المخاوف على إدراك طبيعة التعددية في المجتمع والحاجة إلى مشاركة كافة التيارات والاتجاهات خاصة وأن تضييق هذه القاعدة يعني بطبيعته إمكانية الاختلاف الداخلي على أساس اختلاف الرؤى حول معالجة كافة القضايا المطروحة بدءاً من خريطة الطريق وصولاً إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية.. خاصة وأن العديد من التنظيمات الأخرى تعارض نهج فتح وخياراتها خاصة في عملية التسوية السلمية. إلى جانب السياق الفلسطيني ككل واستمرار حالة التداخل بين دور المنظمة ودور السلطة أو بمعنى آخر بين جانبي العملية الوطنية الفلسطينية التحرري والمجتمعي، والمطالبة الفلسطينية بفصل دور المجلس الوزاري عن العملية التفاوضية مع الإسرائيليين المتعلقة بالقضايا المؤجلة لمفاوضات الحل النهائي مثل القدس واللاجئين على أساس أن هذه القضايا التفاوضية مسئولية منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة التمييز بين دور أبو مازن في حركة فتح والذي يعنى مشاركته في العملية التفاوضية وبين دوره الوزاري بما يشمل من إدارة السلطة.. وانسحاب ذلك أيضاً على الرئيس عرفات وكافة أعضاء المجلس الوزاري وهي قضايا لا زالت قائمة ولم تحل فعلياً. ولكن إذا كانت القضايا قديمة ومثارة من قبل فإن السؤال هنا هل الشكل المختلف لإثارة قضية الإصلاح مرة أخرى يحمل ملامح تغير عما سبق أم لا.

♦ الجديد في إعادة الحديث عن الإصلاح:

عندما سئل الرئيس عرفات عن الأزمة التي حدثت في غزة أجاب مستنكراً: أزمة.. أي أزمة.. واستنكر السؤال عن أحداث تمس خلاف فلسطيني وأن يترك الحديث عن الجدار والاحتلال. ولكن هذا الحديث العرفاتي في حد ذاته مثل تجاهل لازمة أعمق مما حدث في غزة، أزمة تمس السلطة وأدائها ووجودها ذاته. فالسلطة الفلسطينية لديها نوعين من الأدوار التي يفترض أن تقوم بها، وأن تقيم بناء عليها. وهما الدور الخارجي خاصة في شقه المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي والوصول لتسوية مرضية وعادلة، وكذلك كسب الرأي العام العالمي والمواقف الدولية وكل ما من شأنه أن يدعم هذا الدور التفاوضي للسلطة. والشق الداخلي المعاش المتعلق بالمواطن الفلسطيني بما فيه من ضرورة قيامها بأدوارها كسلطة. والمؤكد أن نجاح السلطة كان يفترض أن تسير هذه الأدوار بشكل متواز.

وإذا كان من الممكن للمواطن الفلسطيني أن يفهم ويقبل تراجع مسألة التفاوض مع إسرائيل أو جمودها إذا كان من شأنه إذا استمر الإضرار بالحل "العادل" الذي يعيد الحقوق الفلسطينية. وإذا كان المواطن الفلسطيني بإمكانه أن يتحمل بعض القصور في أداء السلطة الفلسطينية الداخلي بالقدر الذي يمكن فيه إرجاع هذا القصور إلى الاحتلال.. بما يعنى أنه يمكن إرجاء انتخابات أو قصور في تقديم بعض الخدمات دون أن يسبب هذا تزمراً فلسطينياً، وحتى أن شعر المواطن الفلسطيني بالغضب فإنه لا يمكن أن يطلب أكثر مما هو ممكن وما هو قائم. ولكن المشكلة تكمن عندما يتحول قصور السلطة إلى شعور فلسطيني بالظلم، ويتحول الحديث إلى الإشارة لمعاناة المواطنين مقارنة بشراء السلطة، ومقارنة حياة الطرفين. وعندما يتشكك المواطن فيما إذا كانت السلطة تسعى أساساً لخدمته.. وهنا يأتي الحديث عن التحول أو الجديد في الموقف الحالي من طرح الحديث عن الإصلاح، فالمشكلة لم تعد في الاحتلال ولكن في السلطة نفسها التي أصبحت جزءاً من أزمة الفلسطينيين ومعاناتهم اليومية. وإذا كانت الأزمة عندما اندلعت جاءت من قبل كتائب شهداء الأقصى وغيرها من الكتائب المسلحة التابعة لفتح كونها أزمة سياسية بالأساس لبست رداء الإصلاح والمناداة به ولكنها في تطوراتها وما أثارته من أحاديث تتجذر في الواقع الفلسطيني المعاش وتفتح ملفات الأداء والفساد.

فالمواطن الفلسطيني لم يعد يمكن أن يتجاهل قيام أفراد محسوبين على السلطة وفيها بتوريد أسمنت لبناء الجدار الإسرائيلي الفاصل ولبناء الجدار الإسرائيلي

الفاصل ولبناء المستوطنات التي يذهب بعد ذلك للتدبير بها أمام وسائل الإعلام ويتفاوض لإزالتها.. والمواطن الفلسطيني لم يعد يقبل أن يقاوم ويتحمل الاحتلال وتهدم منازلهم ويشرد ثم عندما يحصل على الدعم الدولي الانساني وتتبرع الدول لا يصل له هذا الدعم كما حدث للمنازل التي قامت الإمارات ببنائها بعد أحداث مخيم جنين للمتضررين والتي قامت السلطة ببيعها لحسابها الخاص. والمواطن الفلسطيني لم يعد مغلق على العالم ولكنه يعرف كيف يعيش وكيف يعيش الآخرون المحسوبين على السلطة، ولم يعد يقبل أن يحصل على وظيفة مقابل رشوة بآلاف الدولارات.

ومن جانبها أصبحت استطلاعات الرأي تظهر حالة عدم الرضاء الفلسطيني بصورة واضحة فهناك قصور في الأداء، وعدم القيام بالمهام، وفساد. فقضية السلطة وإصلاحها أصبحت قضية أساسية لا يمكن رفضها لمجرد طرح الآخر لها فهي قضية ملحة ومعاشه. ولنتعرف على حجم معاناة الفلسطينيين حيث نجد أن ٣٦٪ من الأسر الفلسطينية تعيش على أقل من ١٥٧ دولار في الشهر، و٧٥٪ من الأسر يقل دخلها الشهري عن ٣٨٢ دولار، في حين أن خط الفقر لأسرة مكونة من ستة أفراد يبلغ ٣٦٠ دولار. كما أن الأوضاع تشهد نوع من التراجع في مستويات الدخل والمعيشة كنتيجة لكل الظروف المحيطة منذ اندلاع الانتفاضة. وبعد أن كان الدخل الشهري للأسرة يصل إلى ٢٥٠٠ شيقل قبل الانتفاضة وصل إلى ١٢٠٠ شيقل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ وكان الانخفاض في الضفة بمعدل النصف حيث قل الدخل من ٢٠٠٠ شيقل إلى ١٥٠٠ شيقل أما في غزة فقد انخفض من ١٨٠٠ شيقل إلى ١٠٠٠ شيقل.

أما فيما يخص تقييم السلطة الفلسطينية فيمكن الإشارة لمجموعة من النتائج التي أظهرتها الاستطلاعات خلال الأشهر القليلة الماضية. ففي يونيو ٢٠٠٤ أظهرت الاستطلاعات ارتفاع معدلات الثقة بالمؤسسات الفلسطينية الخدمائية والتي شملت لجان الزكاة والصحافة والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بمعدلات كبيرة تراوحت ما بين ٥٨٪ و ٣٥٪، في حين انخفضت الثقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والأحزاب والتنظيمات الأساسية وأكد ٥٨٪ أن السلطة ليست قادرة على سد حاجات المواطنين، و ٥٧٪ أنها لا تقدم معونات للفقراء. كما أثبتت نظرة المواطنين للسلطة هذا بشكل واضح في استطلاعات أجريت حول تقييم تعامل السلطة مع مأساة رفح فجاء تأييد المؤسسات الأهلية بدرجة أكبر

وأكد ٤٦٪ على أن أداء هذه المؤسسات كان إيجابيا وأكد ٣١٪ على أنه كان متوسطا في حين أكد ٤٠٪ على أن أداء السلطة كان سلبيا.

وتتضح الصورة أكثر حول أداء السلطة بالنظر إلى أولويات الفلسطينيين ففي أحد الاستطلاعات التي أجريت في نفس الشهر طرح سؤال الأولويات المفترضة في المرحلة القادمة وبدلا من أن يأتي الاحتلال على رأس الأولويات جاء الفساد والإصلاح باعتباره على قائمة الأولويات الفلسطينية، وزادت النسبة في غزة عنها في القطاع. فتجد أن ٥٤,٨٪ في غزة و ٤٦,٦٪ في الضفة أيدوا أن الأولوية للإصلاح ومقاومة الفساد. وتلى ذلك في المرتبة الثانية مواجهة إسرائيل بنسبة ٢٠,٨٪ في الضفة و ٢٨,٩٪ في غزة. ثم تنفيذ برنامج تنموي بنسبة ١٠,٩٪ في الضفة و ١٠,٢٪ في غزة. وبرنامج اجتماعي وتعزيز الديمقراطية بنسبة ٥,٧٪ في الضفة و ٤,٧٪ في غزة.

وبالمجمل فإن قضية الإصلاح والديمقراطية استحوذت على النسبة الأكبر ومثلت ٥٩,٥٪ في غزة و ٥٢,٢٪ في الضفة. وهو ما يؤكد على أولوية الإصلاح لدى المواطن الفلسطيني لأنه أصبح يعاني كنتيجة لعدم الإصلاح خاصة وأن ٨٤٪ من المواطنين يؤمنون بوجود فساد في حين أكد ٩٤٪ على وجود دور للواسطة في التوظيف. وأن السلطة لا تقوم بما يكفي لمحاربة الفساد لدى ٥٧٪. والنتيجة التي تقود إليها هذه الآراء هي تأييد ٤٣٪ لفكرة أن السلطة لم يعد لها هيبة وأن ٤٤٪ لا يشعرون بالاطمئنان لمستقبلها. وكنتيجة لهذه الرؤية يمكن تفهم تراجع تأييد السلطة وكذلك فتح مقابل تزايد تأييد المؤسسات الأخرى في المجتمع الفلسطيني وحماس. وتظهر استطلاعات الرأي هذه المسألة بصورة واضحة وبعد أن كان تأييد فتح ٣٨٪ في فبراير ٢٠٠٤ مقابل ٢١٪ لحماس، أصبحت نسبة تأييد فتح ٢٧٪ في مارس ٢٠٠٤ مقابل ٢٠٪ لحماس، ثم في يونيو ٢٠٠٤ أصبح تأييد فتح ٢٢,٦٪ مقابل ٢٤,٨٪ لحماس.

وكل ما سبق يؤكد على الحاجة لإصلاح السلطة كونها أصبحت شأن يخص المواطن الفلسطيني الذي يرى جزء من معاناته باعتباره عائدة إلى فضل السلطة وفسادها. ولكن السؤال الهام الذي يقود الوضع إليه الآن هل ما يحدث الآن يصب في الإصلاح المطلوب أم لا ؟.

● علاقة التطورات على الساحة الفلسطينية

بالإصلاح:

تعد الميزة الأساسية لما شهدته الأراضي الفلسطينية أنها فجرت الحديث عن قضية الإصلاح واستطاع الجميع سواء في الداخل الفلسطيني أو في الخارج، من

الفلسطينيين أو من غيرهم أن يثير الحديث عن هذه المسألة. ولكن بعيدا عن هذه الميزة يبقى القول إن ما حدث ويحدث لا يخص مسألة الإصلاح نفسها بقدر ما يعبر عن أزمة السلطة الفلسطينية المتمثلة ضمن أمور أخرى في التماهي بين السلطة وحركة فتح وبالتالي أصبحت المسألة مرتبطة بتوزيع أدوار ومصالح والبحث عن حصة في السلطة. ومع تأكيد شارون على تصميمه تنفيذ خطة فك الارتباط أحادي الجانب تسارع البعيدين عن الكراسي في محاولة العودة لها مرة أخرى قبل رسم خريطة ما بعد الانسحاب، ونتيجة لذلك حدث تضارب في التصريحات والسلوك يمكن من مجمل الصورة أن تؤكد أن المسألة ليست مسألة إصلاح.

فمع قيام كتائب شهداء الأقصى بتنفيذ عملية تل أبيب ظهر واضحا أن هناك خلاف بين السلطة والكتائب وعدم تنسيق بين الطرفين. فرغم وجود التناقض بين خط السلطة السياسي وخط الكتائب أو فصائل فتح المسلحة المقاوم إلا أن حدوث عمليات بهذا الشكل ليس من شأنها سوى تدعيم رؤية شارون عن رئاسة عرفات لمنظمة "إرهابية" وعدم قبول التفاوض معه. كذلك فإن التصريحات المتبادلة بعد العملية بين عرفات وذكرى الزبيدي قائد كتائب شهداء الأقصى أبرزت الخلاف واضحا حيث تضمنت حديث عن العمالة والخيانة. فعرفات رأى أن من قام بالعملية مأجورون، والزبيدي رد بأن من ندد بالعملية هم المأجورون وأنهم شخصيات هامة تخشى على مصالحها الشخصية.

ولم يتوقف الجدل عند هذا الحد ولكن سعى كل طرف ينتمي لفتح لمحاولة فرض نفسه على خريطة القوى السياسية لفتح/السلطة، وتأكيد حضوره وسيطرته واثبات قدرته على تحريك الشارع الفلسطيني. فقامت شهداء الأقصى بإعدام المتهم بالعمالة في سيناريو يقارب استفتاء شعبي على شعبيتها وبالوصول لهذه المرحلة لم يعد من المستبعد أن يلي ذلك جملة عمليات الاختطاف والسيطرة على مقار تابعة للسلطة الفلسطينية سواء للأجهزة الأمنية أو للسلطة المحلية، وتجاوزت المطالب الدعوة التي تم إطلاقها من البداية والخاصة بالفساد والإصلاح لتشمل جملة من المطالب الذاتية.. كما شهدنا حديث عن كتائب يتردد اسمها للمرة الأولى في محاولة لإثبات الوجود.

وفي نفس الوقت كان من شأن التزامن بين هذه العمليات والتجاوزات الأمنية وبين تصريحات وتقرير تيرى لارسن مبعوث الأمين العام حول السلطة الفلسطينية أثر سلبي وكاشف لهذه العمليات. ففي حين

شنت كتائب الأقصى هجوما حادا على لارسن وعلى الأمم المتحدة واتهمتها بالتحيز جاءت الأحداث لتؤكد صحة وجهة نظر لارسن بعدم قدرة السلطة على ضبط الأوضاع واستثراء الفساد. كما أن رفض الكتائب التابعة لفتح لهذه التصريحات ثم القيام بعمليات تحت نفس الدعاوى الخاصة بالفساد كان مجال للتشكيك في مصداقية هذه الدعاوى وطرح العديد من التساؤلات فلماذا تم اختيار هذا التوقيت، ولماذا تم استثناء بعض الأسماء كخطوط حمراء وعدم الحديث عنها، ولماذا تم توجيه السلاح الفلسطيني المنتمي للسلطة ضد السلطة كمؤسسات، وإذا كانت مسألة فساد فلماذا الرغبة في الانضمام لهذه المؤسسات الفاسدة وطلب مصالح شخصية منها؟.

ومن شأن جملة هذه التساؤلات أن تشكك في مسلسل المساومات الذي شهدته الأراضي الفلسطينية. كذلك كان من شأن دخول بعض الأسماء التي كانت في الظل لفترة من الوقت على الساحة ورفعها نفس الشعارات الخاصة بإصلاح السلطة أثر سلبي يشكك في الأهداف الحقيقية للعمليات فهؤلاء الأشخاص اخذوا فرصتهم في السلطة وبعضهم جزء من آلية الفساد القائمة ولذلك لم يكن غريبا أن يتردد فلسطينيا السؤال من يصلح من؟ خاصة في ظل مساومتهم الحالية للانضمام للسلطة الفاسدة التي كانوا يطالبون بتعديلها.. وهي أمور تؤكد على أن القضية كما طرحنا هي مسألة مناصب وأدوار. ولكن يبقى الأهم من كل هذا هو ضرورة استغلال الفلسطينيين للحظة الخاصة بفتح ملفات الفساد للحصول على إصلاح فعلى وهذا ما يقتضى بدوره الوصول لإصلاح المشكلة وطرح حلول لها.

♦ الإصلاح والتماهي بين فتح والسلطة:

تمثل مسألة التماهي بين السلطة وفتح أحد الأسباب الواضحة لمشكلة تشكيل السلطة الفلسطينية. وباعتبار أن فاقد الشيء لا يعطيه فإن عدم ديمقراطية أو فساد كل من فتح والسلطة يؤثر بالتالي على الآخر.. ومع مطالب إصلاح فتح ومطالب إصلاح السلطة لعله من الأفضل أن تكون الخطوة الأولى هي الفصل بين فتح والسلطة خاصة وأن هذا الفصل بدوره جزء أساسي للنظر للسلطة بشكل ديمقراطي على أنها مجال لكافة التيارات السياسية الفلسطينية التي يحق لها أن تحصل على تمثيل وفقا لدورها ووجودها في الشارع الفلسطيني دون وجود ميزة لجماعة كونها جماعة أو فصيلة السلطة. ولا ترتبط هذه القضية بجزئها السياسي فقط فعندما اندلعت الأزمة بين كتائب شهداء الأقصى وفتح وعرضت السلطة دخول قوات الكتائب في قوات الأمن

رفضت السلطة من جانب آخر طلب لانضمام بعض أفراد حماس إلى قوات الأمن الفلسطينية وهو ما يثير بدوره العديد من الإشكاليات الداخلية. وعندما تم الحديث عن الإصلاح وأعمال الانفلات الأمني جاءت صيغة خطاب السلطة مخففة في تقييم ما فعلته فصائل فتح وكأنها قضية داخلية للتنظيم في حين أنها أثرت على القضية الفلسطينية ومصادقيتها وحياة المواطنين، ولكن بمقارنة ذلك بالحديث عن الفصائل الفلسطينية الأخرى لا نجد نفس الصيغة. وبهذا فإن فكرة التقسيم ما بين حزب يمثل فتح يعامل بشكل مختلف وحزب يمثل الفصائل الأخرى مجتمعة يعامل بشكل آخر أمر لم يعد من الممكن الاستمرار فيه خاصة وأنه لا يتلاءم مع فكرة الإصلاح والديمقراطية، كما أنه لا يتلاءم مع مطالبه هذه الفصائل بأدوار في سبيل ضبط الأوضاع وإتاحة الفرصة لتنفيذ خطة فك الارتباط. ولا مع مطالبه هذه الفصائل نفسها بدور في إدارة غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي على أساس شركاء في الدم والمقاومة شركاء في الإدارة إلى جانب تأييد الشارع الفلسطيني لها فلا بد أن يشمل الإصلاح وضع تصور فلسطيني للتعامل مع هذه الجماعات.

ويضر التماهي بين فتح والسلطة بهما نتيجة لاختلاف عوامل التقييم وفقا لدور كل طرف. ففي حين يفترض أن فتح تنظيم نضالي منذ البداية وأن السلطة تنظيم سياسي يسعى إلى التسوية السياسية عبر اتفاقات ومفاوضات فإن الاختلاط بينهم لم يفد أيا منهم. فأصبح يؤخذ على فتح عدم القيام بدورها النضالي المطلوب مقارنة بباقي الجماعات الفلسطينية الأخرى، ويؤخذ على السلطة ارتباطها بتنظيم مقاوم خاصة بالنظر للفصائل المسلحة التابعة لفتح وما يعنيه هذا من عدم مصداقية دعوتها للسلام. وأصبح المطلوب من كل طرف يتناقض مع واجبات دوره الأساسية ففي حين أن فتح مقاومة أصبحت تطالب بالهدنة وعدم القيام بعمليات كونها محسوبة على السلطة بما أضر بموقعها لدى الشارع الفلسطيني، كما أن مجرد تقييمها وفقا للبعد السياسي الذي كان عليها مراعاته كما في عملية تل أبيب وتوجيه اللوم لفصائل تابعة لها من قبل سياسيين منتمين للحركة والسلطة أمور تضعف منها عكس أن تعاملت من البداية بشكل محدد وأعلنت تحولها لحزب سياسي يؤمن بالنهج السلمي التفاوضي أو قامت بفصل نفسها عن السلطة واستمرت كفصيل مقاوم. كذلك فإن هذا التماهي أضر بالسلطة كونها أصبحت تحاسب على دور فتح المقاوم وليس على دورها السياسي والخدمي فقط.

والمقصود بما سبق أن التداخل بين فتح والسلطة مع اختلاف المنطلقات الأساسية والذي هدف منه إلى إبقاء قدم في كل اتجاه، قدم في الدور السياسي وقدم في المقاومة، تحسبا لأي سيناريو أمر يضر بهذه الأدوار. وما الأوضاع التي وصل إليها الشأن الفلسطيني الآن إلا تعبيراً عن عدم القدرة على استمرار حالة البين بين، وضرورة تحديد المواقف بشكل واضح لا لبس فيه كون التوجهات مختلفة واستحقاقات الأدوار مختلفة وكذلك أسلوب التقييم.

♦ أين يكمن الحل؟

تقتضي الخطوة الأولى للإصلاح محاسبة فعلية ووجود إرادة إصلاح فالمسألة تتجاوز خطاب يتم فيه الاعتراف بوجود مشكلة شهدتها العالم كله بالفعل، ويتجاوز الإعلان عن وجود رغبة في الإصلاح ويحتاج إلى قرارات وسلطات للإصلاح. إلى جانب ضرورة استبعاد كافة وجوه الفساد أو الوجوه المرتبطة بالفساد لأنه ليس من المعقول في قضية تتعامل مع أزمة احتلال أن يضاف لها أزمة فساد واستغلال نفوذ بهذا الشكل الذي يزيد معاناة المواطنين من جانب ويضر بالقضية من جانب آخر. وضرورة الفصل بين السلطة وأي فصيل فلسطيني تحديداً والتأكيد على عدم قدسية أي فرد وإعادة الأمور لنصابها الطبيعي وهي أن القضية هي إقامة دول فلسطينية وليس حصول كل طرف على منصب سياسي.

أما الحاجة الفلسطينية الأساسية الآن فتتمثل في أهمية تأسيس حكومة وحدة وطنية وقيام الفلسطينيين بالدعوة لإقامة انتخابات لا تستبعد أحد ومخاطبة العالم للمساعدة في إقامة هذه الانتخابات وضمان نزاهتها. فالأوضاع الحالية تؤكد أنه لم يعد من الممكن استمرار التمسك بذريعة الاحتلال لتفسير كافة الأخطاء، وأن القضية لم تعد رهنا بالخارج فقط ولكنها عادة وبوضوح للداخل الفلسطيني. وبما أنها قضية تمس الداخل الفلسطيني والقضية ككل فلا يفترض أن تبقى رهنا لفتح وتوازناتها أو للسلطة وتشكيلها لأن استمرار كافة هذه الأوضاع هي أسوأ ما يمكن أن يضر بالقضية ويقف حائلاً دون الوصول إلى تسوية، كما أنه يقيد فرص تدخل أي طرف إقليمي أو دولي لأنه سيواجه بجملة من التعقيدات الداخلية التي ستصعب تدخله.

كذلك فإن الحديث عن الإصلاح لا يقتصر على السلطة ومؤسساتها فقط ولكنه يمتد إلى المقاومة الفلسطينية التي لا يوجد تنسيق بين أي من قياداتها، كما تشهد الجماعات الفلسطينية في الكثير من الأحيان عدم تنسيق بين جناحها السياسي والعسكري، ويتم

إرجاع عمليات غير محسوبة من الناحية السياسية ولا من ناحية انعكاساتها الفعلية لتبريرات تخص الواقع العملي والظروف الفنية المهيأة وغيرها من التبريرات التي تظهر عدم القدرة على ضبط الأوضاع بصورة تامة. كما أن غياب الإطار العام أو المرجعي يؤدي إلى الدخول في مزايدات على الوطنية والشعبية، كما تدخل الحركات نفسها في بعض الأحيان في تراشق لفظي حول تقييم العمليات وهل هي ضرورية أم لا وتوقيتها.

والمحصلة فيما يخص المقاومة هي وجود فراغ قيادي للمقاومة وفراغ في سلطة تمثل بوتقة للفصائل واختلاف في توجهات الجميع وأهدافهم النهائية وهل هي فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر أم فلسطين على الضفة والقطاع؟.. ومجمل هذه التساؤلات يؤكد على الحاجة لمواجهة وحسم كونها جزء من الإصلاح.. ولذلك لم يعد من الممكن استمرار حالة الصمت أو السكوت عن طرح قضية الفصائل الفلسطينية ومستقبلها فلا يمكن استمرار حالة رد الفعل الفلسطيني ولكن لابد من استباق الأحداث بوضع سيناريوهات وتصورات فلسطينية للتعامل معها.. فكيف يتم تمثيل هذه الفصائل وبعضها لا يقبل بمسار التسوية ولا ما تهدف إليه، وكيف تنتمي هذه الفصائل للسلطة وهي لا تعترف باتفاقيات السلام الموقعة؟.. وكيف يتم التعامل معها ومعظمها بما في ذلك فصائل السلطة مصنفة كتنظيم إرهابي من قبل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟.. فلا بد من جبهة وطنية تواجه هذه التساؤلات كون الإجابة عنها ترسم صورة لمستقبل القضية الفلسطينية ككل وحدود الدولة وأساليب التوصل لها.

وبشكل عام فقد أثبتت الفترة السابقة في مسار الوضع الفلسطيني وجود ضرورة ملحة للقيام بعدة خطوات من شأنها تحقيق الاستقرار الداخلي وتضمن هذه المطالب:

أولاً، الحاجة إلى الوضع الداخلي للسلطة الفلسطينية ووضع حد بين التداخل القائم بين عملية التحرر الوطني وعملية بناء مؤسسات الدولة على أساس اختلاف استحقاقات كل من العمليتين. فعلى الرغم من بروز العديد من المطالب الفلسطينية الداخلية التي أكدت على ضرورة هذا الفصل منذ بداية نشأت السلطة إلا أن القيادات القائمة لم تهتم بهذا الأمر وتذرعت بحجج مختلفة حسب الفترة الزمنية من قبيل الانشغال بالعملية التفاوضية ثم بظروف الانتفاضة والمقاومة وبهذا شهدت العملية حتى الآن فشل في الاتجاهين فلم يتم تأسيس مؤسسات الدولة القادرة

على العمل المستقل والقائمة على أسس من القواعد القانونية الواضحة كما لم يتم إحراز تقدم في عملية التسوية.

ثانياً، ضرورة الفصل بين السياسة الداخلية الخاصة بإدارة شئون الدولة والسياسة الخارجية المرتبطة بالتفاوض مع إسرائيل مع إدراك التداخل الطبيعي بين الوضعين. على أساس أن عدم وجود حدود بين قيادات السلطة ودورهم التفاوضي وبين عملهم التنفيذي كوزراء في الحكومة أدى للكثير من الانتقادات الحادة بطفيان مستحقات التفاوض على مستحقات متابعة عمل الوزارات وشئون الشعب الفلسطيني، إلى جانب بروز نوع من المزايدة بين الأطراف عبر سعي كل شخصية إلى التعبير عن وجهة نظرها بالمخالفة لأراء البعض والتأكيد على نجاح وصواب آرائهم، وكذلك اختفاء الخطوط الحمراء في هذا التنافس بشكل أدى إلى تنظيم البعض لمظاهرات ضد الرئيس عرفات نفسه وتقديم نفسه كبديل له.

ثالثاً، ضرورة الفصل بين رئاسة السلطة الوطنية وبين موقع عرفات كقائد سياسي. فالنظام الفلسطيني القائم يعاني من مشكلة أساسية تتمثل في تفرد القيادة، ومع تكرار الأزمات التي تشهدها الساحة الفلسطينية يتم توجيه اللوم إلى الرئيس عرفات نفسه بسبب فرديته وطريقته في إدارة الأوضاع وميله للابتعاد عن المؤسسات، هذا في نفس الوقت الذي يتولى فيه عرفات مسئولية كونه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً للسلطة الوطنية وقائداً لحركة فتح وكان من نتيجة هذا تغييب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح ومجلس وزراء السلطة بسبب تماهى هذه الأطراف في شخص الرئيس مما أضعف المؤسسات الوطنية الفلسطينية وأعاق من تطورها. أما الشق الثاني من أثر هذا الوضع فهو سهولة استهداف عرفات من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، والربط بين مصير عرفات الشخصي وبين مصير الانتفاضات ومؤسسات الدولة.. وأصبح عرفات نفسه معبراً عن هذا التناقض القائم فهو بحكم موقعه كرئيس للسلطة مطالب بالالتزام بأوسلو ومستحقاتها أما في ظل كونه رئيساً لحركة فتح فهو مطالب باستحقاقات دوره القيادي في الحركة الوطنية وإدارة الكفاح ضد قوات الاحتلال ورفع لواء المقاومة، وهو ما يعني كجزء من الحل والإصلاح ضرورة تحديد الأدوار والصلاحيات وفقاً لكل منصب وإيجاد دور فعلي لرئيس الوزراء بما يسمح بالتركيز على دور عرفات كقائد سياسي يحتل دور رمزي ويتيح له التركيز على

◆ مصطلحات عبرية ◆

إعداد : وحدة الترجمة

◆ تقديم:

استكمالاً لما قدمناه لقراءنا من الدارسين والمهتمين بالشؤون الإسرائيلية واللغة العبرية خلال الفترة السابقة حول أهم المصطلحات العبرية الشائعة في المجتمع الإسرائيلي، والتي غالباً ما ترد بالنصوص والكتابات العبرية، أو نقلاً عنها إلى لغات أخرى، سوف نتعرض في هذا العدد لأكثر من مصطلح شائع ينطوي على دلالات ومفاهيم عسكرية وسياسية وجغرافية خاصة بإسرائيل، مما يدفعنا لأن نلقى عليها الضوء بشيء من التفصيل.

١. البالماح:

هذا المصطلح الشائع بالعبرية عبارة عن اختصار للأحرف الأولى لكلمتي "بلوجوت ماحاتس" وغالباً ما تنطق بحرف الخاء بدلاً من الحاء وهو النطق الغربي "الإشكنازي" الذي لا يقدر على نطق الأحرف الحلقية في اللغات السامية بنطقها المعهود لدينا. ولذلك، فغالباً ما يكون النطق الصوتي للمصطلح "البالماح" وكلماته تعني: "فصائل الانقضاض"، وهي الفصائل أو المجموعات العسكرية التي كانت تشكل الذراع العسكري لتنظيم الهاجاناه والذي تحول إلى إطار من ثلاث تشكيلات في الجيش الإسرائيلي الوليد أثناء حرب عام ١٩٤٨ والتي يطلق عليها اليهود "حرب الاستقلال". وكانت هذه الفصائل تحمل سمات الكوماندوز الانتحارية. وقد تكونت فصائل "البالماح" عام ١٩٤١ في بداية الأمر لمواجهة خطر السيطرة النازية على الشرق الأوسط، واستهدفت الدفاع عن الاستيطان اليهودي في فلسطين في حال انسحاب البريطانيين من البلاد (وكذلك عملت كحركة سرية للحلفاء ضد المحتل).

وإتساقاً مع ذلك، تشكلت في نطاقها أيضاً وحدة مستعربين وفصيلة ألمانية، وساعد الجيش البريطاني في تمويلها وتأهيلها العسكري في البداية. وبانتهاء خطر الغزو الألماني توقف التعاون بين فصائل البالماح والبريطانيين، واتجهت البالماح إلى العمل السري وبقيت

بلا موارد مالية. وقد ساند بن جوريون آنذاك تجنيد أعضاء البلماح في الجيش البريطاني، بينما طالب زعماء آخرون باستمرار بقائها كقوة يهودية مستقلة. وبمبادرة من يتسحاق تفنكين وتأيد حماسي من إسرائيل جاليلي (وكلاهما كان مع بن جوريون من زعماء الكيان الاستيطاني اليهودي بفلسطين قبل قيام الدولة) ثم توجيه وحدات البالماح إلى العمل والتدريب في الكيبوتسات (المستوطنات الزراعية) وبخاصة الكيبوس الموحد، وقضوا نصف وقتهم في التدريبات والنصف الآخر في العمل (حيث مؤلوا منه وجودهم).

وقد جرى تطبيق هذا الدمج في المهام على أحد أجنحة البالماح، مع التأكيد على أخوة المقاتلين وعلى الروح القتالية وعلى رفض الأنماط العسكرية التقليدية. وهكذا بدأت تتكون العلاقة الوطيدة لقيادة البالماح وكثير من رجالها، مع تفنكين والشخصيات والعناصر المرتبطة به مثل حركة توحيد العمل وحزب ماابام الإسرائيلي.

وقد تجلت هذه العلاقة أيضاً في تبني توجه أيديولوجي يناصر السوفييت، ومن بين مظاهره الإشادة بالجيش الأحمر وبالأساطير المرتبطة به.

وبمرور الوقت أخذت فصائل البالماح في التطور، فأنشأت نواة لقوات جوية وبحرية، وتحملت جزءاً مهماً في العمليات، وأقامت مستوطنات وقوة احتياط، وقامت بتنفيذ أعمال مختلفة ضد حكومة الانتداب، وبالتوازي عملت كذراع للمؤسسة الاستيطانية والهستدروت العامة في الصراع الداخلي ضد تنظيمي (إتسل وإلحي) العسكريين، واعتبروها قوة احتياطية في ظل احتمال نشوب صراع داخلي عنيف.

ومع اندلاع حرب فلسطين ١٩٤٨ أرسلت البالماح إلى المعركة ٣٠٠٠ مقاتل في البداية، ومرة أخرى مثل هذا العدد في غضون ستة أشهر. وفي صيف ١٩٤٨ بعد أن استعان بن جوريون بوحدات البالماح المقاتلة لتصفية أزمة ألتينا، دخل هو نفسه في صراع من أجل حل وتفكيك البالماح ككيان مستقل داخل جيش الدفاع

الإسرائيلي الذي أصبح يمثل المؤسسة العسكرية للدولة الوليدة. والجدل الحاد حول هذا الموضوع انتهى بانتصار تام لبن جوريون، وبسبب ذلك استقال كثيرون من قادة البالماح من جيش الدفاع فور انتهاء الحرب ولم ينخرطوا في الجيش النظامي.

وكان من أشهر قادة البالماح يتسحاق سديه (١٩٤١-١٩٤٥) ويجئال آلون (١٩٤٥-١٩٤٨). ومن خريجي هذا التنظيم من تولوا رئاسة قيادة الأركان العامة بعد ذلك ولعبوا دوراً رئيسياً في ترسيخ دعائم الدولة الوليدة على المستويين العسكري والسياسي ومن أهمهم: يتسحاق رابين، حاييم بارليف، دافيد اليعيزر، موردخاي جور، رافائيل إيتان.

٢. قضية لافون:

وتعرف باللغة العبرية باسم: "براشة لافون" أو "هابراشاه".. وقد حدثت هذه القضية الشهيرة في بداية الستينيات وكان مسرحها مصر، وخلفت سلسلة معقدة من التطورات السياسية ومن بينها تبادل المواقع وتغيير الأدوار في زعامة الدولة وقيادتها، فضلاً عن انقسام حزب ماباي وتكوين تشكيلة سياسية بين ماباي واتحاد العمل - عمال صهيون من جهة، وبين حيروت والحزب الليبرالي من جهة أخرى.

وقد نتجت قضية لافون عن تدخل عنصرين أساسيين وهما: "العملية القذرة"، كما أطلق عليها في مصر عام ١٩٥٤، والتي تمثلت في قيام عناصر من عملاء المخابرات الإسرائيلية بإشعال النيران في مكاتب المصالح الأمريكية بمصر وذلك لتأليب أمريكا ودفعها ضد مصر في ظل قيادة جمال عبد الناصر وزعامته للعرب ضد الكيان الصهيوني في فلسطين. والعنصر الثاني هو صراعات القوى في حزب ماباي للاستحواذ على إرث دافيد بن جوريون وخلافته. وكان العامل المشترك بينهما هو وزير الدفاع آنذاك "بنحاس لافون" والذي استقال من منصبه عام ١٩٥٥، بسبب مسؤوليته عن "العملية القذرة" بمصر والتي نسب إليه وأنفضح سرها بقبض المخابرات المصرية على عملاء إسرائيل. وقد كان لافون منافساً لبن جوريون (في الخفاء) ومن المقربين إليه (في العلن)، ومع اعتقال "الرجل الثالث" (أفري زايدنبيرج - العاد) عام ١٩٥٨، بدأ لافون (وكان آنذاك سكرتيراً عاماً للهستدروت) الإعداد لمعركة من أجل تطهير اسمه من أية صلة بالعملية القذرة. ومع نهاية محاكمة زايدنبيرج في أغسطس ١٩٦٠، وبعد أن علم لافون بأن زايدنبيرج أشار في هذه المحاكمة إلى

مستندات زائفة كانت لدى شعبة الاستخبارات أثناء عمل لجنة (أولشن - دوري) عام ١٩٥٥، طلب من بن جوريون أن يصرح علناً ببراءة ذمته من إعطاء الأمر بتنفيذ "العملية القذرة" بمصر. وأمر بن جوريون أولاً بتعيين لجنة حاييم كوهين للتحقيق في واقعة التزوير. واستمراراً لذلك، أعلن أن القضية برمتها تحتاج لإيضاح من لجنة تحقيق قضائية تستطيع أن تتحقق بعدالة من الشواهد وتحقق مع الشهود. فأى تبرئة للافون دون مثل هذا الإيضاح، كما قال من جوريون، ستكون بمثابة إدانة لبنيامين جيبلي (رئيس شعبة الاستخبارات أثناء العملية القذرة) بإعطاء الأمر المشار إليه.

وقد علق لافون ومؤيديه الأمر على أسباب سياسية للتهرب من إقرار العدل. وبسرعة تطورت مواجهة مباشرة بين الطرفين، اتسعت لتشمل عدة قضايا في المجال السياسي والأمني منذ منتصف الخمسينيات. ثم عاد لافون وأطلق ادعاءات حول هذه الفترة ضد موشيه دايان وشمعون بيريس.

وبعد محاولات مختلفة للتسوية، لعب فيها ليفي أشكول دوراً أساسياً، قررت الحكومة في ٣١ أكتوبر ١٩٦٠ تعيين لجنة إلزام تتولى التحقيق فيما أطلق عليه قضية لافون. هذه اللجنة جعلت من نفسها لجنة تحقيق وقررت أن لافون لم يعط أمر العملية. وصادقت الحكومة على نتائج أعمال اللجنة في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٠ ضد رغبة بن جوريون الذي قدم استقالته في غضون شهر من رئاسة الحكومة. وتم تفسير الاستقالة باعتبارها ضغطاً على حزب ماباي لإقالة لافون من زعامة الهستدروت.

وعلى خلفية معارضة بن جوريون للجنة إلزام قامت حركات عامة من أجل لافون. ثم قرر مركز حزب ماباي في ٤ فبراير ١٩٦١ إقصاء لافون. ولكن فشلت المفاوضات، بعد ذلك في تشكيل حكومة جديدة برئاسة بن جوريون واندفعت الأمور باتجاه تقديم موعد الانتخابات للكنيست الخامسة. وبصورة غير مباشرة، ارتبطت إذن بقضية لافون كل التطورات السياسية التي نتجت عن تلك التغييرات على الساحة السياسية.

٣. مدخل رفح أو قطاع ياميت:

هو مصطلح عبري شائع ومعروف مستخدم في اللغة العبرية.. وينطق لفظياً: "بيتحات رافيح" وأيضاً يسمى "حيفل ياميت". ويقصد به منطقة العبور من الجنوب الغربي لرفح، بين شبه جزيرة سيناء والقطاع الساحلي

لفلسطين غريباً، والذي عن طريقه دخلت كل الغزوات من مصر إلى أرض فلسطين (أرض إسرائيل كما يطلق عليها اليهود) على مدى التاريخ، وكذلك كل الحملات العسكرية منها إلى مصر.

وقد سيطر الجيش الإسرائيلي على منطقة مدخل رفح في أول يومين من أيام حرب ١٩٦٧، وفي سبتمبر ١٩٦٧ قررت حكومة الليكود الوطنية برئاسة ليفي أشكول، أن تقسيم بها مستوطنات، حتى تضمن الاستحواذ الإسرائيلي عليها وكونها حداً فاصلاً بين سيناء وقطاع غزة في أي تسوية مستقبلية. وامتداداً لهذا القرار جرى الحديث في خطة ألون عن إدراج منفذ رفح ضمن حدود السيادة الإسرائيلية، وتم وضع أساسات لخمس مستوطنات هي (ناحال سيناء، ديكاليم، ساديه ١، ساديه ٢، ساديه ٣).

وفي يناير ١٩٧٢ بدأت قيادة الجنوب، وعلى رأسها آريئيل شارون، في بناء جدار فاصل في منفذ رفح وإخلاء البدو الذين أقاموا فيه. وقد أثارت هذه الأعمال احتجاجات شديدة من البدو ومن دوائر اليسار في إسرائيل، ولكن كل الدعاوى التي قدمت لمحكمة العدل العليا قوبلت بالرفض. ومع ذلك، فقد وجدت لجنة تحقيق عسكرية عيئها رئيس الأركان العامة دافيد اليميزر أوجه خلل في طريقة إخلاء السكان، فضلاً عن تجاوز لأوامر القيادة العامة. ونتيجة لذلك تعرض شارون نفسه واثنين من كبار ضباط الحكم العسكري

في المنطقة للتوبيخ. كما تمت الإشارة في وثيقة جايلي، التي صيغت في سبتمبر ١٩٧٣، إلى استمرار تطوير منطقة مركزية في منفذ رفح.

وفي عام ١٩٧٥، أقيمت المستوطنة الحضرية "ياميت" هناك، لتصبح بذلك هي المركز الحضري للمنطقة. وبناءً على ما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد وفي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أخلت إسرائيل كل من منطقة منفذ رفح، وبأمر من وزير الدفاع آريئيل شارون تم تدمير وهدم جميع المباني بمستوطنة "ياميت" قبل انسحاب إسرائيل وتسليم المنطقة إلى المصريين.


٤. ممر القدس:

هو مصطلح جغرافي ينطق بالعبرية "بروزيدور يروشالاييم" وهي تسمية تطلق على المنطقة الجبلية المتاخمة من الغرب لخط المستوطنات اليهودية نحشون، كفار زخايا، جفعات يشعياهو، ومن كل الاتجاهات الباقية على الخط الأخضر. وقد ظهرت هذه التسمية بعد حرب عام ١٩٤٨ نظراً لأن هذه المنطقة كانت بمثابة الحزام البري بين القدس وبين بقية أجزاء الدولة... وتبدو واضحة على الخريطة داخل المنطقة التي تسيطر عليها الأردن من الشمال، ومن الشرق والجنوب. وخوفاً من قطع الممر وطرق المواصلات التي تمر منه اعتبر المكان منطقة هامة في الاستراتيجية الإسرائيلية حتى حرب عام ١٩٦٧.

◆ الصحف الرئيسية في إسرائيل ◆

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الديني القومي)	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزايم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجرون	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يومياً طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس" لتونوت للنشر التي تمتلكها مجموعة فونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الابداع ٢٠٠٣ / ٢٠٠٦
L.S.B.N 977 - 227 - 229 - 6

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



مخنارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الراى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وايضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).

